

مخطوطات جامع عنيزة

مخطوطة (٥٨)

شرح الإعراب عن قواعد الإعراب للكافيجي

٩٩

١

للجامع

شرح الاعراب عن قواعد الاعراب

محمد بن سليمان الكافيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا الشيخ الامام العالم العلامة مستخرج
الفوايد من بحار الفوايد ومشيد القواعد باقتباس
الاوابد مغني اولي الالباب عن اللب واللباب بما
مهده لقواعد الاعراب مع توضيح وتسهيل على الطلاب
محيي السنة محيي السنة والدين اسمه في الكتاب لازال
اعلم علمه مرفوعا ابدا واثنا مجده منصوبا بالخفض العدا
ولازال سحايب جوده ماطرة وبحار فيض نواليه زاخرة
وربوع فضله بالافادة عامرة جمع الله لنا وله بين
خيري الدنيا والاخرة الحمد لله الرافع لقواعد
الدين والاسلام الناصب لرايات الهدى الى دار
الخلد والسلام والصلاة على الرسول محمد سيد
الانام وعلى آله واصحابه النجباء الكرام ما ركع الساجد

مع

مع الامام وزهر النور في الاكمام أما بعد
فان العبد المستمد من فيض فضل العزيز الوهاب
محمد بن سليمان المشهور بكافيجي بين الاصحاب
يقول لما رايت الكتاب المسمى بالاعراب عن قواعد
الاعراب للشيخ الامام جمال الدين ابي محمد عبد الله
بن يوسف بن هشام رزقنا الله تعالى حسن المآب
في غاية حسن الموقع عند ذوي الالباب ونهاية عموم
النفع لمن تامله من الطلاب لكنه غير مستغن عن
شرح يرفع عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز خفي مكنوناته
من وراء الحجاب استخرت الله تعالى في
ان ارتب له شرحا يذلل ابيات شوارده
الصعاب ويكشف عما اودع في قواعده
من التحقيق شبه الشك والارتياب ويجعل
المخفي من لطايف مستودعاته
كالشمس مشرقة بعد تكشف الحجاب
واضفت الى ذلك من المباحث
التفسيرية وغيرها ما يناسب
سياق الكتاب مستمسكا
منه بحبل الصواب

وهو المعين ومفتح الابواب

قال الشيخ افتتح آ بكتاب الله الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

اقول

هنا ابحاث كثيرة لا بد من التنبيه عليها فالاول ان الباء حرف من حروف المعاني يوتى بها لربط امر بامر ومعناها هنا المصاحبة والملابسة كما في قوله تعالى تنبت بالدهن ويجوز ان تكون للاستعانة كالباء في قولك كتبت بالقلم واعلم ان الاول يناسب الدراية والثاني يناسب الرواية لكن الاول لما كان اظهر رجح على الثاني فان قلت اذا جاءت حروف على

٢ الذي يظهر ان بعضا سقط من الجرد

حرفين على حرف واحد فالقياس ان تبنى على الفتحة التي هي اخت السكون نحو كاف التشبيه فما بال الباء بنيت على الكسر قلت كانت لازمة للحرف والجر اقتضى ذلك البحث الثاني ان متعلق الباء محذوف فعند البصريين تقديره ابتدائي كائن بسم الله فيكون المحذوف حينئذ ثلثة اشياء المضاف والمضاف اليه والكون وعند الكوفيين تقديره ابتدات باسم الله فيكون الجار مع المجرور في محل النصب محمول على المسامحة اذ لا شك ان منصوب المحل هو المجرور فقط بشهادة المعنى المستقيم وبدلالة الذوق السليم اقول يدل على ذلك ادخال كلمة مع على المجرور فانها تدل على المتبوعية والاصالة الا ترى انهم يقولون جاء الوزير مع السلطان ولا يقولون جاء السلطان مع الوزير فان قلت الجار له تعلق بمعنى الفعل والمجرور له به تعلق فما الفرق بينهما قلت تعلق الجار من جهة الانضواء وتعلق المجرور من جهة المعولية معلوم ان محل الاعراب انما يتصور في الجهة الثابتة فقط وعند صاحب الكشاف في تقديره بسم الله اقرا كما اذا قال المسافر في وقت الرحيل اركب بسم الله فانه يتعلق باركب اي بسم الله اركب فان قلت اذا كان المتعلق هو القراءة عنده فما معنى قوله على معنى متبركا ببسم الله اقرا فان المتبادر من هذا القول ان المتعلق هو التبرك لا القراءة فلا يتم التقريب قلت ان هذا ميل منه الى جانب المعنى لابيان المتعلق الا ترى انهم يقولون معنى كتبت بالقلم استعنت بالقلم ومعنى سرت من البصرة معنى سرت مبتدا من البصرة وامثال هذا كثير من ان تحصى ومن قال ان الجار مع المجرور متعلق بالحمد فيكون المتعلق مذكورا لفظا فان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى فان القصد ههنا الى نفس الحمد لا الى

تعلقه كالاخفى على ذوى الفطنة السليمه هذا وان الحذوف ثابت لغة وحذ
سائط ذكرا والا فلا يكون الحذف من الاعجاب المتعلقه باللغة البحث
الثالث ان ما ذهب اليه صاحب الكتاب ههنا هو المختار فان فيه
قلة الحذف ورعاية حق خصوصية المقام ودلالة على اختصاص
القراءة لبسم الله وتعليما للمومنين بان طريقهم هو الحق والصواب وتعريضا
للكفار بان سبيلهم هو الخطا والطغيان فعلوم ان هذه الاعتبارات
تناسب نظم القران وتشهد بفصاحته ورعاية الجازه واما ما ذهب
اليه البصريون والكوفيون فهو خال عما ذكر بل رعاية جل امره بيان المتعلق
من غير رعاية المقام وانت خبير بان التقدير مهما كان اوجز كان
اولى لاسيما مع تلك الدقايق اللطيفه فان قلت فلا يكون الابتداء بسم
الله على ما اختاره وقد ورد في الحديث كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم
الله فهو ابتر قلت الابتداء امر عرفي يعتبر ممتدا من حين الاخذ الى
الشروع في البحث والمقصود فيحصل الابتداء ببسم الله وقول من قال
ان المراد من الابتداء هو الفعل الذي يبتدا به ويشرع فيه كالقراءة ونحوها
فهو مردود لانه يخالف المفهوم الظاهر من الحديث فان قلت تقدير
المتعلق ابتداء ايلايم مفتتح الكلام ويناسب منطوق الحديث قلت نعم
لكن رعاية مقتضى المقام امر راجح وشاهد بكشف اسرار بلاغة نظم القران
البحث الرابع ان قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدا فيه بالحمد لله فهو
اجذم يعارض قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله فهو
ابتر فان الابتداء باحدهما يفوت الابتداء بالاخر فكيف التوفيق بينهما
قلت الاصل ان الدليلين اذا تعارضا لا يتركان مهما امكن الجمع بينهما فان

مرر

الاعمال بهما بقدر الامكان اولى من الاهمال بالكلية ومن الاعمال باحدهما
لمحل حديث التسمية على ابتداء الكلام بحيث لا يسبقه امر من الا
ولمحل حديث التحميد على ابتداء اما بعد التسمية فان حديث البسملة
اقترن بكتاب الله الوارد على هذا المنوال وبالاجماع المنعقد عليه فان
قلت ارى كثيرا من الامور يبتدا فيه ببسم الله مع انه لا يعتبر وارى
كثيرا بالعكس فما المراد من الحديث قلت المراد منه ان يكون معتبرا
في الشرع الاترى ان الامر الذي ابتدا فيه بغير اسم الله غير معتبر شرعا
وان كان تماما حسا هذا وان الاسم اصله سمو عند البصريين حذف
اخره وبني اوله على السكون وادخل عليه مبتدا فيه همزة الوصل لان
عادة العرب ان يبتدوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن فان قلت الابتدا
بالساكن ممتنع او ممكن قلت الحق ههنا هو التفصيل بان يقال ان كان
السكون للساكن لازما لذاته يمتنع كالالف واللام يمكن لكنه لم يقع في كلامهم
لسلامة لفتهم من لكنة وبشاعة ومحى مسمى كهذا لغة فيه قال والله اسما
كسمى مباركا قال ابهموا ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به
به ذات الشيء فهو عين المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى فعلم من هذا امكان
محل النزاع على النزاع اللفظي قال الامام الرازي انا لم نجد شيا معتدا
به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره فان قلت فكيف
تتقيد اضافة الاسم الى الله مع انه اسم ليس له اسم قلت
انها من قبيل اضافة العام الى الخاص كخاتم فضة اذ لا عجز عن
ذلك فان اعتبار الخصوص فيه انما هو بحسب اللفظ فقط وقيل
المضاف ههنا محذوف دخوله وخروجه سيان حمى به لارشاد

تكل
آتركه الله به ايتاركا صح

حسن الادآء مع رفع الالتباس وتوهم التخصيص وقيل ان الاسم ههنا
بمعنى التسمية وقد اجاب بان في الكلام حذف مضاف تقديره بسم
سمى الله فان قلت لم لم تكتب الالف على ما هو وضع الخط قلت
حذفت الالف لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها قال عبد
الله بن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف وخط العروض
والله اعلم دال على الذات المعبود بالحق اذ لو لم يكن علما لما افاد التوحيد
لكنه فيكون علما فان قلت افادة التوحيد موقوفة على العلمية والعلمية
موقوفة على الافادة فيدور قلت الافادة موقوفة على ذات العلم بدون
اعتبار كونه علما وهي لفظة الجلالة والعلمية اي كون ذلك اللفظ
علما موقوفة على الافادة فلا دور لاختلاف الجهة وانت خبير بان كون
الشيء بديهيا لا يستلزم كون وصفه بديهيا فان قلت ليس هذا
اثبات اللغة بالاستدلال وذا لا يجوز فان اللغة لم تبن على المشاحة
قلت ليس الامر كذلك بل هو في الحقيقة تصوير المنقول بالمعقول
ليرى انه من المباحث القطعية وقال الله تعالى هل تعلم له سميا
اي تعلم احدا يسمى بهذا الاسم غيره كذا روى عن الخليل وابن كيسان
ولاجل هذا اختص الحمد بهذا الاسم لانه لما كان علما للذات المستجمع
لجميع الصفات كان تلبس الفعل به في قوة تلبسه بجميع اسمائه وصفاته
من غير عكس الا ترى ان الايمان اختص بهذا الاسم حيث قال
النبي صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله
مع ان الايمان بجميع الصفات واجب لانه اسم للذات المستجمع لجمعها وقيل
انه وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف

الالف

الالف الاخيرة وادخال الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انتفى ما قبله
او انضم سنه وحذف الفه لحن وقد جا لضرورة الشعر الا اباراك الله في
سهيل اذا ما الله بارك في الرجال وقد حققنا هذه الابحاث في جواب
الانظار والرحمن فعلان من فعل بالكسر كغضبان وسكران من غضب
ومن سكر صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل او بعد تنزيل المتعدي
منزلة اللازم كما في قولك فلان يعطي فان قلت من اين علم ان الرحمن
ليس بعلم مع انه مختص استعماله قلت من جهة انه يقع صفة
وان معناه البالغ في الانعام لا الذات المخصوص وايضا لو كان علما كان
قولنا لا اله الا الرحمن يفيد التوحيد كقولنا لا اله الا الله والرحيم فعيل من
رحم ايضا كمرض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم
لما سمعهم يقولون ان الزيادة في البنا لزيادة المعنى ومن ثمة قيل ان الرحيم
يتناول دقايق النعم ولطايفها كما ان الرحمن يتناول جلايل النعم وعظايمها
فان قلت ما معنى وصف الله بالرحمة ومعناها العطف والحنو قلت
هو مجاز عن الانعام قال الامام الرازي اذا وصف الله بامر ولم يصح توصيفه
به يحمل على غاية ذلك وملايمه وهذه قاعدة مطردة في كل مقام واستدل
بعض المحققين باختصاص الرحمن بالله تعالى على ان المجاز لا يستلزم
الحقيقة واما قول الشاعر في سجلة وانت غيث الورى لازلت
رحمنا فليس بحجة لانه نعت في الكفر ولما كان مفتتح كل كتاب
ينبغي ان يكون التعظيم والتبجيل فان قلت ما معنى كون حمد العباد لله
مع ان حمدهم حادث ولا يجوز قيام الحادث بالله تعالى قلت المراد منه
تعلق الحمد به ولا يلزم من التعلق القيام به كتعلق العلم بالمعلومات

جما قال الشاعر

والرحيم ص

يها

قال الحمد لله مترنما بالثنا على ربه الوصف الجميل على جهة ص

فلا يتوجه الاشكال اصلا وقد اجاب عنه بعض الفضلا بان الحمد مصدر بنا
المجهول فيكون الثابت له هو المحودية وقيل اللام هاهنا للتعليل والمعنا
بمعنى ان الحمد ثابت لاجل الله كما في تولك الدار لفلان رب
معناه مالك من ربه يربه مثل رب وقيل هو الاصل بمعنى التربية
وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما
وصف بالعدل والصوم وهو اسم من اسماء الله تعالى ولا يطلق
على غيره الا مقيدا كقولهم رب الدار وقوله تعالى ارجع الى
ربك وقد استعمل في الجاهلية بمالك لانه يحفظ ما يملكه قال
الشاعر وهو الرب والشهيد على يوم الخوارين والبلا
بلا رب العالمين والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم لما يختم به استعماله
فيما يعلم به الصانع وانما جمع ليتحقق شموله لكل جنس مما
سمي به وقيل هو اسم لذوي العلم من الملايكة والثقلين
وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع ثم لما وجبت الصلاة بالشرع
على النبي وكانت من سنة الخطبة قال والصلوة فعله من صلى اذا دعي
والمراد منه ههنا هو المعنى المجازي وهو الاعتناء بشان المصلى عليه وارادة
الخير له على محمد سمي به لكثرة خصاله المرضية قال حسان وشق
له من اسمه ليجلة فذو العرش محمود وهذا محمد سيد من ساد
قومه سيادة فهو سيد وزنه فعيل فيكون اصله سيود اقلبت الواو
ياء وادغمت الياء في الياء المرسلين قيل الرسول اخص في الشرع من النبي فكل
رسول نبي من غير عكس وعلى آله اصله اهل لجمع تصغيرا هيلا وآل الرجل
اهله وعياله تقول اهلت بالرجل اذا انست ومعنى قولهم اهلا اتيت

اهلا

اهلا فاستانس ولا تستوحش وقيل اصله اول من آل اليه الامر واهل
الرجل الدال يؤول اليه ويقال لاتباع الرجل آل ايضا ففي الشرع آل الرسول
هو المومن المتقي السالك لشريعته قيل الصلاة على غير النبي جايزة على سبيل
التبع فاما اذا افرد فلا ليلا يتهم بالرفض واصحابه جمع صاحب وقيل
جمع صحب وله معنيان احدهما عرفي وهو من يكون كثير الصحبة كما يقال
زيد خادم فلان اذا كان كثير الخدمة له والاخر لغوي وهو من يكون مصا
ولو كان ساعة فلهذا اختلف الناس في تفسيره فقال سعيد بن المسيب
صاحب الرسول هو من اقام معه سنة او سنتين نظرا الى المعنى العرفي
وقال الاخرون كل من راى النبي صلى الله عليه وسلم من المسلمين اعتبا
بالمعنى اللغوي اجمعين ففي اتيان التاكيد اشارة الى ارشاد طريقة السلف
والى رد راي اهل البدع والاهواء اما كلمة فيها معنى الشرط ولذلك كانت
الفا لازمة لجوابها غالبا كقولهم اما زيد فمنطلق بعد اي بعد من الفراغ
من الحمد والصلاة حذف المضاف اليه لكونه معلوما وبني على الضم لحله
النصب والعامل فيه اما لكونه نايبا مناب الفعل فان سيبويه
قال تقول اما زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شي فزيد منطلق ردد
فيكون التقدير مهما يكن من شي بعد الحمد والصلوة وهو في الاصل من
الجهات الست لكنه ههنا ظرف زمان كما اشرنا اليه فهذه الظاهران
المشار اليه ههنا محقق آخر الكلام على المتبادر وتجري العادة بتاخير
الخطبة عن سايرما في الكتاب ويجوز ان يكون المشار اليه غير محقق
لكنه لما كان في صدد الوقوع وحاضرا في الذهن في الجملة نزل منزلة
الموجود المحقق فعبر عنه باسم الاشارة فوائد على وزن فواعل

غير منصرف وهي جمع فايده من الفيد لا من الفود وهي في اللغة ما
استفدت من علم او مال وفي الاصطلاح ما يكون الشي به احسن
حالا منه بغيره والمراد منها ههنا هو ما يكون قاعدة الاعراب به احسن
قولا منها بغيره وذلك ضبط الجمل التي لها محل من الاعراب والتي ليس
لها محل منه وتفصيل الاعراب في الجار والمجرور وفي الظرف الي غير
ذلك الذي حصل من حسن رعاية القاعدة النحوية التي رتبها علي
احسن الترتيب ويجوز ان يكون المراد منها العبارات المحررة فتكون
القواعد عبارة عن الظاهر هو الذي قدمناه **جليلة** عظيمة كثيرة
يقال فلان جل او عظم قدره ويقال ما اجلني ولا ادقني اي ما اعطلني
كثيرا ولا قليلا وسبب جلالة القدر كون وضع الكتاب علي نظم انيق
بحيث لم يسبق اليه احد غير الشيخ **في قواعد** ماخوذ من قواعد البيت
وهي اساسه واشتقاقها من القعود بمعنى الثبات مرفوع المحل علي انه
صفة ثانية لفوايد وهي جمع قاعدة وهي في الاصطلاح قضية موضوعها
كلي ينطبق علي جميع احكام جزئياته ليتعرف احكامها والمراد ههنا ما يكون
احدي مقدمتي الدليل كقولنا كل ما اشتمل علي علم الفاعلية فهو مرفوع
وكل ما اشتمل علي علم المفعولية فهو منصوب وكل ما اشتمل علي علم
المضاف اليه فهو مجرور فاذا اردنا الاستدلال بصورة القياس الاقتراني
علي ان زيد في قولنا زيد قايم مرفوع مثلا فنقول زيد مشتمل علي علم الفاعلية
وكل ما اشتمل علي علم الفاعلية فهو مرفوع فزيد مرفوع واذا قصدنا
الاستدلال بالقياس الاستثنا عليه فنقول كلما لم يكن زيد مرفوعا لم
يشتمل علي علم الفاعلية لكنه مشتمل فيكون زيد مرفوعا فعلي هذا فقس

الاعراب

الاعراب وهو في اللغة الابانة والتحسين فتعدية الاول بكلمة عن وتعدية
الثاني بالهمزة وقيل هو ماخوذ من قولهم امراة عروب اي محبوب
كلامها لا شك ان الاعراب اذا وجد في اخر الكلمة يكون الكلام مقبولا
عند المخاطب وقيل اخذ من قولهم عربت معدة الفصيل اي فسدت
واعربتها اي ازلت فسادها فيكون الهمزة للسلب كما في اشكيته وانت
خبير بان الاعراب يزيل فساد القياس المعاني بعضها ببعض الا يري
انك لو قلت ما احسن زيد بلا اعراب لم يظهر عند السامع ان المقصود
منه اي المعاني من الاستفهام والتعجب والنفي فلاجل ذلك يسمي اعرابا
هذا ثم اختلف النحاة في ان الاعراب في الاصطلاح معنوي ام لفظي فذهب
البعض الي الاول ففسروه باختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا
او تقديرا وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم فتكون الحركات
وما يقوم مقامها دليل الاعراب عندهم وذهب الاخرون الي ان
الاعراب لفظي يعلم بالحس فقالوا الاعراب ما حصل به الاختلاف المذكور
وهو مذهب ابي علي وابن الحاجب فتكون الحركات وما يقوم مقامها
نفس الاعراب عندهم لكن اذا رجعت فان الاحتياج الي الاعراب
انما هو لاجل ضرورة تمييز المعاني فمعلوم ان التمييز انما يكون بالحركات
لا بالاختلاف مع انه خال عن التكلف فان قلت ما معنى قوله اما بعد
فهذه فوايد الي اخره فان تعلق هذا الحكم باول الكلام غير ظاهر قلت
الغرض منه الاعلام بان تلك الفوايد امر يهتم بتحصيلها بعد الجد
ترغيبا فيهما واعتنا بشانها فيزداد نشاط الطالب حينيذ فيحصل
السعي البليغ فيفوز بالمطلوب **تقتفي** اي تختار هذه الفوايد ماخوذا
من قولهم فلان اقتفي الامر اذا اختاره **متاملها** الضمير المجرور فيه

مها
الانصاف والوجه ان تجزم بان الحق
ت الحقيق بالقبول هو ما ذهب اليه ا
ابن الحاجب صح

فعلي الاول المشتمل فاعل
وعلي الثاني مفعول والقائل
مستتر

فيه راجع الى فوايد او الى قواعد بل هو اولى واحسن فاللام فيه للتعهد
او للتعليل وقد وجد في بعض النسخ الباء في مقام اللام ووجدناه في
بعضها متاملها بدون حرف الجر على انه فاعل يقتفي لتجنيد يكون
ماخوذا من قولهم فلان اقتفى اثر فلان اذا اتبعه ومنه قوافي
الشعر لان بعضها يتبع اثر بعض واسند الفعل الى الفوايد مجازا
لاجل المبالغة كما في قوله نفلق عيشة راضية فتى ذكر التامل
دون القراءة والحفظ تنبيه على ان العمدة العظمى في نيل تلك الفوايد
هي التفكر لا مجرد القراءة والحفظ كما هو داب بعض الناس يقال
تاملت الشي اي نظرت اليه متثبتا له جيده **جادة** معظم الطريق
والجواد ماخوذ من قولهم فلان جيد فينا اذا عظم في اعينهم والجد
المثل من سلك الجدد امن القشار فالمراد منه القواعد المحررة على
احسن التحرير فتكون استعارة **الصواب** نقيض الخطا مطلقا لكن المراد
منه نقيض الخطا بمعنى الباطل فيكون بمعنى الحق فلا جرم ان من سلك
الطريق المستقيم ليامن من الضلال فيفوز بالمطلوب لحد جملة يقتفي
مرفوع على انها صفة الفوايد فالمقصود من هذه الاوصاف التحريض
والترغيب في كتابه من جهات شتى هي لعطف هذه الجملة على
جملة يقتفي فالمناسبة بين الجملتين كالمناسبة بين الشجرة والثمرة
تطلع اي توقف تلك الفوايد متاملها من قولهم اطلعت فلانا على سري
اذا اوقفته عليه اي تجعله مشاهدا على النكت الكثيرة فلهذا اختاره
على ان يقول تعلمه **في الامد** يقع على المدة كلها وعلى اخرها وكذا الغاية
والاجل لكن المراد منه ههنا جميع المده اي جميع وقت تحصيل هذا
الكتاب فيكون الالف واللام للعهد فاستعماله يتضمن المبالغة والايهام

فتامل

القصير في نفسه او بالنسبة الى وقت تحصيل غير هذا الكتاب فالمقصود
الزمن القليل والوقت اليسير **على نكت** متعلق بتطلع جمع نكتة كالنقط
جمع نقطة والنقطة في اللغة كل نقطة من بياض في سواد او بالعكس
قال الجوهري النكت ان تنكت في الارض بقضيب اي ان تضرب
فيوثر فيها ونكت كل شي لطايفه والمراد منها ههنا الفوايد العلمية
الدقيقة التي تستخرج بدقة النظر وقع في بعض النسخ على كثير مقام علي
نكت لكن الاولى هو الاول **كثيرة** في نفسها او بالنسبة الى الغير من الكثرة
نقيض القلة والاثقل الكثرة بالكسر فانها لغة ردية جمع باب وهو
ههنا بمعنى النوع فيكون المراد انواع الاعراب وقواعدها فيكون صفة
ثانية للنكت فتكون من للبيان فان قلت النكت جمع كثرة فلم وصف
بجمع القلة قلت لان جمع القلة ههنا مجاز عن الكثرة بمعونة المقام
وفايدته ايهام الجمع بين المتقابلين ويجوز ان يكون من ههنا بمعنى
في فتكون الابواب عبارة عن الابواب الاربعة فالالف واللام حينيذ للعهد
ايضا فان قلت ما معنى اطلاع الفوايد على النكت فانها عينها قلت
الفرق بينهما جلي فان المراد الفوايد قواعد علم النحو على سبيل الضبط
والاختصار والمراد من النكت الدقايق التي استنبطها بجودة قريحته
فتكون غيرها ويجوز ان يكون الامر الواحد معبرا بعبارات مختلفة
بحسب اختلاف الاعتبارات كالقضية تعتبر تارة بالخبر واخرى بردّ
بالنتيجة فتسمى المعاني بالفوايد لكونها مستفادة من الالفاظ واخرى
بالنكت لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل هذا ولما وصفها بالوصفين
المذكورين اراد ان يزيد الرغبة فيها ويشبهها بامر مقبول لدى العقول
فقال **عملتها** بكسر الميم واما عمل بالفتح فاسم رجل يقال رجل عمل

من الابواب

من ع

بالكسر وعمول اذا كان مطبوعا على العمل اي جعلت تلك الفوايد لطلبة
العلم كما جعل الطبيب الحاذق الادوية النافعة لمحبوبه ويجوز ان يكون
الضمير المنصوب راجعا الي النكت فانه اقرب وانسب الى العمل **عمل**
من طب في صرف غاية الجهد في تحصيل الامر بالاخلاص واما الغرض
من التشبيه فتحصيل العلوم لهم وازالة الجهالات عنهم فانها على النفوس
كالامراض على الابدان واما فايدة حذف اداة التشبيه فقصد المبالغة
فيه مع الاختصار واما طب فماخوذ من الطب الذي هو علوج الذنب
فيكون اطلاق المطبوب على المسحور من باب اطلاق السليم على اللديغ
وقال ابن الانباري الطب من الاضداد يقال لعلاج الدا طب وللسحر طب
فالطبيب هو العالم بالطب وكل حاذق طبيب عند العرب اللام في قوله
لمن حب يتعلق بالعمل ويجوز ان يتعلق بطب كما جا في المثل ان كنت ذا طب
فطب لعينيك فان قلت فكيف يصح هذا مع ان الاطبا قد قالوا ان
الاب لا يطب ولده والمحب لا يطب محبوبه والعاشق لا يطب معشوقه
قلت الغرض من هذا القول بيان كمال شفقتهم لهم لا الاخبار عن عدم
علاجهم لهم فان ذلك خلاف الواقع فكيف لا والحال ان العلاج يجب
ان يرجى منه الشفا نافع لذيذ يتضمن منافع ان ترك المنافع الكثيرة
لاجل ضرر قليل كسر كثير وذا لا يجوز او يكون المراد منه ينبغي ان لا يصدر
منهم العلاج لهم وقيل التقدير عمل كثير من طب ان قدر فاصاب
لمن حب اقول هذا صحيح من جهة المعنى فان المشبه به لا يجب ان
يكون محقق الوجود في الخارج لكنه لا يخلو عن تكلف ارتكاب خلاف
الظاهر واما حب فيجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حبه يحبه بالكسر
فهو محبوب قال الشاعر احب ابا مروان من اجل تمرة فيكون العايد

الي

٩

الي الموصول او الموصوف محذوفا والضمير المستتر فيه عايد الي الموصول
الاول ويجوز ان يكون ماخوذا من قولهم حب يحب بالضم فيكون لازما
فالضمير المستتر فيه راجع الي الثاني واما فايدة تغيير الاسلوب
وترك العاطف على تقدير ان يكون الضمير المنصوب راجعا الي الفوايد
فهي التنبيه على ان العمل على هذا النسخ المقبول متقدم على الاوصاف
المذكورة قدمها عليه لكونه انسب بالمقام فاعلم ان المحبة تتضمن معنى
العشق والشوق فلاجل هذا اختاره ههنا بما لا مزيد عليه وكانت امرا
معتدا به واستحقت ان تسمى باسم مناسب ليدعى به عند الحاجة
قال **وسميتها** اي تلك الفوايد **بالاعراب** مبالغة كما في قولهم رجل
عدل لان هذه الرسالة لها مزية اختصاص بمعرفة الاعراب كما يشهد
لها مطالعة ابحاثها قوله **عن قواعد الاعراب** متعلق بالاعراب
باعتبار معناه اللغوي الذي هو الابانة وان لم يكن ذلك المعنى المقصود ا
منه ههنا واما المراد من الاعراب الثاني اعني المضاف اليه فمعنا الاصطلا حي
بحسب اعتبار التركيب الاضافي ففي هذا القول رعاية صيغة الجناس
التام اللفظي مع رعاية الجناس الخطي كما في قوله تعالى ويوم تقوم السا عة
يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة وقد وقع ههنا في بعض النسخ
بالاغراب بالغين المعجمة بدل قوله بالاعراب بالعين الغير المعجمة واشتهر
هذا وحكي عن المصنف كذلك فالامر على هذا هين فان قلت لا شك ان المرا د
من المسمى باعراب امر واحد شخصي لكن المسمى به متعدد في الواقع فما
تحقيق لشخصه ووحدته قلت التحقيق ان لا يعتبر في تشخيص الكتاب
خصوصية المحل فح يكون المسمى به واحدا في الواقع فتفكر فان قلت
كل قاعدة من قواعد الاعراب مكتسبة من الجزئيات لانها استقرا بيه

والجزئيات مكتسبة منها فيدور قلت هذه الشبهة غير واردة لانها
تصادم الضرورة فانها تعلم بالضرورة ان قواعد النحو واقعة وكذا اكتساب
احكام الجزئيات منها فلو كان الدور واقعا ههنا لما حصل ذلك العلم
الضروري على انا نقول نحن محتاجون اليها في معرفة احوال اقوالنا لا في
جزئيات كلامهم فانهم لسليقتهم عن الاحتياج اليها وعن وقوع الخطا
فيها بمراحل فهذه الجملة معطوفة على جملة عملتها فالمناسبة بينهما
ظاهرة كنار على جبل ثم لما كان تحصيل الامور محضا بعون الله وارشاده
قال وهي للاعتراض كما في قوله تعالى وانتم معرضون ويحتمل الحال من الله
لا من غير قدم على عامله قال الله تعالى وما توفيقي الا بالله استمد
اي اطلب المدد فان قلت اذا كان المدد مطلوبا فما الفايدة في كون
التوفيق مطلوبا قلت فايدته قصد سلوك الى طريق التصريح بما علم
ضمنا اشعارا بانه امر جليل وقيل الاستمداد استعمل ههنا لمجرد الطلب
مجازا وانما جي بصيغة المضارع لقصد استمرار طلب المدد بقرينة استمرار
احتياج العبد الى مولاه واما فايدة الاخبار عن الاستمداد ههنا
فهي دفع توهم السمج الحاصل مما سبق التوفيق وهو في اللغة جعل
الامر موافقا لاخر وفي العرف جعل الله تعالى شان عبده موافقا للحق
والصواب واما ما قيل من انه تهيئة اسباب الشر ومن انه الامر المقرب
الى السعادات الابدية ومن انه جعل الله تعالى افعال عبده الظاهرة
موافقة لاوامره مع بقا اختياره فيها مع جعل ثبات قلبه موافقة
لما يحبه فما له راجع الى ما قلنا والهداية معطوف على التوفيق عطف
الخاص وهي في اللغة الدلالة بلطف ولذلك تستعمل في الخير واما قوله
تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم فوارد على طريق اليقكم ثم المشهور

عند

عند اهل الحق ان الهداية هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب
سوا حصل الوصول او لم يحصل وعند المعتزلة الدلالة الموصولة الى
المطلوب هذا فالظاهر انه لا نزاع بينهم في الحقيقة لان الهداية
تجي تارة بمعنى خلق الاهتدا كما في قوله تعالى يهدي من يشا فلذلك ففي
الهداية في قوله تعالى انك لا تهدي من احببت والاخرى تجي بمعنى بيان
طريق الحق والصواب فلهذا نسب الهداية الى النبي عليه السلام في
قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم فكل واحدة من الطايفتين قد
قصدت معنى غير ما قصده الاخرى الى اقوم طريق اي الى طريق مستقيم
وهي سبيل الحق وقد يتعدى باللام كما في قوله تعالى ان هذا القران يهدي
للتي هي اقوم فعومل في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم معاملة اختيار
في قوله تعالى واختار موسى قومه ففي هذا القول اشارة الى ان
الهداية هي الدلالة الى طريق الحق وتلويح الى ان الضلالة هي
الدلالة الى طريق الباطل واما جعل هذا القول كناية عن سرعة
الوصول الى المطلوب بنا على قاعدة الخط المستقيم اقصر من الخط
المنحني فهو بعيد عن الفهم نعم فيه ايما الى حصول المطلوب لكن
الفرق بين المعنيين ظاهر بمنه بانعامه ماخوذ من قولهم من
عليهم منه اذا انعم واما المن الذي وقع في قول الزمخشري طعم
الالا احلى من المن وهو امر من الالا مع المن فهو ماخوذ من
قولهم من عليه منه اذا امتن عليه وهذا يصلح ان يكون من
باب التنازع واعمال الثاني على مذهب البصريين وكرمه
هو نقيض اللوم وعطف هذا على المن عطف تفسير ثم لما قصد
زيادة الحث للطالب على تحصيل كناية قال وتنحصر اي تلك

الفوايد او القواعد فان قلت الكلام في الفوايد لا في القواعد فكيف يرجع
الضمير اليها قلت الفوايد هي غير القواعد في الحقيقة الا ترى الى قوله
وسميتها بالاعراب وهو من قبيل قول النبي صلى الله عليه وسلم الثيب
تعرب عن نفسها وقد وقع في بعض النسخ ينحصر بالتا التحتانية
فحينيذ يرجع الضمير الى الكتاب فانه مذكور ضمنا لانه في صدد تصنيفه
وتاليفه في اربعة ابواب فهذا الانحصار هو انحصار الكل في الاجزا لا يتصور
لان الحصر هو جعل الشي في محل محيط به فالمحيط حاصر والمحاط به
محصور مظروف وشان الكل مع اجزايه على العكس فان الكل
محيط بالاجزا فكيف يكون محصورا فيها قلت المراد من الكتاب
من المفهومات ومن الابواب الاربعة هي العبارات بنا على ان
الالفاظ قوالب المعاني وظروفها ويجوز ان يراد من انحصار الكتاب
في الابواب الاربعة انحصاره بحسب اعتبار اجزايه بينها على ان
الحق هو ان يكون المراد من الانحصار المذكور ههنا هو انحلال الكل
الى ما منه تركيبه وانت خبير بان المراد من انحصار الكتاب فيها
انحصار مقصوده فيها فلا يضره خروج الخطبة عنها ووجه الضبط
هو ان يقال مقصود الكتاب لا يخلو من ان يكون متعلقا ببحث الجملة
اولا فالاول هو الباب الاول وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون
متعلقا ببيان مكملات الافعال اعني الجار والمجرور اولا فالاول هو
الباب الثاني والثاني لا يخلو من ان يكون متعلقا بالكمالات او بالاصطلاحات
فالاول هو الباب الثالث والثاني هو الباب الرابع وجملة ينحصر معطوفة
على جملة تقتضي ثم لما ذكر الباب اولا فاراد ان يعيده على سبيل التعريف
العهدي قال الباب قيل هو في اللغة النوع وفي الاصطلاح هو الموصل

الى

الى المقصود وقيل هو موضع الدخول لكن المراد منه ههنا هو العبارات
المعينة المحدودة الدلالة على المعاني المخصوصة الاول هو نقيض الاخر
اصله اول على وزن افعل فقلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت الواو
في الواو ايضا وله استعمالات احدها ان يكون اسما بمعنى الاسبق فيكون
غير منصرف لوزن الفعل والوصف في تفسير الجملة وقع في بعض النسخ
الجمل وهي جمع جملة موقع الجملة لكن الاولى هو الاصح وبيان احكامها
فالمراد منها ههنا كونها اسمية وفعلية وشرطية وظرفية وابتدايه
واعتراضية الى غير ذلك يبتني عنه هذا الباب انما قدم هذا على
ساير الابواب لان المقصود من ترتيب هذا الكتاب تعليم الاعراب ولا شك
انه يحصل من هذا الباب على وجه لا يكون في بقية الابواب اذ فيه
بيان اعراب محل الجمل الذي هو اصعب وانفع من بيان اعراب المفرد
فلاجل هذا ترك تعريف الكلمة مع ان الجملة لا تتم الا معها اعلم ان الخايض
في هذا الكتاب ينبغي ان يتصور النحو والغرض منه قبل الشروع فيه
فنقول النحو في اللغة يجي لمعان بمعنى المقصد وبمعنى الجانب وبمعنى النوع
وبمعنى المقدار وبمعنى المثل وبمعنى البعض فنقول نحوت نحوك اي قصدت
قصدك وسرت الى نحو دار فلان اي الى جانبها وعندي ثلثة انحا من
الطعام اذا كان عندك ثلثة انواع منه وجا جيتهم نحو الف اذا كان مقدار
الف ومررت برجل نحوك اي مثلك واكلت نحو السمكة اي بعضها وهو في
الاصطلاح علم باصول يعرف بها احوال اواخر الكلم من جهة الاعراب او البنا
فالظاهر انه منقول من النحو بمعنى القصد لما اتفق العلما على ان ابا الاسود
الدولي اول من وضع هذا العلم باذن علي رضي الله عنه كما اتفقوا على ان معاذا

اول من وضع التصريف والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا يقرا ان
الله بري من المشركين ورسوله بكسر اللام جا الي علي فقص ذلك عليه فقال
هذا من مخالطة العرب بالعجم ثم قال الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به
والمفعول منصوب وما سواه ملحق به والمضاف اليه مجرور وما عداه
ملحق به فقال له انح الى هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه
واما الغرض منه فمعرفة الاعراب وان تعلم هذا العلم واجب لان تعلم الشرايع
الواردة بلغة العرب لا يتم الا به وكل ما لا يتم تعليمها الا به فهو واجب فان قلت
الاشتغال بهذا العلم بهذه الاصطلاحات بدعة فان الصحابة لم يتكلموا
فيه وكل بدعة حرام فالاشتغال بهذا العلم حرام فكيف يكون واجبا قلت
ان اردت به انهم ما عرفوا معاني هذا العلم فذلك باطل فكيف لا والاجماع
انعقد على ان سيبويه والاخفش والخليل وغيرهم اشتغلوا فيه وتمسكوا
به حكي ان ابن عباس لما سيل عن قوله تعالى فالحق والحق اقول بانه
لو رفع الاول ونصب الثاني قال اي هو الحق واقول الحق ومعلوم ان هذا
العلم ليس كذلك فانه يجب في كل عصر ان يقوم بهذا العلم قوم يبلغون
التواتر لان معرفة الشرع لا تحصل الا بواسطة معرفة اللغة والنحو
والعلم بهما لا يحصل الا بالنقل المتواتر اقول اشتراط التواتر في النقل لا
يستلزم ان المقيمين بهذا العلم يبلغون حد التواتر الا ترى ان التواتر
شرط في نقل القران مع جواز عدم ضبط معناه ثم لما كان الباب الاول مشتملا
على عدة امور فصله على اربع مسايل تقريبا للفهم والضبط كما قسم الكتاب
على اربعة ابواب فقال وفيه اي في الباب الاول من الابواب الاربعة
اربع مسايل جمع مسيلة وهي ما يبرهن عليه في العلم بعضها متعلق

بتفسير

بتفسير الجملة وبعضها متعلق باقسامها وبيان احوالها اما المسيلة الاولى
من المسايل الاربع في شرحها اي في بيان الجملة واحوالها كما يدل
سياق الكلام فيكون المراد من شرحها ههنا تعريفا وتبيين النسبة بينهما
والكلام بالعموم والخصوص وبيان تسميتها بالاسمية والفعلية وبالجملة الصغرى
والكبرى وتقسيمها اليهما فحينيذ سقط الاعتراض بان بيان النسبة
بالعموم والخصوص وغيره ليس من شرح الجملة بنا على تخصيصه
بالتعريف للكاشف عن ماهيتها فقط ثم لما كان الابحاث المذكورة ههنا
من المباحث الدقيقة وكان المقام مقام التعليم فقط ثم لما كان الابحاث
قال اعلم ان اللفظ هو صوت يعتمد على مخرج الحروف وهو كالجنس يتناول
جميع الالفاظ واما عدم اطلاق اللفظ على كلام الله تعالى فلرعاية الادب
ولعدم الاذن الشرعي فهذا الاعتذار انما احتيج اليه اذا كان المراد من
كلام الله هو الكلام اللفظي وكذا الكلام في عدم اطلاق الجملة عليه المفيد
هو كالفصل خرج به الالفاظ المفردة والمركبات التقييدية والاضافية
وغير ذلك فدخل في التعريف المركب الجزائي والانشائي فالمراد من
اللفظ المفيد ههنا هو اللفظ المركب من كلمتين فصاعدا اسند احدهما
الى الاخرى مطلقا سوا كان خبريا او انشائيا يسمى اي يطلق عليه الجملة
والكلام لا انه يوضع له الجملة والكلام والا فهما يكونان مترادفين فلا يمكن
بيان النسبة بينهما بالعموم والخصوص كلاما اصطلاحيا وهو في اللغة
بمعنى التكليم كالسلام بمعنى التسليم يقع على القليل والكثير فلهذا يصح ان
يقال جميع القران كلام الله ايضا قيل لم يطلق الجملة على جميع القران
لانها اسم مفرد بمنزلة الشهرة لا يقع الا على الواحد فالاولى ان يقال

تخصيصا للسامع على الاصغا الى
ما ياتي بعد هذا الامر لئلا يفوت منه شي

ان الجملة تشعر بمعنى التركيب الدال على الاجزا والحدوث وتؤذن بمعنى
الاجمال فلما كانت الفايدة تجئ بمعنى الفايدة الجديدة وبمعنى مطلق الفايدة
وبمعنى الفايدة التامة التى يحسن السكوت عليها فسره بقوله **ونعنى**
بالمفيد اى النحاة يعرفون الكلام بالتعريف المذكور يريدون بمفايدة
المفيد الفايدة التامة لا مطلق الفايده كما هو متفاهم اللغة والعرف العام
ما اى الذى **يحسن السكوت** اى سكوت المتكلم فانه خلاف التكلم فكما ان
التكلم صفة المتكلم يكون السكوت صفته ايضا وقيل سكوت السامع او
سكوتهما جميعا **عليه** اى على ذلك الامر فدخل فى تعريف المفيد نحو قولنا
السماء فوقنا والارض تحتنا والمراد من حسن سكوت المتكلم على اللفظ ان
المفيد ان لا يكون ذلك اللفظ محتاجا الى افادته السامع كما يحتاج المحكوم
عليه الى المحكوم به او بالعكس فلا يضره احتياجه الى المتعلقات من
المفاعيل فان قلت هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول فان الايرادات
لا تبطل بالارادات قلت انه مقبول لان حسن السكوت ما فسر عندهم
الا بهذا التفسير فيكون ظاهرا غير ملبس للمعنى وان كان اعم من ذلك
بحسب اللغة وكذا الحال فى تفسير المفيد ثم المفردات قبل التركيب
هى فى حكم الضيق عندهم لخلوها عن الفايدة واما اذا ركبت على قواعد
النحو فخرجت عن حكمة وافادت فايدة معتبرة لكنه لا يلزم من ذلك
ان يكون كلاما فانه هو الذى اعتبر فيه الفايده التامه لا مطلقها
واما الجملة فهى القول المركب سواء افاد تلك الفايده التامه او لم يفد واعلم
ان للجملة عموما مطلقا بحسب موارد استعمالها ومفهومها **من**
الكلام فان قلت الاعم هنا افعل التفضيل فيثبت للكلام اصل العموم

العموم وان لم يحصل له زيادته الا ترى ان الكلام يطلق على القرآن ولا يطلق
عليه الجملة قلت الاعم هنا بمعنى العام فيكون لمجرد الابتداء على ان للكلام
نوع عموم بالنظر الى موارد استعماله فيكون من للتفضيل فان قلت
المراد من العموم مطلق العموم سواء كان مطلقا او من وجه قلت يمنع
ذلك فقال **فكل كلام جملة** بمعنى كل ما صدق عليه الكلام صدق عليه الجملة
ولا ينعكس عكسا قويا اى ليس كل جملة كلاما هذا نقله البعض عن النحاة
ان الجملة ترادف الكلام عندهم فالحق هنا هو الرجوع الى تفسير الجملة فان
اعتبر الافادة فيها ايضا فلا يتصور العموم والخصوص بينها اصلا وان اعتبر
التركيب فيها سواء افاد او لم يفد فيتصور النسبة بالعموم والخصوص بلا
شبهة فاذن لا نزاع بينهم فى الحقيقة اذ لا مشاحة فى الاصطلاح فكل حزب
بما لديهم فرحون لكن المختار هو الترادف فانك تعلم بالضرورة ان كل مركب
لا يطلق عليه الجملة نعم قد يستعمل الكلام بمعنى القضية والخبر فى بعض
المواضع كما هو دأب اهل المعقول فيكون اخص من الجملة فيظن من
ذلك انه اخص منها اذا كان بمعنى اللفظ المفيد ثم لما فرغ من تمهيد الاصل
ومن التفريع عليه اراد توضيح ذلك لا الاستدلال عليه حتى يؤدى الى الدور
والجا اتيان القاعدة الكلية بالمثال الجزئى فلذا قال على سبيل التوضيح **اما**
ترى نحو قام زيد نحو ههنا كمثل فى قولك مثلك لا يبخل مع الايما الى ان
جملة الشرط كثيرة الوقوع ولها جزيات متعددة **منطوقك** وقع فى
بعض النسخ قولنا مقام قولك فالثانى مناسب لقوله ونعنى بالمفيد
والاول متصل بقوله اعلم فيكون اولى انما قيده بذلك القول لان قام زيد
بدون التقييد يكون كلاما وجملة فلا يصلح مثلا للعموم **ان قام زيد**
قام عمرو يسمى اى نحو قام زيد **جملة** لانه لفظ مركب فان وان اخرجته

عن صحته السكوت عليه لكنها ما اخرجته عن كونه مركبا لجملة يسمى محل
الرفع على انها خبر ان **ولا يسمى كلاما لانه يحسن السكوت عليه**
لان ان الشرطيه اخرجته عن صلاحية السكوت والكلام هو القول الذي
يحسن السكوت عليه فهو حرف من حروف الشرط يقتضي جملتين تجعل احديهما
شرطا والاخرى جزاء ويعمل فيهما عمل الجزم فيهما لفظا او محلا فجملة قام زيد
فعل الشرط في محل الجزم وجملة قام عمرو جزاء الشرط في محل الجزم واما فعل
الشرط مع جزايه ههنا فجملة شرطية وكلام مفيد في محل النصب على انه
مقول القول **وكذا** اي ومثل القول المذكور في جملة الشرط **القول في جملة**
الجزاء اي نحو قام عمرو من قولك ان قام عمرو يسر جملة ولا يسمى كلاما مثل
ما مر فان قلت جملة جزاء الشرط قول مفيد مقيد بالشرط مثل جيتك
اذا طلعت الشمس فكمل لا يخرج التقييد هذا القول عن الافادة فكذلك
لا يخرج ذلك القول عنها فكيف يكون جملة الجزاء مثل جملة الشرط قلت مهما
كان حصول الجزاء موقوفا على حصول فعل الشرط المشكوك لا يصح السكوت
عليه لان الجزم بالجزاء ما دام الشك في الشرط لا يتصور نعم حصل الجزم
بالتعليق بين الجملتين بين حصول الجزم بالتعليق وبين حصول الجزم
بمضمون الجزاء ظاهرا فالجزم المنفي هو الثاني لا غير فلا افادة مسلوبة
عن كل واحدة منهما لا عند مجموعهما فانه قول مفيد كما بيناه فاما التعليق
في قولنا ان قام زيد قام عمرو فينافي الجزم بالجزاء فلا يصح السكوت
عليه واما التقييد في قولك جيتك اذا طلعت الشمس فلا ينافي الجزم
بحصول المجيء في وقت طلوع الشمس متحقق الوقوع فيصح السكوت عليه
فافتر قا فاحفظ هذا فانه بحث نفيس قد خفي على بعض الفضلاء **ثم** اعلم ان
الجملة تسمى اسمية اي منسوبة الى الاسم اي تتقسم الجملة الى اسمية وفعلية

فلهذا

فلهذا اختار التسمية على انقسام مع ان المقام مقام الانقسام اشعارا
بان امثال هذه المباحث راجعة الى اللفظ والاصطلاح **ان بديت باسم**
فالجملة الاسمية في الاصطلاح هي التي يكون صدرها اسما والمراد من
الصدر هو المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف
كقولك زيد بالرفع على سبيل الحكاية قال الشاعر تنادوا بالرحيل غدا
قايم فزيد مبتدا خبره قايم فالجملة في محل الجر او في النصب والكاف في قوله
كزيد اسم بمعنى المثل كما هو الظاهر فيكون رفعا على انه خبر مبتدا
محذوف وهو هي راجعة الى الجملة الاسمية او منصوبا بتقدير اعني
فعلى كلا التقديرين لا حاجة الى العطف فان المقام مقام كمال الاتصال
ويجوز ان يكون حرف جر فيكون الجار مع المجرور متعلقا بمحذوف
فيكون المجموع حذف مبتدا المحذوف على ما عرفت فاذا تقرر هذه
المقدمات في هذا المثال فقس عليه حال سايرالامثال فلما كان اول
كلام المصنف يشعر بان الجملة الاسمية هي التي يكون اولها اسما فيتوهم
من ذلك خروج قولك ان زيد اقايم وغيره عن حد الاسمية مع انه غير
داخل في حد الفعلية فيبطل الحصر نبه فان الى ذلك التوهم بقوله
وكقولك ان زيدا قايم فزيد اسم ان وخبره قايم فالجملة في محل الجر الذي
محل النصب ايضا فالمثال صحيح سواء قرن بالفتح او بالكسر لكن الظاهر
هو الكسر نقل عن سيبويه ان ما وقع ما بعدها مبتدا الا خبر له وذلك
لطرده مع جريان الاسناد في ضمنه **وقولك هل زيد قايم** فهل حرف من
حروف الاستفهام وزيد مبتدا خبره قايم فالجملة قايم في محل الجر او في
محل النصب ايضا **وقولك ما زيد قايما** فما حرف مشابه ليس فاسمه زيد
وخبره قايما فالجملة معطوفة على جملة زيد قايم فمحلها محلها كذلك

قولك لعل زيد منطلق واقايم الزيدان ونحو ذلك جملة اسمية فلا يضره
قولهم اقايم الزيدان انه في قوة ايقوم الزيدان فان ذلك لمجرد بيان
عمل اسم الفاعل ومعناه ويسمى الجملة جملة فعلية اي منسوبة الى الفعل
والعطف فعليه على قوله اسميه ان بديت بفعل فالجملة الفعلية هي التي
يكون صدرها فعلا والمعتبر من المصدر هو صدر في الاصل فنحو كيف
جا زيد وفريقا كذبتم وغير ذلك فعليه لان هذه الاسما في نية التاخير
كقولك قام زيد فقام فعل فاعله زيد فالجملة في محل الجر او في محل النصب
لما عرفت غير مره وكقولك هل قام زيد ولما حذف الفعل مع فاعله
في بعض المواضع واقيم لفظ مقامه فحصل الشك في انه يكون جملة فعليه
او لا يكون ازال ذلك بقوله وكذا اي كقولك المذكور قولك زيدا فزيدا مفعول
به وفعله محذوف مع فاعله وهو ضربت فالجملة في محل النصب على
انها مقولة القول او في محل الرفع على انه مبتدا على سبيل الحكاية
واما جملة ضربته مفسرة لا محل لها من الاعراب وقولك يا عبد الله
جملة فعلية واما ضربته فلا شك في انه جملة فعليه وادعو عبد الله
فكان صدرها في الاصل فعلا فادعو فعل فاعله مستتر فيه وعبد
الله منصوب على انه مفعوله فهذا ظاهر اذا كان عبد مضافا الى الله
واما اذا كان عبد الله علما فالقياس ان يكون الاعراب في الاخر لكنه اجرى
في العبد ابقا على ما كان فالجملة مرفوعة المحل على انها معطوفة على
قوله ضربت زيدا ضربته فان قلت يا عبد الله انشا لا يحتمل الصدق
والكذب وادعوا عبد الله يحتملهما فكيف يكون التقدير ادعو عبد الله
قلت يا نايب مناب ادعوا اذا كان مستعملا في معنى الانشا مجازا وان كان
خبرا بحسب لفظه فان قلت فههنا جملتان اخريان غير ما ذكره

لان التقدير اي تقدر اصل هذا القول ضربت زيدا فيكون جملة فعليه صح

المصنف

١٥

المصنف احداهما شرطيه نحو ان تكرمني اكرمك والاخرى ظرفية نحو
زيد في الدار قلت اما الشرطية فانها جملة فعلية في الحقيقة واما
الظرف فان قدر عامله فعلا فالظرفية تكون فعلية واما اذا قدر عامله
فعلا فالظرفية تكون فعلية واما اذا قدر عامله غير الفعل فلا يتصور
هناك جملة فضلا عن ان تكون ظرفية ثم بعد هذا التقسيم اراد
تقسيم الجملة الى الكبرى والصغرى ولبيان انواع الاعتبارات فيها
ارشادا للطالبين المتعلمين الى انواع التصرفات فيها وقال
اذا قيل زيد ابوه غلامه منطلق اعلم ان القول يتضمن اعتبار ثلاث
تعدادات الاول في حق المبتدا والثاني في حق الخبر والثالث
في الجملة وهو المقصود الاصلي فان الباب الاول معقود لشرح
الجملة فيكون تعداد المبتدا والخبر تمهيدا لتعداد الجمل فنقول زيد في
زيد ابوه غلامه منطلق فتقييد زيد بهذا اولى من تقييده بالمثال
المذكور اذ لا معنى لاعتبار المثال هاهنا في الظاهر فزيد صح مبتدا اول
وابوه مرفوع لفظا وعلامة رفعه الواو مبتدا ثان اعرابه تقديري
كقاض فهذه الجملة معطوفة على قوله فزيد مبتدا اول فان الواو فيها
للعطف وكذا الحال فيما بعده وغلامه اي غلام ابيه والضمير المجرور
المضاف اليه للمبتدا عايد الى المبتدا فيلاحظ الرابطة في المبتدا ولو
قيل زيد عمرو بكر قايم عبده في بيته يلاحظ الروابط كلها في الاخبار
مبتدا ثالث فشرع بعد هذا في تعداد الخبر فقال ومنطلق خبر المبتدا الثالث

وهو غلامه والمبتدا الثالث وخبره وهو منطلق وقع في بعض النسخ مع خبره بدله
اي غلامه منطلق مع النسبة بينهما خبر المبتدا الثاني وهو ابوه والمبتدا الثاني
وخبره على قياس ما عرفت خبر المبتدا الاول ثم شرع بعد هذا في التعداد
الثالث فقال ويسمى الواو ههنا للعطف على جواب اذا الشرطية على طريقة
قولنا اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي اذا رجع استاذنت واذا
استاذنت خرجت لا على طريقة قولنا اذا جئتني اعطيك واكسوك المجموع اي
زيد ابوه غلامه منطلق جملة لكونه مركبا كبرى لكونه زيد جزء من قوله ابوه
غلامه منطلق ومن قوله غلامه منطلق وهي تانيث الاكبر كفضلى تانيث
الافضل غير منصرفة للتانيث ولزومه منصوب تقديرا صفة جملة وانت خبير بان
تخلل الجملة ههنا لمجرد الموصوفية فان المقصود الاصلي بيان انقسام الجملة الى
الكبرى والصغرى فان قلت قد خلا استعمالها عن احد الوجوه الثلاثة قلت
لا بل هي مستعملة مع من المقدرة كما اومانا اليها فقس عليها حال الصغرى فان قلت
لا شك ان اعتبار الكل بعد اعتبار الجزء طبعا فيوضع الجزء ثم الكل ليوافق
الوضع الطبع فالشيخ لاي شيء قدم ذكر الكبرى على ذكر الصغرى في التسمية حينئذ
قلت لرعاية ما سبق فانه لما قال والثاني وخبره خبر الاول اقتضى ذلك اقتضاء
اللزوم للازم فان قلت فلاي شيء قدم اعتبار الصغروية على اعتبار الكبروية
والصغروية معا في التسمية قلت قد تقرر في العلوم والعقول ان طلب الفايدة
في المزال لا في القار على انه لا يخلو عن اعتبار النظم الطبيعي وعن اعتبار تقدم
البسيط على المركب ويسمى غلامه منطلق جملة صغرى في اصل المعنى

١٦

المعنى زيد غلام ابيه منطلق ومن قال في بيان المعنى ان التقدير غلام
ابي زيد قايم فقد سها معنى ونقلا فتامل فان قلت ما محل هذه الجملة قلت
رفع على انها قايمة مقام فاعل قيل ومثل هذا كثير قال الله تعالى واذا قيل
لهم امنوا فالقول مع القول مجرور المحل على انه مضاف اليه لاذا وهو ظرف
محله نصب عامله القول المقدر في جوابه كما اشرنا اليه فلله در الشيخ ما اذ ق
نظره حيث اعتبر في المقام الثالث ثلث اعتبارات الجملة عقيب اعتبار
ثلثة امور ثم لما وقع في بعض الاوهام ان الاشتغال بمثل هذه الاعتبارات
اشتغال بما لا فايدة فيه وانها لا يتصور وقوعها اراد ازالة ذلك الوهم وتاسيس
ما بناه فقال ومثله اي مثل هذا المذكور في تعدد المبتدا وتعدد الجمل قوله تعالى
لكنا هو الله ربي لا يذهب عليك ان استعمال المثل مقيدا بما ذكر ههنا
استعمال صحيح شايع لكن الاولى ان يقال بدل مثله يدل عليه او يشهد
له اذ هو ههنا لتقليل اثبات المماثلة اصله اي اصل هذا القول او اصل لكنا
وهو الاولى فالاصل ما يبتني عليه غيره فالمثبت يبتني عليه المحذوف ويدل
على هذا الاصل قراة ابي ابن كعب لكن انا هو الله ربي لكن بتخفيف نونها
وهي ههنا من حروف العطف فالمعطوف عليه اكفرت فكانه قال لاخيه
انت كافر بالله لكن انا مومن موحد كما تقول زيد غايب لكن عمرو حاضر
حكي انه كان في بني اسرايل اخوان احدهما كافر اسمه قرطوس والاخر
اسمه يهودا فقال يهودا لقرطوس انت كافر بالله لكن انا مومن بالله
انا حذفت همزته مع حركتها فاجتمع المثلان في جنس واحد فادغم قرا
ابن عامر باثبات الفه في حالتي الوصل والوقف جميعا اما اثباتها في
الاصل فاما لكونها عوضا عن الهمزة المحذوفة او لاجرا الوصل مجرى الوقف

لما بينهما من مناسب التضاد كما في قول الشاعر انا ابو النجم وشعري
شعري واما اثباتها في الوقف فظاهر وغيره لا يثبتها الا في الوقف
فانا ضمير مرفوع منفصل على انه مبتدا هو ضمير الشان مبتدا ثان قال
ابن الحاجب هو ضمير الله سبحانه ولفظة الجلالة بدل منه او عطف
بيان عليه وقيل ربي نعت الله فح لا يكون مما نحن بصدده الله مبتدا ثالث
ربي خبر الثالث والثالث مع خبره خبر المبتدا الاول والمجموع جملة كبرى
والله ربي جملة صغرى وهو الله ربي كبرى من وجه وصغرى من وجه اخر على
ما عرفت والا قيل لكنه هذا اشارة الى الاستدلال على الاصل بصورة
القياس الاستثنائي وهو في الحقيقة دليل اثبات المماثلة ايضا فلهذا
جي بالواو العاطفة الا ههنا مركب من ان ولا فادغمت النون في اللام لكن
استعمل ههنا بمعنى لو فلهذا جي بجوابها باللام في بعض النسخ يعني
لو لم يكن اصل لكنا لكن انا مخففا عاطفا بل لكن المشددة الواجب اعمالها
في الضمير المنصوب المتصل اتفاقا اذا دخلت على الضمير فيقال لكنه وهذا
التوجيه انما يجري على عدم اثبات الالف في الوصل فلما لم يقع هذا القول
علمنا ان اصله ما ذكرناه فان قلت يجوز اقامة صيغة الضمير المرفوع
المنفصل مقام الضمير المنصوب المتصل كقولك جاني القوم فاكرمتهم
فليجز ههنا مع استقامة المعنى ايضا قلت من نادرة لا يحمل عليها واما
هما وهم فمشتركان بينهما ويتصور مثل الاعتبار المذكور في قولك ظننت
زيدا يقوم ابوه ونظير ما ذكر في مطلق التعدد قولك زيد غلامه جاريته
زوجها ابنه امراته دارها سقفها خشبته ساج فخشبته مبتدا تاسع
وساج خبره فخشبته مع خبره خبر عن المبتدا الثامن وهو سقفها فكذا

الاعتبار

١٧

الاعتبار في البواقي فحاصل المعنى زيد خشبة سقف دار امراة ابن زوج جار ية
غلامه ساج وانت تعلم ان الغرض من ايراد امثال هذه الاعتبارات هو الار شاد
الى انواع طرق التصرفات الخبرية المسيلة الثانية خبرها عن الاولى لما
انها تتعلق بحال الجملة وتلك بتفسيرها وقدمها على الثالثة لتعلقها
بالاعراب وهو المقصود الاصلي من الكتاب وان كان اللايق ان يعكس
الترتيب نظرا الى ذات الجملة من حيث هي في بيان الجمل التي لها محل
من محال الاعراب او من محال المعرب وهو الاقرب الى الفهم فان
قلت الجملة من حيث هي لا يتصور توارد المعاني الموجبة للاعراب
عليها كالمبنيات فكيف يكون لها اعراب محلي قلت لما انها يكون حينئذ
في قوة المفرد فعلم من هذا ان موضوع علم النحو لا يخلو عن اعتبار الكلمات
لفظا او تقديرا فان قلت ما الفرق بين الاعراب المحلي وبين التقديري
قلت الفرق بينهما هو ان المانع من الاعراب في الاول هو الكلمة بتمامها
كهو وفي الثاني هو الحرف الاخير منها نحو الف العصا وهي اي تلك الجمل سبعة
جمل اي يحكم باعراب الجمل محلا في سبعة مواضع كلية بالاستقراء فيلا خط
عروض العدد للموضع اولا وللجملة ثانيا قوله احديها بدل بعض من قوله
سبع وكذا القول في غيره ويحتمل ان يكون مبتدا وما بعده خبره على معنى
احديها هي التي تقع كذا وكذا فاحد المواضع السبعة التي حكم فيها بمحل
الجمل موضع خبر المبتدا وموضع ان انما عدهما واحدا لاشتراكهما في
الرفع وان كان الفرق بينهما حاصلا بان العامل في الاول هو العامل
المعنوي وفي الثاني اللفظي على ما هو الموجب المتصور والا لا يمكن الحصر
الاستقرائي في السبعة وانما لم يذكر خبر لا التي لنفي الجنس اما لكونه في

خبر باب ن

في حكم باب ان او لقلته الواقعة خبرا اي التي يكون خبرا بواسطة الرابطة تربطها بالاول وموضعها اي اعراب محلها فاستعمال الموضع بمعنى رفع او موضع رفع اذا وقعت في موضع خبر باب المبتدا اوان المراد من باب المبتدا هو الحروف المشبهة بالفعل فيكون ذكر الباب اشارة الى نوع الجملة في ذلك الموضع

مثال الجملة الواقعة خبرا في المبتدا قام ابوه في خوزيد قام ابوه فزيد مبتدا وقام فعل فاعله ابوه فالجملة خبر المبتدا المحل المجموع خبر على انه مضاف اليه ومثال الجملة الواقعة خبرا في موضع خبر ان نحو ان زيدا ابوه قايم فزيد اسم وابوه مبتدا خبره قايم فالجملة مرفوعة المحل على انها خبر ان اختلف في نحو زيد اضرب وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية بلا تقدير شئ كما في قوله تعالى بل انتم لامرعبابكم وقيل محلها رفع او نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لايكون خبرا فاختار البعض الاول ورجح البعض الاخر الثاني لكن التفصيل ههنا هو الاولى فانا نجد بعض الانشا يكون محكوما به بلا تقدير شئ نحو متى القتال وكيف زيد وبعضه يحتاج اليه نحو زيد اضربه فان قلت الكلام في الجملة الانشائية لانها مطلق الانشا فلا يلزم من صدق العام صدق الخاص فلا يتم التقريب قلت لو وجد مانع من الخبرية لكان هو معنى الانشا وهو سوا في المفرد والجملة فلا مجال للفرق قيل المقابل للانشا هو الجملة الخبرية لا خبر المبتدا فان الاول لازمه احتمال الصدق والكذب بخلاف الثاني فلا مانع من وقوع الجملة الانشائية خبر المبتدا بلا تقدير القول فيكون الاختلاف حاصلا من اشتباه احد استعمالي لفظة الخبر بالاخر فيصير النزاع لفظيا الى التحقيق والحقيقة

ان يقال

ان يقال ان اعتبر في خبر المبتدا ثبوته له او انتفاؤه عنه فلا يتصور وقوع خبر المبتدا اصلا بلا تقدير امر وان اعتبر مطلق الارتباط بينهما بحيث يصح السكوت عليه فلا شك انه يقع خبرا له بدون التقدير لكن الحق هو الثاني لان الخبر هو المسند الى المبتدا والمعتبر بينهما هو التعليق المقيد على اي وجه كان الا ترى ان الفعل في قولك اضرب زيدا هو المسند الى الفاعل مع انه لا يتصور بينهما الا الارتباط بحيث يصح السكوت عليه لا التعلق الوقوعي ونصب عطف ما بعد على قوله رفع ما بعده على طريق عطف معمولي عاملين مختلفين على مذهب الفرا واما عند سيبويه فمثل هذا العطف لا يجوز اصلا لان حرف العطف ضعيف فلا يقوم مقام عاملين نعم يجوز مثل هذا العطف عند الاعلم وصاحب الكشاف وابن الحاجب فيما اذا كان المجرور مقدما على المرفوع او على المنصوب في المعطوف والمعطوف عليه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وخو قوله الشاعر اكل امرء تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا واما فيما عداه فغير جايز والحق هو مذهب الفرا لان جزئيات الكلام اذا افادة المعنى المقصود منها على وفق الاستقامة لا تحتاج الى النقل والسماع والا لزم توقف تراكيب العلما في تصانيفهم عليه وهو غير جايز فان قلت المراد منه نفي الجواز من حيث النظر الى تحقيق استعمال اللغة الفصيحة قلت سلمناه لكن لا يلزم منه التقريب فان سلب الخاصة لا يستلزم سلب العامة فان قلت المدعى الخاص ايضا فيتم التقريب حينئذ قلت لا يجوز اعتبار الخصوص في الدعوى ههنا ولا يلزم المصادرة فتامل هذا فنقول اعراب موضع الجملة الواقعة خبر انصب محلا اذا وقعت في موضع خبر باب كان وكاد انما جمع

الباب هنها ايضا للاشتراك في النصب وانما جعل الجملة الواقعة خبرا في مواضع
اخبار الابواب الاربعة واحوة لاعتبار تحقق معنى الخبرية في كل منها والمراد من باب
كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وراض وعاد وغدا وراح ومازال
وما برح ومافتئ وما انفك ومادام وليس واما المراد من باب كاد فكاد
وكرب وطفق وجعل وعسى واوشك فمثال الجملة الواقعة خبرا نحو يظلمون في
كانوا يظلمون هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين فمنصوب كان ملحوق
بالحال وكان فعل من الافعال الناقصة ترفع الاسم لفظا او تقديرا او محلا
وتنصب الخبر كذلك فاسم الضمير المرفوع المتصل وهو الواو وخبره يظلمون فيظلمون
فعل فاعله الواو والنون علامة الرفع فالجملة في محل نصب على انها خبر كان
وتجي كان تامة بمعنى وجد وحدث كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي وان وجد
ذو عسرة وقوله تعالى فنكن فيكون اي احدث فيحدث فان قلت كان مشتق من الكون
وهو بمعنى الوجود ومعناها واحد فما السر في تسمية احدهما ناقصا والاخر تاما
قلت اذا استعمل التقرير ثبوت الوصف لامر اقتضى بالضرورة الشيئين غيره ولا يتم تعقل
معناه باحدهما فسمي ناقصا واما اذا استعمل لافادة معنى الوجود المنسوب الى شيء ما
من غير اعتبار التقرير فتم تعقل المسند اليه فسمي تاما فان قلت وجود كل شيء
عينه فلا يصح نسبة الوجود الى شيء ما لاقتضائها التغاير قلت سلمنا لكن العينية في
الخارج لا تنفي التغاير في الفهم والذهن وهو حاصل هنا بلا شبهة فيكفي في الاسناد
على ان الكون ههنا هو الكون الاعتباري في التحقيق لا العيني فان قلت ان زيدا
موصوف بالكون والوجود في قولك كان زيد كما انه موصوف بالقيام

١٩

بالقيام في قولك كان زيد قائما فما الفرق قلت ان كان اذا كان لتقرير
ثبوت الخبر للاسم تقتضي ان المسند هو الجزء المسند اليه هو الاسم فيكون
خارجا عنها غير مقصود بالنظر فلا يتم تعقله الا بتعقل الاسم والخبر كما ان
النسبة لا يتم تعقلها الا بتعقل المنتسبين فيكون رابطة فسميت ناقصا
واما اذا افاد الوجود المنسوب الى شيء ما بدون اعتبار التقرير فكان
نفسه هو المسند المقصود فلا يكون خارجا عنها فلا يكون رابطة فيتم
تعقله بالمسند اليه فقط حتى اذا قصد تقرير نسبته نقول كان زيد
موجودا فان قلت لا يتم تعقل المسند الا بتعقل المسند اليه والاسناد
بينهما فلا يتم بتعقل المسند اليه وحده قلت والاسناد وهو نظر في مفهوم
فعل في الحقيقة لكونه امرا نسبيا فيتم بتعقل المسند اليه وحده
فصح تسميته تاما وتجي كان صلة كقولك كيف تكلم من كان في المهد
صبيا اي كيف تكلم من في المهد حال كونه صبيا فيكون صبيا منصوبا
على الحال وتجي كان بمعنى صار نحو كان زيد غنيا واما كان في قولك كان زيد
خارجا اي كان الشأن زيد خارج فهو ناقص فليس قسما اخر برأسه وان
عده البعض قسما على حده مثال الجملة خبرا في باب كاد نحو يفعلون
في قوله تعالى وما كادوا يفعلون كاد يكاد مثل خاف يخاف قال الاصمعي
سمعت بعض العرب يقول لا افعل ولا كدت او كاد فعل من افعال
المقاربة وضع لدنو الخبر خصوصا لا يرفع الاسم وينصب الخبر فاذا دخل
النفي فالصحيح انه كسائر الافعال فيكون المعنى انهم ما قاربوا ان يفعلوا
فان قلت كيف ينفي قرب الفعل وقد قال الله تعالى فذبحوها قلت
لا منافاة لاختلاف وقت النفي ووقت الفعل لانهم ما قاربوا الفعل

لكثرة مراجعاتهم قبل انتهاء سؤالاتهم فاذا انقطعت تقللاتهم فعلوا فعل
المضطر الملجى الى الفعل فان قلت ليس الواو فيه للحال فيفضى الى الحذف
قلت ليس للحال بل هى للعطف كما هو اصلها ويجوز ان يكون للاعتراض
قال صاحب الكشاف قوله تقلوها كادوا يفعلون استئقال لاستثقالهم
الواو ضمير متصل مرفوع عايد الى قوم موسى عليه السلام فى محل
الرفع على انه اسمه ويفعلون خبره فيفعل نعل فاعله الواو فالجملة منصوبة
المحل فى تقدير اسم الفاعل على انها خبره فتقدير الكلام وما كادوا
فاعلين قال الندا المذكور بعد مرفوع كان يكون منصوبا على المحل واما
المذكور بعد مرفوع عسى فبدل الاشتمال عند الكوفيين فعسى زيدا
ان خرج فى قوة قرب زيد خروجه وكذلك اذا وقعت الجملة فى موضع
خبر فاولا اللتين هما بمعنى ليس يكون فى محل النصب والثانية بالرفع
على انه بدل البعض من قوله سبع ايضا قد وجد واو العطف ههنا
فى بعض النسخ فيكون لعطف البدل على البدل لا لعطف البدل على
المبدل منه فانه غير جايز اى الجملة الثانية من الجمل السبع التى لها
محل من الاعراب والجملة الثالثة منها قوله الواقعة اى التى يكون
حالا نعت لقوله الثانية كان قوله والواقعة مفعولا نعت للثالثة
لكن الواو جيت للعطف على قوله الواقعة حالا اعلم ههنا طريق
اللف والنشر على النظم وان كان الظاهر ان يذكر كلا منهما على حده بلا جمع
بينهما نظرا الى تحقق السبب وهو اشتراكهما فى حكم النصب مع كونهما
فضلة يتم الكلام بدونهما والى الغرض الباعث وهو الاختصار مع انه
بصدده قال الشاعر يرمون بالحطب الطوال وتارة بجمع الملاحظة

خيمة الربا واعراب محلها النصب اى محل الجملة الثانية والجملة الثالثة
الواقعتين حالا او مفعولا النصب اذا وقعتا فى موقع الحال وفى موقع
المفعول به الظاهر ان مثل هذه الواو يكون للاعتراض ويحتمل ان تكون
للعطف على الصفة على وجه التاكيد والحال ايضا وانت خبير بانها اذا
تركت فى مثل هذا الموضع فلا يضر بالمقصود شيئا الفا فى قوله فالحالية
للتفصيل ويجوز ان يكون جواب شرط محذوف على معنى اذا كان الامر كذلك
فاقول الحالية اى مثال الجملة الواقعة فى موقع الحال نحو يبكون فى قوله
تعالى وجاوا اباهم عشا يبكون فالمعنى اتى اولاد يعقوب عليه السلام اباهم
فى اخر النهار وقيل فيما بين المغرب والعشا حال كونهم باكين اى متباكين
قال الجوهرى العشى من صلوة المغرب الى العتمة والعشا بالمد والكسر
مثل العشى واما العشى مقصورا فهو مصدر الاعشى وترى عشا بالضم
والقصر وهو جمع اعشى اى جاوا اباهم عشرا من البكا فى الليل فاعله الواو
مفعوله اباهم وعشا مفعول فيه العامل فيه جاوا ويكون منصوب المحل على
انه حال من فاعل جاوا قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى فقد جاوا
ظلما وزورا ان جا يستعمل فى معنى فعل فيعدى تعديته فيكون معنى الكلام
على معنى وزورا وظلما كما يقول جيت المكان وجوز ان لحذف الجار يوصل
الفعل ومن الجملة الحالية قوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجد ثم لما عرض على الجملة الواقعة مفعولا اعتبارات مختلفة
بحسب اختلاف اعتبارات المقامات وان كان واحدا باعتبار المفعولية
قال والجملة المفعولية وقع بدله فى بعض النسخ المفعولية اى
المنسوبة الى المفعول وكلاهما جايز لكن المناسب لقوله فالحالية هو الثانى

تقع في اربعة مواضع بحكم الاستقرا اختلف النسخ ههنا فوقع في بعضها
في ثلثة مواضع ووقع في بعضها في اربعة مواضع لكن هذا الاختلاف مبني
على اثبات باب اعلمت وعدم اثباته في الكتاب لكن اثباته اولى لحصول
تغاير المعنى في الجملة الواقعة ثابتة للمفعول الاول في باب ظن وثالثة للمفعول
الثاني في باب اعلمت فاحد المواضع الاربعة الذي يكون الجملة فيه نا محكية
بالقول الحكاية ايراد اللفظ على استيفا صورته الاولى مثال تلك الجملة
نحو اني عبد الله في قوله تعالى قال اي عيسى ابن مريم اني عبد الله فجملة
اني عبد الله منصوبة المحل على المفعولية محكية بالقول للاستعانة ثم انهم
اختلفوا في مقول القول هل هو مفعول به او مفعول مطلق نوعي
فاختار ابن الحاجب انه مفعول مطلق نوعي كرجع القهقرى فقال
الذي عن الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في
علمت لزيد منطلق لكنه ليس لذلك لان الجملة هي نفس القول والعلم
غير المعلوم فافترقا فلا يجري القياس بينهما فلا يكون مفعولا به
كما كان المعلوم مفعولا به واختار الجمهور على انه مفعول به تمسكا
بهذا الدليل ويمكن ان يقال ان الشيخ ابن الحاجب جعل قال مثلا مشتقا
من القول بمعنى المقول لا بمعنى اتيان المقول كما جعلوا استنوق مشتقا
من الناقة على طريق النسبة فهذا جايز واقع وان لم يكن كثيرا يدل
على ذلك قوله ان الجملة هي نفس القول والا فلا ينبغي ان يخفى على مثله
ان اتيان القول عين المقول واما الجمهور فحملوا القول على المعنى المصدري
والا فلا محال لانكار ان القول بمعنى المقول عين الجملة المحكية بالقول فيكون
النزاع بينهما لفظيا هذا فالاولى ههنا هو التفصيل بان يقول قد يكون

مفعول

مقول

القول مفعولا مطلقا تارة كما اذا قلت زيد قايم واخرى يكون مفعولا به
كما حكيت قول الغير والمذكور في الكتاب من قبيل الثاني اعلم ان الحكاية
قد يقع بما هو في معنى القول كما يقع بالقول وهو نوعان الاول هو الذي
معه حرف التفسير كقولك كتبت اليك ان افعل فالجملة في هذا النوع
مفسرة للفعل فلا موضوع لها من الاعراب والنوع الثاني هو الذي
ليس معه حرف التفسير نحو ناديت يا زيد اركب معنا فهذه الجملة في محل
النصب اتفاقا لكن النصب عند البصرة بقول مقدر عند الكوفة بالفعل
المذكور قال صاحب الكشاف ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل
فهذا يشعر بانها مفسرة لا محل لها من الاعراب عنده وقد تحكى الجملة
بعد القول الصريح بقول اخر محذوف كقوله قالت له وهو يعيش ضنك
لا يكثر لومي وخلي عنك فالتقدير قال له ايذكر قولك اذا الومك في الاسراف
في الانفاق لا يكثر لومي فحذف المحكية بالقول المذكور واثبت المحكية
فالقول المحذوف اعتمادا على الفهم ثم الجملة التي يكون محكية بالقول قد تكون
في محل الرفع نحو قيل زيد قايم اي هذا القول قال الله تعالى واذا قيل
لهم امنوا وثانية معطوف على قوله محكية اي الموضع الثاني من المواضع
الاربعة الذي تقع الجملة فيه مفعوله ثانيه للمفعول الاول متعلق
بالوقوع ويجوز ان يكون صفة لقول ثانيه في باب ظن متعلق
به ايضا اي في افعال القلوب التي يتعدى الى مفعولين فان اصل
المفعول الثاني خبر والخبر قد يكون جملة فكذلك المفعول الثاني فلهذا لا يقع
المفعول الثاني جملة في باب اعطيت واما نحو سمعت زيدا يقرا فقد قيل
انه يتعدى الى مفعولين فجملة يقرا منصوبة المحل على انها مفعولة ثانية

فان قيل قلت السمع فعل لا يتعلق الا بالمسموع فيكون جاز تعلقه ههنا
بزيد او هو مما لا يسمع قلت ان السماع لما تعلق باللفظ المسموع المنسوب
الى زيد جاز تعلقه به فهذا الاعتبار كما جاز تعلق افعال القلوب بالمفعول
الاول بذلك الاعتبار وقيل انه يتعدى الى مفعول واحد فالجملة حال او بدل
اشتمال وهو الظاهر واما اذا تعلق بمسموع ابتدا فهو يتعدي الى مفعول
واحد فقط اتفاقا فخرج مما قررنا قال الله تعالى يوم يسمعون **نحو ظننت**
زيدا يقول وعلمت عمرا يسمع فجملة يقول منصوبة المحل على المفعولية ذهب
الجمهور الى ان افعال القلوب من الدواخل على المبتدا والخبر وانها من
نواسخ الابتدا وذهب البعض الى انها ليست من الدواخل عليهما وليست
من نواسخه استدل الاعلى ذلك بان العرب يقول ظننت زيدا عمرا لكن
الحق هو مذهب الجمهور واما قولهم ظننت زيدا عمرا بعد التسليم فهو
متاول بمعنى ظننت الشخص المسمى زيدا مسمى بعمرو كما ان قولك زيد حاتم
متاول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى **وثالثة** معطوف على ثانية
اي الموضع الثالث تقع الجملة فيه مفعول ثالثة للمفعول الثاني في افعال
القلوب التي تتعدى الى ثلثة مفاعيل فان المفعول الثالث للمفعول
فيه بمنزلة المفعول الثاني في علم مجاز وقد عه جملة كما جاز فيه **نحو اعلمت**
زيدا عمرو ابوه قايم واخبرت خالد اعمرا اخوه قاعد فقوله ابوه
قايم منصوب المحل على انه مفعول ثالث كما انه مفعول ثان في قولنا
علمت عمرا ابوه قايم والحق علم بتشديد اللام بما علم فيكون حكمه كحكمه
وظاهر مذهب سيبويه ان الفعل بسبب التضعيف سماع في الفعل
في المتعدي وفي الفعل اللازم جميعا وان النقل في الهمزة قياس عند

الفعل اللازم سماع في الفعل المتعدي ولا يخفى عليك ان الكل واقع غالبا في مصنفات العلما
على طريق القياس **ومعلقا عنها العامل** اي الموضع الرابع من تلك المواضع الاربعة
الذي تقع الجملة فيه معلقا عن ذلك الجملة عاملها فضمير عنها راجع الى الجملة والعامل
مرفوع بمعلقا على انه فاعله فان قلت اسم المفعول لا يعمل على المذهب المنصور الا اذا
اعتمد على احد الاشيا فكيف تعمل ها هنا بدون الاعتماد قلت اعتمد على مقدر كما اشرنا
اليه فالتعليق ابطال عمل العامل على سبيل الوجوب غالبا لفظا لا معنى بخلاف
الالغا فانه يجوز فيه الاعمال وتركه واما تفسير الالغا ترك العمل لفظا ومعنى لغير
عارض فهو فاسد كما لا يخفى وانما قال لفظا لان معنى علمت لزيد قايم في معنى علمت
قيام زيد فيكون متعلقا من حيث المعنى ولهذا جاز العطف على المحل نحو علمت لزيد قايم
وبكر اقاعدا والتعليق قد يكون بالاستفهام نحو علمت ازيد قايم ايهم قاعد وبغلا
ايهم انت فان قلت ما معنى الاستفهام مع حصول العلم قلت صورته صورة الاستفهام
وليس معناه معنى الاستفهام فانك اذا قلت علمت ايهم الدار فمعناه علمت الذي هو في الدار
وكذا جميع الاستفهام الذي علق عنه الفعل ولذلك لا يكون لمثل هذا الاستفهام جواب
البتة بخلاف الاستفهام الذي لم يعلق عنه الفعل فانك اذا قلت ايهم في الدار يكون
له جواب لفظا او تقديرا واما نحو علمت لزيد قايم وما قايم زيد فلا شبهة فيه اصلا
وقيل معنى علمت ازيد قايم معنى علمت جواب هذا الاستفهام وقد يكون بالنفي
نحو ظننت ما زيد قايم وان زيدا ذاهب ونحو ظننت لا زيد عندك ولا عمرو وقد
يكون بلام الابتدا كما مر وانما لم يعمل العامل لفظا لان ما قبل هذه الاشيا
لا يعمل فيما بعدها بالاستقرا وعيت هذه الاشيا من حيث اللفظ كما روعي

العامل من حيث المعنى اذ الحق ما كان بقدر الامكان فان قلت لم لم يعكس قلت لا
طريقه هو الاستقرا لا العقل ولا يذهب عليك ان الغرض من الاستدلالات النحوية
هو التوجيه بعد الوقوع على طريق الايضاح لا الاثبات على طريق العقل فان ذلك غير
جايز واما نحو قولك علمت ان زيدا قايم بالكسر فانه يمكن الاعمال بجعلها مفتوحة
فتقوم مقام المفعولين فلا يعدل الى التعليق مع امكان الاصل وهو الاعمال واما
اذا لم يمكن الاصل فيرجع الى التعليق حملا للكلام على جانب الفايدة نحو علمت ان زيدا
لقايم وقد يكون التعليق جايزا نحو علمت زيدا ابو من هو فاذا نصبت زيدا يكون
الجملة بعده في موضع المفعول الثاني فتكون منصوبة المحل وهو المختار وان
رفعت زيد يكون الجملة بعده في موضع المفعول الثاني فتكون منصوبة المحل وهو المختار
وان رفعت زيد يكون مبتدا وما بعده خبره وتكون الجملة معلقا عنها قال ابن عصفور
التعليق مختص بباب ظن ولا يجوز في فعل غير ظن وعلم حتى يضمن معناهما فيكون
المعتبر هو المضمن وحاصله راجع الى باب ظن وهذا اقرب الى الضبط قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختيار
من معنى العلم لانه طريق اليه فلا ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واسمع ايهم
احسن صوتا لان النظر والاستماع من طريق العلم ثم قال في تفسير الاية في سورة الملك
لا يسمى تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا
كعلمت ازيد منطلق اقول فيكون التقدير لنعلم ايكم احسن عملا فيكون التعليق في
مقامه فلا يلزم من الكلامين منافاة كما زعمها البعض فالحق جواز التعليق في كل فعل قلبي قال ابن الحاجب
افعال القلوب تعلق مع الاستفهام وان لم يكن متعدية الى مفعولين كعرفت وعلمت

اذا كان بمعنى عرفت وقيل التعليق لا يختص بباب ظن فالجملة التي تعلق
عنها العامل يقع تارة في موضع مفعول مقيد بالجار نحو فلينظر ايها ازكى
طعاما فانه يقال نظرت فيه لكنه تعلق ههنا بالاستفهام لفظا ويتعلق
بها من حيث المعنى على معنى ذلك الحرف واخرى يقع في المفعول الصريح
نحو عرفت من ابوه لانك تقول عرفت زيدا ويقع اخرى في موضع
المفعولين نحو ليعلم اي الحزبين احصى فانقسمت الى ثلاثة اقسام
كما ترى واما يونس فقد اجاز التعليق في جميع الافعال فيكون في التعليق
ثلاثة مذاهب فالاول اخص والثاني اعم الاول واخص من الثالث
والثالث اعم نحو قوله تعالى ثم بعثناهم اي ايقظناهم اي اصحاب الكهف
فقوله بعثناهم معطوف على قوله فضربنا على اذانهم الاية لنعلم اللام
فيه للتعليل وعند الاشاعرة مثل هذه اللام يسمى لام العاقبة ولا الحكمة
ونعلم منصوب بان مضمرة بعدها متعلق بقوله بعثناهم والمفهوم
من الكشاف انه متعلق بقوله فضربنا وكلاهما صحيح لكن ما ذهب اليه
الزمخشري ادق وان كان الثاني اقرب ويجوز ان يتعلق بالمجموع من
حيث هو او بالضرب بواسطة البعث فان قلت هذا كله يعني لكن
ما معنى قوله لنعلم مع ان الله تعالى عالم بذلك وبكل شيء في الازل قلت
معناه لتعلق علمنا تعلقا حاليا مطابقا لتعلقه او لا تعلقا استقباليا
هكذا ذكره البيضاوي والمفهوم من الكشاف ان معناه ليظهر ليحصل
لهم ما يتعلق علمنا به من ضبطهم مدة لبثهم مكانه قبل فضربنا على
اذانهم لنضبط هولا بعد تيقظهم وتنبيههم من نومهم مدة لبثهم في الكهف
فيزدادوا ايمانا وهذا معنى لطيف وان كان ما ذهب اليه البيضاوي ظاهر

اقوى ليعلم ببناء المفعول فاعله مضمون الجملة التي بعده اي الحزبين
المختلفين منهم في مدة لبثهم احصى لما لبثوا امدا ضبط امدا زمان لبثهم
في الكهف فاي مبتدا اضيف الي الحزبين واحصى فعل فاعله مستتر عايد
الي المبتدا مفعول امدا قوله لما لبثوا حال منه فيكون ما مصدرية يقع
اعتبار معنى المدة فيها كما في معنى قولك ابيك خفوق النجم اي غاية
حاصلة لازمان لبثهم فلا مانع من عدا وان كان نكرة لتاخره عنها وقيل
ما مصدرية بدون اعتبار معنى المدة فيكون مفعولا له وقيل ان اللام
مزيدة وما موصوفة وامدا تمييز فيكون الموصول مع صلته في محل النصب
على انه مفعولية والفعل مع فاعله خبره المبتدا والمبتدا مع خبره جملة
علق عنها العامل على انها منصوبة المحل قايمة مقام مفعولين ولا يخفى
ان المفعول الذي يقع الجملة موقعه هو المطلق سوا كان واحدا او متعددا
فان قلت قد صرحوا بان الجملة انما يكون لها محل من الاعراب اذا وقعت
موضع المفرد فمعلوم ان المتعدد غير المفرد قلت المراد من المفرد
وههنا مقابل الجملة فيدخل المتعدد تحت تعريف المفرد حينيذ
فان قلت لا يلزم من عدم تحقق الحكم لمانع عدم تحققه بغير ما
نع على ان تحقيق العطف على المحل في الاستعمال يبلغ عدم تصور
الاعراب فيها فلينظر ايها الضمير راجع الي المدينة اي الي اهلها ونظيره
قوله تعالى واسيل القرية ازكى طعاما اي احل واطيب فاي مبتدا
خبره ازكى طعاما وهو منصوب على التمييز فالمجموع منصوب المحل
قايم مقام المفعول هذا على مذهب من لم يخصص التعليق بافعال
القلوب واما على مذهب ابن عصفور فالنظر لما كان من اسباب

العلم

العلم وطرقه اقيم مقامه واعطي حكمه ففي اتيان هذا المثال فايدة اشعار
باختلاف المذاهب في باب التعليق لا شك ان الجملة التي علق عنها
الفعل لما كانت لا ينتظم فيما ذكر قيل ويقوم مقام مفعولين خصصت على
حدة بالمرتبة الرابعة الرابعة من الجمل السبع التي يكون لها محل من
الاعراب المضاف اليها الضمير المجرور مرفوع المحل على الفاعلية كما في
قوله تعالى غير المغضوب عليهم فان قلت هو ليس بفاعل بل هو مفعول
ما لم يسم فاعله قلت انه فاعل عند صاحب الكشاف وان لم يكن فاعلا
عند ابن الحاجب فان قلت لا بد للمضمر من امر يرجع اليه فاي شي هو
قلت هو الالف واللام في قوله المضاف فيكون التقدير التي اضيف اليها
واعراب محلها الجر لوقوعها موضع الاسم المجرور وهو الاصل في المضاف
اليه ولما كان الجمل المضاف اليها تارة فعلية واخرى اسمية اورد المصنف
مثالين فالمثال الاول نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
هذا مبتدا خبره يوم ويجوز بنا لليوم على الفتح لاضافته الى الجملة كما يجوز
اعرابه فاذا قرى بالنصب يكون ظرف زمان لتعلق القول فيكون
هذا اشارة الي الخبر المذكور فيما قبل هذه الاية اي يقول الله تعالى هذا
الكلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم وينفع فاعله صدقهم ومفعوله
الصادقين وقرى صدقهم بالنصب فيكون المجرور مفعولا له وفاعل
ينفع ضمير مستتر فيه عايد الي الله فالجملة مجرورة المحل على انها مضاف
اليها لليوم فالمجموع منصوب المحل على انه مقول القول فان قلت
كيف يصح هذا مع ان كون اللفظ مضافا اليه من خواص الاسم قلت
ان المضاف اليه ههنا في تاويل المصدر المعرف فيكون اسما تقديرا

فاذا قلنا ينفع الخبر اليوم يكون اليوم منصوبا على الظرفية واذا قلنا
هذا يوم ينفع الخبر يكون مرفوعا على الخبرية فلا يكون منصوبا
مع انه وقت مضمون الجملة المضاف اليها فما الفرق بينهما قلت
هو قصد اختصاص اليوم به من غير اعتبار وقوع مضمون الفعل
فيه بخلاف الاول فقس على هذا ساير اسما الظروف المضافة الي الجملة
والمثال الثاني نحو يوم هم بارزون فاليوم بيان او بدل من يوم
التلاق في قوله تعالى لينذر اي ظاهرون يوم التلاق وهم مبتدا خبره
بارزون فالجملة مجرورة المحل باليوم لاضافته اليها ثم بعد تمام التمثيل
قصد المصنف تعداد موارد استعمالات الجمل المضاف اليها مع
التصريح بالعوامل فيها لزيادة التقرير والايضاح فقال وكل جملة
مطلقا واقعة بعد اذ نحو اذ قال ربك للملايكة واذكروا اذ انتم قليل
او وقعت بعد اذ نحو والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الي قليل
ينفع فاذا عند الكوفيين يستعمل حقيقة للظرف بمعنى وقت حصول
مضمون ما اضيف اليه فلا يجزم به الفعل ويكون استعماله فيما هو
قطعي الوجود كقوله واذا نحاس الحش يدعي جندب وللشرط بمعنى
تعليق مضمون الجملة بحصول ما دخل عليه ويجزم به المضارع ويكون
استعماله في امر على خطر الوجود كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل اي
يصبك فقر ومسكنة فاظهر الغنى من نفسك بالتزين وتكلف الجميل
وهو الشحم المذاب تعففا وعند البصريين ان اذا حقيقة في الظرف
يضاف الي جملة فعلية في معنى الاستقبال لكنها قد تستعمل لمجرد الظرفية
من غير اعتبار شرط وتعليق كقوله تعالى والليل اذا يغشى اي وقت

او كل الجميل

غشيانه

غشيانه على انه بدل من الليل وقد يستعمل للشرط والتعليق من غير سقوط
معنى الظرف كمتى مثل اذا خرجت اي اخرج وقت خروجك تعليقا لخروجك
بخروجه بمنزلة تعليق الجزا بالشرط الا انهم لم يجعلوه لكمال الشرط
ولم يجزموا به المضارع لفوات معنى الابهام اللازم للشرط فجزم الفعل
استعمالها من غير جزم الفعل بها فشايع مستفيض فان قلت ان
استعمالها في الشرط من غير سقوط معنى الظرف يودي الي الجمع بين
الحقيقة والمجاز وذا لا يجوز قلت انها لم تستعمل الا في معنى الظرف لكنها
تضمنت معنى الشرط باعتبار اذ فاة الكلام تقييد مضمون جملة بمضمون
جملة اخري بمنزلة المبتدا المتضمن معنى الشرط مثل الذي ياتيني فله
درهم ولم يلزم من ذلك استعمال اللفظ في غير ما وضع له اصلا فلا يلزم
الجمع بينهما او وقعت بعد حيث نحو اجلس حيث زيد جالس زيد مبتدا
خبره جالس والجملة مضاف اليها مجرورة المحل باضافة حيث اليها وحيث
منصوب المحل على الظرفية العامل فيه اجلس او وقعت بعد نحو لما جاني
زيد اكرمته جملة جاني زيد مجرورة المحل باضافة لما اليها ولما منصوبة
المحل على الظرفية العامل فيها جوابها اعني اكرمته انما وصفها بالوجود
لاقتضا جملتين توجد ثانيهما عند تحقق اولاهما ولذلك يقال انها حرف
وجود لوجود اي حرف يدل على ربط جملة باخري ربط السببية واشا
الي ان لها وجوه استعمال اخر كاستعمالها جازمة اذا دخلت على الفعل
المضارع نحو لما يضرب زيد وكمجيها بمعنى الا نحو قوله تعالى ان كل نفس
لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ وقد تجي فعلا نحو لم لما لموا ماخوذا
من قولهم لممت الشي اي جمعته عند من قال باسميتها

باذا لا يجوز الا في ضرورة الشعر
تشبيها للتعليق بين جملتها بما بين جملتي
ان واما صح

لما الوجودية صح

ية

رة

وهو ابو علي الفارسي وابن السراج وابن جني وقال سيبويه انها حرف
بمعنى اللام فان قلت اذا كانت بمعنى اللام يكون عاملة مثلها فيكون
الجملة بعدها مجرورة المحل فما الفايدة في التقييد بالاسمية قلت
لا يلزم من ذلك عملها لان الفرق ظاهر بين كون معنى الشي بمعنى الشي
وبين كونه معناه على ان التقييد يفيد رعاية قاعدة الجمل المضاف
اليه بواسطة حرف الجر تقديرا فيكون الظرف مع متعلقه صفة
ثانية لها فيكون التقدير لما الوجودية الكاينة عند القايل بانها اسم
فان قلت عند يدل على المكان لغة فمعلوم انه غير مقصود ههنا فما
المراد منه قلت المراد منه المذهب والاعتقاد الذي هو منشا اسميتها
بالنظر الي موارد استعمالها او وقعت بعد بينا نحو بينا انا قايم جا زيد او بعد
بينما نحو بينما انا قايم اذ جا بكر وعامل بينما محذوف يدل عليه الكلام وقيل
بينما مبتدا خبره اذ فالمعنى وقت انا قايم وقت جا بكر واختار البعض
انها تقع زايده بعد بينما وبينا خاصة فلا يكون العامل محذوفا واما
الجواب اذا لم يقارن اذ التي للمفاجاة نحو بينا انا قايم جا عمرو وبني في
الاصل مصدر بمعنى الفراق وهو لازم الاضافة الي المفرد فلما قصدت
اضافته الي الجملة والاضافة اليها كلا اضافة زيدت ما الكافية لتكفها
عن الافضا للمضاف اليه كما ان الف بينا زايدة وجعل من الظروف الز
مانية عند اضافته الي الجملة وان كان قبل ذلك يستعمل في الزمان والمكان
لان ظرف المكان لا يضاف الي الجملة الا حيث فجملة انا قايم مجرورة المحل على
انها مضاف اليها فهي اي الجملة واقعة في موضع خفض اي في
محل الجر باضافتهن اي بسبب اضافة الكلمات المذكورة اليها

اي الي

اي الي الجملة التي يقع بعدها فمذهب الشيخ عبد القاهر ان العامل في
المضاف اليه هو المضاف لكن الظاهر عبارة الكتاب يدل على ان العامل
فيه الاضافة فقوله جملة وقعت بعد اذا مبتدا خبره فهي في موضع خفض
وانما جي الخبر بالفا لتضمن المبتدا معنى الشرط وانت خبير بان الجمل المضاف
اليها غير منحصرة فيما ذكر كقولك ما رايتك منذ دخل الشتا ومذ قدم فلان
وكقوله اتيتك من الحجاج امير وكقوله الامر مبلغ بمعنى تميما بانه ما
يحسون الطعاما الجملة الخامسة منها الواقعة جوابا لشرط جازم
منها اي جوابها بالكلمة الشرط التي تعمل على الجزم لفظا او محلا قيد الشرط
بالجازم لان الجملة اذا وقعت جواب الشرط الغير الجازم فلا يكون
لها محل من الاعراب نحو لو قمت قمت الشرط لغة العلامة اشراط الساعة
علاماتها ويسمى فعل الشرط شرطا لكونه علامة دالة على تحقق مضمون
جوابه عند تحققه وفي اصطلاح النحاة ما دخل عليه شي من الادوات
المخصوصة الدالة على سببية الثاني وذهنا او خارجا سوا كان النهار
موجودا فالشمس طالعة او غير ذلك ان دخلت الدار فانت طالق
وفي اصطلاح المتكلمين ما يتوقف عليه الشي ولا يكون داخلا في الشي
ولا مؤثرا فيه كيبس الحطب الموقوف عليه احراق النار وفي الفرق
العام ما يتوقف عليه وجود الشي واعراب محلها الجزم اذا كان
صدر الجملة فان حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جايز قال
الله تعالى تجري من تحتها الانهار فان قلت اذا كان معنى المضاف المحذوف
باقيا معتبرا ههنا وكان ينبغي ان يذكر الخبر فلاي شي انثه الا ترى
الى حسان كيف عول على بقا معناه في قوله سقون من ورد الربض

ان كان النهار موجودا

عليهم يرور بصفق بالرجل السلسل حيث ذكر بصفق لان المعنى
ما يردى قلت تانيثه اما لاجل ان المحكوم عليه صورة هو المونث
واما لانه من قبيل قولهم اعجبتني شعر هند **مقرونة بالفا** الدالة
الدالة على ترتب ما بعدها على ما قبلها وقد يكون مقدرة نحو من
يعمل الحسنات الله يشكرها **او باذا الفجائية** الدالة على ترتب ما بعدها سريعا
سريعا جدا على ما قبلها فقال فجاة الشي فجاة بالضم والمد حين جا بغتة من غير
توقع قيد بالفجائية لان اذا الشرطية لا يكون جوابا للشرط لانها مختصة
بابتدا الكلام فان قلت اذا كانت الفجائية دالة على ما ذكر فكان ينبغي
ان لا يجتمع معها يدل على ذلك استعمال كلمة او ههنا لكنهما قد اجتمعتا في قوله
تعالى واية لهم الليل نسلخ منه النهار فاذا هم مظلمون قلت لا استبعاد في
ذلك اذ لا منافاة بين المطلق والمقيد فان المطلق هو الذي اعتبر فيه عدم
اعتبار القيد لا عدم القيد كما ان المقيد هو الذي اعتبر فيه لا غير فيجوز اجتما
عهما واما استعمال كلمة او ههنا فهو على سبيل الخلو او بنا على الغالب
والفجائية تختص بالجملة الاسمية لا تحتاج الى الجواب ولا يقع في الابتدا
او معناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب وانما قيد
الجملة بالمقارنة المذكورة لانها اذا لم يكن كذلك لا يكون المجموع الجملة موضع
من الاعراب بل لجزمها فالتفصيل ان الشرط المذكور ان كان له تاثير
في الجواب لفظا فلا حاجة الى اتيان الفا ولا الى الفجائية في جوابه والا فا
لجواب لا يخلو عن احدهما ليدل على الترتب فيحكم لان لمجموع الجملة محلا
من الاعراب **فالاولى** اي الجملة المقترنة بالفا فان قلت فهل لها جهة
الاستحقاق لهذا الاسم غير جهة التقدم في الذكر قلت استحقت له

من

٢٧

من حيث ان الفا هي الاصل في هذا المقام والفجائية تقوم مقامها **نحو من
يضلل الله فلا هادي له** من اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على انه
مفعول يضلل ويجوز ان يكون مرفوع المحل على الابتدا على تقدير ان يكون
مفعوله محذوفا ويضلل فعل الشرط مجزوم به فاعله الله ولا حرف لنفي
الجنس اسمها هادي منصوب المحل فان حركة اليا بنا يسبنه واما لا مع
اسمها فمرفوع المحل على انه مبتدا وخبرها له اعني الظرف المستقر فان قلت
فما الفرق بين المحلين من جهة المعنى قلت الفرق جلي لان الاول باعتبار
العارض والمغير والثاني باعتبار الاصل فان قلت فكيف تقول ان الثاني
باعتبار الاصل والحال انما يكون باعتبار التركيب كما هو الظاهر فيكون
الفرق بينهما مثل الفرق بين المفرد والمركب قلت ان الذي ذكرته انما
هو باعتبار جانب المعنى واما القول بان المجموع مرفوع المحل الظاهر فهو
كالقول بان المجموع ~~مرفوع المحل بنا على~~ الظاهر مبني على الفتح فلا ينافي
ما ذكرناه وجملة الجواب جملة اسمية مجزومة المحل لوقوعها جواب
شرط جازم **ويذرهم** في طغيانهم يعمهون قرى يذرهم بالرفع وباليا
او بالنون فالمبتدا المحذوف على الوجه الاول هو وعلى الثاني نحن ونذر فعل
بمعنى ترك فاعله مستترا ما هو او نحن ومفعوله هم وفي طغيانهم ظرف
يتعلق به وجملة يعمهون منصوبة المحل على انها حال من المفعول اعني
يتم ويجوز ان يكون مفعولة ثانية على تضمن الفعل معنى التصير كما في قوله
وتركهم في ظلمات لا يبصرون وكما وقع في قول عنترة وتركته جزر
السباع ينشنه والفعل مع متعلقه مرفوع المحل خبر المبتدا المحذوف

والمبتدا مع خبره جملة اسمية منصوبة المحل على انها حال من فاعل يضلل
ولهذا اي لكون تلك الجملة المقرونة بالفا في محل الجزم قدم التقليل
على المعلل اما لانه هو الاصل او ليدل على الحصر فان قلت قرينة الجزم
جليه فلا حاجة الى التقليل والايودي الى الاستدلال بالخفي على الجلي ومثل
هذا لايجوز قلت لانسلم انه استدلال بل يسمى مثل هذا تنبيه البداهة
كما مر غير مرة سلمناه لكن الجزم اذا اعتبر معه العطف على شيء يكون
خفيا وان كان الجزم نفسه جليا فان قلت لانسلم ما منشأتوهم العلل
عليه في امثال هذا المقام قلت منشأه مبني على ان المقرر في الاذهان
ان المفعول له اول الفكر واخر العمل غالبا فان قلت فلم لايحمله على انه
معلل بحسب الحصول قلت ان المقام ياباه على ان ترتب حصول المفعول
له على تحقق الفعل المذكور ليس بظاهر ههنا قرئ بجزم يذرهم عطفا على
محل الجملة الجزائية كانه قيل من يضلله الله لايهده احد ويذرهم فان
قلت ان العطف بالجزم لايدل على ان يكون ذلك المحل لمجموع الجملة على
القطع لجواز ان يكون عطفا على محل جزء الجملة بل هو الظاهر قلت
لاستكان القائم مقام المفرد هو مجموع الجملة لا جزء وما يجوز العطف
على محل ذلك الجزء فان قلت فاي شيء المعطوف عليه ههنا قلت
المعطوف عليه محذوف فكانه قال قرئ بالرفع على الحالية وقرئ بالجزم
عطفا على الجملة الجزائية واذا قلت من يكرمني اكرمه يكون من مرفوع
المحل على الابتدا بالاتفاق لكن اختلفوا الى خبره فقال بعضهم هو الجملة
الجزائية وحدها وجملة الشرط لاتكون خبرا لكونها صلة وذهب

البعض

البعض الاخر الى ان الخبر هو هو الجملتان جميعا واما اذا قلت من تضرب اضرب
فمن منصوب المحل على المفعولية كانك قلت اي انسان تضرب اضرب ومن يختص بالعاقل
العلم ويقع على الواحد كقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك وعلى الاثنين مثل قولهم
ومنهم من يحسبان وعلى الجمع كقوله تعالى ومنهم من يستمعون اليك ويقع على
المذكر والمونث كقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير
الاول وتانيث الثاني والثانية اي الجملة المقرونة باذا الفجائية نحو وان تصبهم
سيئة اي قحط وضيق وبلا بما قدمت ايديهم من الاعمال الخبيثة اذا هم يقنطون
اي فهم ييئسون من رحمة الله فان حرف شرط وتصب فعل مجزوم بها وهو مفعوله
وفاعله سيئة وما اسم موصولة وقدمت فعل وفاعله ايديهم والجملة صلة الموصول
والموصول مع الصلة مجرور المحل بالباء والجار مع مجروره متعلق بفعل الشرط وهم
مبتدا خبره يقنطون والجملة الاسمية مجزومة المحل بحرف الشرط واعلم ان المشهور
المشهور ان فعل الشرط مجزوم باداته اتفاقا واما الجزاء ففيه مذاهب الاول
انه مجزوم بها ايضا لاقتضائهما معا ولهذا جعلتهما جملة واحدة هذا هو المشهور
عند الجمهور والثاني ان العامل فيه الشرط واداته معا لاقتضائهما اياه ولئلا
يعمل الجازم في شيئين كما ان الجار لايعمل في شيئين وكلام المصنف لايخلو عن نوع
الاشارة الى هذا المذهب الثالث ان الادات تجزمه بواسطة جزمه الشرط
كالابتدا الرافع للخبر بواسطة رفعه المبتدا هذا فاذا رفعت نحو اقول من قولك
ان قال زيد اقول كما في قول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لاغائب
مالي ولا حرم فمذهب سيبويه ان الجواب محذوف واقول دليله وجملة

اقول لامحل لها من الاعراب ومذهب المبرد المبتدا محذوف فيكون التقدير فانا
اقول كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه وجملة اقول لها محل من الاعراب اذا
عطفت على اقول فعلا مضارعا يجوز فيه الرفع والجزم بناء على المذهبين ثم لما
علم من منطوق القاعدة المذكورة حال الجزاء جازما اذا كان مقرونا باحدهما وعلم
حاله من مفهومها ضمنا اذا لم يقترن به ولكن لم يعلم حال الشرط مطلقا ولم
ولم يصرح ببعض حال الجزا كان المقام مظنة السؤال مدعى حال الشرط مطلقا
وهيئته الاستفسار عن بعض حاله الجواب واراد المصنف ان يبين ذلك فقال
واما جملة قام عمرو في نحو قولك ان قام اخوك قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل
وحده اي يحكم ويقال ان الفعل مجزوم محلا مجردا عن اعتبار فاعله محل الجزم
مبتدا خبره محكوم وبه عايد الى المبتدا قايم مقام الفاعل والفعل متعلق بمحكوم
واللام فيه التعدية لا للتعليل وحده حال منه لا الجملة باسرها اي لا يحكم ولا
يقال ان مجموع جملة الجواب مجزوم وقوله للجملة باسرها معطوف على قوله
للفعل وحده على طريق قولك جاء زيد لا عمرو فان قلت يجوز اجتماع المحلين
لاختلاف الجهة قلت لما حكم بالمحل للفعل وحده لكونه في معنى المستقبل لدخول
حرف الشرط عليه وان كان ماضيا لفظا لا يجوز المحل لمجموع الجملة لانتهاء اقتضاء العامل
في حقها فان قلت ان حرف الشرط يقتضي ربط جملة بجملة فينبغي ان يعمل في جملة الجزا محلا
قلت نعم لكن لما وجد الفعل في الجزا صالحا للاعراب في الجملة بوجه من الوجوه للفعل وحده
مع انه اصل بالنظر اليها لكونه مفردا ونظيره قايم ابوه في قولك زيد قايم ابوه ونظير
جملة الجزا المقرونة بالفا او باذا جملة قام اخوه في قولك ان زيد قام اخوه فان قلت

ان المحل

ان المحل في جملة الجواب يكون لمجموعها فما السر ان المحل في جملة الشرط لا يكو ن
الا لجزيها قلت السر لزوم دخول حرف الشرط على الفعل لفظا او تقدير
في حق جملة الشرط فقط وقريب من ذلك اختلاف حالها في جواز وقو ع
الانشائية في حق الجواب دون الشرط وكذا اي مثل القول المذكور في فعل
الجزا بان المحل للفعل وحده لا لمجموع الجملة القول في فعل الشرط المذكور
في قولك ان قام اخوك قام عمرو فيكون المحل للفعل وحده لا للجملة باسرها
واما جملة الشرط في اذا واذا وبينما وبينا وحيث ولما فيكون المحل لها
لا لجزيها فان قلت فما السر في الحكم بان المحل يكون لمجموع جملة الشرط في
تلك الكلمات ولا يكون لمجموع جملة الشرط الجازم قلت السر ان الاصل في
الشرط هو الابهام وتلك الكلمات فيها نوع تعيين فاقتضت مضمون
الجملة الحكم بان المحل لمجموع الجملة واما حرف الشرط الجازم ففيه ابهام
فاقتضى قطع النظر عن اعتبار تحقق الفاعل فان قلت كل فعل
لابد له من فاعل فكيف يجوز قطع النظر عن اعتباره قلت المقتضى
لتحقق الفاعل هو تحقق الفعل لا تعقله فان قلت هب ان الامر
كذلك يمكن تعقل الفعل يقتضي تعقل الفاعل قطعا فلا اقل من ان تجوز
ان يكون المحل لمجموع جملة الشرط الجازم ايضا قلت منشا الحكم بان المحل
لمجموع لا نحو هو تعقل مضمون الجملة المعتبرة في تعقل فقال تلك بالحيثية
لانه مشكوك في تحققه فبقي على ابهامه الاصلي ولا يذهب عليك ان عمل فعل
الشرط في فاعل يكفيه فيه نوع احتياجه اليه من جهة التعقل ولهذا
اي لكون محل الجزم محكوما به للفعل وحده لا للجملة باسرها تقول اذا
عطفت عليه اي على فعل الشرط فعلا مضارعا اي قيده بالمضارع

لانه لو كان الفعل المعطوف فعلا ماضيا لم يظهر المقصود لعدم ظهور الجزم
فيه كما اذا قلت ان قام وقعد اخواك قام عمرو واعملت معطوف على قوله
عطفت عليه الفعل الاول اي الفعل المعطوف عليه على مذهب الكوفيين
لاجل قصور المطلوب لا لانه مذهب مختار في باب التنازع انما قيده
بالاول لان الفعل المعطوف لو عمل على مذهب البصريين كما اذا قلت
ان قام ويقعد اخواك قام عمرو لم يظهر المطلوب ايضا فيتوقف ظهور
المطلوب على مجموع القيدين المذكورين ويقول القول قوله ان قام فعل
شرط معطوف عليه ويقعدا معطوف اخواك اسم تثنية تنازعا فيه وهو
مرفوع بقام وفاعل يقعد ضمير التثنية عايد الي اخواك لانه مقدم رتبة
قام عمرو فعل الجزا المجزوم المحل على ما عرفت فيجزم معطوف
على قوله يقول عطف الخاص على العام المعطوف وهو يقعدا وعلامة
جزمه حذف النون قبل ان تكمل الجملة اي قبل ان يذكر جملة فعل الشرط بتمامها
لفظا فلو لم يكن محل الجزم لفعل الشرط وحده لما جاز هذا العطف فان
قلت لم صور التنازع في التثنية وانه متصور في المفرد قلت لكون
الجزم مقطوعا به في صورة التثنية ظاهرا والجملة السادسة منها
التابعة لمفرد اي لاسم مفرد نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة
ابدا واما المعرفة بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا حمل يبنى على
الوصف في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة
قلت لا يعنيني كالجملة المفعول بها اي كالجملة التي يوصف ذلك المفرد بها
واعراب محلها بحسب اعراب منعوتها والحسب العدد فعل بمعنى
مفعول يقال ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده ويكون

هي

٣٠

هي اي الجملة المنعوت بها في موضع رفع لكونها صفة لمرفوع في نحو
يايها الذين امنوا انفقوا مما رزقناكم من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه
لا لنفي الجنس بيع مبني على الفتح مع لا مرفوع المحل على انه مبتدا خبره
فيه والضمير المجرور عايد الي يوم فالجملة مرفوعة المحل على انها صفة
الفاعل والفعل مع فاعله مجرور المحل بقبل وهو مجرور بمن يتعلق
بانفقوا فان قلت ما وجه رفع هذه الكلمات الثلثة مع قصد التعميم
قلت الوجه انها في التقدير جواب هل فيه بيع او خلة او شفاعة
فان قلت كيف يصح نفي الشفاعة على سبيل الاستغراق وقد ثبتت
قال شفاعة الانبيا عليهم السلام في يوم القيمة بالاحاديث الصحيحة
قلت قال المفسرون المراد به نفي الشفاعة الاصنام والكواكب
الذين كان الكفار يعتقدون شفاعتهم ولهذا يعرض بذكر الكفار بقوله
تعالى والكافرون هم الظالمون وقيل ولا شفاعة الا لمن اذن له الرحمن
ورضي له قولا حتى يتكلموا على شفعا يشفع لكم في حط ما في ذممكم يكون
الجملة المنعوت بها في موضع نصب في نحو واتقوا يوما ترجعون
فيه جملة ترجعون فيه جملة فعلية منصوبة المحل على انها صفة يوما
كما ان قولنا اخوه حسن صفة رجلا ففي قولنا رايت رجلا اخوه حسن
فيكون يوما منصوبا على انه مفعول به فيكون التقدير اتقوا في
الدنيا عقاب يوم ترجعون فيه وقيل انه مفعول فيه فيكون التقدير
اتقوا عذاب الله يوما ترجعون فيه فان قلت لا يصح ان يكون
مفعولا فيه والا يودي الي وقوع التكليف في يوم القيمة مع ان
المعنى غير مستقيم على ذلك قلت انه مفعول فيه للمحذوف لا للمذكور

كما اشرنا اليه فيصح المعنى بلا شبهة قرئ يرجعون بفتح الياء وكسر الجيم
على تسمية الفاعل وبضمها وفتح الجيم على ترك التسمية على انه من
رجعته اذا رددته وهو معتمد على هذا الوجه ولولا ذلك لما بقي ما لم
يسم فاعله ونظير ذلك وقف زيد ووقفه وغاض الماء وغضته بكون
الجملة التابعة لمفرد في موضع جر في نحو يوم لا ريب فيه لا ريب مبتدا
خبره فيه فالجملة التابعة في محل الجر صفة يوم كقولنا مررت برجل
غلامه حسن ويوم مجرور باللام متعلق بجامع في قوله تعالى ربنا
انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه السابعة منها الجملة لها محل من
الاعراب بما قيد بها هذا القيد لانها اذا كانت تابعة لجملة ليس لها
محل من الاعراب يكون من الجمل التي يذكر احوالها من بعد اعني من
الجملة التي لا يكون لها محل من الاعراب وانما لم يذكر مثل هذا القيد
في الجملة التابعة لمفرد لعدم تصور انقسام المفرد الى هذين القسمين
فان قلت يتصور التقسيم ههنا ايضا فان المفرد النكرة يكون
تارة معربا واخرى تكون جزء المركب الاسنادي لا مطلقا المفرد واما
تخصيصها بالموضع السابع الملحوظ على وجه كلي فلعوان اعتبار
تبعيتها للجملة التي لها محل من الاعراب اخر اعتبار انها غير الجملة السابعة
لتلك الجملة فمنها ما يكون على سبيل البدل نحو اقول لك ارحل الا تقيمن
عندنا ومنها ما يكون على طريق العطف نحو بعد اخوه في قولنا
قام ابوه وقعد اخوه اذا وقعت الجملة المتبوعة ههنا في موضع خبر
المبتدا كجملة قام ابوه اضافتها بيانية كما مر فصة في موضع رفع
لانها وقعت موضع خبر المبتدا وكذلك اي مثل جملة قام ابوه جملة

قعد اخوه في محل الرفع لانها معطوفة عليها اي على جملة قام ابوه
فكانها واقعة في موضع الخبر فينسحب حكمها عليها فان قلت فما الجامع
بينهما من جانب المعنى قلت اما الجامع بين القيام والقعود فهي مناسب
التضاد واما المناسبة بين الاب والاخ فهي ارتباط كل منهما الى زيد بواسطة
الضمير مع استلزام تعقله لتعقله هذا على اعتبار رجحان العطف على الجملة
الصغرى ولو قدرت العطف وان كان مرجوحا لمجرد استقامة المعنى
على الجملة الاسمية اي على الجملة الكبرى هي جملة زيد قام ابوه بتمامها
لم يكن للمعطوفة اي الجملة المعطوفة على الجملة الاسمية محل من الاعراب
لكونها تابعة لجملة لا محل لها من الاعراب فلا يكون مما نحن بصدده لكنه قد
تعرض له لكون المقام صالحا لذلك التقدير كما انه صالح التقدير الحال على ان
مفهوم التقييد المذكور يقتضي ذلك فان قلت لا شك ان الجملة الشرطية
معطوفة فالمعطوف عليها ههنا قلت المعطوف عليها محذوف كانه
قال اذا عطف جملة قعد اخوه على جملة قام ابوه يكون لها محل من الاعراب
واذا عطفت على مجموع زيد قام ابوه لا يكون لها محل من الاعراب ويجوز
ان يكون امثال هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة كما تقول زيد
يعاقب بالقيد والازهاق وبشر عمرو بالعفو والاطلاق ولو قدرت الواو
في قولنا وقعد اخوه واو الحال الدالة على مجرد اقتران الحال بمضمون
العامل فان قلت كيف يتصور ههنا الحال مع انها لم تبين هيئة الفاعل
ولا يمكن ايضا ان يكون حالا عن زيد ولا عن ضميره والا يلزم اختلاف العامل

بين الحال وصاحبها قلت لا شك ان كل حال يفيد التقييد ولو على طريق
سبيل التوقيت فلا جرم ان الحال ههنا يتبين مقارنتا القيام بالتعود
كما في قولك جاء زيد وقد ركب الامير **كانت الجملة** اي جملة مقدراخوه **في موضع**
نصب لوقوعها في موقع الحال **وكانت الجملة** اي جملة لفظة قد مضمرة اي
محذوفة مقدرة في تلك الجملة فان الفعل الماضي اذا وقع حالا فلا بد من قد
ظاهرة او مقدرة كما في قوله تعالى اوجاؤكم حصرت صدورهم هكذا قاله
الجمهور في رعاية التقدير مع استقامة المعنى واما المبحث هو الحال التي تكون
قيدا للعامل مطلقا سواء كانت في الماضي او في الحال او في الاستقبال
لا الحال التي تكون بمعنى الوقت الذي يقع فيه كلام المتكلم حال التكلم حتى
يحتاج الى تحمل ذلك التقدير فنشأ الاحتياج اليه الاشتباه بين
المعنيين وعدم التمييز بين مظان الاستعمال هذا ثم قال المصنف
في كتاب المغني ومما يلتحق بهذا انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق
وعمرو مقيم ليست الجملة الاولى وحدها في محل النصب ولا الجملة
الثانية تابعة لها حتى تكون في محل النصب وحدها بل كلتا الجملتين
معا في موضع النصب على انها مقولة القول فلا محل لكل واحدة منهما
على حدة لان المقول مجموعهما من حيث هو فكل واحدة من الجملتين
جزء والمجموع المقول فكما ان لا محل لكل واحد من جزئي الجملة الواحدة
على حدة باعتبار المقول كذلك لا محل لكل واحدة من الجملتين على حدة
فتامله اقول وجه التامل على ما قصده ان اعتبار المحل انما يكون

في

في المجموع قصدا واصالة وان كان الظاهر يدل على ان لكل
واحدة منهما محلا من الاعراب لتعلق القول بكل منهما ضمنا فلذا جعل
من الملحقات لما كانت المهارة في معرفة الاعراب لا تتم الا بعد معرفة
تفاصيل الجمل التي ليس لها محل من الاعراب اراد ان يبين حالها
على حدة فقال **المسالة الثالثة** من المسايل الاربع **في بيان الجمل**
التي لا محل لها من الاعراب فان قلت فالحكمة في اثبات لفظة
البيان ههنا وفي حذفها في الجملة التي لها محل من الاعراب قلت الحكمة
هي لما يا الى ان الجمل لما كان لها محل كان له غنية عن البيان بخلاف
الجمل التي لا محل لها من الاعراب فانها محتاجة اليه غاية الاحتياج
وهي ايضا يقال آض فلان ايضا بمعنى رجع رجوعا اي رجع مواضع
استعمال الجمل التي لا محل لها من الاعراب وان كانت اكثر من ان يضبطها
القلم الى سبعة مواضع وستة كما رجعت موارد استعمال الجمل التي لها محل
اليها فلهذا تستعمل في مقام التشبيه فجملة اضت ايضا انما تجيء لمجرد
التقرير والبيان لا محل لها من الاعراب جمل **سبع** في سبعة مواضع
كلية **احدها** اي احدى الجمل السبع التي لا محل لها من الاعراب
وما وقع في اكثر النسخ احدها موضع احدها فغلط واقع من طغيان
قلم الناسخ بدل عليه صريحا قوله فيما بعد الثانية الثالثة **الجملة**
الابتدائية هي التي لا تعلق لها بشئ من جهة الاعراب **وتسمى**
الجملة **المستانفة ايضا** فيكون لها اسمان والمراد من الاستيناف

ههنا هو مطلق الاستيناف سواء كان لغويا او عرفيا بيانيا هو الذي يكون
جوابا لسوال مقدر ثم المستانفة نوعان احدهما المفتتح بها النطق كقولك
ابتداء زيد قايم ومنها الجمل المفتتحة بها السور والثاني الجملة المنقطعة
عما قبلها بخصومات فلان رحمه الله فمن امثلة النوع الاول على سبيل القطع
انا اعطيناك الكوثر هو اسم نهر في الجنة على ما ورد به المشهور فانها مع معمولها
جملة اسمية ابتدائية لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها موقع المفرد فان
قلت المبتدا من مظان الاسم فلذا قالوا الفعل المضارع معرب لوقوعه موقع
الاسم فينبغي ان يكون لها محل من الاعراب قلت لا شك ان الفرق جلي بين الاسم
وبين موضع الجملة المبتداة فالتحقيق ان اعتبار محل الجملة في موقع المفرد
انما يتصور اذا امكن اجراء احكامه عليها فمعلوم ان الجملة من حيث هي
جملة لا تصلح لان يحكم عليها بشيء ومن امثلة النوع الثاني على سبيل الخفا
المحتاج الى المتامل نخوان العزة اي الغلبة والقهر لله فيكون الظرف مرفوع المحل
على انه خبر ان جميعا حال من الضمير المستتر في الظرف اي ان الغلبة لله مجتمعة
فان قلت قال الله تعالى ان العزة لله جميعا وقال في موضع اخر ولله العزة ولرسوله
وللمومنين قلت العزة مشتركة بين معان وهي في حق الله تعالى القهر والغلبة
وفي حق الرسول عليه الصلاة والسلام اظهار دينه وفي حق المومنين نصرهم على اعدائهم
وقوله ان العزة لله جميعا يراد به العزة الكاملة التي يندرج فيها عزة الالهية والاحيا
والاماتة وعزة البقا الدايم وما اشبه ذلك فتكون العزة المختصة غير العزة المشتر
فالتحقيق ان العزة كلها لله حقيقة لكن قد يظهرها على يد رسوله وعلى ايدي المومنين

تكريما

تكريما وتعظيما لهم واما غلبة الكفار على المؤمنين فانما هي استدراج لهم
لاعزة بعد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم اي لا يهمنك تكذيبهم وتهديدهم
وتشاورهم في تدبير هلاكك ولا جازمة ويحزن فعل مجزوم بها مفعوله
الضمير المنصوب المتصل به وفاعله قولهم وهو في محل الجر باضافة القول
اليه عايدا الى الكفار فقول القول ههنا محذوف مثل انه سيهلك وانه مجنون
او شاعر الى غير ذلك مثلا فيكون قوله ان العزة لله جميعا جملة مستانفة
على سبيل التعليل لانه قيل مالي لا احزن فقال ان العزة لله جميعا لا يملك
احد شيئا منها لاهم ولا غيرهم فالله تعالى يغلبهم وينصرك عليهم كتب
الله لاغلبن انا ورسلي وانا لننصر رسلنا ويدل على ذلك قراءة ابي حمزة
ان العزة لله بالفتح بمعنى لان العزة على صريح التعليل وليست جملة محكية
بالقول حتى تكون من الجمل التي لها محل من الاعراب وان كان الوهم يساق
اليها من الاول لان الامر بالارداية لفشا المعنى اي لانضاح حكايتها الى نفس معنى الكلام
فان هذا قول الله لا قولهم ولان الكفار لو قالوا ان العزة لله جميعا لم
يكونوا كفارا لاعترافهم بان الهتهم لا عزة لهم ولما احتزنه قولهم ومن
امثلة النوع الثاني على سبيل زيادة الخفا نحو لا يسمعون الى الملا الاعلى قري
بالتشديد السين والميم التسمع تطلب السماع فيقال تسمع فسمع او فلم يسمع اصله
يتسمعون ادغمت التاني في السين وقري بسكون السين وتخفيف الميم السماع
يتعدى بنفسه يقال سمعت فلانا يتحدث ويتعدى بالى يقال سمعت
الى فلان متحدث فالمتعدي بنفسه يفيد معنى الادراك وبالى يفيد الاصغاء

الادراك فيكون تعديته بالى على سبيل تضمن معنى الاصغا روي عن ابن عباس انهم يتسمعون
ولا يسمعون فهذا يدل على رجحان التخفيف على التشديد ويشهد بذلك قوله تعالى
ويقذفون من كل جانب دحورا كما يشهد به الحفظ شهادة عدل والملاء الاعلى هم الملايكة
لانهم يسكنون السموات والجن والانس هم الملاء الاسفل لانهم سكان الارض **بعد** قوله تعالى
وحفظا من كل شيطان مارد المعنى وحفظنا حفظا السما بالشهب من كل
شيطان خارج عن طاعة الله لا يقدرون ان يتسمعوا فان قلت المراد من السماء
هنا هو السماء الدنيا اي القرب ولا شك انها فلك القمر والكواكب الثوابت انما تكون
في غيرها كما دل عليه الرصد فما معنى حفظها وتزيينها بالكواكب الثابتة فيه
قلت بعد تسليم دلالة الرصد انها في فلك القمر بحسب الروية والمنظر وان كانت في غيرها
بحسب زعم اصحاب الرصد على ان الحفظ غير مستبعد بالكواكب الثابتة فيه وكذا حال
الزينين قال الشاعر تريك القذا من دونها وهي دونه وفيه احتمالات اربع اثنان منها مردودان
وواحد مرجوح والاخر مختار فاحد الاولين جملة لا يسمعون صفة الشيطان وليس المعنى بمستقيم
عليها لان حفظ السموات لاجل ان الشياطين يطلعون اليها ويسمعون اخبارها ويضلون
الناس فاذا كانوا غير مستمعين ولا سامعين فلا فايدة في حفظ السماء منهم الثاني
احتمال الحالية المقول فيها كالقول في الصفة لانها صفة في المعنى فان قلت اجعلها حالا
مقدرة اي حفظا من كل شيطان مارد مقدر عدم سماعه بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال
هو صاحبها في قولك مررت برجل معه صقر صايدا به غدا اي مقدرا وصون القران عن مثل هذا
التعسف واجب والرابع وهو الاحتمال الراجح ان تكون جملة منقطعة عما قبلها وفايدتها الاختصاص
لما عليها حال المسترقة للسمع قال صاحب الكشاف لا يجوز يكون استينافا لان سايلا سال لم تحفظ من
الشياطين فاجيب بانهم لا يسمعون لم يستقم فبقي ان يكون منقطعا مبتدا اقول الاستيناف
ليس

٣٤

ليس منحصر في السوال عن الكيمية لجواز ان يكون سوالا عن الحال كما في قوله تعالى
والمقام يناسبه ظاهرا فيجوز فان سلب الخاص لا يكون دليلا على سلب
العام فان قلت لعله اراد سلب جواز الخاص بقرينة التعليل لا سلب
جواز مطلق الاستيناف قلت قوله فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتداء
لا يساعد ذلك على انه عدول عن الظاهر وتسليم ورود الاعتراض
عليه فان قلت لو احتمل الاستيناف ههنا السوال عن الحال لا يكون
جملة لا يسمعون منقطعة عما قبلها والمقدر خلافه قلت المراد من الانقطاع
الانقطاع من جهة الاعراب كما اشرنا اليه فلا ينافي الاتصال من جهة المعنى
وليست اي جملة لا يسمعون **صفة للنكرة** وهي شيطان واستعمال
النكرة ههنا لا يخلو عن دقة **ولا** ان يكون **حالا منها مقدرة** اي منتظرة ومستقبلة
الحال تكون تارة مخصصة كقولك جاني زيد راكبا واخرى مقدرة كقولك
هذا زيد مسافر غدا **لوصفها** اي لكونها موصوفة بمارد فيكون تعليلا للجواز
كما ان قوله لفساد المعنى اي لخروج الكلام عن الافادة كما مر تقريره في بيان
الوجوه الاربعة تعليل مجموع السلبين او تعليل الثاني اكتفاء به عن تعليل
الاول كما هو المناسب لبحث الالفاظ ونقول في استيناف الجملتين نسبة
هذا الاستيناف الى الاستيناف المذكور كنسبة المركب الى البسيط فلذا
اخره عنه في الذكر **ما لقيته مذ يومان فهذا** اي مجموع هذا القول **كلام**
مستانف فلم يصرح به لكونه معلوما بالبديهة **يضمن** الكل لاجزائه فيكون
المتضمن غير المتضمن **جملتين مستانفتين** احديهما جملة فعلية مستانفة استينافا
صناعيا اي نحويا **مقدمة** على الجملة الاخرى يقدم العلة على المعلول والا فبيان
التقدم للذكر ههنا مما يفضي الى اخلاء الكلام عن الفايدة والثانية جملة

في رايتهم لي ساجدين على احد وجوه التاويل

اسمه مستانفه استئنافا بيانيا موخرة عنها ويجوز ان يجعل كلتا الجملتين
استئنافا بيانيا وهي اي جمله مذ يومان في التقدير جواب سوال ناش
عن الجمله المتقدمه مقدر لقيام القرينه الداله عليه فكانه شروع في تفصيل
السوال والجواب وانما فصله على سبيل الظن والتخمين لان كونها استئنافا
اقناعي غير مقطوع به فان مثل ابي سعيد السيرافي قال انها حال وقد
ذهب بعض الكوفيين الى ان يومان فاعل محذوف فالتقدير ما لقيته قد
مضى يومان وقال البعض الاخر منهم انه خبر مبتداء محذوف فيكون التقدير
ما لقيته من الزمان الذي هو يومان فيكون الكلام كله جملة واحدة على هذه
الاختلافات لما قلت ما لقيته قيل لك ما اي كم فلو اتى به بذله لكان اظهر
في المقصود امد ذلك اي جميع زمان عدم الملاقاة فكانه قيل ايومان
جميعه ام اكثر فيكون اسما متضمنا لمعنى الاستفهام مرفوع المحل على انه خبر
لمبتداء فلهذا قدم فقوله ما امد ذلك هو السوال المقدر فقلت مجيبا له
امده اي جميع زمان عدم الملاقاه يومان ومثلها اي مثل جملة قولك
ما لقيته مذ يومان في اشتمال الجملتين المستانفتين جمله كقولك قام القوم
خلا زيدا فكانك اذا قلت قام القوم قيل لك قد خلا القوم عن زيد
فقلت خلا اي القوم زيدا فيكون الضمير المستتر فيه عايد الى القوم كما هو
الظاهر ولا حجز عن ذلك فان القوم من اسماء المجموع كالرهط مفرد اللفظ
مجموع المعنى وقيل ان الضمير المستكن فيه عايد الى البعض المفهوم من الكلام
لا يثنى ولا يجمع ولا يونث وقيل عايد الى الاسم الموصول المفهوم من معنى الكلام

فعل صح

بلغ

بمعونة

٣٥

بمعونة المقام فيكون تقدير قولك قام القوم خلا زيدا قام القوم خلا هو اي
خلا من قام زيد فالذي قدمناه خال عن هذه المحالات لكنه غير مطرد في
قولك جاء القوم خلا زيدا قال سيبويه خلا وعدا فعلان ضمن معنى
الاستثناء وقال بعض النحاة انهما حرف جر ولو جعلتهما من قبيل
المشترك بين الفعل والحرف وان كان التضمين اكثر من الاشتراك
استدلالا عليه بموارد الاستعمالات كما هو المناسب للبحث اللفظي
لما خرجت عن بحث الصواب فلعل قول السيرافي لين خلا وعدا مع تمو
منصوبان على انهما حال تارة واخرى لا محل لهما من الاعراب يقوى
ما قلناه هذا اذا كانا غير مصدرين بما واما اذا صدرا بها فعلان
اتفاقا قال لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم
لا محالة زايل فقد ظهر ان كون جملة خلا زيدا مستانفه انما هو مذهب
الجمهور وحاشا عمروا قال المبرد حاشا فعل على وزن فاعل ماخوذ
من الحشا وهو الجانب فمعنى قولك هجم القوم حاشا زيدا بمعنى جانب
بعضهم زيدا قال بعض العرب اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا
الشيطان وابا الاصبع بالنصب ويقال وما احاشي من القوم من
احد وقد يحذف الفه كقولهم حاش لله بلا الف فكل ذلك دل
على انه ليس بحرف قال سيبويه حاشا لا يكون الا حرف جر لانها لو
كانت فعلا لجاز ان يكون صلة كما يجوز ذلك في خلا فلما امتنع ان
يقول جاءني القوم ما حاشا زيدا دلت على انها ليست فعلا قال
الشاعر حاشا ابي ثوبان آن به ضنا عن الملحاه والستم وقيل

ليهما

فيهما صح

لزيد وقرئ حاش صح

بلغ

انها اسم من اسماء الافعال كانه بمعنى برى فمعنى حاش لله بمعنى براه
لله من السوء ودخول اللام في فاعلها كدخول اللام في فاعل
هيهات في قوله تعالى هيهات هيهات لما توعدون قال الجوهري
حاشا كلمة يستثنى بها قد تكون حرفا وقد تكون فعلا فان جعلتها
فعلا نصبت بها فقلت ضربت القوم حاشا زيدا او ان جعلتها حرفا
خفضت بها نحو ضربتهم حاشا زيد **وعدا بكرا** اي جاء القوم
عدا بعضهم بكرا ونظير ذلك قولك جاء القوم ليس زيدا ولا يكون عمرا
وليس الا قثم لما اراد المصنف زيادة استحكام ما بناه بقول من
يوثق به ونقل المذهب المخالف في حتى الابتدائية قاصدا ابطاله فلذا
اخر هذا المثال عن مثال الجملتين المستانفتين وان كان اعتبار
التناسب يقتضي التقدم قال **ومن مثلها** اي بعض امثال الجملة الواحدة
المستانفة استئنافا نحويا **قوله** اي قول جرير انما جاز الاضمار
بدون الذكر بناء على اشتهاره وتعينه فما زالت القتلى تمج
دماها بدجلة **حتى ما دجلة اشكل** ما زالت فعل من افعال الناقصة
اسمه القتلى مفعوله دماوها يقال مج الرجل الشراب من فمه اذا رمى
به قوله بدجلة متعلق به على انه مفعول فيه ودجلة اسم نهر بغداد غير
منصرف للعلمية والتانيث فلهذا لا تدخل عليها الالف واللام فالفعل
مع معموله منصوب المحل على انه خبر ما زالت وحتى حرف من حروف الابتداء
ما مبتداء مضاف الى دجلة انما جيء بالمظهر مقام المضمر لقصد التقرير
ودفع الالتباس قال الله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل خبره اشكل

رحمه الله تعالى صح

ووزنه فعلى جمع قتيل بمعنى المقتول
تمج فعل فاعله ضمير فيه عايد الى
القتلى صح

للنايب صح

يقال دم اشكل اذا كان فيه بياض وحمرة فجملة ما دجلة اشكل
مستانفة لا محل لها من الاعراب ثم ان حتى اذا كانت حرف ابتداء
وجئت ان تكون ما قبلها سببا لما بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي
بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية التي هي مدلولها
كقولهم مرض فلان حتى انهم لا يرجونه فالمرض سبب عدم
الرجاء فيكون ما بعدها جملة لفظا ومعنى اي جملة كانت فيكون
مانعا لدخول حرف الجر فان حرف الجر لا يدخل الا على المفردات
او على ما في تاويلها فعلم انها ليست بحرف الجر لعدم صلاحية الموضع
وقيل ان الجملة الواقعة بعد حتى للابتدائية غير مستانفة واستدل
على ذلك بما نقل عن الشيخ ابي اسحاق **الزجاج** وعن الشيخ عبد الله
بن درستويه من **ان الجملة** الواقعة **بعد حتى الابتدائية في موضع جر**
وهذا وان كان اقرب الى الضبط لكن خالفهما الجمهور اي اكثر
النحاة وقالوا انها ليست بحرف جر لان حتى لو كانت حرفا من حروف
الجر لما علقت عن العمل ههنا **لان حروف الجر لا تعلق عن العمل** لما ان التعليق
من خواص الافعال اتفاقا فلا يجوز في غيرها سواء كان اسما او حرفا
لكنها قد علقت عن العمل بناء على ان عملها قد بطل من حيث اللفظ وان
كان معتبرا بحيث المعنى عندهما هذا غاية تقرر الدليل وانه اخفى من
الدعوى كما لا يخفى على ان التعليق لا يتصور ههنا اصلا سواء كان
في حتى او في غيرها اما في حتى فلان ابطالها تعريها عن العمل لفظا غير معقول

ثم فتحت والمقصود الا
في نفس الامر بانها مفتوحة ا
دخوله عليها فما الفايدة في ا
عن هذا قلت فايدته
شعار بمحل النزاع وبدفعه
الفتحة وقت الدخول ك
الكسرة وقت دخول حتى

واما في غيرها فلان المشهور ان التعليق انما يكون في افعال القلوب او فيما
تقيد معناها فليس ههنا افعال القلوب ولا فعل تقيد معناها واما
استعمال التعليق فما حكم بمحله فغير متعارف فالتحقيق ان اعتبار الجر في محل
الجمله لا يستلزم التعليق وانما يستلزمه ان لو كان المحل قابلا للجر لفظا
لكن من المعلوم ان الجمله من حيث هي جملة غير صالحة له فان قلت قوله
لان حروف الجر لا تعلق عن العمل مع قوله ولوجوب كسر ان لا دليل على
المطلوب فح لا يتوجه الاشكال قلت الشق الثاني كاف في اثبات
المطلوب فلا حاجة الى ضم المقيد الى غير المقيد ولوجوب كسر همزة ان
لكون ما بعدها مظنة الجمله كما ان ان بالفتح مظنة المفرد ومعلوم ان
الجمله من حيث النظر الى ذاتها بلا اعتبار وقوعها مع المفرد لا يصلح
لاعراب اصلا فضلا عن صلاحية الجر في نحو قولك مرض زيد حتى انهم
لا يرجونه فان قلت لا شك ان الدليل الثاني يشارك الدليل الاول
في اثبات المطلوب وفائدته المبالغه في الرد على الخصم لكن فما الفرق
بينهما قلت ان للاستدلال استدلال باعتبار حال حتى الابتدائية و
الثاني استدلال بملاحظة حال متعلقها وان الثاني اظهر من الاول
فان قلت وجوب الكسر يتوقف على انها ليست بحرف جر واثبات
انها ليست بحرف جر يتوقف على وجوب الكسر فيلزم الدور قلت
بعد تسليم توقف وجوب الكسر عليه ان توقفه عليه من جهة اعتبار
التحقق وتوقف سلب حرفية الجر عنها عليه من جهة احتياج اثباته
اليه فيكون من قبيل الاستدلال بالدخان على النار فان قلت

بلغ

٣٧

مطلق وجود الكسر لا يستلزم سلب مطلق حرف الجر عنها فانه اعم
فان خصصته بما بعدها كما يشهد عليه المثال المذكور فلا يتم التقريب
فان المدعى اعم وان خصصت الدعوى انفا كان يقال انها ليست
بحرف جر في هذا الموضع فانه غير مقصود وغيره محل النزاع قلت
التقريب تم لعدم القائل بالفصل فان قلت عدم القول بالفصل لا يستلزم
عدم الفصل لجواز تحقق الفصل مع انتفاء القول به قلت نعم عدم
القول بالفصل لا يستلزم عدم الفصل في نفس الامر لعدم العلاقة
بينهما لكنه يستلزمه ههنا عند الخصم فان الزجاج وارد ستويه قالا
ان حتى الابتدائية حرف جر في جميع موارد استعمالاتها من غير تفصيل
قوله واذا دخل الحرف الجار اي حرف كان على ان فتحت همزتها جملة معترضة
جئت لتقوية الاصل الدليل الثاني بيان ذلك ان دخول مطلق حرف الجر
على ان يستلزم فتح همزتها لكنها لما كسرت ههنا علم انها ليست بحرف جر
لما تقرر من ان انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم نحو فتح ان نحو قوله
بعد ذلك اشارة الى ما ذكر من خلق الانسان في اطوار مختلفة و
تحويله على احوال متضادة واحيا الارض بعد موتها اقيم اسم الاشارة
مقام المضمر كما في قول الشاعر هذا الذي ترك الاوهام حايرة لقصد
اكمل التمييز نحو هذا ابو الصقر فردا في محاسنه وهو مبتداء خبره بان
الله هو الحق اي بسبب انه الثابت في نفسه الذي يتحقق به الاشياء
الجمله الثانيه من الجمل التي ليس لها محل من الاعراب استحقت الرتبه

الناسه لان الجمله الابتدائيه اصل في هذا الباب الا ترى ان كتبهم مشحونه
بان الموصول مع الصلة كذا **الواقعة صله** لا يلزم من ذلك ان كل ما وقع
صله يجب ان لا يكون له حظ من الاعراب كاسم الفاعل الواقع صله
للالف واللام ثم الصلة جمله خبريه لان الموصول موضوع لامر معلوم
عند المخاطب بانه محكوم عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات
مقارن بخلاف النكره الموصوفه فان تخصيصها ليس بحسب الوضع و
ليس بلازم في الاستعمال فقولك لقيت من ضربته اذا كان موصولا معناه
لقيت الانسان المعلوم لكونه مضروبا لك فيكون في قوة المعرف بلام
العهد وان جعلته موصوفا فمعناه لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان
تخصص بكونه مضروبا لك ليس بحسب الوضع بل بواسطة الوصف
فظهر مما قلنا ضعف نحو من الكسائي والمازني وقوعها جمله انشائيه
ثم ان المراد بكونه موضوعا لمعهود انه موضوع له من حيث النظر الى الوضع
لا من حيث الاعتبار الى الاستعمال او انه موضوع لما من شانه العهد
على طريق اطلاق الدليل على ما من شانه الدلاله فاما ما كان لا يتوجه
الاعتراض بعدم لزوم المعهود به فان قلت هل الفرق بين الجملة الواقعة
صله وبين الجملة التي وقعت تفسيريه حتى تعد كل واحده منهما في مرتبه
على حالها قلت نعم ان الصله تشير الى معنى الموصول لكنها ليست معناها
معناه فيكون حالا من احواله وان الجمله المفسره يلين المبهم ويزيل
ابهامه فرجع معناها الى معناه لا فرق بينهما الا بالاجمال والتفصيل
ثم لا يخفى عليك ان الغرض من ذكر الصلة بيان الذات والغرض من اتيان

ثابت

التفسيريه ازاله الابهام العارض للمعنى فلذلك استحقت الصلة
لمنزلة اقدم **لاسم** موصول وهو ما لا يتم الا بجزء الا بصلة وعايد فان
قلت ان الموصولات من المبهمات كما صرحوا به فكيف يكون معرفه
قلت لا استبعاد في ذلك فان جهه الابهام غير جهه العرفان فجهه
الابهام من حيث النظر الى نفس الموصول وجهة المعرفه من حيث
الملاحظه للصله فان قلت لا شك ان الاسم الموصول له عموم
شامل كما ان المقدر المشترك له عموم اشتمال لكن هل هو موضوع
للذات المخصوص او للقدر المشترك قلت الظاهر انه موضوع للذات
وضعا واحدا بملاحظه ذلك القدر المشترك فلا يكون مشتركا فقس
على هذا حال اسماء الاشارة والمضمرات **نحو** قام ابوه في قولنا **جاء**
وفي بعض النسخ جاءني لكن الاول اولى لخلوه عن اشتمال الزايد على
قدر الحاجه **الذي قام ابوه** فان قلت قولك الذي قام ابوه كاف في التمثيل
فلا حاجه الى الاطناب قلت ان الغرض من التمثيل التوضيح وهو انما
يتم بمثل هذا الاطناب الا ترى انه لو ترك جاء في المثال المذكور لم يكن
للموصول ولا للصله محل من الاعراب لفقدان المقتضي له وحين جاء
جاء فيه النسخ معناه في الموصول وحده وذلك هو السبب في ان الموصول
له اعراب محلا دون الصله ولهذا ظهر الاعراب في اسم الفاعل
في قولك جاء القايم مثلا وان كان جمله في التقدير فالذي اسم موصول
مرفوع المحل وحده على انه فاعل والصله اعني قام ابوه جمله لا محل لها من

الاعراب بدليل ظهوره في نفس الموصول في نحو لنقم ايهم في الدار
ولاكرمن ايهم عندك وامر بايهم هو افضل قال الشاعر نحن
اللذون صبحوا الصباحا وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا
فقولهم الموصول مع صلته في محل الرفع مثلا لا يخلوا عن المسامحة و
تقع كثيرا وسلبها هو الامن عن الالتباس لظهور المراد ومن قال
ان مراد الشيخ ان الصله وحدها ليست لها محل من الاعراب وان
الموصول مع صلته له محل منه اخر الكلام في طريقة العموم فقد خفي
عليه ما قصده من التحقيق مع الايماء الى ان سبيلهم في امثال هذا سبيل
التسامح لا يخفى عليك ان الميسور لا يسقط بالمعسور لما ان الحرف الموصول
قد يحقق فيه المانع وهو عدم صلاحيته للاعراب بخلاف الاسم الموصول
او صله لحرف موصول واو حرف عطف لاحد الشيئين فهي هنا للتقسيم
والتنويع على سبيل الانفصال الحقيقي فالحرف الموصول هو مع ما يليه في معنى
المصدر ولم يحتج الى عايد فما السبب في التعرض لصله بعض الحروف دون
صله بعضها واما كون كليهما في قوة المصدر فعليل الجدوى لا يصلح لان
يكون سببا لذلك التعرض قلت الشرفيه ان الشيخ قد قصد بيان الجمل التي ليس
لها محل من الاعراب وكان ذلك مطردا في صله بعض الحروف دون بعضها
نحو قمت في قولك عجبت مما قمت قوله اي من قيامك تفسير لقوله مما قمت
انما احتيج اليه لبيان ما رجع اليه معناه وان كان ذلك المعنى بينا في نفسه
يعني ان ما حرف مصدري جعل الجملة في معنى المصدر كما ان في قولك اعجبني
ان قمت حرف مصدري جعلها في معناه واما الفاء في قوله فما وقمت

٣٩

فهي فا جواب اما محذوف وكان حقها ان يكون في الجر كما في قولك اما
فمنطلق لكنها اعيدت الى معانيها الاصلي لانتفاء المانع وهو اجتماع حرفي
الشرط والجزء مع وجود المقتضي التقدير اما ما قمت اي الموصول مع صلته
فهو بمحل جر بمن في محل الاعراب وقع في بعض النسخ ههنا فما وقمت بحرف
العطف هذا وان كان صحيحا لكن الاول احسن الحاصل ان الموصول
اذا كان حرفا يكون له مع صلته معا محل من الاعراب لا يكون للموصول
وحده ولا للصله وحدها اما الموصول فلانه حرف فلا يتصور فيه الاعراب
اصلا لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا واما الصله وهي جمله قمت وحدها
اي بلا اعتبار الموصول معها فلا محل لها من الاعراب فصله الاسم الموصول
لا بد ان يشتمل على ضميره بخلاف صلة الحرف الموصول فاتضح الفرق
بينهما بحسب الصلة وبحسب الموصول هذا فالتحقيق ان مظنة الافراد في صلة
الحرف الموصول يقتضي ان يكون الاعراب المحلي لصلته وحدها والا
لما صح اعراب محلي لجملة من الجمل اصلا فقد صله الحرف الموصول من الجمل التي
ليس لها محل من الاعراب منظور فيه الجمله الثالثه من الجمل التي ليس لها
محل من الاعراب المعترضه يقال اعترضت الشهر اذا ابتدأته من غيره اوله فالجمله
المعترضه عند النحويين هي الجمله التي لا محل لها من الاعراب تاتي بين شيئين
لافادة الكلام تقوية او تبيانا او تحسينا انما اختار الشيئين ليتناول
المعترضه بين جملتين ومفردين فان قلت هذا التعريف صادق على صله
الاسم الموصول في قولك الذي معناه امس زيد مع انها ليست اعتراضيه
قلت ان الصله انما جي بها لاجل الصحه والاعتراضيه جيت للفايدة الزايده

اي تحققها

نخ
للتسديد او
للتبيين

حتى لو لم يوت بها لكان الكلام معتبرا بدونها فلذلك شابهت الموصولات
الحروف فبنيت وان كان بينهما فرق يدرك بالتدقيق نحو جملة
معترضة بين القسم وجوابه في قوله تع فلا اقسم قيل معناه فاقسم فيكون
لا صلة للتاكيد كما في قوله تع لئلا يعلم وقيل فلانا اقسم فمحذوف
المبتداء وهو انا واشبع فتحة لام الابتداء فيكون الالف فيها الف
اشباع كما وقع في قول الشاعر اخوك اخو مكاشرة وضحك وحياك
الاله فكيف انا وقرئ الحسن فلا اقسم وقيل فلا رد لكلام يخالف المقسم عليه
فيكون اقسم باكتذا له بعد الرد بمواقع النجوم بمغاربها لما في غروبها
من زوال اثرها والدلالة على وجود موثر لا يزول تاثيره ولانه وقت
قيام المتهجدين من عباده الصالحين وقيل لا يمتاز لها ومحاربها لان
في ذلك ما لا يحيط به الوصف من الدليل على عظم القدرة والحكمة وقيل
وقيل النجوم نجوم القران ومواقعها اوقات نزولها وقراء الكسائي
بموقع النجوم الاية هي منصوب على المفعولية عاملها محذوف وهو اقراء
مثل قولك الحديث او البيت احتيج الى مثل ذلك لتتميم الكلام وتصور
المرام فكانه قال اقراء باقي الكلام وهو قوله وانه لقسم لو تعلمون عظيم
انه لقران كريم فبذلك اشار اولا الى المقصود اجمالا ثم شرع في التفصيل
بقوله وذلك اشارة الى بيان وقوع الجملة المعترضة بين القسم وجوابه
وبيان وقوع الاعتراض الاخر في اثناء تلك المعترضة لان قوله تعالى
هو فعل ماض فاعله مستتر فيه لا محل له من الاعراب فيكون اعتراضا
بين القول ومقوله وقيل انه حال انه لقران كريم جواب فلا اقسم

٤٥

بمواقع النجوم اي هذا المحكي جواب القسم وما وهو قوله وانه لقسم لو تعلمون
عظيم بينهما اي بين القسم وجوابه اعتراض اي قول معترض فائدة العدول
التعيين والمبالغة وفائدة الاعتراض استعظام القسم الذي هو منشاء لعظم
المقسم به بحيث يكون ذريعة اي زيادة تاكيد المقسم عليه كتصريح المقسم
واما توصيفه بقوله تعالى لا محل له من الاعراب فمن قبيل التوصيف على
سبيل التفسير لا على طريق التخصيص كقولك الجسم الطويل العريض العميق
وكقول الشاعر الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى وقد سمعا
مع انه لا يخلوا عن الاشارة الدقيقة اي ان الواو في قوله وانه لقسم
ليست للحال وان كان الوهم يتبادر اليها بل للاعتراض بمنزلة الفاء
في قول الشاعر فاعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا
ففي ذلك التوصيف دلالة على ما قصده في تفنن العبارة من دفع الاحتمال
واما السبب في عدم الاعراب في محله فان الاعتراض لم يقع ههنا مقام مفرد
بناء على ان القسم تاكيد المقسم عليه فيوخذ بينهما اتصال تام فلا يصلح لمقامه
وكل جملة لم تقع مقامه لا يكون لها محل من الاعراب ثم لما فرغ من تمثيل الاعتراض
الواقع بين القسم والجواب وكان ذلك مشتملا على اعتراض آخر فيه بين
الصفة والموصوف اراد ان يتنبه تمهيدا لما سياتي من بحث جواز الاعتراض
باكثر من جملة ومن توجه النظر على كلام الزمخشري فلهذا خصص المثال
بهذا الاية فقال وفي اثناء هذا الاعتراض وهو قوله وانه لقسم

لو تعلمون عظيم اعتراض آخر اي قول معترض غير الاعتراض الاول
وهو اي الاعتراض الاخر قوله لو تعلمون نبه على تغاير هذا الاعتراض
للاعتراض الاول بجواز الخفاء على ذهن المبتدي بقوله فانه اي الاعتراض
الاخر معترض بين الموصوف والصفه كما ان الاعتراض الاول اعتراض بين
القسم والجواب وهما اي الموصوف والصفه عظيم على سبيل التوزيع نظيره
قولك هذا اسود وابيض الموصوف قسم والصفه عظيم من قبيل اللف والنشر
المرتب وهذه الصفه قريبة من صفه الحال الموطئة في قوله تع انا انزلناه
قرانا عربيا اقسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا والباء حرف
الجر من حروف القسم ومواقع مجرور بها مضاف الى النجوم والجار مع المجرور
متعلق باقسم والواو واو الاعتراض ليست للعطف وان قال لها بعض
من شرح هذا الكتاب من غير رويه وان حرف من حروف المشبهة اسمها
الضمير المنصوب المتصل لها العايد الى القسم المدلول عليها بقوله لا اقسم
على طريقة قوله تع اعدلوا هو اقرب للتقوى اللام للابتداء خبرها قسم
لو تعلمون فعل مع فاعله جمله فعليه لا محل لها من الاعراب لانها معترضة
وعظيم صفه قسم وان حرف منها ايضا اسمها ضمير متصل لها عايد الى
القران وان لم يكن مذكورا لفظا لكنه في حكم المذكور فان الكلام
مسوق لشانه واللام لام الابتداء ايضا خبرها قران كريم صفته
فالمجموع جمله اسمية جواب القسم لا محل لها من الاعراب كما ان جمله
القسم جمله فعليه لا محل لها منه اتفق النحاة على ان الاعتراض بين شيئين معا

او كانت كل

واحدة

واحدة منهما بينهما على حدة كما هو الظاهر لا كون الاعتراض بين الشيئين
المعينين بجملتين معا فانه خفي تقوى هذا الجواب ان الزمخشري قال
في تفسير سورة الواقعه وانه لقسم لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم
وجوابه وقوله لو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفه فلا يكون مخالفا
في هذا الاعتراض للجمهور كما ترى ومن اجاب عنه بانه لا اشكال في كلام
الزمخشري بناء على ان الجملتين قد تحققتا ههنا ايضا غايه ما في الباب ان
احديهما جمله اسمية كبرى والاخرى جمله فعلية في ضمن تلك الكبرى فقد خفي
عليه شيان مناط الاشكال وتحرير محل البحث الجمله الرابعة من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب التفسيريه اي المفسرة وهي الكاشفه اي
التي تبين لحقيقه بازاله اجمالها اللام فيها للتقويه كالباء في قوله تع وهزي
اليك بجذع النخلة لا سيما ان اسم الفاعل ليس كالفعل في العمل فاحترز
بها عن صلة الموصول فانها وان كانت مبينة للموصول لكنها لا تبين
حقيقته بل تشير اليها بحال من احوالها فمعلوم ان الاشارة ليست
كالتفسير وعن المعترضه وعن غيرهما من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
فان قلت لا شك ان الجمله المعترضة قد تجي للبيان فيجوز ان يكون كاشفه
لحقيقه ما يليه قلت البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بيان الحقيقه
والا فلا يتصور الاعتراض حقيقه فان قلت هذا التعريف حد فلا بد من
من معرفه الجنس وهو الجمله بناء على ان الجنس لا يحذف فيه قلت
لا نم ان هذا التعريف حد لجواز ان يكون رسما سلمناه لكن لا نم انه حد

تام سلمناه لكن لا نم ان الجنس لا يحذف فيه وانما يكون الحذف ممنوعا فيه
اذا كان مفوتا للمقصود وههنا غير مفوت لانسياق الذهن كل احد اليه
وقد اقيم الموصول في قوله الكاشفه مقام الجنس ولا يذهب عليك
ان المحذوف غير المتروك ما عربه ليعم المفسر المفرد والمفسر المركب و
ليدفع قول من قال ان المفرد لا يفسر الا بالمفرد والمركب لا يفسر الا بالمركب
كما يشهد به الشواهد ولكن خصص التعريف بجمله مفسره لا محل لها
من الاعراب لانه بصدد بيانها يليه فعل مضارع فاعله مستتر فيه عايد
الى الكاشفه والضمير المنصوب المتصل به عايد الى ما فالجمله صله ان كان
ما موصولا وصله اذا كان نكره ماخوذ من الولي وهو القرب يقال كل مما
يليك اي مما يقاربك وفي بعض النسخ يليه على صيغه الماضي فهو من تلو
الرجل ايلوه اذا اتبعه ومنه قولهم المقدم والتالي فلعل هذا اقرب ثم
ثم ان الجمله المخبر بها في قولك هو زيد قائم جمله مفسره يكون لها محل من الاعراب
لانها خبر عن ضمير الشان فلا يكون مما هو بصدده فاحترز عنها بقوله
فليست عمده اي يكون فضله لا يحتاج اليها في افادة المعنى المراد بل احتيج
اليها في ازاله الاجمال العارض للمفسر فان قلت ما السر في انه عرف الجمله
دون غيرها وفي انه آخر بيان فايده هذا القيد عن بيان الامثله على ما وقع
في بعض النسخ مع ان المناسب لبيانها مقام ذكر الحد قلت لما وقع الخفاء
في المفسره دون غيرها ازاله بتعريفها ثم لما كان يطول بحث بيان فايدة
ذلك القيد بين الممثل والامثله مع ان بيان الامثله متعلق بالمقصود الاصلي

اخره عنه على ان التاخير اوقع في النفوس فان المحصول بعد الطلب اعز
من المنساق بلا تعب فلهذا قال الشاعر ثلثه تشرق الدنيا ببهجتها شمس
الضحى وابو اسحاق والقمر نحو قوله هل هذا الا بشر مثلكم في قوله تع واسروا
النجوى فان قلت النجوى لا يكون الا خفيه فما معنى قوله واسروا
النجوى قلت معناه بالغوا في اخفاء الماره بحيث لم يفطن احد لمناجاتهم
ومساراتهم لا تفصيلا ولا اجمالا ولا يعلم انهم متناجون الا ترى ان اثنين
يتساران فيعلم من حيث الاجمال انهما يتساران وان لم يعلم تفصيل ما
يتساران به اسر فعل فاعله الواو العايد الى الناس مفعوله النجوى الذين
ظلموا الذين اسم موصول صلته ظلموا الواو فيها عايد اليه فالموصول
مع الصله او الموصول وحده مرفوع المحل على البدليه من فاعل اسروا
هو واو الضمير وقيل مرفوع على انه فاعل اسروا على تقدير ان يكون واوه
كواو اكلوني البراغيث او على انه خبر مبتداء خبره اسروا النجوى او على
الذم على انه خبر مبتداء محذوف او منصوب المحل على الذم او منصوب
باعني او مجرور على انه صفه للناس المذكور هل حرف من حروف الاستفهام
لكنها استعملت في معنى حرف النفي هذا اشاره الى محمد عليه السلام الا بشر
مثلكم في الماكل والمشرب وساير ما يحتاج اليه لاعتقادهم
ان الرسول لا يكون الا ملكا وان كل من ادعى الرساله من البشر وجاء
بالمعجزة فهو ساحر ومعجزته سحر فلذلك قالوا افتاتون السحر وانتم تبصرون
على سبيل الانكار هذا مرفوع المحل على انه خبر مبتداء خبره بشر ومثلكم

صفته تفيد فائدة الخبر في الحقيقة والا لغت عملها لوقوعها في كلام غير موجب
غير تام فجملة الاستفهام اي جملة هل هذا الا بشر مثلكم مع ما بعدها جملة
لا محل لها من الاعراب لانها مفسرة للنجوى لما فيها من الابهام وكل جملة مفسرة
لا محل لها من الاعراب اما الصغرى فقطعية واما الكبرى وان كانت ظنية
لكنها غير كافية في المباحث الاستقرائية فالحاصل ان الجملة المفسرة من
حيث هي مفسرة لا يكون المقصود منها الا كشف الحقيقة لا يتعلق بها
شيء من المعاني الموجبة للاعراب فكيف يكون لها محل منه لكن لا يخفى عليك
ان تحقق مظنة المفرد كاف في الاعراب المحلي فان كون المقصود الاصلي
منها كشف الحقيقة لا ينافي قصد تعلق معنى منها بها في الجملة فضلا عن
التعلق ثم لما كان كون هذه الجملة منصوبة المحل على البدلية على معنى اسروا
هذا الحديث كما ذهب اليه الزمخشري غير مرضي عنده اشار اليه بقوله
وقيل على صيغة التمريض فللتضعيف هذه الجملة بدل منها اي
من النجوى لكن كلام الزمخشري قوي كما اشرنا اليه فان قلت اي بدل
من الابدال قلت الظاهر انه بدل الكل فان قلت قد صرحوا بان الجملة لا تكون
بدل الكل بناء على انه مقصود بالنسبة والجملة غير مقصود بها والا لما
حصل الفرق بينها وبين التاكيد قلت ان ذلك التصريح في بدل الجملة عن الجملة
لا في بدليتها عن المفرد سلمناه لكنها يجوز ان تكون مقصودة بالنسبة
من حيث هي اولت بالمفرد فبهذا اندفع سوال عدم الاتحاد بينهما ويجوز
ان يكون بدل البعض كما في قوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين

وجنات

وجنات وعيون ويجوز ان يكون معمولة لقول محذوف ان قالوا هل
هذا الا بشر مثلكم كما في قوله جاء وبمذق هل رايت الذيب قط فهل
رايت صفة بمذق على اضمار القول فيكون التقدير جاء بمذق يقال
فيه هل رايت الذيب قط ثم لما قصد زيادة توضيح القاعدة بايراد
الشواهد قال ونحو مستهم الباساء والضراء قال الجوهري
هما اسمان بمعنى الشدة مست فعل هم مفعوله عايد الى الذين فاعله
الباساء عطف عليه الضرا فالمجموع جملة فعلية لا محل لها من
الاعراب فانه اي لان هذا المجموع تفسير اي مفسرة لمعنى مثل
وهو هاهنا بمعنى الحال في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلو
اي حال الذين مضوا من قبلكم التي هي مثل في الشدة مستهم الباساء
والضراء لما حرف من الحروف الجازمة للفعل المضارع وياتكم فعل
مضارع مجزوم بها وعلامة جزمه سقوط اليا فيه مفعوله كم
فاعله مثل موصول وخلو فعل مع فاعله صلة والموصول وحده
او مع الصلة مجرور المحل على ان مثل اضيف اليه حين فرغ
من الوجه الراجح عنده اشار الى المرجوح على ما هو دابه بقوله
وقيل هذه الجملة حال من الذين في قوله مثل الذين خلو
اي من المضاف اليه هذا محمول على المسامحة اذ لا معنى لتقييد
قوله ولما ياتكم بهذه الحال ولا عامل يعتبر سواه بل انما هي
حال من ضمير الموصول وهو الواو في خلو فتكون منصوبة

المحل على الحالية بتقدير قد اي قد مستهم قال ابن مالك بتقدير قد
في الفعل الماضي الواقع حالا بمجرد دعوى لم يقم عليها حجة مع ان الاصل
عدمه الا تري ان الحال فيه العامل سواء كان ماضيا او غيره ثم ان الوجه
الاول راجح على الثاني قطعا كرجحان الصباح على المصباح وقيل هذه الجملة
مستانفة كان قايلا قال كيف يكون كان ذلك المثل فقيل مستهم الباساء
فان قلت ان الجواب كاشف للمعنى المسؤل عنه كما ان المفسرة كاشفة لحقيقة
ما تليه فلاي شئ جعلا الاستيناف بمعنى الواقع جوابا عن سوال مقدر
مقابلا للجملة المفسرة قلت بناء على الاصطلاح فلعل قوله لحقيقة ما تليه
احتراز عن مثل هذا فان قلت اي جملة من الجمل التي ليس لها محل من
الاعراب قلت الظاهر انها من قبيل السابقة وهي الجملة التابعة لما لا
موضع له بناء على ان الجواب واقع على حسب السوال وتابعه فان
قلت ما معنى قول الزمخشري ومستهم بيان لمثل وهو استيناف قلت
معناه البيان اللغوي لا التفسير الاصطلاحي الذي قصده المصنف ههنا
فلا مساحة فيه بل ما وقع عن نكتة لكن ما ذهب اليه الزمخشري اضبط
واحسن ونحو خلقه من تراب في قوله تعالى ان مثل عيسى عند الله
كمثل آدم ان شانه الغريب كشان ادم ان حرف من الحروف المشبهة بالافعال
اسمها مثل مضاف الى عيسى وعند ظرف مضاف الى الله تعالى والظرف
مع متعلقه منصوب على انه صفة مثل والكاف حرف تشبيه او اسم
بمعنى المثل كما هو الظاهر وادم غير منصرف للعلمية والعجمة كازر وشالخ

والجار

والجار والمجرور مع متعلقه او الاسم خبران والمجموع جملة اسمية
ابتدائية لا محل لها من الاعراب فان قلت المثل لغة بمعنى المثل وهو
النظير يقال مثل ومثل ومثيل كشبه وشبه وشبيه ثم قيل القول
السايروالمثل مضربه بمورده فكلا المعنيين لا يصح قلت استعير لمثل
هاهنا للحال الغريبة مثل استعارة الاسد للمقدام فان قلت من
اي المعنيين استعير قلت من الثاني والجامع بينهما الغرابة الا ترا
انهم لم يستعملوا المثل بمعنى القول السايرالا في امر غريب ومن ثمه
حوفظ عليه وحمي من التغيير فان قلت كيف يصح التشبيه وقد وجد
عيسى بغير اب ووجد ادم بغير اب وام قلت الاستبعاد في
ذلك لان الوجود من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود
من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحم لمادة
شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغرب به على ان كون كل منهما
من غير اب يصلح ان يكون وجه الشبه كما ان كونه خارجا عن العادة
المستمرة يجوز ان يكون وجهه بناء على ان التشبيه يكفيه المماثلة
من بعض الوجوه خلقه خلق فعل فاعله مستتر فيه راجع الى
الله مفعوله ضمير متصل به عايد الى ادم اي خلق الله ادم من تراب
متعلق بخلق وقع في بعض النسخ الاية اي ثم قال له كن فيكون
لكن المقصد يتم ههنا بدونها وان كان لها تعلق به فان قلت
ما معنى الامر ههنا بدون وجود المامور مع ان المامور به غير مقدور

قلت يكفيه وجود المامور في علم الامر كما اذا قرر الرجل ابنه فامره ان
يعطي كذا بعد الوجود واما الامر بغير مقدور وان كان غير واقع في
التكليف لكنه يجوز في غيره صرحوا بذلك قيل الامر ههنا مجاز عن
سرعة الايجاد فتم ههنا الترتيب الخبر لا الترتيب المخبر عنه ويجوز
ان يكون له على معنى صورة طينا ثم قال له كن لحما ودما قال الزمخشري
قدره جسدا ثم قال كن فيكون فجملة خلقه من تراب تفسير
للمثل في قوله كمثل ادم ولا يجوز ان يكون صفة لادم لانه معرفة
والجملة نكرة ولا حال منه لعدم مساعدة المعنى على ذلك ويجوز
تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم
وانفسكم فان تفسير التجارة لا يتم الا بهذا المجموع تومنون
فعل فاعله واو الضمير قوله بالله ورسوله متعلق به قوله وتجاهدون
في سبيل الله باموالكم وانفسكم معطوف على قوله تومنون
والمجموع تفسير التجارة ولا يكون له محل من الاعراب بعد قوله
تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم قرا بالتخفيف
والتشديد من عذاب اليم هل حرف استفهام ادل فعل فاعله مستتر
فيه وهو انا مفعوله كم بتجارة مجرور بعلى تنجي فعل فاعله مستتر
فيه وهو هي عايدة الى التجارة مفعوله كم عذاب مجرور بمن اليم
صفة صفته والجار مع المجرور متعلق بتنجي وهو مع متعلقه صفة
تجارة وهي متعلقة بادل فجملة الاستفهام جواب الذي في محل النصب

قيل

قيل هذه الجملة مستانفة كانهم قالوا كيف نعمل فقال
تومنون بالله وهو خبر في معنى الامر يدل عليه قراءة
ابن مسعود امنوا بالله ورسوله ولاجل هذا قالوا المعنى
امنوا يعني ان معنى قوله يومنون معنى امنوا وان كان لفظه
خبرا اما فايدة العدول فهي الاشعار بوجوب الامتثال
وكانه امتثل فهو يخبر عن ايمان وجهاد موجودين
ونظير ذلك قول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك واما
قراءة زيد ابن علي تومنوا فوجهها على اضمار لام الامر
كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
وعن ابن عباس رضي الله عنهما انهم قالوا لو نعلم احب
الاعمال الى الله لعملناها فنزلت هذه الاية قوله تعالى هل
ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم فكثوا ما شاء الله
يقولون ليتنا نعلم ما هي فدلهم الله عليها بقوله تومنون
وهذا يقوي انه مستانف فان قلت الاستيناف ههنا تفسير
لانه جواب عن سوال مقدر فالطعن فيه يودي الى قدح
المختار قلت سلمنا لكن المراد من التفسير ههنا هو التفسير
المصطلح كما مرت اليه الاشارة والحاصل انه لا فرق ههنا بين
التفسير والاستيناف الا بتقدير السوال وعدمه فاذا نظر الى
رعاية الامر اللفظي فالتفسير اظهر كما اذا لوحظ ترتيب

المعاني فالاستيناف ادق بدليل اي بدلالة قوله يغفر
لكم حال كونه مقرونًا بالجزم وذلك ان المضارع لا يكون
مجزوما بان المضمرة الى في جواب الاشيا الستة الدالة
على الشرط المحذوف بنحوى الخطاب فلما قرا بالجزم دل
على ان معناه معنى الامر اذ لا يناسب غيره في هذا المقام
واما الاستفهام وان وجد صريحًا ههنا فلا يظهر التعلق
بينه وبين الجواب لبعده لفظا ومعنى الا بتكلف كما يجي
بعد هذا فقد ظهر من هذا ان الجواب في الحقيقة هو
جواب الشرط المحذوف لكن هذه الاشيا لما دلت عليه
اقيمت مقامه فاضيف الجواب اليها على سبيل التسامح
واما على الاول وهو ان يكون قوله تومنون بالله ورسوله
تفسيرا للتجارة فهو اي يغفر لكم مجزوما جواب الاستفهام
الواقع في قوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم فان قلت هذا الجواب بمعنى جواب
الشرط اعني اللفظ الدال على توقف مضمونه
على مضمون الشرط وجواب الاستفهام لفظ دال
على مسؤل عنه كنعم والا فاين احدهما
من الاخر فلا يتم التقريب قلت الغرض ههنا
بيان تعلق المغفرة بالدلالة على ما تحققت

في جواب الاشيا الستة قال الفرا قوله
يغفر لكم بالجزم جواب الاستفهام ثم لما خفي
التعلق بين الدلالة على التجارة وبين
المغفرة اذ من المعلوم بالضرورة ان مجرد
الدلالة بدون الامتثال لا يقتضي المغفرة لا عقلا
ولا عادة قال المصنف ايضاحًا لذلك التعلق
وصح ذلك على ما وقع في بعض النسخ اي جاز
كون المغفرة جواب الدلالة على التجارة بناءً على
قاعدة اقامة السبب وهو اي السبب الدلالة
على التجارة المنجية من العذاب الاليم مقام المسبب
وهو الامتثال اي امتثال الايمان والجهاد فيرتب
المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار فان قلت
الامتثال يودي الى المغفرة فان سنة الله تعالى
قد جرت فيمن امن وعمل صالحا بان يغفر
ذوبه ويدخله الجنة تفضلا من عنده لكن
الدلالة ليست كذلك فان الرسول قد
ارشد كثيرا من الناس فلم يومنوا فضلا
عن العمل الصالح فلا يتم امر الاقامة
قلت سلمناه لكن الغرض ههنا بيان

التعلق على اي وجه كان فعلوم ان الدلالة
تنفى الى الامثال في الجملة الاتري ان من
قال لامراته ان دخلت الدار فانت طالق
فالقوم يقولون فيه انه علق الطلاق على
الدخول ولم يكن بينهما تعلق عقلي ولا عايدي
فان قلت لما جاز كون قوله تعالى يقفي
لكم جوابا لقوله تعالى يؤمنون بالله ورسوله اذا كان
استينافا على ما عرفت فلينجز كونه جوابا له
اذا كان تفسير التجارة فلا حاجة الى تكلف
اقامة سبب السبب مقامه والا فما الفرق
بينهما قلت قوله تومنون بالله ورسوله
اذا كان استينافا يكون خبرا في معنى الامر واذا
كان تفسير التجارة يكون خبرا لفظا ومعنى
فعلوم ان المناسب للشرط هو الامر لا الخبر
وذلك لان كل واحد من الامر والشرط غير ثابت
الوجود مع ان الطلب يكون مقصودا بالذات غالبا
كالشرط لا سيما اذا ذكر بعد المطلوب شيء يناسب
ارتباطه به بخلاف الخبر واعلم ان الاستفهام لما اقتضى
الجواب لفظا او تقديرا ولم يذكر الجواب

يذكر

يذكر الجواب ههنا مرحا وكان قوله لعزكم غير جواب له في الحقيقة على ما اشرت
اليه وحب القول بالاستيناف البتة فمنشاء القول بالتفسير المصطلح
ههنا هو عدم الاطلاع على حقيقة ترتب الكلام فخرج عن تعريف الجملة
المفردة الا ليس لها محل من الاعراب بقولي وليست عمدة الجملة المخبر بها
عن ضمير الشان وان دخلت في قولنا الكاشفة لحقيقة تاليه نحو هو زيد
قائم فعلم من هذا ان كل التعريف تعريف لبعض الجمل المفسرة ومثله جائز لتيا
القرينة عليه فانها اي كان تلك الجملة مفسرة له اي لضمير الشان ولها اي للجملة
محل من الاعراب بالاتفاق اي باجماع جمع النحاة قوله لانها الى آخره تعليل لما ذكر
اي تكون الجملة المخبر بها عن ضمير الشان محل من الاعراب بالاتفاق لانها عمدة
اي مقصودة في الكلام بناء على انه يحتاج الى المسند كانه يحتاج الى المسند اليه
فقوله لا يصح الاستثناء عنها على ما وقع في بعض النسخ خبر بعد خبر لا يخلو عن تفسير
معنى العمدة قوله وهي اي تلك الجملة المخبر بها عن ضمير الشان حالة اي نازلة محل
المفرد اي منزلته هو المقصود في التعليل فلما خلت محله تكون من الجمل التي تكون
لها محل من الاعراب فلا تكون بما هو بصدده وكون الجملة المفسرة التي لا يكون
عمدة في الكلام لا محل لها من الاعراب هو المشهور عند النحاة فقوله كون الجملة
مبتدا وخبره قوله هو المشهور اعلم ان الجملة المفسرة نوعان الاول هو التي يكو ن
عمدة في الكلام ولها محل من الاعراب بالاتفاق والثاني ثلاثة اقسام الاول مجرد
عن حرف التفسير كما في الامثلة السابقة والثاني مقرون باي كقولك وترينني يا لطرف
اي انت مذنب والقسم الثالث مقرون بان قاوحينا اليه ان اصنع الفلك

فاختلفوا فيه فقال الجمهور لا محل لها من الاعراب سواء كان لمفسرها اعراب
او لا وقال الاستاذ ابو علي السلوبين الاطلاق فيما ليس بتحقيق وصواب
بل التحقيق فيها ان يفصل ويقول ان حال الجملة المفسرة بحسب ما تفسره
في الاعراب وعدمه فالمفسر ان كان له محل من الاعراب فهي اي فالجملة المفسرة
كذلك اي يكون لها اعراب مثل اعرابه لكنه محلا ابدا وان كان لا اعراب غير
محلا فاذا ابعنيت النظر فيما حكم فيه الاستاذ بالاعراب يجزم انه نازل منزلة
المفرد وهو السبب في اعراب الجملة فيكون خارجا عن تعريف الجملة المفسرة
على ما قصد المصنف فلا يقع التفصيل في موقعه وقال في غير هذا الكتاب
ان جملة الاشتغال في نحو زيدا ضربته وفي نحو زيد الخبز يأكله ليس
ليست من
الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولاجل
ذلك فاخرجها عن تعريفها بقوله وليست عمدة كما اخرج به خبر ضمير الشأن
والا اي وان لم يكن للمفسر اعراب اصلا فالجملة المفسره لا يكون لها اعراب
ايضا فقد حذف الفعل هنا على سبيل الاكتفاء لقيام القرينة عليه كما في قوله
اما خاطرت في هواك بقلب ركب البحر فبك اما واما ومثال الثاني اي الجملة
المفسرة لما ليس له محل ضربته من نحو قولك زيدا ضربته ولا محل من الاعراب
للجملة المقدره اي ضربت زيدا لانها اي الجملة المقدره ههنا جملة مستانفة
اي ابتدائية قدرت بيانا لحالها فكذلك تفسيرها اي فالجملة المفسرة لذلك
المعدة لا تكون لها محل من الاعراب ايضا ومثال الاول اي الجملة المفسرة
لما له محل من الاعراب نحو خلقناه بقدر في قولنا انا كل شيء خلقناه بقدر

اي انا خلقنا كل شيء مقدر مرتبا على مقتضى الحكمة او مقدرا مكتوبا في اللوح قبل
وقوعه ان حرفا من الحروف المشبهة بالافعال اسمها ناء في محل النصب وكل شيء
منصوب بفعل يفسره ما بعده ويقدر حال من كل شيء كما اشرت اليها ومعناه التقدير
وقرئ باسكان الدال وفتحها والجملة في محل الرفع على انه خبر ان والتمثيل انما
يتم على انه منصوب بالمقدر ولكن النصب نص في الدلالة على المقصود وهو
ان كل شيء مخلوق بقدر اختير اهنا على الرفع مع ارتكاب الاضمار فجملة
خلقناه المذكورة في الاية مفسرة لجملة خلقنا المقدرة فيها وتلك الجملة
المقدرة وقعت في موضع رفع لانها خبر لاسم ان وكذلك الجملة المذكورة
الواقعة موقعه ومن ذلك اي من قبيل كون الجملة المفسرة جملة الاشتغال كما
وقع في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فلذلك غير الاسلوب ويحتمل ان يكون
اشارة الى كون الجملة مفسرة لما لهم محل من الاعراب وعلى كل تقدير فايرته زيادة
الايضاح والتقوية زيد الخبز يأكله اذا التقدير زيد يأكل الخبز يأكله
فحذف يأكل لدلالة المفسرة عليه فان قلت اليس هذا حذفا كلا حذف
قلت انه حذف معتبر فايرته هي قصد السلوك في طريق الاجمال والتفصيل
وتقوية الحكم في ذهن السامع يأكل في موضع رفع لانها مفسرة للجملة
المحذوفة وهي اي الجملة المحذوفة في محل رفع على الخبرية اي على انها خبر
المبتدا ولهذا يظهر الرفع في المفسر اذا ادي بصيغة المفرد نحو زيد الخبز يأكله
فان قلت ان الخبرية لا تستلزم الرفع لجواز النصب في الخبر فلا يتم التقريب
قلت اما اولا فلان الخبرية في حكم المقيد كما اشرت اليه واما ثانيا فلان العمدة

في هذا الاستدلال هي كون الجملة المحذوفة واقعة في محل الرفع والخبرية تفيد
الرفع واما ثالثا فلما تقرر ان الاطلاق في المتعين تقييد واستدل على ذلك اي على
اثبات قول الشلوبين ان الجملة المفسرة يكون لها محل من الاعراب على حسب
اعراب مفسرها بعضهم اي بعض النحاة ممن يتبع رايه فان قلت هذا استدلال
على المعلوم فانه قد ظهر بالامثلة المتعددة كما ترى قلت سلمنا انه مستدل لكن
الايضاح بها ليس باثبات المدعى بل هو من قبيل اعادته في الصور الجزئية
فان قلت في قوله تعالى انا كل شئ خلقناه بقدر غنية عن مثل هذا
الاستدلال فان كلام الله تعالى اقوى الحجج واعدل الشواهد قلت قوله نؤمنه في البيت
متعين التفسير لا غير واما خلقناه فظاهر فيه فكيف لا وقد قري كل شئ بالرفع
فيحتمل قوله خلقناه لان تكون صفة لكل شئ وان لم يكن مراد فلهذا
نظمه في سلك الامثلة فان قلت اللازم من هذا الاستدلال غير مطلوب والمطلوب
منه غير اللازم فان قول الشاعر وان سلم فانما يدل على ان الفعل المفسر وحده
اعرابا ولكن لا يلزم منه ان يكون المجموع الجملة المفسرة وهو المطلوب الا ترى ان
قولك يقوم زيد جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب مع ان للفعل وحده فيه اعرابا
فلهذا نسب المصنف الاستدلال الى البعض قلت ان المفسر ههنا مفرد لفظا
لكنه جملة معنا لانه الفعل المنسوب الى فاعله والفعل مع فاعله جملة غاية ما
في الباب ان الاعراب قد ظهر في احد جزئيها لصلاحيته له كما في قولك
زيد يقعد ابوه وقايم اخوه على ان سبب الاعراب هنا مظنة
الافراد وقد تحققت هنا بقول الشاعر فنحن نؤمنه يبت
وهو من التقدير فنحن يؤمن نؤمنه ومن اسم

وهو اسم متضمن لمعنى الشرط بمبتداء وحذف فعل الشرط لدلالة المفسر عليه ونحن
فاعل ذلك المحذوف ونؤمنه فعل مجزوم بمن فاعله مستتر فيه وهو نحن
مفعوله ضمير منصوب متصل به عايد الى من وبيت فعل مجزوم على انه جزاء
فاعله مستتر فيه عايد الى المبتداء الواو في قوله وهو امن الحال عن فاعل
بيت والشرط مع جوابه خبر المبتداء قوله فظهر الجزم اشعار بتحقق جهة
دلالة قول الشاعر على ذلك المطلوب وتعليل قوله واستدلت في الفعل
المفسر المذكور وهو نؤمنه للفعل المفسر المحذوف وهو نؤمن فعل فكان
الجملة المفسرة عند الشلوبين عطف بيان او بدل والجمهور لم يثبت وقوع البدل
والبيان جملة ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف
في المبدل منه فقيل ان حذف لا يجوز وقيل يجوز الجملة الخامسة من المحل التي
لا يكون لها محل من الاعراب الواقعة جوابا لقسم نحو قوله انك لمن المرسلين
الضمير المنصوب المتصل بان اسمها خبرها قوله لمن المرسلين فالجملة لا محل لها
لكونها جواب القسم بعد قوله تعالى يسين قيل معناه يا انسان في لغة طي
فيكون قوله انك لمن المرسلين جوابا لهذا النداء كما انه جواب لقولهم لست
مرسلا فاجتمع فيه ثلاثة اجوبة والقرآن الحكيم الواو فيه واو القسم القرآن
مجرور بها والحكيم صفته والجار مع المجرور متعلق بالفعل المحذوف اي اقسم بالله
بالقرآن ذي الحكمة وحمله القسم لا محل لها ايضا وكذا المجموع لانه حملة ابتدائية القسم
لغة اليمين واصطلاحا جملة انشائية او خبرية مؤكدة لجملة اخرى هي جواب القسم نحو
بالله لافعلن وزيد اقسم بالله ليفعلن والمتعلق واحد منهما بالاخرى نزلتا منزلة

الشرط والجزاء فان جمله المقسم بها ليست مقصوده لذاتها بل ذكرت تاكيدا
لجمله المقسم عليها فههنا اعتبارات الاول اعتبار جمله القسم وحدها و
الثانى اعتبار جواب جمله القسم والثالث اعتبارهما معا لكن لاشك ان
جمله القسم وحدها لا محل لها من الاعراب واما جمله الجواب وحدها ففيها
نوع اشتباه فلذلك بنه عليها بان ليس لها محل منه وذلك لان جواب
القسم جمله لا تقع فى موضع المفرد بناء على انها لا يكون الا جمله وكل جمله لم تقع
فيه لا يكون لها محل منه واما مجموع جمله القسم وجوابه فقد يكون له محل من الاعراب
نحو زيد اقسم بالله ليعملن والتحقيق ان جواب القسم اذا وقع بعد المبتداء
يكون له محل منه لاسيما اذا كان عين جواب النداء كما فى الامثله المذكوره وان
لم يكن عين جواب النداء فهو فى حكمه فى الاكثر وهذا كله بناء على ان
الجزء هو ذلك الجواب بناء على ان الجمله المقسم بها من قبيل الدالة الرادة على
نفس الجزء واما كون جواب القسم جمله دائما فلا ينافى الاعراب المحلى اذا وقع
فى خبر المبتدء ونظيره ذلك الجمله المحكيه بالقول فانها لا تكون الا جمله ومع ذلك
تكون منصوبه المحل على المفعوليه بناء على ان الاصل فيها الافراد نحو قوله
قال لى كيف انت قال عليل ثم لما حكم ثعلب بان نحو زيد ليقومن لا يجوز اصلا
وكان ذلك الحكم خطاء اشار الى منشائه بقوله ومن هنا قال ثعلب من ائمه
النحو واللغه اى ما اشاء قوله ثعلب الا من قول القوم فى جواب القسم انه
لا يكون خبرا ولا يكون له محل من الاعراب لا يجوز نحو زيد ليقومن فان
ليقومن لا يصلح لان يكون خبرا لزيد لانه جواب القسم اذ التقدير زيد اقسم
بالله ليقومن وكل جواب قسم لا يصلح لان يكون خبرا له فضلا عن ان يكون

٥٠

خبرا اما الصغرى فظاهره واما الكبرى فقد اشار الى بيانها بقوله لان الجمله
المخبر بها عن المحكوم عليه فلا بد من هذا التقييد تخ لا يتوجه النقض بالجمله
الابتدائيه لها محل من الاعراب لوقوعها موقع الخبر وجمله جواب القسم لا
محل له لعدم وقوعه موضع المفرد وحاصل ذلك ان الجمله المخبر بها يلزمها ان لا
يكون لها محل منه وجمله جواب القسم يلزمها ان لا يكون لها محل من الاعراب
وتنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات فاسع احتماعها فى موضع فضلا
عن ان تجاب قال ثعلب لا تقع جمله القسم خبرا فهم اصحاب هذا الاستدلال
من ذلك القول ان جمله جواب القسم وحدها لا تقع خبرا وصورها فى قولك
زيد ليفعلن واقاموا عليها البرهان كما ترى وفهم غيرهم ومنهم المصران
مجموع جمله القسم والجواب لا تقع خبرا فاعلم ان احد الامرين لازم ههنا اما عدم
استلزام الدليل على افاده تعالى انه لو استلزمه فى صوره السلب الكلى لادى الى رد
المختار او كان سلب جواز كون جمله الجواب وحدها خبرا لزم الامر الثانى وغايه
ما يتكلف فى الجواب عنه ان المراد منه سلب جواز كون جمله الجواب وحدها
خبرا كما هو الظاهر من ذلك الاستدلال واما مدار جواب المصنف على ما فهمه من
قول ثعلب وكذا قال والجواب عما قاله ولم يقل عما استدل عليه فى الجمله لا
تخلو الكلام ههنا عن اضطراب وسببه عدم تحرى محل النزاع ولكن ان يحمل
قول ثعلب على ان جمله القسم وحدها لا تقع خبرا كما هو الظاهر بقطع النزاع
عن اصله ثم ان ابن مالك عارض قول ثعلب فقال جواز كون جواب القسم
وحدها لا يقع خبرا مردود بالوقوع ولك ان تحمل كلام ابن مالك على المناقضه

فيفعلن

بناء على ان الوقوع ينافي قوله ان جواب القسم وحده لا يكون له محل من الاعراب
اشار المص اليه بقوله ورد اي قول ثعلب ورايه بوقوع جواب القسم وحده خبرا
في قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم اي لننزلنهم من
التبوية وهي التنزيل وقرئ بالتاء من التبوا وهو النزول للاقامة الذين اسم موصول
مبتداء امنوا صلته قوله وعملوا الصالحات معطوف عليها قوله لنبوئنهم جواب
القسم المقدر وقع خبر المبتداء ثم لما كان هذا الرد وان كان موافقا لما اختاره
لكنه هو لا يفيد ما قصده ههنا من ان سلب جواز كون مجموع الجملتين خبر المبتداء
مردود اشار الى رد ذلك السلب بقوله والجواب عما قاله اي عن الذي ذكره ثعلب
من ان نحو زيد ليفعلن لا يجوز ان التقدير اي تقدير قوله تعالى والذين امنوا الاية
والذين امنوا وعملوا الصالحات اقسم بالله على سبيل الاخبار نحو زيد اقسم بالله
لافعلن وجملة القسم جيئت على طريق الغيبة نظرا الى الحكاية كما ان جملة جواب القسم
جيئت على طريق التكلم نظرا الى المحلى وقد يجي كلتاهما على سبيل المعاينة نظرا الى
الحكاية قال الله تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة لنبوئنهم هذا جواب القسم
والقسم مع جوابه خبر المبتداء فبطل ما قاله ثعلب على ما فهمه المص من قوله فالتحقيق
ان ذلك التقدير لا بد منه ههنا من جهة العربية ولكن معنى الخبر يتم بدون ذلك
التقدير لانه تاكيد للخبر وقيد له ومن المعلوم بالضرورة ان القيد لا يمنع اصل
الفايدة فضلا عن ان يمنع الجواز الا ترى ان نحو زيد قايم في مثل قولك زيد قايم
في الدار يفيد بدون ذكر الدار ولا يمنع صحة الخبر فكذا ههنا وقد مر مثل هذا التحقيق
في صدر المسلة فان قلت هل يمكن ان يراد من جواب المص ههنا ان يكون جوابا من

قبل ثعلب عما ذكره ابن مالك حتى يكون قول ثعلب في هذه المسلة عين قول
المص كما هو المتبادر من منشائها قلت نعم لكن الظاهر ان قوله الجواب عما
قاله يمنع تلك الارادة لا سيما ان المص قد حمل قول ثعلب ههنا على سلب
جواز المجموع كما مرت اليه الاشارة فان قلت اذا كان الجواب جوابا عن
قول ثعلب كان المناسب ان يقول والجواب عما قاله ان التقدير فيه
فما الفايدة في العدول عنه والتعرض لتقدير قوله والذين امنوا الاية
قلت فايدته الاعلام بان المراد من قول ثعلب ههنا قاعدة كلية لها صورة
جزئية لا خصوصية هذه المادة كما يتبادر الى الوهم ولذا قال ولذا اي
مثل ذلك التقدير الذي في الاية التقدير فيما اي في سائر الصور الجزئية التي
نظر فيها ان جواب القسم وحده وقع خبر المبتداء بحسب الظاهر كما في قوله
تعالى والذين امنوا الاية اشبه ذلك المذكور فيها واذا عرفت ذلك التقدير
فاعلم ان الخبر اي خبر المبتداء المذكور في قوله تعالى والذين امنوا مجموع جملة
المقدرة اي اقسم بالله وجملة الجواب المذكورة وهي لنبوئنهم لا مجرد جملة
الجواب يعني ان الخبر كلتا الجملتين معا لا جملة جواب القسم وحدها نعم مثل هذا
الكلام انما يتوجه على من قال ان الخبر هو مجرد الجواب وحده لكن النزاع ليس
معه فالمناسب على ما قصده المصنف من قول ثعلب ان يقول ههنا فالخبر
هو مجموع الجملتين بدون قوله لا مجرد الجواب فان قلت هذا المجموع انشاء
فكيف يكون خبرا قلت لا نسلم ذلك بل هو خبر سلمناه لكن الانشاء يقع خبرا
نحو كيف زيد وابن عمرو قال الكوفيون ان النداء والدعاء والتوصية ونحوها

المبتدا

ملحم بالقول في حكايه الجمل بعدها فقوله تعالى لئن انجيتنا من هذه لنكونن من
في قوله يا دعواه الله مخلصين له الدين لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشا كرين
منصوب المحل على المفعولية بحكاية عندهم بالدعاء لا بالقول المقدر وكذا
رجلان من ضبة اخبرانا اما رأينا رجلا عريانا واما عند البصريين فامتنا
هذا محكية بالقول المقدر السادسة من الجمل التسع التي لا محل لها من الاعراب
الواقعة جوابا للشرط غير جازم سواء كان ذلك الجواب مقرونا بالفاء او باذا
الفجائية او لا وقع في بعض النسخ غير عامل مقام غير جازم لكن غير جازم انسب
واعم مورد الجواب اذ الشرطية نحو ان جاء زيد فاكرمه قام عمرو فجملة قام عمرو لا محل لها
من الاعراب لعدم المقتضي له واما جملة جاء زيد فقد عرفت انها مجرورة المحل
على انها مضاف اليها لاذ تم انها لما دلت على الوقت المضاف الى الجملة مع ان
ذلك الوقت ظرف لمضمون جملة اخرى وفهم منه ارتباط احدهما بالاخرى
ولو بمعونة المقام سميت شرطية وجواب اذا الشرطية نحو اذا جاء زيد
اكرمته فجملة اكرمته لا محل لها من الاعراب لعدم وقوعها مقام المفرد واما جملة جاء في
زيد فمجرورة المحل على انها مضاف اليها وجواب لو نحو لو اكرمتني لاكرمتك
وجواب لولا الامتناعية نحو ولولا الشعر بالعلماء يزري بي لكنت اليوم اشعر
من لبيدي وجواب لما نحو جاءني زيد اكرمته وانما لم يعد هذه الكلمات في محل الجزم
اما اذ فلانها يدخل على الماضي او على الجملة الاسمية وكلاهما لا يتصور فيه الجزم ولذا
قال النحويون ان لو لم تجزم لدخولها على الماضي وهو لا يستحق الاعراب واما اذا فلانها
بدل على اليقين وان الشرطية تدل على الشك والابهام فلم يعد اعمالها واما الجزم في قوله

اذا

واذا تصبك من الحوادث بلية فمن الشواذ واما لو فلانها يدخل على الجملة
الاسمية المحذوف الجزء غالبا وجوابها ماض واما لما فلدخولها على الماضي ايضا
فاذا لم تقبل هذه الكلمات في الشرط فبالحري ان لا يعمل في الجزء او جواب الشرط
جازم والحال ان ذلك الجواب لم تقترن بالفاء ولا باذا ولا الفجائية نحو ان
يقم اقم وان جاني زيد اكرمته اما الاول فلظهور الجزم في الفعل وحده واما
الباقي فلان مجزوم المحل هو الفعل لا الجملة باسرها واما اذا اقترن ذلك الجواب
باحدهما فجملة الجواب مجزومة المحل لما عرفت في المسئلة الثانية السابقة من
الجمل التسع التي لا محل لها من الاعراب السابعة لما لا موضع له نحو قام زيد وقعد
عمرو اذا لم يقدر الواو اي اذا لم يجعل الواو في قوله وقعد عمرو بمعنى مع بل
جملة لعطفه على جملة قام زيد وهي جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب فكذا
قوله قعد عمرو واما اذا جعلت للحال فيكون منصوبه المحل على الحال وقد مر
بيانها واما الجملة اذا كانت تابعة لما له محل من الاعراب سواء كان مفردا او جملة
فهي معربة بحسب اعراب المتبوع كما تحققت ثم ان المصرح لما شرح الجملة واحوالها
في المسايل الثلاثة المذكورة اراد ان يشرح حالها بعد النكرات وبعد المعارف فقال
هل هي صفة او حال او هي محتملة لهما وان يضبط كل نوع من تلك الانواع الا
فقال المسئلة الرابعة من المسايل الاربع في بيان الجمل المجرية وهي جملة تحتمل الصد
والكذب التي لم يطلبها العامل وما وقع في بعض النسخ لم يسبقها ما يطلبها لزوما
وفي بعضها لم يستلزمها ما قبلها فراجع الى ما ذكر وهذا القول يشتمل على اربعة
قيود وتقتضي اقساما اربعة بحسب وقوعها اما بيان الاول فان ذلك القول

بعد
ق

وقع في بعض النسخ زيد قائم وعمرو قاعد وما اصله
قائما زيد في بعض الجمل المعطفة على الاسمية وفي بعض الجمل المعطفة على الفعلية ثم اعلم
ان ما زاد قائما زيد واخواته فلانه واو الحال فلا يدخل

يتضمن كون الجملة خبرية وجواز الاستغناء عنها ووجود المقتضي وانتفاء
المانع فان اطلاق المقتضي يقتضي الاشارة الى انتفائه فاحترز بالقيد الاول
عن الجملة الانشائية فانها لا تقع نعتا ولا حالا كما هو المشهور الا بتاويل
خلافا لبعض المحققين وبالثاني عن نحو جملة الخبر وجملة الصلة والجملة
المحكية بالقول فانها لا تستغني عنها وبالثالث عن جملة فعلوه في قوله تع
وكل شيء فعلوه في الزبر فانها لا يجوز ان تكون حالا لعدم تحقق المقتضي اذ لا
عامل ههنا يعمل في الحال واحترز بالقيد الرابع عن نحو جملة هو راكب في
قولك جاني رجل وهو راكب فانها لا يجوز ان تكون صفة لتحقق المانع
وهو الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري و
انت تعلم ان وجود المقتضي وان لم يتحقق من حيث النظر الى الحال في قوله
تعا وكل شيء فعلوه في الزبر لكنه متحقق بالنظر الى الوصف كما ان ارتفاع
المانع متحقق هناك من حيث اعتبار الوصف وان لم يتحقق من حيث النظر
الى الحال فيكون المراد عدم تحقق المقتضي من حيث النظر الى قسم دون
قسم وكذا تحقق المانع فتامل واما بيان الثاني فاشار اليه بقوله ان وقعت
اي الجمل بعد الاسماء النكرات المحضة اي التي لم تتخصص بشيء من المخصصات
فتلك الجمل الواقع بعدها صفات سواء كانت مفسرة او مخصصة او
للمدح او للذم او للتاكيد فان قلت كيف تقع الجملة صفة لنكرة مع انها
لا توصف بالتنكير ولا بالتعريف ورعاية المطابقة بين الموصوف والصفة
واجبة قلت سلمنا لكن الجملة لما وقعت موقع المفرد نزلت منزلته فاعطي

لها حكمه

٥٣

لها حكمه من التنكير ومن المعلوم ان المفرد الذي نزلت منزلته هو النكرة لقيام
موجب التنكير وانتفاء مقتضي التعريف فان قلت هو الذي ذكرته يجوز كون
الجملة صفة لنكرة لا توجبه والكلام في الثاني فاللازم غير مطلوب والمطلوب
غير لازم فلا يتم التقريب قلت التعريف تام فان الجملة لما وقعت موقع مفرد واسقط
اعتبارها في نفسها فالملاحظ كونها في قوة المفرد لا كونها جملة والدليل
على ذلك انهم قالوا ان مثل هذه الجملة ليسا بكلام او ان وقعت بعد
الاسماء المعارف المحضة التي لم يختلط بها شائبة نكارة فهي احوال
سواء كانت منتقلة او غيرها او ان وقعت بعد الاسماء غير المحض اي التي
يكون فيها شائبة تعريف من وجه وشائبة تنكير من وجه آخر فلا يلزم الجمع
بين المتنافيين لاختلاف الجهة كائنا منهما اي من النكرة والمعرفة المطلقتين
فان ذكر المقيد يستلزم تحقق المطلق قوله فهي محتملة لهما اي للصفة والحال
اشارة الى القسمين الاولين ثم بعد الضبط والتقسيم اراد ان يبين الاقسام
الاربعة بالشواهد والامثال فقال مثال القسم الاول هو الجملة الواقعة صفة
بعد النكرة نحو جملة نقروه في قوله تعا حتى تنزل علينا كتابا نقروه قوله فجملة نقروه
صفة لكتابا نتيجة لقياس حذف لظهوره تقديره ان جملة نقروه جملة واقعة بعد
النكرة المحضة مشروطة بالقيود المذكورة وكل جملة واقعة بعدها مشروطة
بها صفة لنكرة فجملة نقروه صفة لنكرة وهي كتاب ولك ان تجعله جواب
الشرط المحذوف اي اذا ثبتت تلك القاعدة فجملة نقروه تقع صفة لكتابا
لكن التوجيه الاول انسب وان كان الثاني اقرب الى الفهم وانما لم يجز كتابا باللام

لا في الاول صح

تقديره

لفظا جريا على قصد طريق الحكاية واشارة الى ان الجملة منصوبة المحل وتكثيرا
للمعاني لانه اي كتابا نكرة لصدق تعريف النكرة عليه ولكونه عاريا عن
سمات التعريف محضة فانه لم يتخصص بشيء من المخصصات فكانه قصد
بهذا التعليل الاشارة الى منشاء الوصفية والى نفي احتمال الحالية اذ لو
اريد الحال عن مثل هذه النكرة لوجب تقديمها عليها وقد مضت امثلة من
ذلك القسم الاول في المسئلة الثانية اي وقد عرفت ان الامثلة مضت من قبيل
الجملة الخبرية الواقعة صفة بعد نكرة محضة فيها نحو من قبل ان ياتي يوم لا بيع
فيه واتقوا يوما ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه فلا حاجة الى اتيان زيادة
الامثلة منه ههنا ومثال القسم الثاني هو الجملة الواقعة حالا بعد المعرفة نحو
تستكثر على قراءة الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي ولا تعط احدا شيئا
طالبا به اكثر منه وهو نهي خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم لانه اختص
بمكارم الاخلاق ومحاسن الاعمال او نهي تنزيه فان قلت كيف يتعين المثال
المذكور للحالية مع انه يجوز ان يكون الرفع فيه بحذف ان الناصبة وابطال
عملها كما في قوله وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله فقالوا ما نشاء فقلت
الهو قلت قد يغير لها بناء على ان الضعيف يضمحل اثره حين مقابلته بالقوي
كاضمحلال انوار النجوم عند استيلاء ضياء الشمس على ان المناقشة في المثال
ليست من المناظرة المسموعة فان التمثيل يتم بمجرد العرض فكيف بالوقوع على
وجه الرجحان واهل العربية يعدون الراجح كالمتعين فجملة تستكثر حال من الضمير
المرفوع المستتر وجوبا في تمنن فقوله المقدر بانت صفة مؤكدة للضمير ويحتمل

ويحتمل ان يكون صفة كاشفة له ولا شك ان المقدر ليس من قبيل المحذوف
لا سيما اذا كان فاعلا ثم اذا اثبت ان هناك شيئا معتبرا قبل جملة تستكثر
اراد ان يبين ان ذلك الشيء معرفة محضة فقال لان انت من الضماير والضماير
كلها سواء كانت للمتكلم او للمخاطب او للغايب معارف ولذا قالوا ان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به بل قال بعضهم هي اي المضمرات اعرف المعارف
والتحقيق ان الضماير وضعت للجزئيات بملاحظة امر كلي كاسماء الاشارة لا انها
وضعت للكليات بشرط استعمالاتها في الجزئيات فلذا كانت الضماير من المعارف
المحضة وقراء ابن مسعود ولا تمنن ان تستكثر فيكون مفعولا له لكنه تعليل
للمنفي لا للنفي وقراء الحسن تستكثر بالجزم فيكون بدلا من تمنن كانه قيل ولا تمنن
لا تستكثر ومثال القسم الثالث وهو الجملة المحتملة للوجهين الواقعة بعد النكرة
الغير المحضة كجملة يصلي في قولك مررت برجل صالح يصلي فان قلت الاحتمال
يستلزم ان يكون نحو يصلي حالا وصفة معا في حالة واحدة لقيام مقتضى كل
منهما والا يلزم الترجيح بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والثناء في الوقوع
لا في الاحتمال سلمناه لكن الاختيار هو المرجح كاختيار الجايع احد الرغيفين المتساويين
وكاختيار الهارب من السبع احد الطريقين فان قلت قيام مقتضى كل منهما يستلزم
اجتماع العلل المتخالفة على معلول واحد شخصي وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع
العلل المتوافقة عليه قلت ليس المراد من العلل النحوية العلل المؤثرة حتى يؤدي
الى امتناع بل المراد منها هو الوجوه الاقناعية فلهذا يسمى امارات وعلامات
فلا حجر من اجتماعها في محل واحد سواء كانت متوافقة او متخالفة كما لا حجر من

تاثيرا عاديا

اجماع اجتهادات فى مسئلة واحدة فان شئت توصيفا بعد توصيف فان
فى رجل ابهاما يقل التحدد والضعف وكذلك التخصيص فالرجل بالوصف الاول
لكنه لم يبلغ حد المعين المحض الذى ليس فيه شائبة شركة فيجوز له التخصيص مرة
اخرى قدرت اى جعلت حاله بعد صفة بائنة لرجل فيكون المراد استمرار الصلاح
له كما هو المناسب لوصف الصلاح لانه نكرة لخلوه عن علامات التعريف فيكون
الوصف الثانى مميزا له عن رجل آخر لم يتصف بالصلاح كما ان الوصف الاول
مميز عن رجل غير صالح لكنه لا يميزه عن رجل آخر مثله فى الصلاح والصلوة
فيقع الشركة فى وصفه كتفانيها فى ذاته فظهر ان المراد من التخصيص ههنا هو
التخصيص الاضافى وان شئت تقييد المرور تقييد كما اردت اطلاقه فى الوصف
فقدرته اى تجعل بعد صلاحا حالا منه فيكون المراد تحدد الصلاح له وحدوثه له كما
هو اللايق بفعل المرور لانه اى رجلا قد قرب من المعرفة وان كان بعيدا منها
بحسب ذاته لتحقق المنافاة من المعرفة والنكرة بسبب اختصاص الصفة
فيكون الباء داخلة على الخاصة الاضافية كما اشرت اليه انفا فظهر ان رجلا
فى المثال المذكور مغاير للمعرفة بحسب ذاته ومشابه لها من حيث الوصف
ورفع الابهام فصح ان يكون ذا الحال كالمعرفة المحضة وانما احتيج فى الحال الى التو
لان الحال كالمحكوم به وذو الحال كالمحكوم عليه والمحكوم عليه بحسب ان يكون
معرفة او مخصصا ومثال القسم الرابع هو المحلى المحتمل للوجهين ايضا الواقعة
بعد المعرفة الغير المحضة نحو محمل اسفارا فى قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا السفر
بالكسر الكتاب والجمع اسفار اى كتبا ان كتب العلم فهو يشتمل بها ويتدرب

وان خصص مع

منها

منها الانام بحلبته من الكد والتعب وكل من علم ولم يعمل بعلمه فهذا مثله وبئس المثل
قوله فان المراد بلفظ الحمار الى آخره متعلق بقوله المحتمله بعلو التعليل بالعلل
الجنس من حيث تحققه فى ضمن فرد من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهنى
كقولهم ادخل السوق واشتر اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث
هو فيه لا من حيث الاستغراق ولا المعهود الخارجى كما لا يخفى وذو التعريف
الجنسى اى اسم الجنس المعرف بلام الجنس انما عدل عنه الى قوله ذو التعريف
الجنسى لقصد التفنين والايجاز والاشارة الى ان الاشتقاق فى قولهم المعرف
بلام الجنس على طريق النسب كقولهم زيد تامر لا على طريقة اشعار الحدوث
كقولك زيد ضارب مثلا تقرب من النكرة بعد وان كان معرفة لفظا وفى قوله
ههنا تقرب من النكرة وهناك قد قرب من المعرفة اشارة الى ان مناسبة القسم
الرابع للنكرة اشد من مناسبة القسم الثالث للمعرفة وزد الى ان الوصفية
ههنا اولى من الحالية كما ان الحالية هناك اولى من الوصفية فان قلت الاولوية
تنافى الاحتمال قلت المراد من الاحتمال ان الجواز بحيث لا يصل احد الجوازين
الى حد الوجوب والقطع فلا تنافاه من الرجحان والاحتمال الارجح الى
قولهم يحمل الصدق والكذب مع ان احتمال الصدق راجح هذا ثم ان المعرف
بلام الجنس لوجود فيه اعتبار التوصيف من حيث النظر الى الجنس نفسه ثم
واعتبار التنكير من حيث انه يلاحظ كونه فى ضمن فرد من افراده فيعطى الكل واحد
من الاعتبارين ما يليق به من الاحكام فلهذا قال فيحتمل الحمله من قوله تعالى
يحمل اسفارا اى يحتمل حمله تحمل اسفارا وجهين احدهما الحالية لان الحمار

تكليف لا والعامل فى الحال ليس بظاهر المعنى على الحالية

حال

قد جاء بلفظ المعرفة فيجعل حالا نظرا الى اللفظ والثاني من الوجهين الصفة
اي الوصفية لانه كالنكرة في المعنى فجعلت صفة نظرا الى المعنى ومن هذا القبيل
قولهم وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وكذا قول الشاعر ولقد امر على
اللئيم يسبني فان قلت كيف يكون كالنكرة في المعنى وان معناه جنس قد اشير
اليه باللام فيكون معرفة لفظا ومعنى معا قلت سلمناه اذا نظر الى نفس معناه
لكن لا نم اذا نظر اليه حال كونه في ضمن فرد من افراده بل هو ح معرفة لفظا بدون
معنى كما اشرنا اليه من قبل او نقول لما كان اسم الجنس ههنا وسيلة الى تادية
المعنى الجزئي منه وكان ذلك الجزئي نصب العين والجنس ساقط الاعتبار كان تعريف
الجنس كلا تعريف فيكون كالنكرة في المعنى من حيث قطع الاشارة الى معناه الباب
الثاني من الابواب الاربعة في بيان احكام الجار والمجرور وكذا في بيان احكام
الظرف على سبيل التبعية وفيه اي في الباب الثاني ايضا اي كالباب الاول
لكن هذا التفسير يفسر بالنسبة الى مال معناه لا الى نفس معناه فانه مصدر حذف
فعله سماعا تقديره اض ايضا بمعنى رجع رجوعا والغرض من اثباته الاشارة
الى المناسبة بين البابين والى بيان الترتيب بينهما اربع مسايل فالجملة حال
من المبتدا والعامل فيه معنى الاشارة المستفادة من حرف التعريف الداخل عليه كما
في قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فيكون الواو فيها للحال ويجوز ان يكون للاعتراض فيكون
الجملة اعتراضية احدها اوليها عدل عنه دفعا من اول الامر لتوهم سوال الترجيح بلا
مرجح انه اي الشان قد اتى بضمير الشان اشعارا بانه الذي ياتي بعده يتضمن معنى بديعا
الا ترى انهم لا يقولون هو الذباب طاير لا بد فيهما من تعلق الجار اولا كما لا بد من

تعلق المجرور فالتعلق الاول تعلق الافضا كما ان التعلق الثاني كتعلق
المعلول بالعلة فلهذا افرد ذكر الجار عن المجرور ههنا ويجوز ان يكون تقدير
الكلام لا بد من تعلق الجار والمجرور كما هو المناسب لقوله في الجار والمجرور
لكنه لا يلايم ضمير الشان بفعل نحو صليت في المسجد فالنحاة يعلقون
حروف الجر بالفاظ للافعال وان كان في التحقيق بمعانيها لكون غرضهم
اصلاح الامور اللفظية اصالة واشار الى ما ذكر بقوله او بما فيه معناه
اي من تعلق الجار باللفظ الذي يوجد فيه معنى الفعل الاصطلاحي
لكن المراد من معناه جزء معناه الذي هو الحدث لا الزمان اذ لا دخل
له في تعلق حرف الجر وهذا يتناول شبه الفعل وما هو مؤول بشبه
الفعل وما يلاحظ فيه معنى الفعل بمعونة المقام مثال الاول زيد ساجد
في المسجد ومثال الثاني اله في قوله تعالى وهو الذي في السماء اله
فالاله اسم غير صفة تعلق به في السما لكونه مؤولا بمعبود ومثال الثالث
كقولك فلان حاتم في قومه تعلق في قومه بحاتم لما يلاحظ فيه بمعنى الجود
وكقولك زيد اسد علي فاذا لم يوجد شيء من هذه الامور الاربعة
قدر المتعلق به هذا ثم انك اذا قلت زيد في الدار قال الكوفيون مثل
هذا الى العامل ههنا ليس بمقدر بل الناصب هو امر معنوي وهو كونه
مخالفا للمبتدا وقال ابن طاهر ان العامل ههنا ليس بمقدر لكن الناصب
هو المبتدا زاعما ان المبتدا يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه
اذا كان غيره وكلا المذهبين غير معول عليهما ثم اختلف النحاة في

الافعال الناقصة هل يتعلق حروف الجر والظرف بها ام لا فقال البعض
لا تتعلق بها لعدم دلالتها على الحدث فمنهم المبرد وابو علي الفارسي وقال الآخر
تتعلق بها متمسكا بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام في قوله
للناس متعلق بكان انه لا يتعلق بعجبا لكونه مصدرا مؤخرا وفيه بحث
ولا يتعلق ايضا باوحينا لفساد المعنى ثم التحقيق ان تعلق حروف الجر بالافعال
مطلقا انما يكون بحسب دلالتها على الحدث ولا شك ان دلالة الافعال
الناقصة عليه متحققة وان لم تكن مقصودة فالتعلق انما هو بحسب الدلالة
لا بحسب الارادة فالحق ان الافعال الناقصة تتعلق بها حروف الجر نعم
اذا كان حروف الجر من اجزاء الكلام قبل دخول الافعال الناقصة عليه لا يتعلق
بها لئلا يلزم اختلال النظم وفساد المعنى واذا اعتبرت بعد دخولها عليه
فلا مانع من التعلق بها الواجب ان تتعلق بها فلعل عدم التمييز بين
الاعتبارين هو منشا الاختلاف ههنا واختلفوا ايضا في حروف المعاني
هل تتعلق بها ام لا فالجمهور يمنعون ذلك مطلقا وقال البعض يجوز مطلقا
وقال الآخر ان كان حرف المعاني نايبا عن فعل محذوف جاز على سبيل النيابة
لا للاصالة والا فلا فقال في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بحرف الندا فالحق
هذا التفصيل لان حروف المعاني معانيها اضافات مخصوصة بين امرين على
السوى فلا يتصور تعلق حروف الجر بها على سبيل انضمام معانيها الى احدهما نعم اذا خرجت
عن الاضافات المحضة وتصور معانيها قصدا واريد تعلقها بشيء يتعلق بها حروف الجر
والظروف تعلقها بما فيه معنى الفعل وفي كلام المصنف نوع اشارة اليه قال ابن الحاجب
ان اليوم في قوله ولن ينفعكم اليوم ظرف للنفع المنفي ولما في لن من معنى النفي اي
انتفى في هذا اليوم النفع فالسلف على التوجيه الاول سلب نفع مقيد كما انه سلب

نفع

٥٧

نفع مطلق على التقدير الثاني وقد اجتمعا اي التعلق بالفعل والتعلق بشبهه
او الفعل وما يشبهه في قوله تعالى انعمت عليهم غير المغضوب عليهم فالاول
للاول والثاني للثاني اي عليهم الاول متعلق بالفعل وهو انعمت وعليهم والثاني
متعلق بشبه الفعل وهو المغضوب والمغضوب مفعول من غضب عليه وهو
لازم الجار مع المجرور يقوم مقام الفاعل فلذا لم يجمع لان اسم المفعول اذا عمل فيما
بعده لم يجمع جمع سلامة فان قلت اذا اجتمعا كان اللايق ان يعمل للفعل لا شبهه فان
قولهم اذا جاء نهر الله بطل نهر معقل مثل مشهور وفيه الا ترى ان من الارض في
قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض متعلق بالفعل لا بالمصدر قلت الترجيح
بعد صحة التعلق بكليهما لكن عليهم الثاني لا يصح تعلقه الا بشبه الفعل لا غير الا ترى
ان في انفسهم في قوله تعالى وقل لهم في انفسهم قولا بليغا متعلق ببليغا لا يقال
قوله قد اجتمعا جملة حالية متضمنة للتعليل والاستدلال على ما ادعاه ولذلك قال
فيما بعد فلا دليل فيه وكذا اذا اجتمعا في قول ابي بكر ابن دريد الازدي اما ترى
راسي حالي لونه طره صبح تحت اذيال الدجاء واشتعل المبيض في مسوده مثل
اشتعال النار في جزل الغضا معنى البيت ان شيب الراس اشتعل في سواده
من العشق ومقاساته اشتعالا مثل اشتعال النار في الحطب العظيم من الغضا خص
للغضا بالذكر لانه شجر اذا وقع فيه النار يشتعل سريعا ويبقى فيه زمانا طويلا
فان قلت اليس قولهم اشتعل راسي شيبا ابلغ من قولهم اشتعل شيب راسي
في سواده واوجز فلاي شيء عدل عنه ومثله غير عاجز عن اتيان مثله قلت
لقصد تصور حاله على اوضح وجه ولكون المقام مقام البسط والاطناب
فلذا ابطال الكلام مع الاحياء اشتعل فعل ماض فاعله المبيض وهو من باب الافعال

وكذا المسود في قوله في مسوده متعلق باشتغل كما ان قوله في جزل الغضا متعلق
بالاشتغال قوله مثل في قوله مثل اشتعال النار منصوب على انه صفة مصدر
محذوف كضرب الامير في قولك ضربت ضرب الامير فالجملة الفعلية معطوفة
على جملة حالي كونه في البيت السابق والحاصل ان الاجتماع في الاية مقطوع به
وفي النظم مظنون ويحتمل النظم غيره وان كان ذلك الاحتمال غير مقصود
بناء على ان تعين تعلق في جزل بالمصدر تعين تعلق في مسوده بالفعل فانه اقوى
واوفى لوجه التشبيه فلهذا قال **وان علقت الاول** اي في مسوده **اي**
بالمبيض لانه اسم فاعل باللام فيكون معتمدا على الموصول فان قلت هذا ظاهر
اذا لم يكن اللام عوضا عن المضاف اليه واما اذا كانت عوضا عن المضاف بان كانت
اصله مبيضه فحذف الضمير وعوض عنه اللام فصار المبيض فان قلت فعلى اي
شيء يعتمد قلت يعتمد على الموصول ايضا فان التعويض من سنن الايجاز فلا
يخرج شيئا عن معناه الا ترى ان التاء في قولهم العدة دين عوض عن فاء
الفعل مع انها تاء تانيث **او جعلته** اي جعلت الاول **حالا** من المبيض حال كونه
متعلق بكائنا مثلا لا بكان واستقر لئلا يترتب على الشرط نقيض الجزء فيكون نفي
مسوده متعلقات ثلث اولها اعلى وثانيها اوسط وثالثها ادنى **فلا دليل** حينئذ
فيه اي في قول ابن دريد **عليه** اي على اجتماع الفعل وشبهه **ويستثنى من حروف الجر**
اي يستثنى من قولنا انه لابد لكل حرف جر من تعلقه بفعل او بما فيه معناه **اربعة** حروف
حرفان قلت الاستثناء ينافي القاعدة قلت نعم اذا كانت القاعدة قطعية
واما اذا كانت استقرائية ظنية فلا ينافيها لان الاستقراء فيها غير تام فان قلت

بمعنى الذي صح

اليه

٥٨

كان الاولى ان يقدم الاستثناء على التمثيل ومتعلقاته فان تاخيره مختلف فيه
وعدم تاخيره متفق فيه وان الخروج من المختلف فيه الى المتفق فيه اولى
قلت لا نسلم سلمناه لكن لا نسلم ان ههنا تاخير الاستثناء غاية ما في الباب ان
فيه تاخير اخبار الاستثناء عن اخبار اجتماع الشواهد لتعلقه بما خرج
عن القاعدة كما ان اخبار الاجتماع متعلق باثبات القاعدة وتوضيحها
فعلم من هذا ان الواو في قوله ويستثنى للعطف على قوله وقد اجتمعا شهادة
فحوى الكلام ويحتمل ان يكون للاعتراض واما فائدة الاستثناء فهي الاعلام
بان احكام الحروف المستثناة متغايرة لاحكام الحروف الاربعة **بشيء** من الفعل
وغيره والسر في اثبات التعلق ونفيه ان الفعل عامل كالفاعل فكما ان النجار
اذا كان عاجزا عن ايصال اثره الى الخشب يحتاج فيه الى المنشار واما اذا
كان قادرا على ذلك فليس له احتياج اليه كما اذا وضع الخشب بعضها على
بعض بنفسه مثلا كذلك الفعل اذا كان قاصرا عن الوصول الى الاسماء فانه
يعينه على ذلك بحرف الجر واما اذا كان متعديا بنفسه فلا حاجة الى التوسل بحرف
الجر **احدها** الحرف **الجار الزايد** لغرض من الاغراض يسمى حرف الزيادة صلة لانها
يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن سجع او تاكيد
الى غير ذلك وزايد لانه لا يتغير بحذفه اصل المعنى واما اللام في قوله تعالى مصدقا
لما معهم فانها تتعلق بمصدقا لانها ليست زائدة محضة الا ان عمل اسم
الفاعل لما ضعف بالنسبة الى الفعل نزل منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة
اسقاطها فلمثلها منزلة بين منزلتين **كالباء في** قوله تعالى **كفى بالله شهيدا** كفى

الغير المستثناة فلذلك فرع عليه قوله
فلا يتعلقن يتعلق فعل فاعله
الى الحروف صح

فعل فاعله بالله فالباء صله فان الفعل لكمال اتصاله بفاعله لا يحتاج فيه
الى حرف الجر وشهيدا منصوب على التمييز فان قلت اذا كان زايدا غير مراد
فلم عمل عمل الجر قلت لرعاية صورة حرف الجر وشهيدا منصوب على التمييز
فان قلت اذا كان غير مراد على ان سلب الارادة لا يقتضي سلب الدلالة و
الدلالة متحققة ههنا وان العمل بحسب الدلالة لا بحسب الارادة كما مر وفي
قوله تعالى **وما ربك بغافل** عاقل خبرها التي بمعنى ليس فلا حاجة في ذلك الى حرف
الجر وفي قولهم **احسن بزيد** ان كانت الهمزة فيه للتعدية تكون الباء زايدة
فان كان زيد فاعل احسن يكون زايدا في الفاعل كما في كفى بالله شهيدا كما
هو مذهب سيبويه وان كان مفعول له يكون زايدا في المفعول كما في
لا تلقوا بايديكم كما هو مذهب الاخفش وان كانت للصيرورة تكون الباء
فيه للتعدية فلا يكون زايدة وكن في قوله تعالى **ما لكم من اله غيره** ما بطل عملها
لتقدم خبرها على اسمها واله مبتداء فيكون من فيه زايدة كالباء في قولهم بحسبك
درهم وغيره صفة اله قوله لكم خبر مقدم عليه وفي قوله تعالى **هل من خالق
غير الله** يرزقكم من السماء ذكر في الكواشر ان خالق مبتداء محذوف الخبر
ومن صلة هل خالق غير الله انما احتيج الى حذف الخبر ليكون استعمال هل على القياس
فانها لا يدخل على مبتدا خبره فعل الا على شذوذ نحو هل زيد خرج ولذا قال
صاحب الكشاف ان الفعل ههنا مضمر يفسره يرزقكم فان قلت قد جوز ايضا
ان يكون قوله يرزقكم صفة لخالق فكيف يجوز وصف الخالق غير الله بالرازقية
وما الخبر حينئذ قلت اما اعتبار الموصوف والتوصيف ههنا فمجرد تصوير للنفي

لا للاثبات فان الاستفهام فيه للانكار وكم من مستحيل يفرض له ليعلم امتناعه على اوضح
وجه الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا كيف قدروا التوحيد على
طريقة قياس خلف والاستثناء واما الخبر فهو الظرف المحذوف كما مر انفا
قرئ غير الله بالحركات الثلاثة فالجر والرفع على الوصف لفظا او محلا
والنصب على الاستثناء وزيادة من في النفي والاستفهام قياسه واما
زياداتها في الكلام المثبت ففيها اختلاف وعد الباب الزايدة من الزايد
من قبيل واحد لاطراد زياداتهما في الكلام غير الموجب **والحرف الثاني**
من الحروف الاربعة **لعل** للطمع فلما يخلو عنه الانسان فلذلك اكثر دورها
في اللسان ففيها لغات لعن على رعن رغن الى غير ذلك **لغة من يجر
بها الاسم** علم من هذا ان اسناد الجر الى المتكلم حقيقة واسناده الى
الحروف مجازا كاسناد القطع الى السكين **وهم عقيل** تصغير عقل اسم قبيلة من قبايل
العرب يعني انهم قبيلة معينة كساير القبايل ولغتهم معتبرهم عندهم فالمقصود من
هذا الرد على من قال ان الجر بلعل شاذ وعلى سبيل الحكاية وانما لم يتعلق
بشيء لانها كالحرف الزايد لان مجرورها في موضع رفع بالابتدا يدل على ذلك
ارتفاع ما بعده على الخبرية **كما قال شاعرهم لعل ابي المغوار منك قريب**
ابي المغوار مرفوع محلا على انه مبتدا وقريب خبره ومنك متعلق به وانما
دخلت لمجرد افادة معنى التوقع لا للتعديد كما دخلت ليت لافادة التمني واما الجر
بها فللتنبيه على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسماء ان تعمل عملا مختصا
بها وهو الجر **والثالث** من الحروف الاربعة التي لا تتعلق بشيء **لولا** الامتناعية

اذا دخلت على المضمر فان تقييدها بقول البعض يشعر بذلك واما لولا التحضيضية فانها لا تليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا ومحمولة في قول بعضهم اي في كلام بعض العرب واشعارهم وان كان ذلك القول قليلا لولاي في التكلم كما وقع في شعر يزيد ابن الحكم فان قلت يزيد ابن الحكم لحان فلا يعتبر شعره قال المبرد انما اخذوا ذلك القول من يزيد ابن الحكم فلا يكون مقبولا لانه كان لحانا في شعره قلت اتفق النحاة على صحة روايته لولاك دليل في الجملة على صحة لولاي وقد وقع في شعر غيره ايضا ولولاك في الخطاب وكذا اخواته ولولاه في الغيبة وكذا اخواتها تخص المماثلة في ثلاثة لان الضمير لا يخلو عن الاعتبارات الثلاث واما وجه الترتيب فان اعرف المضمرات ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغايب فاختلف في توجيه هذا القول والاستعمال فذهب سيبويه ان لولا في مثل ذلك القول والاستعمال حرف جر والضمير بعدها ضمير مجرور متصل اذ لو كان منصوبا لجاز ان تلحق نون الوقاية مع اليا كما في الضمائر المتصلة بالحروف نحو ليتني وانني ولكنني ومني وعني ولو كان ضمير مرفوعا لكان من صيغ ضمير الرفع فتعين ان يكون مجرورا محلا ولا تتعلق بشئ من الفعل وغيره لانها جيئت للدلالة على امتناع جوابها لوجود المبتدا لا للتعدية ولا لغيرها فان قلت ان لولا تدل على ارتباط مضمون جملة بمضمون جملة اخرى كحرف الشرط اما دلالتها على ارتباط وجود جوابها بعدم مدخولها بحسب المنطوق فظاهر واما دلالتها على ارتباط امتناع جوابها بوجود مدخولها فباي طريق هي قلت دلالتها على الامتناع لوجود المبتدا بنحو طريقة منهوم

الشرط

الشرط بشهادة نحوي الكلام كما ان دلالتها على ارتباط تحقق جوابها بعدم مدخولها بطريق المنطوق بحسب شهادة استعمال اللغة فعلم من هذا ان دلالتها على ارتباط امتناع الثاني بوجود الاول مترتبة على دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول ترتب الثمرة على الشجرة ثم انك تشهد بان مدخولها متعلق بجوابها من حيث دلالتها على الامتناع وان كان غير متعلق به من حيث دلالتها على ارتباط وجود الثاني بعدم الاول لكن المراد من قوله لا تتعلق بشئ سلب التعلق بحسب المنطوق كما هو المناسب للمباحث اللفظية فلا تغفل عن هذا اذ ربما يشتبه احد الاعتبارين بالاخر قال الجوهري اما لولا فمركبة في معنى ان لو لانها تمنع الثاني من اجل وجود الاول تقول لولا زيد لهلكنا اي امتنع وقوع الهلاك من اجل وجود زيد هناك هذا وان ابا الحسن الاخفش قال ان لولا في مثل ذلك القول غير جارة وان الضمير المتصل الواقع بعدها ضمير مرفوع للضبط والاحتراز عن التكثير بلا ضرورة عاية ما في الباب انهم استعاروا صيغة المجرور المتصل مكان الضمير المرفوع المنفصل وهو شايع كثير كما عكسوا في قولهم ما انا كانت لكن المختار مذهب الاخفش لما ذكر ولان القليل يلحق بالكثير وفي كلام المصنف اشارة اليه ولان الضمير فرع الظاهر واذا لم تكن جارة للاصل فكيف تكون جارة للفرع ولانه لا فرق بين قولك لولاك وبين قولك لولا انت من حيث

المعنى كما انها ليست بحارة في الثاني اتفاقا يجب ان تكون غير جارة
في الاول رعاية لموجب اتحاد المعنى واحترازا عن التحكم المحض فقد
ظهر من هذا ان القول بان الكلام الواقع بعدها يكون جملة واحدة
اذا كانت حرف جر وجملتين اذا كانت غير جارة تحكم ايضا واما القول
بانها لو كانت حرف جر لاحتاجت الى شئ تتعلق به ولا شئ يتعلق
به فضعيف اذ ليس من لوازم حرف الجر تعلقه بشئ لا سيما عند
من قال انها حرف جر والاكثر اي اكثر استعمال العرب عند لحوق
الضمير بلولا ان يقال لولا انا في التكلم بصيغة الضمير المرفوع المنفصل
فان قلت ان لولا اذا دخلت على المرفوع المنفصل تكن خارجة
عما نحن بصدده فما فايدة قوله والاكثر ان يقال الى آخره قلت
فايدته تكميل استعمالها اذا دخلت على المضمر وارشادا للذكى
وجه ترجيح المذهب المختار كما مرت اليه الاشارة انفا فعلم
مما ذكر هذا ان الواو في واو الحال ويجوز ان تكون للعطف لكنه
من قبيل عطف القصة على القصة ولولا انت في الخطاب وكذا
اخواته ولولاهو ولولاهما ولولاهم الى آخره وهذا الاستعمال
افصح واجل عن تكلف التوجيه المذكور قال الله تعالى لولا انتم
لكنا مومنين اخرانا هو على سبيل الاستيناف عن قوله لولا هو
وان كان الانسب ان يقدم عليه ليستقيم المثال في سلك واحد
بلا تخلل فصل وللاشارة الى انه شاهد للكل من حيث المعنى

ولولا

٧١

ولولا حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الاول ويختص بالجملة
بالاسمية المحذوفة الخبر غالبا فانتم مبتدا خبره محذوف وهو موجودون
في الجواب للتاكيد وكان فعل من الافعال الناقصة وناس مرفوع المحل على انه اسمها
ومومنين منصوب على انه خبره وكان مع اسمها وخبرها جملة فعلية اقيمت مقام
الخبر المحذوف هذا لو انفا اذا دخلت على الاسم المظهر يكون ما بعدها مرفوعا
لا غير نحو لولا علي لهلك عمر قال الامام الشافعي ولولا الشعر بالعلماء يزري
لكنت اليوم اشعر من لبيد ي والحرف الرابع من الحروف الجارة التي لا تتعلق
بشئ كاف التشبيه واما الكاف بمعنى المثل فهو اسم لا يتعلق بشئ من الفعل
وغيره اتفاقا والفرق بينهما من حيث المعنى ان الاول يدل على اضافة
مخصوصة كسائر حروف الجر والثاني يدل على ذات يلاحظ فيه معنى فيكون
اسما مثل الكتاب والامام والخاتم اختلف في ان حرف كان التشبيه هل يتعلق
بشئ ام لا فزعم الاخفش وقد تبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه
انها اي كاف التشبيه لا تتعلق بشئ استدل على ذلك بانه اذا قيل زيد كعمرو
فان كان التعلق استقرا فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو قولك زيد
في الدار فانه يدل على الظرفية والاستقرار مناسب لها وان كان فعلا مناسبا
لكاف التشبيه وحواشيه فهو متعد بنفسه لا بالحرف فالجواب ان الشرط في حروف
الاضافة ان تدل على ان لها متعلقا ما واما الدلالة على خصوصية متعلقها فمستفادة
من غيره وقال غيره انها تتعلق بشئ كسائر حروف الجر ولذلك تقع مع متعلقها
صلة للموصول في السعة وارتكاب حذف صدر الصلة ضعيف اذ لا حاجة اليه

زيد كعمرو

ومجيئها على حرف واحد يدل عليه في الجملة ايضا فان الاسما الظاهرة لا يجي على حرف
واحد الا محذوفا منها وعلى سبيل الشذوذ فالتحقيق ان هذا النزاع مبني على نزاع اخر
فان الاخفش قال ان الكاف تكون اسما في الكلام وظاهر كلام ابي علي الفارسي على ذلك قال
سيبويه لا تكون اسما في الكلام الا في ضرورة الشعر فاذا تقرر هذا عرفت ان لا نزاع ههنا
في الحقيقة حتى ان من قال انها مشتركة بينهما فاللايق به ان يقول انها تتعلق بشي من الفعل
وغيره اذا كانت حرف جر ولا تتعلق به اذا كانت اسما هذا ثم ان المصنف لما كان مذهب
الاخفش ههنا غير مرضي عنده اسند اليه الزعم اولا واشار الى بطلانه ثانيا بقوله **وفي**
ذلك اي في عدم تعلق كاف التشبيه بشي **بحث** فان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل على مطلق الاستقرار بمعونة المقام فالكاف موضوعة للتشبيه لقصد افضاء الفعل
او معناه اليه بعدها وقد تزاد الكاف اذا امن من اللبس فان لم يصلح الموضع للتشبيه قال الله تعالى
ليس كمثله شي قال الفرا قد يجي الفرا بمعنى على كقول العرب كخير في جواب كيف اصبحت هذا وان
رب عند الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشي فان قلت رب رجل صالح لقيته او لقيت فمجرورها
مفعول في المثال الثاني ومبتدا في الاول ومفعول على حد زيدا ضربته لكن يقدر الناصب بعد المجرور
لا قبله لان رب لها صدر الكلام من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين وغيرهما لمجرد افادة
التكثير او التقليل لا لتعدية العامل حتى تتعلق به واما الجمهور فقد قالوا ان رب ههنا حرف جر
معه ففيه بحث لانهم ان قالوا انها عدت العامل المذكور فلا حاجة اليها لان العامل المذكور مما يتعدى
بنفسه مع انه قد استوفى معموله في الاول وان قالوا انها عدت عاملا محذوف تقديره حصل او نحوه
كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلفظ به في وقت وحرف الاستثنا
كخلا وعدا وحاشا حرف جر عند الخفض لا يتعلق بشي قد دخلت لتبعيد الفعل عما دخلت
عليه كما ان الا كذلك وذلك المعنى خلاف معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح

انها

انها متعلقة لصح ذلك في الا مع ان احدا لم يقل به والجواب ان المراد من التعدية
ها هنا هو التعدية الاصطلاحية وهي التي تفيده معاني الافعال وتكملها على ما هي
عليه لا التعدية اللغوية حتى يتوجه ما ذكر والا فاني يتصور تعدية فعل شخص
الى غيره حقيقة الا ترى ان من والى في قولك خرجت من البصرة الى الكوفة
يكلمان معنى الخروج على ما هو عليه ولم ينصب المستثنى بهن كما في الا ليحصل
الفرق بين كونها افعالا وبين كونها حروفا ومتى حرف جر عند هذيل لا
تتعلق بشي ايضا **المسئلة الثانية** من المسايل الاربع في بيان احكام الجار
والمجرور بعد المعرفة والنكرة آخر هذه المسئلة عن المسئلة السابقة لانها
من الاولى بمنزلة الكل من الجزء **حكم الجار والمجرور** اذا وقع **بعد المعرفة**
سواء كانت محضة او غير محضة **والنكرة** كذلك قيد وقوعهما بعدهما
لاستيفاء الاقسام الاربعة بتمامها الا ترى ان الجار والمجرور اذا وقعا
قبل النكرة لا يكون صفة كقولك رايت في الدار رجلا **كحكم الجملة**
الخبرية التي عرفت حكمها على التفصيل في الباب الاول من نعتها او للحالية او
لاحتمالهما معا **فان قلت** ان كان متعلق الجار والمجرور فعلا يكون جملة
فقد اندرج حكمهما في حكم الجملة الخبرية فلا فائدة في موضع هذه المسئلة على
حدة وان كان شبه فعل يكون مفردا كساير المفردات فليس في افرادهما عنه
وفي تشبيه احكامهما باحكام الجملة زيادة فايدة **قلت** المراد من متعلقهما مطلق
المتعلق سواء كان فعلا او غيره ليناسب وضع هذه المسئلة وضع المسئلة
السابقة واللاحقة والجار والمجرور لهما شبه بالجملة بخلاف ساير المفردات
وكذا شبه احكامها باحكام الجملة هذا ثم انه يريد تفصيل احكامهما بعد التشبيه
واعلام احكامهما اجمالا ليكون اوقع في النفوس فان المحصول بعد الطلب

اعز من المنساق بلا تعب فقال على طريق نثر غير مرتب فهو صفه اى اذا
وقع لجار والمجرور بعد نكره محضه فهو يكون صفه لا غير لا يخفى عليك
ان كون مجموع الجار والمجرور صفه انما هو بحسب الظاهر فان الصفه فى الحقيقه
هو الجار والمجرور مع متعلقهما بشهادة فحوى الكلام مثال القسم الاول على
عضن فى قولك رايت طايرا على غصن فقولك على غصن جار ومجرور
وقع صفه لانه اى الجار مع المجرور وقع بعد نكره محضة وهو طاير ذكر
الضمير نظرا الى المجرور ويكون الجار مع متعلقهما منصوب المحل صفة لطاير وحال
اذا وقع الجار والمجرور بعد المعرفه المحضة مثال هذا القسم نحو فى زينبه
فى قوله تعالى فخرج على قومه فى زينته قال الحسن فى الحمر والصفرة و
قيل خرج على نعم عليها ارجوان وعليها سرج من ذهب ومعه
اربعة الاف على زينة قوله اى متزينا تفسير للجار والمجرور بحاصل المعنى بمعونه
خصوصية المقام وعلل وقوع فى زينته حالا بقوله لانه وقع بعد معرفه محضه
وهى الضمير المستتر فى خرج العايد الى قارون خرج فعلا ماض فاعله مستتر فيه
قوله على قومه ظرف لغو متعلق به كان قوله فى زينته حال من فاعله ومحتمل
لما اى للموصفيه والحاليه اذا وقع بعد المعرفه الغير المحضة او بعد النكره غير المحضه
اما مثال القسم الثالث فنحو واكماء فى قولهم يعجبنى الفرس فى اكماء الاكمام
جمع كم بالكسر وهو غلاف الثمر ووعاء واما مثال القسم الرابع فنحو على
اغصانه فى قولك هذا ثمر يانع اى ناضج على اغصانه اما لبيان احتمال للوجهين
فى القسم الثالث فلان الفرس معرف بال الجنسيه وقد عرفت معنى التعريف فى مثل

هذا انما سبق اما كون ال للتعريف فانما هو على مذهب الخليل لان عند سيبويه
حرف التعريف هى اللام وحدها كما انها عند يونس فى الحمر وحدها هى فرت
من النكره فى المعنى كما عرفته فاذا نظر الى جهة المعنى يكون صفه كما اذا نظر الى
جهة اللفظ يكون حالا واما سان احتمالا فى مثال القسم الرابع لان قولك ثم
موصوف يانع بمعنى ان المقول موصوف اذا كان بمعنى المفعول لا بمعنى المصدر
فهو اى ثم فرت من حيث المعرفه من حيث كونه موصوفا كما انه نكره فى ذاته فان نظرت
الى كونه موصوفا جعلت على اعضانه حالا منه كما اذا نظرت الى ذاته جعلته وصفا له
وانما جمع بين القسم الثالث والقسم الرابع فى الدعوى والدليل لاشتراكهما فى الوقوع
بعد غير المحضه وفى الاحتمال للوجهين لكن المقصود هو الذى فصلناه هذا ثم
انه لما بين تعلق الجار بالفعل او بما فى معناه وبين حاله اذا وقع بعد المعرفه والنكره
اراد ان يبين تعلقه بالمحذوف فى المواضع الاربعه ليحصل للطالب زيادة الانكشاف
بزياده التفصيل فقال المسئلة الثالثه من المسائل الاربع فى بيان متعلق الجار فى
هذه المواضع الاربعه فان قلت فعلى هذا كان اللائق ان تقدم هذه المسئلة
على المسئله السابقه ليترتب زياده التفصيل على اصله بلا تخلل شئ بينهما قلت
نعم لكنه ترك هذا البلاغ بين الجار والمجرور وبين احكامها زياده فاصله لما ان
المسئله الرابع هى كمه المسئلة الثالثه من وقع الجار والمجرور صفة او صلة او
خبرا وحالا تعلق بعامل محذوف حذفا واجبا لا يجوز اظهاره الا فى الشعر
كقول الشاعر فانت لذى بحبوحه الهون كائن بنعم يجوز ان يقال زيد استقر
فى داره لكن لا يكون من قبيل ما وضعت المسئله لبيانه كما يشهد بذلك سياق الكلام

الظرف المتقدم عند الاخفش ومن تبعه
والنحاه ان يكون متعلقه محذوفا
وهو مرادهم من قولهم الظرف اذا
وقع صلة او صفة او حالا او خبرا
تعلق بمحذوف تقديره استقر
فى الدار زيد او استقر زيد
فى الدار

اختلف النحاة في تقدير ذلك العامل اذا كان ذلك الجار والمجرور خبر المبتداء
فالمذهب فيه ثلاثة قال الاخفش متعلقه شبه الفعل كما قال جمهور البصريين
متعلقه الفعل واشار المص الى الاول بقوله تقديره كاين كما اشار الى الثاني
بقوله او استقر وقال بعضهم يجوز تقدير كلا الامرين ههنا وان كانا لا
يجتمعان عند العمل وكلام المص يحتمل هذا ايضا فان او فيه لاحد الامرين من غير
تعيين لكن المختار مذهب جمهور البصريين لان الاصل في العمل هو الفعل لا شبهه
لا سيما اذا كان العامل محذوفا ثم انهم مستمرون على الاختلاف في كل جار ومجرور واقع
في هذه المواضع الاربعة الا الواقع صلة اي متى وقع الجار والمجرور صلة اتفقوا في
جعل العامل المحذوف الفعل لا شبهه فتعين فيه اي في الواقع صلة استقر اي تقدير
الفعل لا غير وفي قوله فتعين نوع ايماء الى ان الجار والمجرور متى وقع خبرا او صفة او
حالا يجوز بجعل متعلقه الفعل وشبهه والى ان المختار عنده هو المذهب الثالث لان
الصلة لا تكون الا جملة فان قلت اللازم من هذا الدليل ان الجار والمجرور يكون جملة
اذا وقع صلة فمن اين يلزم وجوب كون متعلقه فعلا قلت اذا لزم من الدليل انه
جملة لزم بالضرورة ان يكون متعلقه فعلا لانه مع فاعله جملة بخلاف اسم الفاعل مع
فاعله فههنا ثلاثة اما الاول فهو كون الصلة جملة بشهادة الاستعمال ولان الموصول
منهم يراد ان يعلم بحاله فيذكر الجملة ليعلم ذلك المبهم واما الثاني فهو كون الفعل
مع فاعله جملة لان اسناده اليه اسناد تام لكونه حدثا منسوبا اليه دايما واما
الثالث فهو كون اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة لانه يقتضي الاسناد اليه من
حيث انه اسم وهذا لا ينافي اسناد اسم الفاعل الى فاعله لتضمنه معنى الفعل فان

ابحاث صح

الاسناد

٦٤

فان الاسناد الى الفاعل اعم من اسناد الكلام والجملة فتعليل البحث الثالث هو
سر قولهم ان اسم الفاعل لما اشبه الخالي عن الضمير في عدم التفاوت
في التكلم والخطاب والغيبة في قولك انا عارف وانت عارف وهو عارف
كما في قولك انا رجل وانت رجل وهو رجل لم يكن مع فاعله جملة فان قلت
اذا وقع اسم الفاعل في سياق حرف النفي يكون مع فاعله جملة كما صرحوا به فليكن
كذلك اذا وقع في سياق الموصول والا فما الفرق بينهما قلت ان الفرق ان حرف
النفي لما اختص بمعاني الافعال نزل اسم الفاعل بمنزلة الفعل فحكم عليه بانه مع فاعله
جملة بخلاف الموصول فانه لا اختصاص له بالافعال وقد تقدم مثال الصفة
نحو رايت طائرا على غصن والحال نحو فخرج على قومه في زينته ومثال الخبر اي مثال
الجار والمجرور اذا وقع خبرا لله في نحو الحمد لله الحمد مبتداء ولله متعلق بعامل
حذف ونقل فاعله الى الظرف فالجار والمجرور ايضا في قوله مع متعلقه خبره فان
قلت لله في قولهم حمدت حمدا لله متعلق بالمحذوف فكيف يكون خبرا له ومتعلقا
بالمحذوف قلت لما عدل المصدر من النصب الى الرفع لقصد الاستمرار فاعتبر جنس
الحمد مع قطع النظر عن تعلق امر به صح ان يكون خبرا عنه ومتعلقا بالمحذوف على
ان لله في ذلك القول متعلق بالفعل لا بالمصدر ومثال الصلة في السموات في قوله
تعالى له من في السموات فمن اسم موصول صلته في السموات وبحذف متعلق
الجار والمجرور ايضا في قولك افي الدار زيد فان زيد فاعل الظرف على الوجه الراجح
وفي قولك والله لاقومن وفي قولك افي يوم الجمعة صمت فيه وفي قولهم بالرفا
والبنين هذا ثم انه اراد ان يبين حكم المرفوع الواقع بعد الجار والمجرور هل هو

مرفوع به او بغيره فقال المسئلة الرابعة من المسائل الاربع في بيان حكم المرفوع
بعدها وبعد حرف نفي واستفهام يجوز في الجار والمجرور في هذه
المواضع الاربعة الاول موضع الصفة والثاني موضع الحال والثالث موضع
الخبر والرابع موضع الصلة وحيث وقع اي الجار والمجرور بعد نفي وبعد
استفهام فيكون المواضع ستة خصص وقوعها بهذه المواضع الستة
لما ان اعتماد ستة اشياء على احد ستة اشياء اخر شرط في عملها على مذهب
البصريين ان رفع على بناء المجهول الفاعل فائدة اختيار بناء المجهول هي الايجاز
والتشويق الى معرفة العامل في الفاعل والاشارة الى الاختلاف الواقع بينهم في
عامل المرفوع بعد الجار والمجرور فان بعضهم قال هو مرفوع بالجار والمجرور
لا غير وقال بعضهم هو مرفوع بالفعل المحذوف وقال بعضهم يجوز ان يكون
مرفوعا بالجار والمجرور كما يجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء لكنه رجح الرفع
بالجار والمجرور على الرفع بالابتداء فالمصنف اختار هذا المذهب حيث قال
اولا يجوز في الجار والمجرور الى آه وثانيا وهذا هو الراجح تقول في موضع
الوصف مررت برجل في الدار ابوه فيجوز لك في نحو ابوه وجهان ففي
هذا القول اشارة الى ان ههنا وجها غير هذين الوجهين كما عرفت احدهما
ان تقدره فاعلا اي ان تجعله مرفوعا بالجار والمجرور على انه فاعل لنيابته
عن استقر حال كونه محذوفا لا سيما قد تقوى ههنا على العمل باعتماده على الموصوف
وهذا اي كونه مرفوعا بالجار على انه فاعل هو الوجه الراجح لحصول الاستغناء
بالنائب عند حذف الفعل كحصول الغرض بالتيمم عند فقدان الماء ولامتناع

المستعمل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والجار والمجرور والظرف والمعتمد على المبتدا والموصوف والموصول وذو الحال والنفي والاستفهام منه

تقدم

٦٥

تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا فلو كان العامل هو الفعل المحذوف لما
امتنع واما الفعل اذا حذف حذفا لازما ضعف عمله فلم يجز التقديم فليس
بشيء الا ترى ان زيدا في قولهم زيدا ضربته منصوبا بفعل واجب الاضمار
سواء قدرته قبله او بعده والوجه الثاني وهو الوجه المرجوح ان يقدره
مبتداء اي يجعله مرفوعا على الابتداء موخرا عن الخبر وان يجعل الجار والمجرور
خبرا مقدما عليه لقصد الاهتمام فيكون الجار والمجرور عاملا في الضمير المستتر فيه
لاعتماده على المبتداء في هذا الوجه كما اعتمد على الموصوف في الوجه الاول
وان يجعل الجملة الاسمية صفة لرجل في المثال المذكور كما جعلت الجار والمجرور
صفة له في الوجه الاول وكذا تقول في موضع الحال مررت بزيد عليه جبة وفي
مقام الخبر زيد عندك اخوه كما تقول في موضع الصلة جاني الذي في الدار ابوه
وتقول في موضع النفي ما في الدار احد كما تقول في موضع الاستفهام افي الدار
زيد قال الله تعالى افي الله شك هذا مثال اعتماد الجار والمجرور على الاستفهام
كما ان قولك ما في الدار احد مثال الاعتماد على النفي فان قلت الاستفهام ههنا
للانكار والنفي فكيف يصح تمثيل الاعتماد على الاستفهام ههنا قلت يصح من انه
اعتماد على حرف الاستفهام من حيث اللفظ والصورة وهو كاف في التمثيل و
مناسب لبحث النحو وفيه تنبيه في قرب ذكر تنبيه على ان الاعتماد يجوز على
حرف الاستفهام بدون اعتبار معناها كما يجوز الاعتماد عليها مع ملاحظة معناها
واذا قلت في الدار زيد يجوز ان يكون زيد في مثل هذا القول مرفوعا بالجار والمجرور
على انه فاعل عند الكوفيين ويجب ان يكون مرفوعا على الابتداء عند البصريين

فيكون الجملة طرفيه عندهم كما انها اسمه عندالبصريين وهذا مبني على ان
الاعتماد شرط في عمل الجار والمجرور عندهم لا عند الكوفيين هذا تمام انه
لما فرغ من تفصيل بحث الجار والمجرور وكان الظرف مشابها لهما فيه و
معرفة احكام الجار والمجرور كافية في معرفة احكامه لكن يجوز مع ذلك الغفلة
عنها على الاذهان اراد ان ينبه عليها فقال **تنبيه** اي هذا تنبيه تقول
بنيت تنبيها وهو في الاصطلاح عبارة عن عنوان البحث الاتي بحيث لم يعلم
من البحث السابق اجمالا وان لم يذكر لكنه قد يغفل عنه فذكر لقصد التفصيل
واحترازا عن فوات **جميع ما ذكرنا** من المباحث الاربعة **في الجار والمجرور**
ثابت للظرف ايضا اما الاول **فالظرف** لا بد **من تعلقه بفعل** تعلق العمل بالعامل
واما تعلق الجار بالفعل فتعلق الاقتضاء على ما عرفته فلذلك ذكر كل واحد منهما
على حدة لكن لما كان بينهما مناسبة ظاهرة وكان تعلق الجار اولى من تعلق الظرف
ذكرهما في طرف واحد وجعل الاول اصلا والثاني بتبعه **نحو وجاءوا ابا هم**
عشاء يبكون فعشاء ظرف زمان متعلق بجاءوا و**يبكون** جملة حالية من فاعله **او**
اطرحوه ارضا فارضا ظرف مكان متعلق باطرحوه والضمير المنصوب المتصل عاد
الى يوسف عليه السلام فان قلت ارضا ليس من المبهم على ما فسره وكان حق الفعل
ان لا يتعدى اليه الا بلفظه في قلت انها لما دلت بتنكيرها على ارض مجهولة بعيدة
من العمران حصل لها ابهام فالحقت بالجهات الست كما الحق بها عند لابهامه
فنصبت نصب الظروف المبهمة وقيل لما كثر استعمالها حذف حرف الجر منها وجعلت
من قبيل قولهم كما عسل الطريق الثعلب **او معنى فعل** اي ولا بد من تعلقه بمعنى فعل

كاسم

كاسم الفاعل واسم المفعول وافعل التفضيل وغيرها واستعملت فاو استعملت ههنا
على سبيل التفصيلة الحاصلة **نحو زيد ابو بكر** اي مسرع **يوم الجمعة** فزيد مبتدا و
خبره ابو بكر ويوم الجمعة ظرف زمان متعلق به **وجالس امام الخطيب** امام ظرف
مكان بهم متعلق بجالس والمجموع معطوف على قوله ابو بكر يوم الجمعة والمرفوع على
المرفوع والمنصوب على المنصوب فمن عطف ظرف المكان على ظرف الزمان اشارة
الى ان ظرف الزمان اصل بالقياس الى ظرف المكان لشدة احتياج الفعل اليه كما ان في
خصوصيته المثال ارشاد الى الجواب يوم الجمعة واما البحث الثاني فهو ان الظرف سواء
كان ظرف زمان او ظرف مكان اذا وقع بعد نكرة محضة يكون صفة وحالا ان وقع
بعد معرفة محضة ومحتملا لهما ان وقع بعد غير محضة فيكون الاقسام اربعة على قياس
ما عرفت في الجار والمجرور فمثال وقوعه صفة اي مثال الظرف الواقع صفة لنكرة
محضة **نحو فوق** وعضن في قولك **مررت بطاير فوق عضن** ففوق ظرف مكان
بهم متعلق بمحذوف ان كان متعلق الفعل يكون الجملة الفعلية مجرورة المحل على
انها صفة طاير وان كان المجموع هو الصفة من حيث المعنى ومثال ظرف الزمان
الواقع صفة **نحو القمر ليلة البدر** ومثال **وقوعه حالا** من معرفة محضة **نحو رايت**
الهلال بين السحاب فبين مع متعلقه المحذوف حال من الهلال فانه معرفة محضة لكون
حرف التعريف فيه للعهد لا غير وقد يجعل اسما موليا على حسب العوامل بدون اعتبار
الظرفية فيه وفرق بين لقد تقطع بينكم برفع النون **ومثال وقوعه محتملا لهما** اي للوصفية
والحالية **نحو يعجبني الثمر الكائن او كائنا فوق الاغصان** فان الثمر تعرف بلام الجنس
قريب من النكرة على قياس ما تحققت **ونحو رايت ثمرا بالقرب** فوق عضن فان ثمرا

رابعة

قال الجوهري كل ما يصح فيه استعمال بين يصح فيه استعمال وسط بالكون والافوسط
بالتحديد فيكون من ظروف المكان المجهول للمعان المبهم ويجب نصبه ما لم يستعمل الجر بالحرف المبهم ويجب نصبه ما استقر عند يصح لغير منه

قال الجوهري كل ما يصح فيه استعمال بين فقد يستعمل في اي وقت كان فيقال لقيته بين الصلوتين اي في احدهما والصلوة المغرب اي صلوها عند سقوط القرص منه

نكرة موصوفة قريبة من المعرفة وذكر ههنا غصنا بصيغة الافراد والتنكير ليناسب
افراده ثمرة وينكرها كما جمع للاغصان وعرفها ليناسب الجزء وتعريفه واما
البحث الثالث فهو ان الظرف متى وقع بعد مبتداء او موصول تعلق بمحذوف
تقديره كاين او استقر مثال وقوعه خبرا مع متعلقه المحذوف والركب ثابت
مكانا اسفل منكم اى من مكانكم فالركب مبتداء واسفل افعل التفضيل
استعمل بمن صفة مكانا محذوفا اقيم مقامه فيكون مع متعلقه خبرا له ومثال
ومثال وقوعه صلة نحو ومن عنده لا يستكبرون فمن اسم موصول
مبتداء وعنده مع متعلقه المحذوف صلته وقوله لا يستكبرون خبره فان قلت
ما معنى من عنده والله منزه عن مكان قلت قيل المراد منه ان الملايكة مقربون
منزلون لكرامتهم عليه منزلة المقربين عند الملوك على طريق التمثيل والبيان
واما البحث الرابع فهو ان الظرف متى وقع فى المواضع الستة يجوز ان يرفع الفاعل
لنيابته عن العامل المحذوف وهذا هو الوجه الراجح على ما عرفت فى الجار والمجرور
مثال رفعه الفاعل زيد عنده مال فزيد مبتداء ومال فاعل الظرف والجملة الظرفية
خبره قوله ويجوز تقديرهما مبتداء وخبره اشارة الى الوجه المرجوح اى يجوز
جعل مال مبتداء موخرا والظرف خبرا مقدما عليه فالجملة الظرفية خبر المبتداء
الثانى والثانى مع خبره اسمية خبر المبتداء الاول فتحققت فى هذا الوجه المرجوح ثلثة
جمل كبرى وصغرى وجملة بين بين فاذا قلت عندك مال فمال مرفوع بالابتداء
لا غير عند البصريين ويجوز ان يكون مرفوعا بالظرف عند الكوفيين كما يجوز
ان يكون مرفوعا بالابتداء بناء على ان الاعتماد ليس بشرط فى عمل الظرف كما تحقق

هناك

٦٧

هناك فان قلت فلم خصص البحث بالظروف المنصوبة قلت لان اطلاقها يؤدى
الى اعادة بحث الجار والمجرور فى بحثها نحو زيد فى داره مال واما تخصيص نصبها
بالعامل المحذوف فى بعض الابحاث الاربعة فليكون ترتيب بحثها كترتيب بحث الجار
والمجرور فان قلت فالظرف ح يكون منصوبا بتقدير فى فيكون بحثه من قبيل بحث
الجار والمجرور من حيث المعنى فما السبب الباعث الى افراد بحثه عن بحثهما
قلت السبب ههنا سببان لفظى ومعنوى اما اللفظى فلان الظرف منصوب بعامل
بتقدير حرف الجر وذاك مجرور بلفظ حرف الجر واما المعنوى فلقيام الفرق بين قولك
صمت فى رجب وبين قولك صمت رجبا فان الاول يفيد ظرفيته للصوم كما
ان الثانى يفيد مقارنته له هذا ثم انه لما ابتداء بابحاث الجمل التى ينتهى الى كلمات و
هى متاخرة عنها من حيث التحليل وان كانت متقدمة عليها من حيث الجزئية والتركيب
وقد فرغ من تعليم ابحاث الجمل ومن ابحاث لواحقها اراد ان يعلمك ابحاث كلمة مخصوصة
من بين الكلمات لا تكون فيها علم اللغة كما هو حقها بخلاف ساير الكلمات مع انك تحتاج الى
معرفتها لكثرة دورها فى اللسان ولغموض معانيها على الاذهان فقال الباب
الثالث من الابواب الاربعة فى تفسير كلمات من جهة هيئاتها ومعانيها ووجوه
استعمالاتها فعلم من هذا ان من قال ان الذى يذكره بعد هذا لا يصدق عليه حقيقة
التفسير لا لغة ولا اصطلاحا فقد سهى عن مقصود هذا الباب كما ترى يحتاج احتياجا
تاما اليها اى الى معرفتها من هذه الحيثيات المعرب اى العارف بالاعراب او القاصد
ان يعرف الاعراب فالاول ابلغ والثانى انسب وهى اى الكلمات المحتاج اليها
غاية الاحتياج عشرون كلمة سواء كان اسما او حرفا اما دليل الاقتصار على هذا

هذا العدد المخصوص فهو الاستقراء فلا يمنع وجود كلمة يحتاج اليها ايضا فان الاستقراء
الطني على عدم علم وجود كلمة سواها لا على عدم وجودها على ان هذا الكتاب
رسالة في النحو لبيان الاحكام على سبيل الايجاز **وهي** اي عشرون كلمة **ثمانية**
انواع بحسب اعتبار وجوه الاستعمال فظهر صحة الحمل فلا يكون بمنزلة قولك العشرون
ثمانية نكون كقول الشاعر كما غيرهم قل وان كنزوا اما سبب الحمل عليها فهو
ان تلك الكلمات لما كانت موارد وجوه استعمالاتها نزلت منزلتها فحمل حكمها عليها
واما دليل الاقتصار على الثمانية فهو الاستقراء ايضا **احدها** اي احد الانواع
الثمانية **ما جاء** اي يستعمل على وجه واحد قدم هذا النوع على سائر الانواع
لانه يستعمل على وجه واحد بخلاف سايرها فيكون بمنزلة الجزء من الكل وهو
اي الجاي على وجه واحد **اربعة** الفاظ فان قلت لم لا تقول ههنا اربعة اصناف
كما هو المناسب في مقابلة ذكر النوع قلت قوله **احدها قط** بفتح القاف يأتي لك
على ان النوع ههنا ليس بنوع منطقي حتى يراعى مقابلته بل هو بمعنى الامر الشايع
كيف كان قوله بفتح القاف متعلق بمحذوف هو صفة قط تقديره قط الملتبس بفتح
القاف قوله **وتشديد الطاء وضمها** عطف على قوله بفتح القاف كاينا في **اللغة**
الفصحى وهي تانيث للافصح كفضلى تانيث الافضل اما فايدة القيد الاول ففي
الاشارة الى انه ثابت فيها سالم عن النقول والتحريف واما فايدة القيد
الثاني ففي الاسعار ان في قط لغات اخر فصيحة فاي قط بضم القاف والطاء
مشددة على سبيل اتباع الضمة للضمة وقط بفتح القاف وضم الطاء مخففة وبضمها
حال كون الطاء مخففة على سبيل اتباع ضمة القاف لضمة الطاء ايضا ولا يخفى

عليك ان هذه اللغات موصوفة بالفصاحة ايضا لخلوها عما يخل بها فما وقع
في بعض النسخ من الفصيحة بدل الفصحى ليس كما ينبغي لاشعاره بان هذه اللغات
غير فصيحة **وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان** اي قط لفظ موضوع
للزمان ليدل على الزمان الماضي المستغرق لنفي الفعل الماضي لوقوعه في سياق
النفي فيكون ظرف زمان للنفي لا للمنفي فلهذا اختص استعماله بالنفي غالبا
فعلم من هذا التفسير انه موضوع للزمان لا للزمان الماضي المستغرق فيكون اللام
في قوله لاستغراق ما مضى من الزمان لام التعليل لا لام الصلة للوضع فكثيرا تشتبه
الاولى بالثانية في مثل هذا المقام فلذا قال بعض الشارحين ههنا وعندي العموم
ليس من الوضع بل من وقوع قط في سياق النفي **نحو ما فعلته قط** اشتقاق من
قطه اي قطعه فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري فان الزمان
الماضي ينقطع عن الحال والمستقبل ويثبت لتضمنها معنى بدولي اذ المعنى ما فعلته
مذ ان خلقني الى الان واما بناؤها على الحركة فلئلا يلزم التقاء الساكنين فينبغي
على الضم تشبيها بالغايات وقد تكسر فان الاصل في تحريك الساكن هو الكسر
ثم انه لما ادعى اختصاص استعماله بنفي الفعل الماضي ووجود استعماله مع نفي
الفعل المضارع مخالفة بحسب الظاهر اشار الى مخالفته بنفي اعتباره **وقول**
العامة لا افعله قط لحن اي استعمال على سبيل الخطاء فيكون قولا من عند انفسهم
فلا يلتفت اليه كما لا يلتفت الى المحرفات فيكون وجوده كعدمه فان قلت
لا يكون اللحن في الاستعمال بل في الاعراب كما قال الجوهري اللحن الخطاء في الاعراب
قلت سلمنا ولكن استعمل ههنا في الخطاء على سبيل المجاز فان قلت لا يلزم من

استعمال العامة مع نفي الفعل المضارع ان يكون خطاء لجواز ان يكون استعماله
معه على سبيل المجاز واما القول بان ائمة اللغة لم ينقل عنهم انهم استعملوه
معه لا حقيقة ولا مجازا فهو لا يمنع الاستعمال لجواز ان يوجد الاستعمال
مع عدم نقله عنهم قلت ان استعماله مع نفي الفعل الماضي قد ثبت عند ارباب
اللغة ولم يثبت استعماله مع نفي الفعل المضارع عندهم ويكفي في ذلك استقراء
كلامهم وتتبع كتبهم وقد ثبت ايضا ان استعماله مع نفي الفعل المضارع
قول العامة وقولهم يلجق باصوات الحيوانات عند اهل البلاغة فلا يكون
اقوالهم معتبرة اصلا سواء كانت حقايق او مجازات فلذا لا يستدل باقوالهم
على شيء اصلا ولا يخفى عليك ان المصر في صدد اثبات اللغة فاذن مقصوده
ان هذه اللغة لا تثبت بمجرد قول العامة سواء كان قولهم حقيقة او مجازا
وان كان بعيدا معنى عندهم كالحرفات هذا ثم ان قط بفتح القاف وسكون
الطاء تارة تجيء بمعنى حسب تقول قطك هذا الشيء فبنيت على السكون لكونها
موضوعة على الحرفين ولكون اللامة اصلا في البناء واخرى تجيء بمعنى يكفي تقول
قطني بنون الوقاية كما تقول يكفيني واما قط في قولك اضرب زيدا فقط فقد قيل
انه اسم فعل بمعنى انته صدر بالفاء ان من لفظه فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا
ضربت زيدا فانته عن ضرب غيره **والثاني** من الالفاظ الاربعة **عوض** بفتح اوله
اي بمعنى العين **وتثليث آخره** اي بالحركات الثلاث في الضاد كلها حركة بنائه
فبناؤه على الضم كقبل وبناؤه على الكسر كامس وبناؤه
على الفتح كاين وبمعناه الا انه لا يختص بالفعل المضارع المنفي تقول عوض

لا افارقك نزيد لا افارقك ابدا ولا يجوز ان تقول عوض ما فارقتك لا يجوز
ان تقول قط ما افارقك **وهو ظرف** من الظروف الزمانية **لاستغراق ما يستقبل**
من الزمان اي هو لفظ موضوع للزمان المستقبل وانما دلالته على الاستغراق فمفاده
بالتبع قال الجوهري عوض للزمان المستقبل كما ان قط للزمان الماضي **ويسمى الزمان**
عوضا اي يطلق عليه عوض كما يسمى مدة ووقتا **لانه كلما ذهبت منه** اي من الزمان
مدة بالرفع فاعل ذهبت **عوضتها مدة اخرى** التعويض اعطاء العوض تقول
فلان عوضني اذا اعطاك العوض فالمقصود ان الزمان اذا مضى جزء منه يجيء
جزء آخر بدله **وكذلك** مثل عوض **ابدا** في نحو قولك لا افعله ابدا وان كان بينهما
فرق من حيث ان استعمال عوض يختص بالنفي كما ان استعماله يعم **تقول**
فيها اي في ابدا **ظرف لما يستقبل من الزمان** اي لفظ موضوع للزمان المستقبل
المستغرق للفعل الواقع فيه **الثالث** مما جاء على وجه واحد **اجل** بسكون اللام
وهو حرف موضوع **لتصديق الخبر** ولا يجيء بعد الاستفهام **يقال اجاني زيد** في
الاثبات وما جاء زيد في النفي **فتقول** للقايل **اجل** قوله **اي صدقت** تفسير مقدر
وهو متعلق ذلك الحرف فان قلت كان المناسب لقوله لتصديق الخبر ان يقال
صدق قلت المراد من تصديق الخبر نسبة الصدق الى الخبر فيكون ذلك الحرف دالا
على تلك النسبة هذا قول الزمخشري وابن مالك وابن بابعهما وقيل هو حرف
جواب مثل نعم فيكون تصديقا للخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب فاذا قيل قام
زيد او اقام زيد او اضرب زيدا تقول اجل قال الاخفش هو مثل نعم الا انه احسن
من نعم في التصديق ونعم احسن منه في الاستفهام **والصنف الرابع** من الاصناف

الاربعة التي يستعمل في الكلام على وجه واحد بلى الفها اصليه عند الجمهور وقال
بعض النحاة اصلها بل فالفها زائدة حرف موضوع لايجاب النفي واثباته فاذا
قال رجل ما قام زيد ان اردت تصديقه قلت نعم وان اردت تصديقه قلت نعم
وان اردت تكذيبه قلت بلى ثم ان ذلك النفي لما جاء في استعماله على احد الوجهين
اشار اليه بقوله مجردا عن الاستفهام كان النفي الذي وقع قبل هذا الحرف نحو
زعم الذين كفروا اي ادعى مشركو مكة ان لن يبعثوا يوم القيمة قال
صاحب الكشاف في سورة التغابن في تفسير هذا القول الزعم ادعاء العلم و
منه قولهم زعموا مطية الكذب وعن سريح لكل شيء كنية وكنية الكذب زعموا
ويتعدى لاثنين تعدي العلم قال الشاعر ولم ارتعك عزة كزعمك عزة
وان يعص ما في خبره قائم مقامهما انتهى قل يا محمد لهم بلى وربي اي اقسم ربي
لتبعثن بعد الموت فبلى حرف دال على اثبات ما وقع بعد ان وهو البعث الواو
في وربي واو القسم قوله لتبعثن جوابه او مقرونا معطوف على قوله مجردا اي
او كان ذلك النفي مقرونا بحرف الاستفهام نحو قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي
بلى انت ربنا فان قلت كان حق العبارة ان تقول في تفسير المقدر ان انت ربنا فما
الفائدة في ايثبات بلى فيه قلت فائدة التصريح بتعلقه بذلك المقدر مع دفع توهم
كون حرف التفسير فاصلا بينه وبين متعلقه فيما حرف دال على ايجاب النفي الواقع
بعد ليس المقارن بحرف الاستفهام فان قلت ان الاستفهام فيه للانكار فيكون منفيا بناء على ان
نفي النفي اثبات لعدم الواسطة بين النفي والاثبات فمن اين يتصور ايجاب النفي
ههنا قلت يتصور من حيث النظر الى اصل منطوق الكلام الذي هو النفي مع تجريد

النظر

النظر عن الاستفهام الانكاري العارض له واما الفرق بين الايجابين كالفرق بين
المصباح والاصباح فظهران بلى لا تستعمل الا بعد النفي ولهذا قال ابن عباس رضي
الله عنهما لو قالوا نعم لكان قولهم بلى لكفروا لانها تكون مقررة لما سبق
وقال بعض الفقهاء فيما اذا قال رجل لآخر اليس لي عليك الف فقال بلى
لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال الآخرون تلزمه فيهما لانهم قد مضوا
في ذلك الى موجب العرف لا الى مقتضى اللغة فجملة بلى انت ربنا منصوبة
المحل على انها مقولة للقول المذكور كما ان جملة الست بربكم منصوبة
المحل على انها مقولة للقول المحذوف تقديره قال الست بربكم هذا ثم انه
لما فرغ عن ايجاث النوع الجائي على وجه واحد المشتمل على اربعة الفاظ
اثنان منها اسمان واثنان منها حرفان فالاسمان قدما على الحرفين
لكونهما ظرفا مع انهما اسمان مستقلان في الدلالة على معناهما كما قدم
الاسم الاول الدال على الماضي على الاسم الثاني الدال على المستقبل وقدم
الحرف الاول الاعم استعمالا على الحرف الثاني الذي لا يكون الا للايجاب
بعد النفي اراد ان يشرع في ايجاث النوع الثاني الجائي على وجهين
فقال النوع الثاني من الانواع الثمانية ما جاء على وجهين بحسب
موارد الاستعمال واما بحسب المورد الواحد فلا تستعمل الا على احد
الوجهين وهو اذا اي هذه اللفظة من حيث هي سواء
كانت للظرفية او للمفاجاة فلذلك فرع عليها بقوله فتارة يقال فيها
فتارة ماخوذ من التير يقال فعل ذلك تارة بعد تارة اي مرة بعد مرة

فيكون منصوباً مطلقاً للعموم اي فيقال في كلمة اذا مقالة واحدة حين قيدت
باحد الاستعمالين انها ظرف لوقوع مضمون جزائيه فيه كقولك اذا جيتني اكرمتك
زمان مستقبل لدلالتها على الزمان الآتي واما قول البعض انها تكون للحال
استدلالاً على ذلك بقوله تعالى والنجم اذا هوى فضعيف لعدم استلزام الدليل
على ما ادعاه كما لا يخفى خافض لشرطه لاضافته اليه قد عرفت هذا الحكم في
المسئلة الثانية من الباب الاول لكن ذكره هنا لاتمام ما يفيد تميزه لموافقته
لقوله منصوب بجوابه على انه مفعول فيه هذا عند الجمهور وقيل ان شرط عامل
كمتى وحيثما فلا يكون مضافا الى شرط وهذا القول انفع اي ازيد نفعاً من قول سائر
النحاة اذ فيه الدلالة على ان له جواباً يعمل فيه وان له شرطاً يخفضه بخلاف قول النحاة
فانهم ساكتون عن ذلك والناطق اولى من الساكت فيكون قوله اولى من قولهم
فهذا اول وجه الترجيح من حيث النفع الى المتعلم واوجز اي اقصر نظماً
مطلقاً سواء كان من جهة التركيب او الكلمات او الحروف فهذا ثاني وجه الترجيح
من حيث سهولة الجريان على لسان المتكلم فاذا كان قوله مرجحاً بكل واحد
من الرجحين على حدة فاذا اجتمعا فيه يكون ارجح فلذلك قد اتى بالواو الدالة
على التشريك والاجتماع في قوله واوجز فان قلت الاولى ان يقدم وجه الترجيح
الثاني على وجه الترجيح الاول لكونه راجعاً الى اللفظ ولكون وجه الاول
راجعاً الى المعنى ولاشك ان الالفاظ متقدمة على المعاني في استفادة المعاني منها
ووسيلة اليها قلت نعم لكن المعاني مقصودة بالذات نصب عين القلب فلذلك قدمه
عليه من قول المعربين المعتنين ببيان ظاهر الاعراب بدون الاتفاق في درك
المعاني فلذلك لم يقل بدله من قول النحاة قوله من قول المعربين تنازع فيه
انفع واوجز فانت تخير في الاعمال ظرف لما

طرف لما يستقبل من الزمان اي اذا كلمه موضوع للوقت المستقبل فان قلت
فكيف يصح قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان بناء على ان الزمان يمتنع ان
يكون له زمان قلت لما جعلت الظرفية صفة اللفظ على سبيل تسمية الدال
باسم مدلوله وسئل هذا كثير في الاستعمال لاسيما في الخوالك الاستبعاد فيه
اي في معنى اذا معنى حرف الشرط فيكون الاضافة بمعنى اللام اما اذا فسر بالمعنى
الذي هو للشرط اي التعليق فيكون للاضافة بمعنى من غالباً حال من معنى الشرط
يفيد قايده الظرفية اي يكون فيه معنى الشرط في اكثر الاستعمالات يحققها
في الكلام فتكون الغلبة فوق الكثرة ودون الدوام واللزوم كما ان النادر
دون القليل والكثير وانما قيدوه بذلك لمجيئها لمجرد الوقت نحو اذا يقوم
زيد اذا يقعد عمرو على معنى وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وعلى ما جوزه سيبويه
ولمجيئها للمفاجاة وللعطف على الحكم السابق اولا فانبديه دفع توهم عدم
الاختصاص الناشي من كونها غير عريق في الشرط يختص اختصاص حرف التعريف
بالاسم اما السر في الاختصاص فهو ان الاصل في باب الشرط والتعليق هو الفعل
كما هو المقرر عندهم اذا هذه اي لشرطيه احترز بذلك عن اذا الفجائية فانها
تختص بالجملة الاسمية بالجملة الفعلية سواء كان فعلها ماضيا او مضارعا وقد
اجتماعهما في قوله ويب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع
لا يخفى عليك ان دخول الباء على الجملة ههنا غير المتعارف الغرض فان المشهور
في الاستعمال ان يدخل الباء على المقصور كما في قوله يو والله يختص برحمته
من يشاء وههنا قد دخلت على المقصور كما اشرنا اليه فاذا دخلت على الاسم

نحو اذا السماء انشقت ونحو قولك اذا زيد جاءك فاكرمه فلا بد من التاويل
محافظة على قاعدة الاختصاص فالسماء فاعل لفعل محذوف على شريطة
التفسير لا مبتداء خلافا للاخفش تقديره اذا انشقت السماء انشقت
فتكون داخلة على الفعل تقديرا فيكون المراد من الاختصاص اختصاصا
مطلقا سواء كان تحقيقا او تقديريا ثم لما فرغ من بيان الوجه الاول اراد ان
يشرع في بيان الوجه الثاني فقال وتارة اخرى يقال فيها اي في تحقيق اذ
وبيان معناها حرف مفاجاة تمسكا بالظاهر المتبادر الى الفهم هذا مذهب
الكوفيين فظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج فاختار المص الاول
كما اختاره ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري ويختص
اختصاص حرف التعريف بالاسم اما السر في الاختصاص فهو ان الاصل في باب
الشرط والتعليق هو الفعل كما هو المقرر عندهم اذا هذه اي الشرطية احترز بذلك
عن اذا الفجائية فانها تختص بالجملة الاسمية بالجمل الفعلية سواء كان فعلها ماضيا
او مضارعا وقد اجتماعهما في قول ذو نب وهي النفس راغبة اذا رغبتها واذا
ترد الى قليل تقنع لا يخفى عليك ان دخول الباء على الجمل ههنا غير المتعارف العربي
فان المشهور في الاستعمال ان تدخل الباء على المقصور اي اذا الفجائية بالجملة الاسمية
نحو ونزع يده فاذا هي بيضاء للناظرين وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون ونحو خرجت فاذا السبع واقف واما
ما حكي عن العرب من نحو خرجت فاذا قد قام زيد فنادر لا عبرة به واما سبب
الاختصاص بالاسمية فللفرق اللفظي بين اذا هذه وبين اذا الشرطية المناسبة للفعل على

٧٢

ما هو شان طريق استنباط التعليل بعد الوقوع وقد اجتمعا اي اجتمع استعمال
كل منهما جاريا في مقتضاه كما اذا انفرد استعمال احدهما في كلام واحد ثانيا في
محله وفائدة صورة الاجتماع زيادة الايضاح مع الاغناء عن تعداد صور الانفراد
في قوله ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اي دعاكم اسرافيل على صخرة بيت المقدس
دعوة واحدة يا اهل القبور اخرجوا اذا انتم تخرجون بسرعة من غير توقف
ولا تلبث فاذا الاولى للشرط والثاني للمفاجاة وهي تنوب مناب الفاء ومن الارض
صفة دعوة او متعلقة بدعاكم فان قلت لا نسلم الحصر لجواز ان تكون متعلقة بدعوة
قلت لا مانع عن الجواز لكن الاصل من الانواع الثمانية ما اي لفظ جاء اي استعمل على ثلاثة
اوجه كوجوه استعمال المشترك في معانيه وهو اي الجاي على الوجوه الثلاثة سبعة
الفاظ احدها اي احد الالفاظ السبعة كلمة اذ من حيث هي فيقال فيها اي لبيان وجوه
استعمالاتها فاستعمل في بمعنى اللام كما في قوله تع واوذوا في سبيلي وتارة اي مرة مطلقة
من غير قصد الى واحد بعينه كما لا يقصد الى العدد بعينه في قولهم فعل ذلك مرتين
ظرف اي اسم لكن اطلق عليه اسم مسماه اشعارا بالمناسبة بينهما وتعبيرا عن المقصود بما
هو اوفى لما مضى من الزمان نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا واما اذا عبر به عن
الزمان المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها فالجمهور على انه من باب تنزيل المستقبل
الواجب الوقوع منزلة الواقع اعلاما بتحققه كما في قوله تعالى ونفخ في الصور فان
قلت اذا الدال على الزمان الماضي قد يستعمل للوقت المجرد عن معنى الظرفية كما
في قولهم يومئذ حينئذ وقد قالوا ان اذ في قوله تعالى واذكر في الكتاب مريم
اذ انتبذت بدل اشتمال من مريم على حد البدل في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام

عدم اعتبار الضعيف في مقابلة القوي ولذا قيل
اذا جاء نهر الله بطل نهر المعقل النوع الثالث

فقال فيه قلت اطلاق الظرفية عليه انما هو باعتبار بعض استعمالاته يدل عليه
قوله لما مضى من الزمان ويقويه بعض التقوية قوله ويدخل اذ على الجملتين سواء
كان لفظا او تقديرا احديهما اسمية والاخرى الفعلية مثال الاسمية في صورة
الشاهد انتم قليل في قوله تعالى واذكروا اذ انتم قليل فانتم مبتداء خبره قليل
يستوي فيه المفرد والمبني والجمع والجملة في محل الجر لكون اذ مضافة اليها واذ
منصوب المحل على انه مفعول به اي اذكروا وقت كونكم قليلا عددكم هذا
على مذهب من يرى كالاخفش والزجاج انه مفعولا به كما هو المختار الغير المحتاج
الى تاويل واما من لا يرى انه مفعول فهو يقول انه ظرف لمحذوف يدل عليه فحوى
الكلام فيكون التقدير واذكروا حالتكم او امركم فقس على هذا ساير ما وقع من هذا
القبيل يدل على ذلك قوله تع واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء واما كلام المص فيمكن
حمله على كلا المذهبين لكن حمله على الثاني اظهر كما لا يخفى ومثال الجملة الفعلية واذكروا
اذ كنتم قليلا الحال على ما ذكر انفا قال الزمخشري اذ منصوب على انه مفعول به لا ظرف
اي اذكروا وقت كونكم اقلة اذلة ثم لما فرغ من بيان استعمال الوجه الاول اراد ان يذكر
الوجه الثاني وان يبين استعماله فقال ويقال تارة اخرى انها حرف المفاجاة نص على ذلك
سيبويه وهي لا تقع الا بعد بينا او بينما ويحذف بعدهما وهو ايسر واما من انكر وقوعها
بعدهما فهو محجوج بالسماع وهي اربعة اقوال الاول انها حرف المفاجاة وهو المختار عند
المص والثاني انها زايدة والثالث انها ظرف زمان والرابع انها ظرف مكان
وبينا ظرف مكان مضاف الى الجملة التي بينها بقدر بعده امر متعدد ليصح معناه واما كونها
ظرف مكان فبناء على الظاهر المتبادر او على تنزيل ما بين الازمان منزلة المكان والا

يقع

فما بين الازمان زمان لا غير فاذا قلت بينا انا قايم جاء زيد
بدون اذ يكون العامل في بينا جاء واذا قلت بينا انا قايم
اذ جاء زيد يكون العامل فيه جاء ايضا عند من قال بزيادتها
واما من قال انها حرف مفاجاة يقول العامل فيه معنى المفاجاة
بشهادة فحوى او عامله محذوف يدل عليه المذكور بعدها ولا
يبعد ان يعمل المذكور بعدها فيه بزيادة استقامة المعنى واما من
قال انها ظرف زمان يقول العامل فيه وفي اذ محذوف يدل عليه
معنى الكلام تقديره فاجاءت زيدا بين ازمان قيامي وقت مجيئه
فيكون اذ بدلا من بينا بدل الكل ميلا الى المعنى والتحقيق واما
من قال انها ظرف مكان يقول ان العامل فيه وفي اذ ما بعدها
فالتقدير جاء زيد في مكان بين اوقات قيامي فيكون اذ ح
بدل من بينا بناء على ان العامل الواحد لا يجوز ان يعمل في ظرف
مكان الا على سبيل البدل ولا يخفى عليك ان بين ما هاهنا
ليس بظرف مكان في التحقيق وههنا وجوه اخر غير ما نقلناه
فاذا تقرر هذا التصوير نشرع في تقرير البيت كقوله اي كقول
عنتر ابن لبيد فبينما العسر اذ دارت مياسير يشهد بذلك
قوله تعالى ان مع العسر يسرا وقوله صلى الله عليه وسلم
لن يغلب عسر يسرين مياسير جمع يسر ويسر ضد عسر
فان قلت الضدان لا يجتمعان في زمان واحد فما تقول

في معنى البيت قلت ان الشاعر لما جعل اليسر كالمقارن للعسر لقرب
زمانه من زمانه اخبر بان المياسير الكثيرة موجودة في زمان
وجود العسر زيادة تقوية للقلوب وتسلية لمن اصابه الفقر
فيكون الغرض من قوله تحصيل هذا المعنى لا بيان وقوعها
في شخص واحد في زمان واحد واما القول بان ما بين ازمان
وجود العسر لا ينافي ان يكون ظرفا للوجدان المياسير فبعيد
عن معنى البيت بمراحل فيكون التقدير عند من قال بحرفيتها
فاجاه دور المياسير العسر بين اوقات وجوده واذا تحققت
ما قدمت لك من التصوير لا يخفى عليك تقدير سائر الاقوال
فيه وقيل التقدير وقت وجود العسر وقت دور اليسر
فيكون مبتدا وخبرا وقيل التقدير بين اوقات وجود العسر
ذو المياسير فيكون بينها خبر لمبتدا محذوف يدل عليه قوله
اذ دارت مياسير ويقال فيها تارة اخرى انها حرف تعليل
عند البعض اي حرف يدل على تبيين علة الشئ سواء كان
تعليلا لميا او انيا فان قلت ينبغي ان يكون مثل هذا ان لا
يضبط ولا يندرج تحت القاعدة لجواز ان يكون مجازا
او باب المجاز مفتوح قلت امثال هذا تحمل على ان يكون
مشتركا كما هو مختار البعض كما ذا وقد وقع في بعض النسخ اللام
موضع الكاف فان قلت مثل هذا لا يصلح ان يكون شاهدا

لتحقيق

لتحقيق احتمال غير التعليل فيها كما يجي قلت امثال هذا جايزة
في الكلام ووافقه في العلوم فان عدم صلاحية امر من وجه لا يستلزم
عدم صلاحيته له من وجه اخر كما لا يستلزم سلب الخاص سلب
العام كما في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في
العذاب مشتركون اي لن ينفعكم يوم القيمة اشتراكهم في العذاب
لكون كل واحد منكم به من العذاب ما لا تطيقه طاقته كما ينفع
الوافقين في الامر الصعب اشتراكهم فيه لتعاونهم في تحمل
اعبائه اي لاجل ظلمكم في الدنيا فان قلت اليوم هل هو
متعلق بينفع حتى يفيد السلب الجزاوي بمعنى النفي المستفاد
من لن حتى يكون سلبا كليا قلت كل منهما جايز لكن
الثاني ارجح فالاول يفيد غاية شدة عذاب يوم الاخرة حتى
لا يحصل نوع من التحقيق بالاشتراك فيه كما يحصل من الاشتراك
في غيره من العذاب والثاني يفيد استغراق نفي نفع على ابلغ
وجه لكن تعلق الظلم بالنفي يرجح الثاني لرعاية انتظام الكلام
والواو فيه للحال ويجوز ان يكون للعطف باعتبار ما كما يجوز ان
يكون للاعتراض ولن حرف ناصب ينفع منصوب بها وكم مفعوله
واليوم مفعول فيه واذ ظلمتم بمعنى المصدر مفعول له وانكم في
العذاب مشتركون في تاويل المصدر فاعله وقيل فاعله مستتر
فيه عايد الى التمني المذكور قبله وانكم في العذاب مشتركون مفعول
له واذ ظلمتم بدل من اليوم بدل الكل اي لن ينفعكم تمنيكم يوم
القيمة لان حقكم ان تشتركوا في العذاب كما كنتم تشتركون
في سببه وهو الكفر واذ صح ظلمكم وتبين ولم يبق لكم ولا
لاحد شبهة في انكم كنتم ظالمين الثانية من الكلمات المستقلة

على ثلاثة اوجه لما احد اوجهها ان يختص استعمالها بالماضي لفظا
او تقديرا اقتضى جملتين وجرت ثانيتهما عند وجود اولاهما ولاجل
ذلك يقال فيها تارة في نحو لما جاء زيد جاء عمرو انها حرف
لوجود اي حرف يدل على ارتباط تحقق الجملة الثانية بتحقق مضمون
الجملة الاولى بارتباط السببية فتكون شبيهة بحرف الشرط قال
سيبويه انها حرف بمعنى اللام فمعنى لما جاء زيد جاء عمرو ان مجيء عمرو
لاجل مجيء زيد وقال بعضهم ان جواب لما قد يقترن بالفاء وقد
يحذف لقيام الدليل عليه فلما اختار حرفيتها اشار الى رد القول
بخلافها بقوله زعم وقد وقع في بعض النسخ الواو وقبل زعم فالظاهر
انه لا يحتاج اليه ابو علي الفارسي ومتابعوه انها ظرف بمعنى
حين مركبة من لم النافية وما فاذا ركبت نقلت من الحرفية الى
الاسمية وبنيت لمشابهتها بلما الجازمة في الصيغة اذا دخلت على
الماضي لفظا او معنى نحو لما جاز زيد جاء عمرو ان مجيء عمرو وقت
مجيء زيد فقولك لما قتل زيد عمرا اقتضى له منه يدل على ان مذهب
سيبويه اليق بالقول فان المعنى في مثله على التعليل لا على التوقيت
لكن الظاهر المتبادر من الكلام هو مذهب الفارسي فمثل هذا
القول المذكور وجب ان يؤول بانه استحق لاقتضاء منه ذكر
الاقتضاء وازيد منه استحقاقه اشعارا بلزوم تحققه الوجه
الثاني من اوجهها انها حرف يختص بالمضارع فتجزمه
وتقلبه ماضيا فتنفيه كلم الا انها تفارقها في امور اشار اليه
بقوله ويقال فيها تارة اخرى في نحو بل لما يذوقوا عذاب
بل من حروف العطف للاضراب يذوقوا مجزوم بلما وعلامة
الجزم سقوط النون وعذاب مفعوله وكان تقديره عذابي

فحذف

فحذف اليا اكتفاء بالكسرة انها حرف جزم اي حرف يعمل عمل الجزم
وهي مركبة من لم وما عند بعضهم وسيط عند بعض اخر وهو المناسب
للحرف موضوع النفي معنى الفعل المضارع المنقول الى الماضي ولقلبه
اي المضارع لا شك ان المنقول الى الماضي اصالة هو بمعنى المضارع وانما
لفظ فيوصف بالنقل تبعا ولهذا قال المبرد انها قالبة لمعناه دون
لفظه فان قلت كان حق العبارة ان يقول لنفي المضارع بعد
قلبه فان من المعلوم بالضرورة ان معنى لما هو النفي المذكور لا غير
قلت لما كان القلب من لوازمها نزل منزلة المعنى المستفاد
منها مع انه يمكن ان يكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا واما
تقديم ذكر النفي على ذكر القلب فلانه هو المقصود مع انه اقل قليلا
فان قلت المضارع اذا انقل الى الماضي فعل يكون حقيقة
في المعنى الاول قلت لا بل يكون منقولا عنه نعم هو حقيقة في
المعنى الثاني فان قلت كيف تسمية مضارعا قلت باعتبار
ابتاء الشيء على ما كان فان قلت فهل يجوز ان يكون حقيقة
في المعنى الاول بهذا الاعتبار قلت لا مانع من الجواز لا سيما ان
الاثبات هو الاصل في الاستعمال والنفي فرع له كما ان المفرد
اصل والتركيب فرع له لكن الاستعمال ما تحقق فيه فعلا
ماضيا فان قلت يكفي في تحقيق القلب اعتبار معنى المضارع
فلا حاجة فيه الى اعتبار معنى الفعل الماضي قلت هو غير
محتاج اليه من حيث التعقل لكنه محتاج اليه من حيث
قصد تفهيم المعنى والمقصود هو الثاني فلما فرغ من بيان
الامر المشترك بينهما اراد ان يشرع في بيان الامر المختص
بالافعال فقال متصلا نفيه بزمان المتكلم فاذا قلت لما يقم

زيد يفهم منه انتفا قيامه في الزمان الماضي متصلا بزمان النطق
فلذلك لم يحسن ان يقول لما يقم ثم قام بخلاف لم لان لما للنفي
قد فعل وقد فعلا اخبارا عن الماضي المتصل القريب الحال ولم
لنفي فعل فكلما تحقق نفي قد فعل تحقق نفي فعل من غير عكس
فلذلك قيل ان النفي بلم يحتمل الاستمرار نحو ولم اكن بدعائك
ربي شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا فان قلت النفي
على طبق الاثبات فينبغي ان يستمر الى قريب من الحال فلذا قال
بعضهم ان النفي بلما اشترط لاستمراره الى قريب من الحال
فقط ولا يشترط ذلك في النفي بلم وجاز ان يقول لم يكن زيد في
العام الماضي مقيما ولم يجز ان يقول لما يكن فيه مقيما قلت نعم
لكن نحن لا استمرار النفي اصل فلذلك استمر الى الحال فان قلت هل
يمكن جعل استمرار النفي مدلولا لها كاصل النفي قلت يجوز ذلك
بمعونة معنى المقام سلوكا في طريق الاستتباع والضبط وكلام
المصنف لا يخلو عن اشارة الى هذا قال الزمخشري انها لنفي قد فعل
وليست لاستمرار النفي في الزمان الماضي كله واما ما يفهم منه ذلك من
نحو عصى ابليس ربه ولما يندم فانما يفهم منه بمعونة معنى المقام
لا بسبب انها وضعت له **متوقعا** بفتح القاف **ثبوته** اي حصول
الفعل كقولك لقوم ينتظرون ركوب الامير لما يركب قوله **الا ترى**
الى آخره زيادة توضيح لما ذكر وهو من راى بمعنى ابصر كما هو المتبادر
على طريق تنزيل المعقول بمنزلة المحسوس اشعارا بان ذلك للمعقول
امر محقق لا شبهة فيه بلا احتياج الى تامل او بمعنى علم **ان المعنى**
اي معنى الاية والمراد من معناها ههنا هو ما يستفاد منها في الجملة
ولو بمعونة المقام **انهم** اي الكافرين **لم يذوقوه** اي العذاب الى الآن

اي الى

الى الآن اي الى زمن التكلم اي استمر نفي الذوق الى الحال وهذا
بيان استمرار النفي بلما الى الحال كما ان قوله **وان ذوقهم له** اي
العذاب **يتوقع** اي متوقع ثبوته منتظر بعد الحال بيان توقع
ثبوته فاذا ذاقوه زال عنهم الشك وصدقوه مضطرين ولا
ينفعهم التصديق فان قلت ان الكافرين ينكرون ثبوت
ذوق العذاب ولا يتوقعون فكيف قلت ان ان ذوقهم
له متوقع ثبوته قلت التوقع اعم من ان يكون منهم
او من غيرهم او الكافرين لما لم يصدقوا رسول الله
وشكروا فيه وفيما جاء به من القرآن حسدا منهم قد اكسوا
اسباب العذاب فكانهم قد توقعوا ثبوت ذوق على ان
منهم من يعتقده في نفسه حقا ويقينا وانما ينكره طغيانا
وضلالا او يجوز حذف الفعل في لما دون لم نحو ندم زيد
ولما ولا يقال ندم زيد ولم الا على وجه الضرورة والشذوذ
ولما فرغ عن بيان الوجه الثاني من اوجهها شرع في بيان
الوجه الثالث منها بقوله **ويقال فيها** تارة اخرى **انها**
حرف استثنا كالا احكاه الخليل وسيبويه والكسائي فلا
اعتبار الى انكار البعض ذلك او تؤول بانها لا تكون بمعناها
على سبيل الحقيقة واما انها تستعمل قليلا في معناها فاغناها
على سبيل المجاز بشهادة نحوي الكلام ومعونة المقام **في**
نحو ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة التشديد اي
تشديد الميم فان قلت اذا كان لما حرف استثناء فاين المستثنى
منه قلت هو محذوف ههنا تقديره مثلا ما كل نفس على
حالة من الحالات الا عليها حافظ **الا ترى** توبيخ لمن انكر

كونها حرف استثنا ان المفسرين قالوا المعنى اي معنى الا ما كل
نفس لما عليها حافظ من الحافظ الملايكة يحفظ اعمالها من
خير وشر او يحفظ كل نفس من الشياطين لما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم من قوله وكل بالمؤمن مائة وستون ملكا يذبون
منه كما يذب عن قصعة العسل الذباب ولو وكل العبد الى نفسه
طرفة عين لاختطفته الشياطين فان نافية وكل مبتدا خبره
ما بعد لما وعليها متعلق بحافظ والمجموع جواب القسم واما من
قرا لما بتخفيف الميم فالمعنى ان كل نفس لعليها حافظ فان مخففة
من الثقيلة وما في لما صلة للتوكيد واللام هي الفارقة بين ان
النافية وبين المخففة من الثقيلة والمجموع جواب القسم قيل
اعجب الكلمة كلمة لما ان دخل على الماضي يكون ظرفا وان دخل
على المضارع يكون حرفا وان دخل على غيرهما يكون بمعنى الا الكلمة
الثالثة من الكلمات المشتملة على ثلاثة اوجه نعم بفتح العين
وكسرها وبعضهم بكسر النون اتباعا لكسرة العين اما ضبط
وجوه استعمالاتها في الثلاثة فهو ان نعم تكون جوابا عن كلام
لفظا او تقديرا والكلام اما خبرا او انشاء لا انشاء اما استفهام
او غيره والجواب على حسب ما يجاب عنه فان وقعت بعد الخبر
فالمناسب ان تسمى حرف تصديق وان وقعت بعد الاستفهام
فالمناسب ان تسمى حرف اعلام كما اذا وقعت بعد طلب الفعل
تسمى حرف وعد وهذا امر تقريبي على طبق ما في الكتاب والا
فليس فيها امر مانع عن تقليل وجوه الاستعمال وتكثيرها فلهذا
قال سيبويه واما نعم فحرف عدة وتصديق اي عدة في المستقبل
وتصديق في الماضي فيقال فيها حرف تصديق لدلالتها عليه

ان وقعت بعد الخبر مطلقا سواء كان مثبتا او منفيا فمثال
المثبت نحو قام زيد وبعد المنفي نحو وما قام زيد فنعم في الجواب
في كلا الموضعين يدل على اعتقاد المتكلم مطابقة نسبة ذلك الخبر
لما في الواقع فان التصديق اعتقاد تلك المطابقة فان قلت لا شك
ان نعم ههنا متعلقة بمضمون الخبر المقدر بعدها فيدل على
مطابقة نسبة ذلك الخبر للواقع فما معنى دلالتها على ذلك الاعتقاد
قلت نعم تدل او لا على تلك المطابقة وبواسطتها تدل ثانيا
على اعتقاد تلك المطابقة فالمعنى الماول هو المعنى الوضعي والمعنى
الثاني هو المعنى الموضوع له الكلام على حسب اقتضا المقام فالمعتبر
عند البلغا هو المعنى الثاني كما هو الظاهر من عبارة الكشاف
فقس على هذا نظايره ويقال فيها تارة اخرى حرف اعلام لدلالتها
عليه هذا شروع في بيان الوجه الثاني من اوجه استعمالاتها
اذا وقعت بعد الاستفهام سوا كان استفهاما عن موجب
او منفي فان قلت فهل ما ذهب اليه ابو حيان من انها في السوال
عن الموجب تصديق الثبوت وفي السوال عن المنفي تصديق
المنفي يكون له وجه قلت نعم اذا نظر الى بعدها من الخبر
مع قطع النظر الى كونها جوابا عن سوال المستفهم لكن ما ذهب
اليه المصنف هو الظاهر الراجح فان الجواب انما جي به لاجل
تحصيل غرض المستفهم وغرضه هو اعلام المجيب لا تصديقه
فان كلامه انشا ليس محلا للتصديق ومثال الموجب نحو قام
زيد فتقول في جوابه نعم ومثال المنفي نحو هل ما قام زيد
فتقول نعم ويقال فيها حرف وعد لدلالتها عليه اذا وقعت
بعد الطلب اي طلب فعل غير فهم فخرج به الاستفهام فانه

طلب فهم نحو احسن الى فلان اي اذا قال قايل احسن الى
فلان فانت تجيبه بقولك نعم احسن اليه فيكون وعدا له
بالاحسان اليه فان قلت قد ذهب بعض النحاة الى انها تكون
حرف تذكير اذا وقعت صدرا نحو نعم اظلالهم فيكون له وجه رابع
من الاستعمال فلا يكون اوجهها منحصرة في الثلاثة قلت الظاهر
انه يجعل مندرجا تحت الوجه الاول لانها لا تحل من ان تكون
جوابا كما مرت اليه الاشارة واما التذكير المستفاد فليس معناها
وانما هو نحو الخطاب في بعض الصور الرابعة منها اي بكسر
الهمزة وسكون الياء ان وقع بعدها حرف القسم نحو اي
والله لافعلن واما اذا حذف حرف القسم وبقي لفظة الجلالة
فيها ثلاثة اوجه الاول حذف يائها لالتقاء الساكنين وهما
الياء واللام فتقول الله لافعلن والثاني اثباتها مفتوحة
فتقول اي الله لافعلن والثالث ابقاء يائها ساكنة فتقول
اي الله لافعلن فتجمع الساكنين وهو اذا كان الاول حرف
مد والثاني مدغما واما اي بفتح الهمزة وسكون الياء فتارة
تكون حرف ندا نحو اي زيد واخرى تكون حرف تفسير
عند الجمهور نحو عندي غضنفر اي اسد واما عند السكاكي
فهو حرف عطف وهي حرف بمنزلة نعم في وجوه استعمالاتها
الثلاثة فتكون لتصديق المخبر والاعلام المستفهم ولوعد الطالب
وتقع بعد نحو قام زيد وهل قام زيد واحسن الي فلان كما تقع
نعم بعدها ففي هذا القول اشارة الى الرد على من زعم
انها لا تجي الا بعد الاستفهام ثم لما اشار الى الامور المشتركة
بينها بين الامر المختص بها في الاستعمال بقوله الا انها تختص

بالقسم

بالقسم اي يكون حالها كحال نعم الاحال اختصاص استعمالها
بالمجئ قبل القسم قال الزمخشري سمعتهم يقولون في تصديق
المخبر ابو فيصلونها والقسم ولا ينطقون به وحده نحو
ويستنبئونك اي يستخبرونك فيقولون احق هو الضمير عايد
الى العذاب مبتدا خبره حق والهمزة للاستفهام فالمبتدا مع
خبره جملة اسمية في موضع المفعول الثاني ليستنبئونك
قل امر للرسول عليه الصلاة والسلام اي وهو حرف اعلام
ههنا وواو القسم ربي مجرور بها تقديرا اي اقسم بربي
انه اي العذاب لحق القسم مع جوابه معترض للقول كما انه جواب
الاستفهام الكلمة الخامسة منها حتى وهي مستعملة في الكلام
على احد وجوه ثلاثة فاحد اوجهها ان تكون جارة اما اصالة
عند بعض واما نيابة عن الى عند بعض آخرين واو القسم عن
الباء فاطلاق العبادة تكون اولي من تعيينها ومعناها جارة
لمعناها عاطفة وهو انتهاء الغاية كالى فاذا دخلت حتى على
غير الفعل لا يخل عن معنى الغاية سواء كانت حرف جر او
عاطفة او ابتدائية واذا دخلت على الفعل فان احتمل صدر
الكلام الابتداء واخر الانتهاء اليه تكون للغاية والا فان صلح
لان تكون سببا للثاني بمعنى كي والا فللعطف المحض كالفا
فتدخل بالنصب عطفا له على يكون على الاسم اما ظاهرا فقط
كما هو مذهب الجمهور فامتنع دخولها على المضمر استغناء عنه
بدخول المثل عليه كما امتنع دخول الكاف على المضمر استغناء
عنه بدخول المثل عليه واما مطلقا كما هو مذهب المبرد الصريح
لان كلام المراد ههنا من الاسم الصريح اسم ظاهر لا يحتاج

في كونه اسما الى تاويل وتامل كما ان المراد من الاول ههنا بخلافه
فلا يتوجه الاعتراض بان مقابل الصريح هو الكناية لا المؤول
كما ان مقابل المأول هو الظاهر لا الصريح ذهابا الى مصطلح اهل
الاصول بمعنى الى متعلق بترخل على انه حال من فاعلها فائدته
انها اذا دخلت على صريح الاسم لا ينفك عن معناها كما اشرنا
اليه لكن بينهما فرق من حيث الاستعمال فذهب الاكثر الى ان
المجرور بها يجب ان تكون جزاء اخر نحو اكلت السمكة حتى راسها
واملا فيا لاخر نحو نمت البارحة حتى الصباح ويجب ان يكون
داخلا تحت حكم ما قبلها مع كونه ارفع او احسن بخلاف بحرد
الى فهذا الحكم انما يظهر اذا كانت بمعنى الغاية واما اذا كانت
بمعنى التعليل فلا نحو جيتك حتى تكرمني نحو حتى في قوله تعالى
سلام هي حتى مطلع الفجر هي مبتدا خبر سلام قدم عليه للتخصيص
وحتى حرف جر ومطلع مجرورها وجملة للفجر وقرئ بفتح اللام
وكسرها والجار مع مجروره متعلق بسلام بشهادة صحة المعنى
ويجوز ان يتعلق بقوله تتنزل الملائكة قيل لا يجوز ان تكون
هي مبتدا ويكون حتى مطلع الفجر في موضع الخبر لانه لا فائدة
فيه اذ كل ليلة على هذه الصفة اقول لما كانت ليلة القدر اختصت
من بين الليالي بفضايل كانت مظنة تغاير حالها بحال سايرها
فاخبر عنها بانها على كل حال غيرها لتحصل الفايدة كما ترى ونظير
هذا قول الشاعر

وان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال

وحتى بمعنى ايضا كما في قوله تعالى فتولى عنهم حتى حين
تولى فعل فاعله انت مضمر فيه خطاب للنبي عليه الصلاة والسلام

وعنهم

وعنهم متعلق به وحتى حين متعلق به ايضا فمن زعم ان
حتى حين يكون تفسيرا لحتى مطلع الفجر بمعنى الى وقت
طلوع الفجر فقد سهى سهوا بينا وخرج عن مقصود المتن
وعلى الاسم المأول عطف على الاسم الصريح من متعلق
بالمأول ان المصدرية الناصبة للفعل المضارع حال كونها
مضمرة عند سيبويه فانه قال انها في مثل هذا حرف جر
والنصب بعدها باضمار ان ومذهب الفرا انها ناصبة
بنفسها وليست جارة والجر بعدها بنيابتها مناب الى كما
مرت اليه الاشارة ومن الفعل المضارع عطف على قوله
من اربع فحينئذ تكون تارة اي تجي تارة بمعنى الى فتكون
حرف غاية نحو حتى في قوله تعالى لن نبرح عليه اي على
العجل عاكفين حتى يرجع الينا موسى لن من النواصب
ونبرح منصوب بها وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه
مضمر فيه خبره عاكفين وعليه متعلق بعاكفين وحتى حرف
جر بمعنى الى ويرجع منصوب بان مضمرة بعد حتى والينا
متعلق بيرجع وموسى فاعله والفعل مع فاعله ومتعلقه
في تاويل مصدر مجرور بحتى والجار مع المجرور متعلق
بلن نبرح الاصل اي اصل هذا القول الى ان يرجع فعلم
من بيان الاصل على سبيل الاستيناف ان الفعل المضارع
منصوب بان مضمرة بعدها كما علم من التفسيرين على سبيل
التدريج في قوله اي الى رجوعه ايي الى زمن رجوعه
ان حتى بمعنى الى وان المراد من ذلك الفعل هو المصدر
وان المضاف مقدر في ذلك المصدر لاستقامة المعنى

ولعدم خلو معنى المصدر عن الزمان والوقت يقدر كثيرا في
المصادر نحو اتيك حقوق النجم اي وقت خفوق النجم الخفوق
الغروب و تكون اخرى بمعنى كي فتكون للتعليل قال بعضهم
ان حتى اذا استعملت في معنى كي تكون مجازا اما قول المتاخرين
من النحاة انها تكون بمعنى كي فتكون مشتركة فليس بحجة
اذ لم يقل احد من المتقدمين منهم انها تكون للتعليل بل قالوا
انها للغاية واما نحو اسلمت حتى ادخل الجنة فتقديره
اسلم اي اسلمت وابقى على اسلامي حتى ادخلها فتكون بمعنى الى
انما حذف اسلم للقرينة الدالة عليه وهي ان غاية الشئ آخره
واخره جزء منه والمستقبل ليس جزءا من الماضي فلا يكون
غايته فيقدر ما هو غايته والتقدير اولى من الاشتراك
فان الاصل عدم الاشتراك اقول لا شك ان التقدير اولى
ان دل عليه الكلام ويكون مقصودا ظاهرا منه لكن الامر
ههنا ليس كذلك كما لا يخفى ما الرجوع الى الاشتراك اولى
كما هو مذهب بعض وقد مر مثل هذا عن قريب فيكون
معناه كي ادخل الجنة اي اسلمت لاجل دخول الجنة وما وقع
في بعض النسخ بدل المثال المذكور من نحو اسلم حتى تدخل
الجنة فهو ايضا صحيح فان الامر بسبب الاسلام والاسلام بسبب
دخول الجنة والمراد من السبب ههنا ما يكون مفضيا الى المسبب
المقصود في الجملة وان يكن مستلزما له وقد تحتملها اي يستعمل
في كلام واحد كثيرا منفردة لكل واحد من معنى الغاية والتعليل
ويستعمل فيه قليلا محتملة لهما لصلاحية معنى الكلام لهما
بحسب الاعتبارين وقد عرفت من قبل ان الاحتمال لا يمنع

التمثيل

التمثيل ولا الشهادة كحتى في قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي
اي الطايفة التي تظلم وتتعدى بان يبغي على الله ورسوله حتى
تفيئ الى امر الله اي حتى ترجع اليه الفيئ الرجوع قاتل فعل
امر من باب المفاعلة فاعله الضمير المرفوع المتصل به اعني
الواو ومفعوله الموصول وحده او مع الصلة على ما عرفت
من الاختلاف تفيئ فعل فاعله ضمير مستتر فيه عايد الى الموصول
والى امر الله متعلق به والفعل مع فاعله ومتعلقه في تاويل
المصدر مجرور المحل بحتى والجار مع المجرور متعلق بقاتلوا
اما تعلق الغاية واما تعلق التعليل فلزافره على سبيل
الانفصال الحقيقي بقوله اي الى ان تفيئ فتكون للغاية وهو
الاحتمال الراجح الظاهر لانه هو المناسب لسياق الاية وبمعنى
كي تفيئ فيكون للتعليل وما وقع في بعض النسخ بدون حرف
التفسير فهو صحيح ايضا فانه من قبيل عطف تفسير المجمل
فان قلت استعمال او في التفسير ينافيه لانها للترديد
والتشكيك قلت انما تستعمل كثيرا للتنويع بحسب معونة
المقام وهذا منه على ان الابهام الحاصل من ملاحظة الاجتماع
الاجتماع لا ينافي التميز الحاصل من ملاحظة الانفراد الذي
هو منشا التفسير لاختلاف الجهة ثم ان المصنف لما حصر استعمالها
في الوجهين اذا كانت جارة اراد ان يشير الى رد قول من
قال انها تستعمل قليلا بمعنى حرف الاستثنا المنقطع لانتفا
شرط الاتصال فقال وزعم ابن هشام وابن مالك انها
تكون بمعنى الا اي تستعمل قليلا بمعنى حرف الاستثنا نحو
لا قوم حتى تقوم فان المعنى لا اقوم الا ان تقوم كقوله

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

اي ليس اعطاؤك من الشئ الكثير عندك سماحة بشئ اي سخاء معتبرا الا ان يحسن بشئ حالة كونه قليلا عندك فالغرض هو الحث على البذل من القليل فانه اشق كما ان القليل اعز قال الله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون العطاء اسم بمعنى الاعطاء وهو المراد ههنا وقد يجئ بمعنى المعطى والسماحة هو الجود وقد يستعمل بمعنى مبدا افادة ما ينبغي لمن ينبغي وبمعنى الافادة والمراد ههنا هو الثاني بقرينة العطاء فان قلت اثبات الجود ينافض هي السماحة لانها نفسه قلت المراد من نفي السماحة نفي اعتباها لا نفي تحققها حتى يناقضه الاثبات كما اشرنا اليه ويجوز ان ينفي وجود السماحة على سبيل المبالغة لغرض الاعتداد ببذل القليل والحث عليه فان قلت حينئذ فليحمل على الاستثناء المتصل كما في قولك ما ضربت الا ضربا فبطل ما زعموه من الاستثناء المنقطع قلت الحمل عليه بعيد من جهة الاستعمال وان كان جايزا عقلا فعلم من هذا فساد قول من قال ان قوله حتى تجود ومالديك قليل في تاويل المصدر منصوب على انه بدل من سماحة او يستثنى منها فانه خارج عن موارد استعمالها وعن قانونها فان قلت اي القولين اولى عندك قلت ما ذهب اليه المصنف اولى فانه اضبط فانظر فيه بمعنى الا يمكن حملها فيه على معنى الفاء او على المعنى المجازي فان قلت لم لم تجعلها للقدر المشترك بين المعنيين فانه اضبط واسلم من الاشتراك اللفظي قلت لتعذر تحقيق المعنى المشترك بينهما ليس فعل من الافعال الناقصة

اسمها العطاء من الفضول متعلق بالعطاء خبره سماحة حتى حرف جر بمعنى الا تجود فعل مضارع فاعله مستتر منصوب بان مضمرة بعدها مفعوله محذوف الواو في قوله ومالديك واو الحال وما اسم موصول او موصوف لديك جملة ظرفيه صلته او صفته خبره قليل والجملة الاسمية حال عن مفعول تجود محذوفا بشهادة المعنى اي تجود بشئ حال كونه قليلا عندك ويجوز ان يكون حالا عن الفاعل او عنهما فتجود مع معموله بمجرور المحل بحتى متعلق بليس على حسب دلالة نحوى الكلام والوجه الثاني من الوجوه الثلاثة ان تكون حرف عطف عند البصريين اذا دخلت على اسم غير نكرة فلا يجوز قام القوم حتى زيد واما اذا خصصت فيجوز نحو جائني القوم حتى زيد كبيرهم وسبب اختصاصهم دخولها بالاسم ان اصلها ان يكون حرف جر وهي لا تدل الا على الاسم لفظا او تقديرا هذا وان ظاهر عبارة المفتاح يشعر بانها تكون لعطف جملة فلذلك قال بعض الشارحين ان حتى في قول الشاعر وكنت فتى من جند ابليس فارتمى بي الحال حتى صار ابليس من جندي لعطف جملة صار علي فارتمى والحق انها في امثال هذا البيت ليست بحرف عطف بل انما هي حرف ابتدا تدل على التدريج فلهذا جعل المصنف الوجه الثالث ان تكون حرف ابتدا تفيد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه فيكون كل منهما موصوفا بذلك الحكم نحو جاء الحجاج حتى المشاة المطلق من اعتبار زمان ذلك الحكم سواء كانا مجتمعين في زمانه او متعاقبين فيه فان قلت كيف يصح اتصاف الجمع بالاطلاق مع اشعاره بتقييد ما قلت لاختلاف جهتي التقييد والاطلاق

فان كل واحد منهما يجتمع مع الاخر في الاتصاف ذلك الحكم مثلاً وخال
عن اعتبار قيد المعية والترتيب في زمان وقوعه فان قلت لم يعتبر
الجمع المطلق فيما بين المعطوفين بدون اعتبار الحكم كما هو الظاهر
المناسب لمعناها قلت لعدم تحصيل معناها بدون اعتباره فان
قلت قد وقع في بعض النسخ مطلق الجمع بدل الجمع المطلق فهل بينهما
فرق من حيث المعنى المراد قلت لا بل هو من قبيل جرد قطيفة فما وقع
عن بعضهم عن الفرق بينهما بان مطلق الجمع يتناول صورة المعية
والترتيب على قياس الفرق بين مطلق الماهية والماهية المطلقة
فلا يناسب هذا المقام حتى في افادة الجمع المطلق وان كان بينهما
فرق فزعم المصنف انها كالواو وكما قال ابن مالك انها لا تقتضي
ترتيبا على الاصح ومن زعم انها تقتضي الترتيب في الزمان
فقد ادعى ما لا دليل عليه فيجوز ان يكون المعطوف بها مصاحبا
وسابقا كما يظهر ذلك في المثال المذكور ومنشا الزعم انه راي
حصول الحكم بعدها على اربعة اوجه الاول حصوله بعد حصوله
لما قبلها نحو جاءني الجيش حتى اميرهم اذا كان الامير اخرهم
مجيبا والثاني العكس نحو مات كل اب لي حتى ادم والثالث
حصوله في اثناء حصوله لما قبلها نحو مات الناس حتى الانبياء
والرابع حصوله له مع حصوله لما قبلها نحو جاء القوم حتى خالد
اذا جاوك معا ويكون خالد اضعفهم او اقواهم ثم اعتقد
ان معنى الترتيب لا يستقيم في الوجوه الثلاثة الاخيرة حملا
للترتيب على الترتيب بحسب الخارج فقط فحكم بانها تفيد
الجمع المطلق كالواو فالصواب ان المراد من من الترتيب هو
الترتيب بحسب الذهن لا بحسب الخارج فيستقيم معناه في

الاوجه

الاوجه كلها فيفيد الجمع مع الترتيب كالفاء ثم فان قلت
توافق ما في الذهن لما في الحال الواقع اصل فمحل الترتيب
على الترتيب بحسب الذهن فقط خروج عن ذلك الاصل
فلا تعتبر قلت لا نسلم ثم ان التوافق اصل مطلقا اذ ربما
تكون دلالة الالفاظ بحسب الاذهان فقط كما في الانشاء والحروف
قال ابن الحاجب انها تفيد الترتيب مع مهلة وقال الزمخشري
الفاء ثم وحتى تقتضي الترتيب وقال اهل المعاني انها تفيد
الذهني على سبيل التدريج لما فرغ عن بيان المشابهة
بينهما اشار الى الفرق بينهما من وجهين فقال الا ان المعطوف بها
اي بحتى مشروط بامرين ليسا بشرط في المعطوف بالواو اي
فتكون حتى كالواو في جميع الاحكام الا في حكم الاشتراط
احدهما اي احد الامرين اللذين اشترطا فيه ان يكون اي المعطوف
بها بعضا من المعطوف عليه نحو قدم الحجاج حتى المشاة او جزء
من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني
الجارية حتى حديثها فلاجل هذا الشرط امتنع نحو قولك اعجبتني
الجارية حتى ابنها لكن لا يلزم من هذا الامتناع امتناع قولك
عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم
فاسم الجارية لا يشمل ابنها والضابط في ذلك انها انما يصح
دخولها حيث يصح دخول حرف الاستثناء متصل وانما
يمتنع دخولها حيث يمتنع دخولها والامر الثاني منهما ان يكون
المعطوف بها غاية له اي للمعطوف عليه في شئ سواء
كان شرفا او نقصانا فامتنع نحو قولك نمت البارحة
حتى نصفها لانتفاء الشرط الثاني نحو مات الناس حتى

الانبيا قد تحقق فيه الامران فان الانبياء عليهم الصلاة
والسلام بعض الناس وفرد له وغاية له في شرف المقدار
وشرف المنزلة فان اشرف ما يبلغه نوع البشر من الكمالات
الانسية والمراتب القدسية هو وصف النبوة ومرتبة النفس
القدسية وعكسه اي عكس المثال المذكور من حيث الاشتمال
على غاية خمسة المقدار نحو قولك زارني الناس حتى
الحجامون فانهم بعض منهم وغاية لهم في خمسة المقدار
وانحطاط المرتبة فان الحجامة احقر صناعة عند العرب
قد اتي بهذا المثال على طريق ترك تصريح التعليل لتحيل
انهم غاية في نقصان لا يندرج تحت سعة دايرة البيان
وان الناس منزهون مبرؤن عن كونهم غاية لهم لفظا
وذكرا فضلا ان يكونوا غاية لهم معنى وذكر انهم لما ذكر
شاملا لكل واحد منهما على حدة ايضاحا لهما اراد ان يجمع
بينهما في قوله البليغ على حسب ترتيبهما استدلالا عليهما
فقال ونحو قول الشاعر عطفا على مجموع المثالين على
سبيل التوزيع الاول للاول والثاني للثاني مع جواز
جواز عطفه على كل واحد منهما على انفراده قد وقع في
بعض النسخ وقال الشاعر بدل وقول الشاعر فهو عطف
ايضا ميلا الى المعنى قهرناكم حتى الكماة فانتم تهابوننا
حتى بنينا الاصاغرا اي علبناكم في المحاربة حتى ابطالكم
فانكم لتخافون منا ومن ابنائنا الذين لا يتصور منهم
الحراب عادة قد تحقق فيه شرطا العطف بها في كلا
الموضعين فان الكماة جمع كمي من قولهم كمي فلان بشهادته

اذا

اذا كتمها والكمي الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه
اي ستّرها بالدرع والبيضة وقيل جمع كام مثل قضاة
وقاض بعض المخاطبين وغاية لهم في القوة والبنون جمع
ابن الاصاغر جمع صغير التوصيف بالصغر مما يحصل وصف
غاية الضعف فان مبيته غاية في الضعف ومن شروط
العطف بحتى ان يكون المعطوف بها اسما ظاهرا كما ان محرورها
كذلك فلذلك امتنع عطف الجملة بها فان شرط معطوفها
ان يكون جزء مما قبلها او كجزء منه فمعلوم انه لا يتاتى ذلك
الا في المفردات هذا هو المذهب الصحيح فمن جوز عطف
الجملة بها ذاهبا الى ان يكون معطوفها جزآ وفي حكمه
ليس بشرط فيه وان الاتصال بينهما من حيث السببية
كاف فيه فقد سهى فان الاتصال من جهة السببية مع
كمال الاتصال وانه يمنع العطف مطلقا كما قرر في موضعه
فالحق انها اذا دخلت على جملة تكون حرف ابتدا كما قلنا
في مطلع الكلام واذا عطفت بها على المجرور اعيد الخافض
فرقا بين كونها عاطفة وبين كونها جارة نحو مررت بالقوم
حتى بزيد وقيل ان اعادة الجار معها احسن وليست بواجبة
واهل الكوفة ينكرون ان يكون للعطف فيحملون نحو جا
القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك
على انها في مثل هذا حرف ابتدا وان ما بعدها مرفوع العامل
مضمر يدل عليه العامل الظاهر لكن القول بالاضمار بلا
احتياج ضروري اليه غير مقيد به فان قلت قد وقع
في قليل من النسخ ههنا وتقول اعجبتني الجارية حتى كلامها

لان الكلام هي كلامها لجزئيها في كون كل منهما تابعا للغير ومستتبعا له
فهل له فايدة قلت فايدته دفع الاعتراض على الشرط الاول فان
كلامها ليس بعضها سواء ازيد من البعض الجزاء والجزى فان قلت
فحينئذ كان الواجب عليه ان يقول او كبعض منه تتميما لم قلت
اذا كان بين كل امرين نوع اتصال ولاحدهما اصالة باستتباعه
للاخر استغنى بالمستتبع عن الاخر كثيرا طلبا للاختصار او
اعتمادا على ذهن السامع ومعلوم ان الذي نحن بصدده من
هذا القبيل نعم مثل هذا يحتاج الى تنبيه كما وقع في بعض النسخ
والوجه الثالث منها ان تكون حرف ابتدا اي حرف يبتدا بعدها
بجمل لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب وان وجد تعلقها
به من حيث المعنى نحو مرض فلان حتى انه لا يرجونه فجملة
لا يرجونه لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنه متعلقة
به من حيث المعنى فان المرض سبب عدم الرجا وقال الزجاج وابن
درستويه الجملة الواقعة بعدها محرورة المحل بها فيكون حرف
جر عندهما وقد عرفت حال قولهما فيما سبق وزعم بعضهم
انها اذا دخلت على الماضي تكون جارة فتكون ان مضمرة بعدها
ليجعل ما بعدها في تاويل المصدر لا يخفى عليك ان القول بالاضمار
يكلف اذ لا حاجة اليه في تحصيل المعنى المقصود من الكلام فان قلت
كيف تجعلها قسيما للعاطفة مع انها قسم منها قلت قد عرفت
ان المختار عنده انها ليست بعاطفة فما ذهب اليه البعض من انها
عاطفة فهو فاسد فتدخل على ثلاثة اشيا الفعل بالجر على
انه يدل ويجوز الرفع على انه خبر مبتدا محذوف الماضي اي تدخل على
جملة فعلية فعلها ماض نحو قوله ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة

اي اعطيناهم بدل ما كانوا فيه من البلا والمحنة الرخا والسعة
والسعة والصحة حتى عفوا اي كثروا من عفا النبات اذا كثر ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم واعفوا اللحى عفا فعل فاعله الواو فالجملة
فعلية ابتدائية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنه متعلقة
به من حيث المعنى وهو جملة بدلنا وقالوا عطف على جملة عفوا
او عطف للدخل على الفعل المضارع المرفوع اذا اريد منه الحال
حقيقة او تقديرا نحو قولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حالة
الدخول فيكون المراد منه الحال حقيقة او في حالة الاخبار بعد
وقوع السير والدخول على سبيل الحكاية فيكون المراد منه الحال
المقدرة المحكية واما اذا اريد منه المستقبل من حيث النظر الى
ما قبلها سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن مثال الاول
نحو قولك سرت حتى ادخل البلد الثاني نحو قولك اليوم سرت
امس حتى ادخل البلد فيكون منصوبا بان مضمرة بعدها فيكون
معناها اما غاية واما تعليلا لا يخفى عليك ان ذلك كله شهادة
فهم المراد واستقامة معنى الكلام نحو وزلزلوا اي ازعجوا ازعاجا
شديدا تشبيها بالزلزلة بما اصابهم من الاهوال والافزاع حتى
يقول الرسول والذين امنوا معه اي مع الرسول متى نصر الله في قراءة
من رفع يقول وهي قراءة نافع فتكون حالا محكية والمعنى على
المضي عبر عنه بالمضارع الدال على حصول مضمونه في الوقت الحاضر
فيكون مجازا فان قلت كيف يكون مجازا وقد استعمل فيما
وضع له قلت لا نسلم ثم انه مستعمل فيه وانما يكون مستعملا
فيه لو كان وقت حصول مضمونه وقت الاخبار عنه وهو الحال
حقيقة فمعلوم ان الامر ليس هاهنا كذلك يقول فعل فاعله

الرسول الواو واو العطف الذين اسم موصول صلته امنوا موظرف
منصوب المحل على انه حال من الموصول او صفة ويجوز ان يكون
في قوة الصلة فان الزمخشري قال في تفسير هذه الاية حتى
قال الرسول ومن معه كما يجوز ان متعلق بيقول والموصول
مع صلته عطف بيان على الفاعل متى ظرف مرفوع المحل على
انه خبر لمبتدا وهو نصر الله والمبتدا مع خبره جملة اسمية منصوبة
المحل على انها مقولة القول والقول مع مقوله جملة فعلية
ابتدائية لا تعلق لها بما قبلها من حيث الاعراب لكنها
متعلقة به من حيث المعنى فان الزلزلة والازعاج سبب
القول واما من قرا يقول بالنصب فيكون منصوبا بان مضمرة
مستقبلا لتحقق علامة الاستقبال تقديرا وهي ان لكن انما
هو من حيث النظر الى وقت حصول الزلزلة لا من حيث
النظر الى زمان تحقق قصص ذلك علينا حينئذ يقول مع
مقوله مجرور المحل بها فتكون للغاية ويحتمل التعليل في الجار
مع المجرور متعلق بزلزلوا وتدخل على الجملة الاسمية كقولك
حتى ماء دجلة اشكل قدم بيان هذا في الباب الاول
وقد يكون الكلام صالحا للوجوه الثلاثة نحو اكلت السمكة حتى
راسها فيجوز فيه الرفع والنصب والجر اما النصب والجر
فظاهر واما الرفع فعلى تقدير ان يكون الراس مرفوعا على الابتدا
وخبره محذوفا اي راسها ماكول فيكون الجملة اسمية ابتدائية
لا محل لها من الاعراب الكلمة السادسة من الكلمات السبع كلا
حرف معناها الزجر وهي بسيطة كما هو الاصل وقال ثعلب
انها مركبة من كاف التشبيه ومن لا النافية لكن شددت لانها

لدفع

لدفع توهم بقا معنى الكلمتين ثم قال بعضهم انها تكون للردع فقط
وهو الاحسن لانه اضبط فيكون سايرالمعاني ان ثبت متولدا منه
بحسب معونة المقام وقال بعضهم انها تكون لمعنيين الردع و
التصديق وهو حسن وقال المصنف انها تستعمل على اوجه ثلاثة
وهو جايز فان قلت الوجوه اربعة كما سيجي قلت المختار عنده
ثلاثة فلهذا استعمل في بيان الوجه الثالث كلمة او الدالة على
احد الامرين واقام الدليل على ما اختاره منهما كما وقع في بعض
النسخ فيقال فيها حرف ردع وزجر وهو مذهب سيبويه
واكثر البصريين فان قلت الظاهر ان يكون اسم فعل بمعنى
ارتدع كما كان عليك اسم فعل بمعنى الزم فما الذي يصرفه
عن ذلك الظاهر قلت عدم استقلال معناها بنفسها
يصرفه عن ذلك بخلاف اسماء الافعال في نحو فيقول ربي اهانني
الفا فا الجواب يقول فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الانسان
ربي مبتدا اهان فعل فاعله مستتر فيه عايد الى ربي مفعوله
يا المتكلم حذفت اكتفا بكسرة نون الوقاية والجملة خبره وهو
مع خبره منصوب المحل على انه مقول القول كلا كلمة تردعها هنا
على ردع الانسان عن قوله المنكر اي تقرير للمقصود من الردع
والا فمعنى الانتها معنى الارتداع لا معنى الردع ولا يصح ايضا تفسير
معنى الحروف بمضمون الكلام انته فعل امر فاعله مستتر فيه
وهو انت خطاب الانسان عن مثل هذه المقالة فان الانتها
عن نفس المقالة الواقعة غير متصور فان قلت قد فسر بعضهم
ههنا بليس الامر كما يظن هذا الانسان فهل له وجه قلت
نعم فانه مناسب لمعنى الردع ومستلزم لتقرير المصنف ومشعر

بما قاله ثعلب ويقال فيها تارة اخرى انها حرف التصديق بمنزلة
اي ونعم وهو مذهب البصريين في نحو قوله تعالى كلا والقمر
المعنى اي معنى قوله تعالى معنى اي بكسر الهمزة وسكون
وسكون الياء وللقسم القمر مجرور بها متعلق باقسم محذوفا
فان قلت قد فكك قال الزمخشري في تفسير هذا القول كلا للانكار
وللردع فهل بين كلاميهما تدافع قلت هيهات ما بينهما فان
مدار كلام المصنف ما يتبادر من ظاهر القول ومدار كلامه اساس
البلاغة والاعجاز فلهذا كان كلامه احسن فمن اين يجي
التدافع والوجه الثالث من الوجوه الثلاثة انها قد تكون بمعنى
حقا وهو مذهب الكسائي ومن تابعه فتكون اسما وبنى
لموافقة لكلا التي هي حرف في لفظه فيكون مشتركا بين الحرف
والاسم وهذا ضعيف لان مثل هذا الاشتراك قليل جدا
مع كونه مخالفا للاصل ومحوجا الى تكلف سبب بنائها او
بمعنى الا وهو مذهب ابي حاتم وهي بفتح الهمزة وتخفيف
اللام مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي فيفيد التشبيه
على تحقيق ما بعدها والاستفهام اذا دخل على النفي افاد تحقيقا
وتدخل على جملة اسمية نحو الا انهم هم الفاسقون وجملة فعلية
نحو الا قد صدقوا والنحاة يسمونها حرف تنبيه لدلالتها عليه
كما سموها حرف استفتاح لافتتاح الكلام بها الاستفتاحية
اي المنسوبة الى استفتاح وهو استصدار انما قيدوها بها لانها
تستعمل على خمسة اوجه الاول الاستفتاح والثاني للانكار
والتوبيخ والثالث للتمني والرابع الاستفهام والخامس العرض
والتحضيض كما بينا على خلاف بين الكسائي وبين ابي حاتم

في

في ذلك اي في مجيئها بمعنى حقا او بمعنى حرف تنبيه او في مجيئها المجرد
الاستفتاح وهو المناسب لترجيح المذهب الثاني والمجمل لتصحيح
ما نقل عن ابي حاتم من انها تكون للاستفتاح وبمعنى حقا في
نحو كلا لا تطعه كلا اما بمعنى حقا او بمعنى الا لا تطع فعل نهي
فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب النبي عليه السلام مفعوله ضمير
منصوب متصل به عايد الى ابي جهل فمعناه على مقتضى مذهب
الكسائي حقا لا تطعه فمن قال معناها على مذهب الكسائي
ردع لابي جهل فقد خرج عن مقتضى المقام وانتظام الكلام
ومعناه ها هنا على مذهب ابي حاتم الا لا تطعه فان قلت اليس
قول الزمخشري في تفسير هذا القول كلا ردع لابي جهل عن
قوله المنكر وقوله احسن من قولهما قلت احسن واضبط
وقد مر نظاير هذا انفا ثم لما فرغ عن بيان المذهبين وكان
الثاني مختارا عنده اراد ان يقيم عليه البرهان فقال والصواب
الثاني اي الاول خطا والثاني هو الصواب وهو ان يكون المجرد
الاستفتاح لوجوب كسر الهمزة اي همزة ان بعدها لكونه مظنة
جملة كما بعدها حرف تنبيه نحو الا انهم هم المفسدون ولو كانت
بمعنى حقا لما كسرت بعدها لكونه مظنة مفرد كما في نحو قولك حق
ان زيدا قايم لا يخفى ان مثل هذا الاستدلال ببعض استعمالاتها
على كلية عودتين فلا يفيد شيئا بتمامه كما ترى فالحق ان كلامنهما
محتمل وان الثاني هو الظاهر في نحو قوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى كلا حرف بمعنى الا الاستفتاحية ان حرف من الحروف المشبهة
بالفعل اسمها الانسان اللام لام التاكيد يطغى فعل مضارع
فاعله مستتر فيه عايد الى الانسان الجملة خبر الكلمة السابعة

منها لا من حيث هي فانه يدفع الاعتراض بان استعمالها على سبيل
الزيادة هل هو من استعمالها الحقيقية والمجازية وهي مستعملة
على ثلاثة اوجه فتكون نافية اي فالوجه الاول منها ان يستعمل
للنفي وناهية اي الوجه الثاني منها ان تكون مستعملة على
صيغة النهي سواء كان المراد نهيا حقيقة نحو لا تضرب او دعاء
نحو رب لا تكلني الى نفسي طرفة عين وزايدة اي الوجه الثالث
منها ان تكون مستعملة في الكلام لمجرد التقوية والتاكيد فالنافية
النافية لتفصيل الاحكام كما ان الفا الاولى في صدر الكلام لتفصيل
الوجوه والاقسام تعمل في النكرات اتفاقا واما في المعارف فلا تعمل
عند البصريين وتعمل عند الكوفيين نحو لا زيد ولا عمر فتقييد العمل
بالنكرة يشير الى اختلاف في عمل المعرفة واما شرط عملها في النكرة
اجماعا فلانها لنفي جنس من الاجناس وذا من حيث انه نفي
جنس لا يظهر الا في النكرة فلهذا فسمي بلا التي لنفي الجنس على ان
منصوب على انه مفعول مطلق مضاف الى ان من حيث حكاية
لفظها فتكون اسما على ما هو المعهود عندهم اي يعمل فيها المشابهتها
اياها من حيث انها لتحقيق النفي كما انها لتحقيق الاثبات ومن
حيث انها للنفي كما انها للاثبات وان كانت تخالفها من حيث
انها لا تستعمل الا في النكرات على المذهب المنصور ومن حيث
ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا ما دامت عاملة فيه
ومن حيث يجوز عملها وتركه اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا
بالله بخلافها نحو ان محلا وان مرتحلا اي ان لنا محلا وان لنا
مرتحلا فهذه المخالفة من هذه الحيثيات تقتضي فرعية عملها ولا
فلا يخفى عليك ان ينبغي ان تكون عاملة اصالة من حيث النظر

الى

الى انسحاب معنى النفي في مضمون الكلام عملا كثيرا ويجوز ان تكون
ظرفا بمعنى انها تعمل فيه عملها في اكثر اوقات استعمالاتها والحاصل
انها اذا كانت لنفي الجنس كثر عملها في النكرة ونذر في المعرفة كما
اذا كانت بمعنى ليس قل اما عمل ان فدايم ما دامت مشروطة فحصل
لك ههنا اربع اعتبارات اعتبار الدوام والكثرة واعتبار القلة والندرة
واما عملها في الاسم والخبر فانما يكون على مذهب البصريين واما عند
الكوفيين فانما تعمل في الاسم وحده نحو لا غلام رجل ظريف في الدار
واما نحو لا اله الا الله فهو سهل من حيث التمثيل لكنه مختلف
فيه فان مذهب الاخفش والمبرد انها مع اسمها مبني على الفتح
كخمسة عشر فيكون اسمها منصوب المحل ومذهب الكوفيين والزجاج
ان حركة اسمها اعرابية فيكون منصوبا لفظا وعدم التنوين
لا بنايها فانه ليس من لوازم الاسم والاعراب فيجوز زواله
ومذهب قوم انها لم تعمل فيه اصلا وهو وحده في محل رفع وخبرها
محذوف اي لا اله موجود ويكثر حذفه اذا علم وبنو تميم لا يذكرونه
حينئذ والا حرف استثناء والجلالة مستثنى من اسمها بدل من محله
والعطف عمل ليس قليلا لمشابهتها اياه في الدلالة على النفي
وان كانت مخالفة من حيث ان عملها قليل ومن حيث ان ذكر
خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها لا تعمل الا في
الاسم وحده ومن حيث لا تعمل الا في النكرة خلافا لابن جني
وانما ثبت عملها فيها على مذهب سيبويه في الشعر لا في السعة
والاختيار كقوله تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما
قضى الله واقيا الغرض من البيت الحمل على صبر البلايا
حتى الصبر على حسب الطاقة فان شيئا من الاشيا لا يبقى على

الارض بل الارض ومن عليها تغنى ولا شيأ من الملجا يحفظه مما قضاه
الله عليه وحكم عليه بالفنا تغز فعل امر من يتعزى قال الجوهري
العزا يجي ايضا بمعنى الصبر يقال عزيته فتعزى فاعله مستتر فيه
وهو انت عامل في كل مخاطب حذف لامه لاجل الوقف او للجزم
على اختلاف مذهبين فيه الفاء فيه تفيد معنى لام التعليل بمعونة
المقام لا عملت عمل ليس فاسمها شئ خبرها باقيا على الارض متعلق
بباقيا الوزر الملجا اسم لا الفافيه خبرها واقيا قوله مما قضى متعلق
بقوله واقيا وربما زيدت عليها تا التانيث كما زيدت على رب وثم
للتاكيد وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل لا على الاعيان ولم
من مقتضاها الا الاسم والخبر فامتنع به بروزها جميعا نحو لات
حين مناص اي ليس الحين حين مناص فلا بمعنى ليس مقدر
وهو الحين وحين منصوب على انه خبرها مضاف الى مناص وهو
الملجا هذا مذهب الخليل وسيبويه واما عند الاخفش فانها النافية للجنس
زيدت عليها التا والمعنى ولا حين مناص لهم وحين منصوب بها
على انه اسمها وخبرها محذوف وهو لهم تذنيب انها تجي
الى العطف نحو جاء زيد ويجب تكرارها اذا دخلت على الفعل
الماضي نحو لا اقتل زيد ولا ضرب ونحو كيف اغرم من لا يشرب
ولا اكل ولا ينطق ولا اسهل قال الله تعالى فلا صدق ولا صلى وكذا
اذا دخلت على المعرفة او على النكرة التي لم تعمل فيها نحو لا زيد
في الدار ولا بكر ونحو لا حول ولا قوة الا بالله وقد تجي معترضة بين
الجار والمجرور نحو جيئت بلا زاد وغضب زيد من لا شئ فالتحقيق
ان مثل هذا بمعنى غير فيكون اسما فلهذا انفك الصدارة عنها
والعطف الناهية هذا شروع في حكم القسم الثاني تجزم الفعل

المضارع

المضارع المستقبل نحو ولا تمنن مثال النهي التنزيه الواو واو العطف
ولا ناهية وتمنن فعل نهي مجزوم بها فاعله مستتر فيه وهو انت
وتستكثر حال من الفاعل اي لا تعط مستكثرا وقد علم حاله من
قبل فان قيل يتوجه النهي الى المن وهو هاهنا بمعنى الانعام
واجيب بان معنى النهي انما يتوجه في الحقيقة الى الحال كما تقرر
في موضعه من ان النفي والنهي انما يتوجهان الى القيد فلا
يسرف في القتل مثال النهي التحريم الفا هي الفا الفصيحة وهي
جواب شرط محذوف عند النحاة ولا ناهية يسرف فعل
مضارع مجزوم بها وفاعله مستتر فيه عايد الى ولي المقتول
في القتل متعلق به اخرجه عن حيز الاشكال الى موقع البيان
اي فلا يقتل عن القاتل اثنين والقاتل واحد كان اهل زمان
الجاهلية يقتلون جماعة اذا قتل واحد منهم فلذلك قتل كل قتيل
في كليب عشرة حتى ينال القتل الى مرة وقرا ابو مسلم صاحب
الدولة فلا يسرف بالرفع على انه خبر في معنى الامر وفيه مبالغة
ليست في الامر والوجه الثالث منها ان تكون زايدة للتاكيد
ولتحسين الكلام الى غير ذلك من الاعتبارات المناسبة لزيادتها
فيكون المراد منها ان لا يتغير اصل معنى الكلام بتركها الا ان لا تفيد
فيه اصلا فلذا قال دخولها في الكلام كخروجها في عدم تغيير
اصل المعنى نحو ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد بشهادة السياق
المعنى له فيكون للتاكيد كما جاء في موضع آخر من القران فيدل
على ان لا في قوله تعالى ان لا تسجد صلة جيئ بها للتاكيد
فان القران تفسير بعضه بعضا قيل معناه ما دعاك الى ان لا تسجد
فتكون للنفي ما اسم استفهام مبتدا فان قلت فكيف يحسن

اي ان تسجد بدون لا ؟

فيها الاستفهام بدون ان يتمكن فيه الاستفهام فان الله عالم بكل
شئ وقد علم المانع من السجود والاستفهام لاي شئ ها هنا قلت
لاستبعاد في ذلك فان اسم الاستفهام ها هنا ليس لتحصيل العلم
حتى يتوجه باذكرته بل للتوبيخ والاظهار معاندية وكفره وكبره
منع فعل فاعله مستتر فيه عايد الى معفوله متصل به وهو خطاب لا
بليس ان حرف من النواصب وتسجد منصوب بها فاعله مستتر
فيه وهو انت خطاب له ايضا والمجموع مع ان في تاويل المصدر على انه
مفعول لمنع بتقدير من ضمن مع معموله خبر المبتدا النوع الرابع
من الانواع الثمانية مايات على اربعة اوجه وهي اي الاتي عليها
اربعة الفاظ احدها لولا فيقال فيها ثلاثة احرف يدخل على
الجملتين اولها اسمية على الاصح والثانية فعلية تقتضي امتناع
جوابه لوجود شرطه اي يدل على استلزام تحقق شرطه لانتفاء
جوابه بحسب محوى الخطاب فحسن مقابلة الوجود بالامتناع
فان الاعتبار للمعنى لا للفظ فقط فلا يتوجه ما يقال من ان
الاحسن ما يقابل الوجوب بالامتناع فانه غير مناسب لمعنى الكلام
كما ترى ولا يتوجه ايضا الاعتراض بان يستدل بعدمه على عدم
المشروط فكيف يستدل بوجوده على عدمه فان قلت الدال
على ما ذكر هو المجموع المركب من لولا ومدخولها فكيف يستقيم
انها تدل عليه وحدها قلت المعتبر في الدلالة على ما ذكر
هو لولا فانها هي المفردة فيهما والباقي تشرطها كما هو شان الحروف
فصحت اضافة المعنى اليها وحدها من هذه الحيثية كما صحت في
سايرالحروف فالتحقق ههنا ان لها دلالتين على معنيين الاول
بحسب المنطوق والثانية بحسب محوى الخطاب اما الاول بحسبه

فهي

فهي ان تدل على استلزام انتفاء شرطه لتحقق جوابه كما ان الثانية
بحسب النحو هي ان تدل على استلزام وجود شرطه لانتفاء
جوابه فان قلت الشرط مع المشروط جايز الاجماع فكيف يقتضي
امتناع مشروطه قلت المراد من الشرط ها هنا هو الشرط
بحسب اصطلاح النحاة لا بحسب اصطلاح اهل الاصول على انه
في التحقيق شرط لانتفاء الجواب لا لتحققه وتختص في استعمالها
بالجملة الاسمية خلافا للكسائي فانه قال اذا قلت لولا زيد لاكرمتك
يكون التقدير لولا حضر زيد لاكرمتك فيكون زيد مرفوعا على انه
فاعل لفعل مضمر فيكون جملة فعلية عنده المحذوفة الخبر لقيام
قرينة دالة عليه فيكون المذكور بعدها مرفوعا على الابتدا
لا مرفوعا بنفس لولا كما ذهب اليه الفراء وابن كيسان ولا
بفعل مضمر كما ذهب اليه الكسائي قال ابن الطراوة ان جواب
لولا يكون خبر المبتدا ايما فلا يكون الخبر محذوفا عنده ورده
البعض بانه لا رابط بينهما فان قلت الجواب منوط بالشرط
من حيث اللزوم بينهما فلا حاجة الى زيادة الرابط والعايد اذ
في اللزوم غنية عن ذلك قلت الارتباط الحاصل ها هنا
هو الارتباط بين الشرط وجوابه لا بين المبتدا وخبره والكلام
في الثاني لا في الاول فعاد الرد بحاله واجيب بان المقصود من
الرابط هو الدلالة على نوع تعلق وقد حصل ههنا فان الاتصال
الحاصل بين الشرط وجوابه بحيث يفيد الارتباط بين المبتدا
وخبره استغنى بذلك عن الرابطة بينهما كما استغنى عنها
اذا كانت الجملة خبرا عن ضمير الشان بحصول اتصال بينهما والحاصل
ان مذهبه اقرب الى التحقيق والعقل كما ان مذهب غيره انسب

الى المباحث العربية والنقل هذا وان الخبر يجب حذفه اذا كان عاما
كالمحصول والوجود نحو لولا زيد لهلك عمرو واما اذا كان خاصا
فلا يحذف اذ لو لم يوجد دليل عليه فلهذا قال غالبا وفيه
اشارة الى رد قول من قال ان الخبر بعدها واجب الحذف دائما
فيجعل نحو لولا زيد يدفع عدوه لاهلكه من قبيل المحذوف الخبر
تقديره لولا زيد موجود دافعا عدوه لاهلكه فان مثل هذا
تحمل بمحض خارج عن معنى الكلام نحو لولا زيد لاكرمتك فلولا
حرف امتناع وزيد مبتدا خبره محذوف وهو موجود واللام
لام جواب لولا اكرم فعل فاعله متصل به ومفعوله متصل
به ايضا فالجملة الفعلية جوابها كان الجملة الاسمية شرطها
واما نحو لولاي ولولاك ولولاه فقد مر بحثه في الباب الثاني
فاوجدها هنا في بعض النسخ من قوله ومنه اي من قبيل المذكور
قولك نحو لولاي لكان كذا فانما يستقيم على مذهب الاخفش فلذا
فسره بقوله اي لولا انا موجود ويقال فيها تارة اخرى وحرف تحضيض
اي حرف يدل على طلب امر على سبيل الازعاج والحث التحضيض
ماخوذ من حض على القتال اي حثه عليه وطلبه منه فيكون ابلغ
في افادة هذا المعنى لزيادة بيانه على بيانه وعرض اي حرف يدل
على طلب امر على سبيل الرفق وهو ماخوذ من قولهم عرض فلان
حاجته على فلان واظهرها عليه وابرزها لديه فيكون المراد منه
الطلب على سبيل الرفق بحسب معونة المقام ومنه التعريض
خلاف التصريح كقول الفقير للغني جيتك لاسلم عليك وانظر الى
وجهك الكريم فيكون مراده من هذا طلب المعروف على سبيل
ترك التصريح والرفق فكانه طلب حاجته منه من جانب وناحية

٩٠

لداع دعا اليه يقول نظرت الى فلان عن عرض اي جانب وناحية
فمن هذا علم ان قول من قال العرض يلزمه الطلب وليس بموضوع
له غير وارد هاهنا لما عرفت من قبل ان المراد من المعنى في امثاله
هذا اعم سواء حصل اللفظ بالوضع او بحسب معونة المقام فلهذا
جعل الوجوه وجوه الاستعمال لا وجوه الوضع فتامل فان قلت فلم
جعلها فيهما وجها واحدا قلت لاشتراكهما في معنى الطلب وان
اختلفا في جهته فلهذا اشار الى التمييز بينهما بقوله اي طلب
بازعاج وعنف في صورة التحضيض يقال ازعجه اذا قلعه من مكانه
او طلب برفق في صورة العرض فيكون من قبيل اللف والنشر
المرتب فان قلت لم استعمل اولا الواو وثانيا او قلت لان
المقام الاول مقام الاشتراك والثاني مقام الامتناع والتنويع
فكل منهما ثابت في مقام يليق به على حسب توافق الوضع والطبع
فظهر الفرق بينهما ان التحضيض طلب على سبيل العنف والعرض
طلب على سبيل الرفق فان قلت فهل الفرق الحاصل
بينهما بحسب العقل كاف الفرق بينهما بحسب موارد الاستعمال
قلت لا بل هو مفوض الى صلاحية المقام لاحدهما او لكليهما ما امكن
وتختص اي لولا التي للتخضيض والعرض بالفعل المضارع اي
الفعل الدال على معنى مقترن الزمن المستقبل حقيقة لا شك ان
دخولها انما هو على لفظ المضارع حقيقة وعرف الاعلى معناه
المستقبل بدل قوله المضارع فان قلت ان النحاة قد قالوا ان
المضارع بعد هذه الحروف يحتمل المعنى والاستقبال فمن اين يتم
التقريب قلت الكلام في لولا التحضيضية لا في لولا مطلقا فيكون
المضارع بعدها دالا على معنى مقترن بالزمان المستقبل فحصل

التقريب بلا رتبة فان قلت لا يحصل التقريب ههنا الا بعد حصول
القرينة المعينة المضارع للاستقبال فمن اين لك هذه القرينة قلت
قد حصلت من حيث انها تدل على طلب فعل وهو لا يكون الا في المستقبل
لا في الحال ولا في الماضي فقد ظهر من هذا ان المقتضى للاختصاص
هو الطلب المذكور فلاجل هذا ادخل الفاعل على المضارع في قوله
فتختص فان قلت قد استعمل البامع الاختصاص قيل هذا في قوله
وتختص بالجملة الاسمية ويفيد هذا قوله وتختص بالماضي فلم تركها
ههنا قلت حذفها وحوها هنا طلبا للاختصار وعدي
الفعل الى مفعوله على سبيل نزع الخافض او حذفهما جميعا فالمعنى
مختص المضارع بالمستقبل قال الجوهري اختص بكذا اي خصه به لا يخفى
عليك ان هذا المعنى وان كان غير ظاهر برفع الشبهة بجذافيرها
هذا ما وجده ههنا في اكثر النسخ واما على ما وجد في بعضها هكذا
فيختص بالفعل المضارع فلا مجال للاستفهار فيه او يختص بما في
تاويله اي تاويل المضارع اي لفظ ماض ومعناه مستقبل فيكون
مجازا فان قلت ما العلاقة بين معنى الماضي ومعنى المستقبل
حتى يصح المجاز وما الفايدة فيه حتى يكون معتبرا قلت اما
العلاقة فهي ان الزمان معتبر في كل منهما مع ان المستقبل يؤل
الى الماضي في الجملة واما الفايدة فيه فهي كمال عناية المتكلم
بوقوع المطلوب فكانه قد وقع فهو يخبر عنه على سبيل الابتهاج
نحو اطال الله بقاك مثال المضارع الصريح الواقع بعدها نحو
يستغفرون في قوله تعالى لو لا تستغفرون الله اي قال صالح
عليه لقومه هلا تستغفرون الله قبل نزول العذاب لو لا حرف
طلب واستفهار فان قلت هل هي ههنا للتخصيص وللعرض

قلت

قلت الظاهر انها تكون ههنا للعرض ويحتمل ان يكون للتخصيص ستقف
فعل مضارع فاعله الواو والنون علامة الرفع ومفعوله لفظ الجلالة
مثال ما في تاويل المضارع نحو اخرني في قوله تعالى لو لا اخرتني
الى اجل قريب فاصدق واكون من الصالحين اي هلا تؤخرني
الى اجل قليل التقدير لكن منك تاخير فتصدق وكوني من الصالحين
ونحو قولك لا تزورنا فتكرمك ونكون من المحسنين يوضح هذا
بعض ايضاح لو لا عرض اخر فعل ماض بمعنى المضارع اذ لا معنى
طلب التاخير في الزمن الماضي فاعله ضمير مرفوع متصل به وهو
التا مفعوله يا المتكلم والنون نون الوقاية هذا على ما قصده
ههنا وهو يكلف فالظاهر انها في امثال هذا تكون لمجرد التمني
فيكون ليتك اخرتني الى اجل قليل مثل ليت الشباب يعود يوما
فلهذا قال الزمخشري ههنا هلا اخرت موتي الى اجل قليل
فان قلت القاعدة انها اذا دخلت على الماضي تفيد التقديم
لكنه لا يصح ها هنا اصلا فلا يتم ما ذكرتم فلهذا جعلها
للعرض ههنا معناها التمني والتقديم ليس من لوازمه
بل يتولد منه فيجوز ان يجعل له العقم لانتفاء شرط القيام
مانع الفا فالجواب التي تكون الاشيا الستة ان مضمرة بعدها
اصدق فعل مضارع بها منصوب بها فاعله مستتر فيه وهو انا
اصله اتصدق من باب الفعل قلبت التا صادا فادغمت
الصاد في الصاد قرا ابي فاتصدق على الاصل الفعل مع فاعله
في تاويل المصدر مرفوع المحل على انه مقطوف بها على ما قبله
كما اشرنا اليه الواو واو العطف اكون منصوب على انه معطوف
بها على لفظ اصدق وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه

مستترفيه وهوانا خير من الصالحين وقرئ واكن بالجزم عطفا
على محل فاصدق كانه قيل ان اخرتنى اصدق واكن من الصالحين
لما فرغ من بيان الوجه الثاني اراد ان يرتب عليه بيان الوجه
الثالث فقال ويقال فيها تارة حرف توبيخ اي حرف دال على
تهديد وتعنيف ولوم على ترك فعل في الزمن الماضي فلهذا
ترتب على هذا قوله فتختص بالفعل الماضي قال بعضهم فلما حلوا
مصباحها من توبيخ فلهذا قيل انها توخل على الماضي غالبا
لكن عبارة المصنف اسد واوفق نحو فلولا نصرهم الذين اتخذوا
من دون الله قربانا الهة القربان ما يقرب به الى الله تعالى
اي اتخذوهم شفعاء متقربا بهم الى الله حيث قالوا هؤلاء
شفعاؤنا عند الله والمعنى فهلا منعهم من الهلاك الهتهم الفا
تول على ترتيب التوبيخ لولا حرف توبيخ نصر فعلهم مفعوله
عايدا الى الكفار المهلكين الذين اسم موصول اتخذ فعل فاعل
الواو العايد الى الكفار ايضا من دون الله متعلق به ومفعوله
الاول ضمير عايد الى اسم الموصول محذوف ومفعوله الثاني
الهة وقربانا حال من المفعول مفعوله مفعول ثاني لاتخذ
بمعنى ذات قرابة مقدم على مفعوله الاول وهو الهة والفعل
مع معموليه جملة فعلية وقعت صلة للموصول وهو مع صلته
مرفوع المحل على انه فاعل نصرهم انها لما استعملت في معنيين
احدهما استفهام والاخر نفي كل منهما غير مرضي عنده لكن
كونها للاستفهام اقرب من كونها للنفي جعله وجها رابعا على
سبيل الحكاية من غيره بصيغة التمريض فقال قيل وهي
للعطف على الوجه الثالث فيكون من المحكي لا من الحكاية فيكون

مقول

مقول القول هو المجموع اعني الواو ومدخولها فاندفع ما قيل
ان الواو لا تقع بين القول ومقوله كما تقول تقع بين الفعل ومفعوله
تكون للاستفهام اي تكون لولا تارة موضوعة للاستفهام
مستعملة والافليس بمستكثر ان يستعمل الحرف في غير
معناه على سبيل المجاز ولو بمعونة المقام نحو لولا في قوله
تعالى لولا اخرتنى الى اجل قريب اي هل اخرت موتي الى
زمان قليل وفي قوله لولا انزل عليه ملك اي هل انزل الي
الرسول ملك انزل فعل اليه متعلق به وملك قايم مقام
فاعله قال الهروي اي قال الهروي ان لولا يكون للاستفهام
كما في هذين القولين واما فايدة هذا القول فهي التحميل على
غيره والاعتراض عليه على سبيل المعارضة مع الترجيح والاشعار
بان صفة التمريض في الوجه الرابع ليست لكون فاعلها مجهولا
بل لعدم الاعتبار بهذا القول فلاجل هذا قال والظاهر
اي كونها للاستفهام بحتمل بعيد خفي لا دليل يدل عليه ظاهرا
من حيث اللفظ والنحوى والظاهر المتبادر لا يجوز العدول
عنه الا بدليل انها اي لولا في القول الاول اي في لولا اخرتنى
الى اجل قريب للعرض اي لطلب تاخير الموت على سبيل الخضوع
وفي القول الثاني اي في لولا انزل عليه ملك للتحضيض
اي لطلب الانزال على سبيل العتو والعصيان فيكون انتفاؤها
ههنا من الوجه الثاني فلا يكون للاستفهام عنده فان قلت
مثل هذا لا ينفي اصل الدعوى فكيف يكون ردا عليه قلت لما
كانت تلك الدعوى مبنية على دليل وقد خرج عن الدلالة
عليها لظهور في خلافها سقطت لعدم بقا اساسها فان قلت

هذا قول بلا دليل ايضا فمن اين له الترجيح قلت المحلى لا يحتاج
الى دليل متى احتاج النهار الى دليل فلاجل هذا نبه عليه بقوله
والظاهر انها في الاول للعرض فعلم مما ذكر ان من قال ان قوله
والظاهر الى اخره من كلام الهروي فقد خبط خبط عشوا
وركب متن عميا وزاد اي الهروي كما يدل عليه ذكره سابقا
وواو العطف كذلك قبل الضمير في زاد عايد الى على ابن عيسى
فلعل جواز هذا ههنا مبني على ادعا اشتهاره في العرض
لهذا المعنى لكن لا يخفى انه تكلف معنى للولا اخر اي غير المعاني
الاربعة فيكون وجوه استعمالا انها خمسة عنده ففي قوله وزاد اشارة
الى انه مخترع من عنده لا اصل له ولا يلتفت اليه فيكون مردودا
كما صرح به بعد هذا وهو ان يكون نافية اي المعنى الزايد
لغير المعاني الاربعة المنفي ففي عبارته اوني مسامحة فايدتها
تقرر ذلك المعنى بمنزلة لم في الدلالة على النفي في الزمن
الماضي ثم لما حكى ان ذلك المعنى اصل ثابت عند البروى
وكل اصل لفرع اراد ان يظهر بعض ما ورد ذلك الاصل
للايضاح على ما قصده وجعل اي الهروي فيكون على بنا
المعلوم كما هو الظاهر فمن جوز ان يكون على بنا المجهول
فقد قطع نظام الكلام منه اي من ذلك المعنى فيكون
من ها هنا كمن في قولك زيد من الناس فيكون
بعضها من الكل بمعنى جزء له يجوز ان يكون بمعنى بعضا
من الكل فيكون التقدير جعل من موارد ذلك الاصل معنى
لولا في قوله تعالى فلو كانت قرية امنت اي لم تكن
قرية من القرى التي اهلكناها امنت قبل معاينة العذاب

فنفعها

فنفعها ايمانها اي نفع اهل القرية ايمانهم بان يقبل الله منها
ويكشف العذاب الا قوم يونس فيكون الاستثنا متصلا لان
المراد من القرى اهلها كانه قال ما امن اهل قرية من القرى
العاصية فنفعهم ايمانهم الا قوم يونس ويؤيد قرآءة الرفع
على البدل فان قلت لم اختار الزمخشري وغيره الاستثنا
المنقطع ههنا قلت لان حملها معنى التحضيض والاستثنا
المتصل لا يحسن ان تقول هلا قراقومك القرآن الا الصلحا
منهم يريد استثنا الصلحا من المحضض على قرآءة القرآن
لا سيما اذا رفعت منهم قرآءة القرآن اذ التخصيص بلفظ
الماضي يفيد اللوم على الترك وقوم يونس قد امنوا وما
تركوا الايمان فكيف يستقيم اللوم على ترك الايمان فان
قلت ليس الاستثنا من الحكم فضلا عن التخصيص
وانما هو من اهل القري وقوله مه داخلون فيهم دخول
زيد في القوم وفي قولك جاء القوم الا زيدا فيكون متصلا
قلت لكن لما كان الظاهر المتبادر الى الفهم من القول
استثنا في قومه من القوم المحضضين على الايمان ولم يستقم
معنى التحضيض في حق قومه كما عرفت حمل الاستثنا على
الاستثنا المنقطع فلهذا اختاره وجوز الاستثنا المتصل
ههنا الفا تدل على التعقيب ولولا حرف النفي وكانت فعل
فعل من الافعال الناقصة اسمه قرية وامنت فعلية فاعله
مستتر عايد اليها الفا للعطف نفع فعل مفعوله متصل
به عايد اليها وايمانها مضاف الى المضمر المجرور فاعله
الا حرف استثنا قوم منصوب مستثنى من اسم كان على ما

عرفت بحقيقة ويونس غير منصرف للعجمة والعلمية بجرور لاضافة
قوم اليه لكنه بالفتحة طلب للخفة هذا وان المصنف رد قول
الهروي لعدم استنادة الى اساس ولعدم قبول الدعوى
بغير دليل لاسماء هناك من تعارض فاشار ان استعمال
لولا في قوله تعالى فلولا كانت قرية امنت من قبيل الوجه
الثالث فتفيد التوبيخ قصدا واصالة والنفي التزاما
وضمنا ثم نبه على الاول بقوله والظاهر الذي يشهد له
بالصدق والنقل عن ائمة العربية ان المراد من لولا في قوله
فلولا كانت قرية امنت فهلا كما فانه قيل فهلا كانت
قرية امنت لاشك ان هلا ها هنا تفيد التوبيخ فكذا لولا
فايدة ادخال الفاعل ها هنا هي زيادة تقرير المقصود
ودفع الاشتباه والا فلا يخفى ان تصوير معنى التوبيخ
ها هنا بتمام بنورها وهو اي القول الذي ذكرنا من ان المراد
ها هنا معنى هلا قول الاخفش وقول الكسائي والفراء
ويوين ما ذكر قراءة ابي بن كعب فهلا ههنا بدل فلولا
فان القراءة كالايات يحصل تقويته من بعضها لبعض وما وقع
ههنا في بعض النسخ بدل قراءة ابي من ان في حرف ابي
اي في مصحفه واصله وقبل اي في قراءته فهلا فعالة واحد
لكن المذكور اولا اظهر فان قلت الواو ههنا حرف عطف فاين
المعطوف عليه قلت المعطوف عليه مقدر تقديرا بالقول
الذي ذكرنا ويشهد بصدقه قول ائمة النحو ويؤيد قراءة ابي
فيكون حالها الحال الشاهد والمزكي فان قلت ينبغي ان يكون
الامر بالعكس كما لا يخفى فما السر في العدول قلت السر

قول

قول هولاء مقصور على النظر الى المعنى قصدا والمقصود بيانه وقراءته
متوجهة الى النظم والحكم اصالة والى المعنى ضمنا فلهذا جعل قولهم شهادة
وقراءته تقوية على ان تحصل بيان المتواتر من بيان معنى غير المتواتر
مما ياباه الطبع ظاهرا ثم لما فرغ من التنبيه عليه اشار الى الاستدلال
على الثاني بقوله يلزم اي لولا تفيد التوبيخ قصدا كهلا على ما مر
تحقيقه ويلزم من ذلك من كونها مفيدة اياه ها هنا فلذا اضاف
لفظة معنى الى النفي في قوله معنى النفي الذي ذكر الهروي بيان
ذلك ان لولا قد افادت التوبيخ على ترك الفعل في امثال هذه الصورة
بالاستقرا وكلما فادته فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل التزاما
بالضرورة لتعين وجه التوبيخ الى عدم الفعل فقط فكلما افاد التوبيخ
على الفعل فقد دلت على انتفاء ذلك الفعل فهذا اندفع ما قيل
ههنا من ان كلام المصنف لا يستلزم النفي كليا في جميع الصور وان
استلزمه في هذه الصورة فلا يلزم رد اصل دعوى الهروي
وسقط ايضا ما اورد ههنا من جواز اللوم على وجود الفعل
مع عدم الدلالة على نفيه لان امثال هذا البحث مباحث عربية يكفي
ملازمة فيها اقناعية ومناسبة عادية واضمحل ايضا ما اعترض
في هذا الموضع من ان التوبيخ يجوز ان يكون مستفادا من لولا ومرجوحها
جميعا فلا يلزم دلالتها وحدها على الانتفاء الاكثر فان لان دلالتها
عليه قد تحققت بتتبع موارد استعمالها مع شهادة فحوى الكلام ودونه
المقام واما احتياجها فيها الى متعلقها لا يقدح فيها كما لا يقدح في
دلالة ساير الحروف وقد اشار الى جميع ما قلنا في تحقيق هذا
المحال بقوله لان اقتران التوبيخ المدلول عليه بلولا قوله
بالفعل متعلق بالاقتران فان قلت ما المراد بالاقتران التوبيخ

بالفعل الذي هو فعل ماض قلت المراد مقارنة فعل التوبيخ ومدلوله
للفعل الذي دخلت لولا في زمان تحققه بالاستعمال مسلوكا الى
طريق توصيف المدلول بوصف الدال وانما عدل اليه لان التوبيخ
اقرب الى الدلالة على الانتفاء من الولا الماضي صفة الفعل يشعر
اي اقتران التوبيخ بانتفاء وقوعه اي بانتفاء تحقق مدلول الفعل
الماضي بمعنى انه ماوقع ومما يقوي ماذكرم قول الزمخشري
في تفسير هذا الكلام والجملة في معنى النفي كانه قيل ما انت قريبة
وكذا قول البيضاوي ههنا ويجوز ان تكون الجملة في معنى
النفي لتضمن حرف التخصيص معناه وقال المصنف في معنى البيت
لعل الزمخشري اراد بقوله والجملة في معنى النفي ماذكرناه ولهذا
قال والجملة في معنى النفي ولم يقل ولولا النفي فان قلت بعد
اللتيا والتي انه تسليم قولك الهروي في الحقيقة لا رد له قلت
ليس الامر كذلك بل هو جملة كلامه على غيره على غير محل النزاع
الذي استعمل اللفظ فيه هل هي حقيقة فيه او لا وتخطيته له
لاستثناء غير المقصود بالمقصود عليه الكلمة الثانية من الكلمات
الاربعة المشتملة على وجوه اربعة ان المكسورة اي مكسورة الهمزة
الخفيفة بسكون نون بناء فيقال فيها شرطية اي الوجوه الاول
ان تكون لتعليق حصول مضمون الجزا بحصول مضمون الشرط ولهذا
يعمل فيهما عمل جزم لفظا او محلا في نحو قل خطاب للنبي صلى الله عليه
وسلم ان تخفوا من الاخفا اي ان تكتموا وتسروا ما في صدوركم
من ضمايركم او تبدوه من الابداء وهو الاظهار يعلمه الله ان
حرف شرط جازم ولذا جي جوابه بالجزم وحذف من شرط النون
علامة له ولو حذفت من تبدون وهو اصل تبدوا كما ان تخفون

اصل

اصل تخفوا لكونه معطوفا عليه تخفوا فعل فاعله مستتر فيه هو انتم
خطاب للمومنين وما اسم موصول في صدوركم جملة ظرفية صلته
والموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول به لتخفوا واو للعطف
وتبدوه معطوف على تخفوا فاعله مستتر فيه ايضا والضمير المنصوب
المتصل به لما يعود الى الموصول مفعوله ويعلمه مفعول متصل
به عايد اليه فاعله لفظ الجلالة والشرط مع جواب جملة شرطية
منصوبة المحل على انها مقولة القول وماوقع وما ههنا في
بعض النسخ من قوله وحكمها ان تجزم فعلين فقد عرفت تحقيقه
ايضا والظاهر ان غير محتاج اليه ههنا لانه في صدد بيان
وجوه الاستعمالات لكنه ذكر على سبيل الاستطراد ويقال فيها
نادرة نافية اي الوجه الثاني ان تستعمل لتدل على معنى النفي
نحو ان عندكم من سلطان بهذا اي ما عندكم من حجة بهذا
القول وهو قولهم اتخذ الولد قالوا اتخذ الله ولدا قال الزمخشري
في بيان هذا فان قيل ان عندكم فيما تقولون سلطان ان
للنفي عندكم ظرف مستقر فاعله سلطان لاعتماده على ما قبله
ومن زيدت لتاكيد النفي قيل قبل سلطان مبتدا خبره الظرف
وبهذا حال من الضمير المستتر في الظرف العايد الى سلطان على
تقدير على كونه مبتدا فكانه قيل ما حجة عندكم واقعة في هذا
القول فيكون القول مكانا ومحلا للسلطان والعامل فيها
الظرف والظاهر ان صفة له على معنى ما عندكم سلطان
يتعلق بهذا القول وقد اجتمعا اي حرف الشرط والنفي في
قوله تعالى ولين زالتا اي زالت السموات والارض ان
امسكهما من احد كما يمنعهما احد عن الزوال من بعده

اي من بعد الله وامساكه ومنعه من الزوال الحرف الواو واو الاعتراض
وقيل واو الحال وقيل واو العطف فانها تدخل على واو القسم كما في
قول القايل ووالله لا تمت ما جنيته فمن قال انها واو القسم
فقد سهى اذ لم يعهد اظهار واو القسم مع حذف المقسم به
فواو القسم مع المقسم به محذوف ههنا لقيام القرينة مع طول
الكلام طلبا للخفة اي والله واللام يسمى اللام الموطئة واللام
الموذنة لايذانها بان الجواب بعدها جواب قبلها لا جواب
شرط بعدها فمن قال ههنا انها لام جواب القسم لا جواب
من حيث النظر الى ان جميع ما ذكر بعدها جواب له بحسب الظاهر
قاله راجع الى ما ذكرنا في التحقيق وان شرطية ونزلتا فعل
الشرط فاعله مستتر فيه عايد الى السموات والارض وهو
مجزوم المحل بها وان نافية امسكهما فعل الجزا مجزوم المحل
ايضا مفعوله متصل به عايد اليهما فاعله احد فيكون من صلة
فيه كان من الثانية في قوله من بعده للابتدا الجملة جواب
القسم المقدر يسد مسد جواب الشرط فلهذا حذف ههنا
وجوبا **و مخففة** اي الوجه الثالث ان تستعمل مخففة **من**
ان المكسورة **الثقيلة** فتدخل على جملتين فعلية واسمية اما
اذا دخلت على الفعلية فيجب لفاعلها نحو ان كان زيد ليقوم
واما اذا دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين
اعتبارا للاصل وجاز ترك اعمالها نظرا الى زوال المشابهة
اللفظية للفعل بعروض التعبير عليه الشاهد الاول **في نحو**
وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم على قرآءة من خففها واعملها
والمعنى ان جميع المختلفين في الكتاب والله ليوفينهم اعمالهم

من

من حسن وقبيح وايمان وجحود والواو للعطف وان مخففة من الثقيلة
عاملة وكلا منصوب اسمه والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه اي
كلهم واللام الاولى للتاكيد والثانية موطئة للقسم وقيل بالعكس
وما مزيدة للفصل بينهما وتوفي فعل والنون نون التوكيد مفعوله
الاول هم عايد الى كلا وفاعله رب وهو مضاف الى الضمير وهو
خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ومفعوله الثاني اعمال وهو مضاف
الى هم وهو عايد الى كلا والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت
جوابا للقسم محذوف والقسم المحذوف مع جوابه جملة اسمية
مرفوعة المحل على انها خبر ان المخففة وقري بتشديد الميم على
اصله لمن ما فقلبت النون ميما للادغام فاجتمعت ثلاث ميمات
فحذفت اولهن والمعنى وان كلا لمن الذين يوفيهم ربك جزآء
اعمالهم فيكون الجار مع المجرور خبرها وقري لما بالتشديد
والتنوين بمعنى جميعا كانه قيل وان كلا جميعا كقوله تعالى فسجد
الملايكة كلهم اجمعون هذا وانها اذا شددن او خففت ورفعت
كل فلا يكون مما نحن بصدده الشاهد الثاني في **نحو** ان كل نفس لما
عليها حافظ المعنى ان الانسان كل نفس لعليها رقيب فان قلت
فعلى هذا لا يكون شاهد للثاني **قلت** المقصود ههنا بيان
المعنى لا بيان العمل فصح ان يكون شاهدا له بناء على ما هو المشهور
عندهم من العمل في ضمير الشان المقدر مختص بان المفتوحة المخففة
من الثقيلة بدون الاعمال على قرآءة من خفف ميم لما وكل مبتدا
مضاف الى نفس خبره حافظ وعليها متعلق به واللام الفاصلة
وهي لام الابتدا فيكون للفرق بين ان المخففة من الثقيلة
وبين ان النافية وللتاكيد ايضا ومن قال انها للفرق لا للتاكيد

فنظر مقصور على حال اللفظ وقاصر عن اعتبار شان المعنى
وما صلة جئ بها لزيادة الحسن والتاكيد والمبتدا مع خبره
جملة اسمية وقعت جوابا للقسم المقدر في اول السورة
وانما ذكر هذه الابحاث مع انها قد ذكر اكثرها من قبل
لطول العهد ولفوايد لم تذر هناك في قرآءة من خفف
ميم لما انما احتيج الى هذا القيد لاجل التطبيق لما ادعاه
ولعدم صحة الاطلاق لانها تكون للنفي على قرآءة التشديد
على ما عرفت وانما صحت الظرفية في القرآءة بناء على قاعدة
التشبيه والتنزيل والظاهر ان في ها هنا بمعنى على كما في
قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل فان قلت ما محله
من الاعراب قلت محل نصب على الحالية فان قلت
فاين ذو الحال قلت الضمير المستتر في قوله مخففة فكانه
قيل ان مخففة من الثقيلة غير عاملة في نحو هذا الكلام حال
كونها على قرآءة التخفيف ويقال فيها تارة اخرى زايدة اي
الرابع ان تزاد في الكلام لفائدة كالتاكيد وغيره تدخل على
جملتين فعلية واسمية اما الفعلية فنحو ما ان اتيت بشئ
انت تكرهه واما الاسمية فزيد قايم في نحو قولك ما ان
زيد قايم ما نافية شبهه بليس بطل عملها لزيادة ان بعدها
وزيد مبتدا خبره قايم والمجموع جملة اسمية ولما كثر زيادتها
بطل ما النافية وكان يتصور اجتماعهما على وجهين احدهما
ان تكون مقدمة عليها والثاني بالعكس وليست زايدة على كل
وجه اراد ان يضبطها على وجه كلي بحيث يعلم زيادة ما
النافية ضمنا والا كان يكفي ان يقال وزايدة بعد ما من

اول

٩٧

من اول الامر بلا تطويل الكلام فقال وحيث اجتمعت ما وان
في كلام الظاهر ان العطف ها هنا من قبيل عطف الخاص على العام
من حيث المعنى ان تضمن حيث معنى الشرط كما تشعر به الفا التي
في قوله فان تقدمت ما ويحتمل ان تكون للاعتراض لاجل تفسير
ما ذكر اولا ولا يجوز ان يكون معطوفا على قوله في نحو ما ان زيد
قايم فحينئذ يكون من قبيل عطف العام على الخاص فيكون
فيه للتفريع والتفصيل فان تقدمت على ان فهي اي ما نافية
مكفوفة عن العمل وان زايدة كافة لها عنه لا يخفى عليك
انه اشار في هذا الكلام الى ادراج بيان السبب في ضمن
بيان الاصل حيث ضمنه تعليل حكم الاصالة والزيادة على
ما هو المطابق لاستعمال النقل وحكم العقل فيكون من
قبيل قضايا قياساتها معها وللعطف ان تقدمت ان
على ما فهي اي ان نافية وما زايدة للتاكيد نحو واما تخافن
من قوم خيانة فانبذ ايهم على سوآء اي واما تخافن
من قوم معاهدين لكم نقض عهد بامارات تلوح لك
فاطرح اليهم عندهم ثابتا على طريق قصد سوى في العداوة
بان تخبرهم اخبارا ظاهرا انك قطعت ما بينك وبينهم
من المعاهدة بحيث ينقطع امارة الغدر واخفا نكث العهد
الواو للعطف واما صلة اما فقلت النون معا وادغمت
في الميم فصار اما وتخاف فعل فاعله انت مستتر فيه والنون
نون التوكيد من قوم متعلق به وخيانة مفعوله الفا فالجزا
انبذ فعل امر فاعله انت ايضا واليهم متعلق به ومفعوله
محذوف كما اشرنا اليه وعلى سوآء حال من فاعل انبذ وحده

كما كنا اليه وقيل من النبوذ اليهم فقط كانهم قيل فانبذ اليهم ثابتين
على استوائي العلم بنقض العهد وقيل حال منهما جميعا هذا وانها
قد تستعمل عند سيبويه مرادفة لنعم والمصنف لم يلتفت اليه
لندرة استعمالها في هذا المعنى لامكان رده الى ماذكر فلهذا لم يجعله وجها
خامسا واما استعمال ان الزايدة فكثير متعدية فلهذا جعله وجها
رابعا وبهذا اندفع ماقيل ههنا من ان عدها في الوجوه
اولى من عد كونها زايدة فيها واما الجواب بان كونها امرادفاه
لنعم غير مختار عنده فليس بمختار اذ لا يشترط ان يكون جميع
ماذكر في بيان وجوه قبل وتكون للاستفهام **الثالثة** من الكلمات
المستعملة على اربعة اوجه **ان المفتوحة** الهمزة **الخفيفة** على اللسان
لسبب امكان نونها وبالقياس الى ان المفتوحة المشددة واما
الغرض من التوصيف فهو التمييز ودفع الالتباس والاشتباه
على الاذهان **فيقال فيها حرف مصدري** اي الوجه الاول
ان يكون حرف يجعل معنى مدخوله في قوة معنى المصدر فتختص
دخوله بالجملة الفعلية **ينصب المضارع** اذا دخل عليه سواء
كان مبتدا نحو وان تصوموا خير لكم او خبرا لكم نحو المعروف
ان يفعل الخير او لا **نحو يريد الله ان يخفف عنكم** يريد فعل
ما علم الله وان حرف مصدري ناصب ويخفف فعل مضارع
منصوب به في تاويل المصدر وعنكم متعلق به والخطاب للمومنين
والفعل مع معموله منصوب المحل على انه مفعول يريد كانه قيل
يريد الله التخفيف عنكم يدخل على الفعل الماضي **نحو اعجبني**
ان صمت اي صيامك قال بعض النحاة ان صله من موصولات
الحروف وجب ان تكون خبرية كصلة موصولات الاسماء الظاهر

انها

انها تدخل ايضا على فعل الامر والنهي كتبت اليه بان قم وكتبت
اليه بان لا تفعل وهذا مذهب البعض قال الزمخشري في تفسير
قوله تعالى ان طهرا بيتي بان طهرا اي طهرا يريد بذلك انها
يجوز ان تكون حرفا مصدريا ويجوز ان يكون حرف تفسير كاي
والحق انها حرف مصدري ان صح تعلق معنى ماقبلها بمعنى الفعل
المولد بالمصدر وحرف تفسير ايضا ان كان فيما قبله ايها وارديد
ازالته نحو امرته ان قم والا تكون حرف تفسير فقط نحو كتبت
اليه ان قم يعلم من هذا ان قول من زعم انها اذا دخلت
على الامر والنهي تكون حرفا تفسيريا لا غير اذ لو جاز ان
يكون حرفا مصدريا لجاز التقدير فلو قدرته لفات معنى الامر
على انه لا يصح ان تقول اعجبني ان قم وكرهت ان قم كما يصح ان
تقول اعجبني ان تقوم واريد ان قمت ليس كما ينبغي اذ فوات
معنى الامر عند التقدير وحين ارادة التاويل بالمصدر كما يمنع ان
يكون حرفا مصدريا كما ان فوات معنى الفعل الماضي وقت التاويل
به لا يمنعه واما امتناع قولك اعجبني ان قم وكرهت ان قم فالمقصد
الحظ القيام بدون التاويل به وامتناع تعلق الاعجاب به
بلا شبهة كما صح تعلقه به كما في قولك اعجبني ان تقوم **والوجه**
الثاني من الوجوه الاربعة ان تكون **زايدة** لغرض من الاغراض
فلا يكون لغوا وانما قدم هذا الوجه على الوجه الثالث مع انه
عكسها في كتاب المغني كما هو الانسب لقلة مباحثها بالقياس
الى مباحث ان المفسرة **في نحو فلما ان جاء البشير** القاه على
على وجهه اي فلما جاء البشير طرح البشير القميص على وجه
يعقوب عليه السلام الفاء فيه تدل على التعقيب ولما بمعنى ان

صلة وجاء فعل فاعله البشير القا فعل فاعله مستتر فيه عايد
الى البشير والضمير المنصوب المتصل به عايد الى التميمي وعلى وجهه
متعلق بالقا والضمير المجرور في وجهه عايد الى يعقوب وقيل
عايد الى البشير وهو يهودا من اولاد يعقوب عليه السلام
فلما اقام الشاهد لما ادعاه من الزيادة ارادة زيادة استحكام
بها مع دفع توهم الاختصاص فقال وكذا اي وكما كان صلة
فيما ذكر يكون زايدة ايضا حيث جاءت اي ان بعد
لما نحو لما ان جئت اكرمتك وتزاد بين لو والقسم نحو
والله ان لو قمت قمت وتزاد قليلا بعد المكان نحو كان
طيبة والوجه الثالث منها ان تكون مفسرة بمنزلة
اي فتكون مفسرة لمحل لكن اي اكثر منها ورودا في الكلام
فانها تفسر كل جمل سواء كانت بعد مفرد او بعد جملة وسواء
كانت بعد صريح القول او معناه واما ان فلا تكون مفسرة
الا بشروط اما اولا ان تسبق جملة فلهذا رد قول من قال
ان ان في قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين مفسرة كما يصرح به بعد هذا والثاني ان تاخذ
عنها جملة فلا تقول ذكرت عسجدا ان ذهبا والثالث ان
تكون الجملة السابقة معنى القول فلا يقال حزنني ان زيد
والرابع ان لا يوجد فيها حروف القول خلافا لابن عصفور
فلا يقال قلت له ان افعل والخامس ان لا يدخل عليها جار
فلو قلت كتبت اليه بان افعل كانت مصدرية ثم بعد ذلك
كله لا تفسر الا معقولا لا مقدرا للفظ دال على معنى القول
ومورد له نحو ونادياه ان يا ابراهيم فهي مفسرة لمفعول مقدر

لنادياه

لنادياه كانه قيل نادياه كلاما وهو قوله يا ابراهيم وجوز بعضهم
ان تكون مفسرة لمفعول به مذكور نحو اذا وحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه وانكر الكوفيون ان تجيء للتفسير لانه اذا قلت كتبت اليه
ان افعل لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد
في قولك عسجدا ذهب والمفسر يجب ان يكون نفس المفسر فلهذا
لو جيئ باي مكانها في المثال المذكور لم يكن مقبولا في الطبع
والظاهر ان كلامهم هاهنا مبني على ان تكون لتفسير نفس الفعل
لا المفعول وعلى ان الفعل لا يصدق على الكتابة لكن لا يخفى
عليك ان التفسير في امثال هذا المفعول لا للفعل يشهد
بذلك تتبع موارد استعمالاتها وان الفعل يصدق على الكتابة
صدق الاعم على الاخص فان قلت لعلهم ارادوا ان مفهوم
المصدر الفعل مع الكتابة ليس كذلك قلت لا يمكن حمل
كلامهم على هذا لما تقرر في المعلوم والمعقول ان المفسر يجب
ان يكون اوضح من المفسر في المفهوم ولما امتنع التفسير
واما عدم قبول الطبع في المذكور على تقدير الاستبدال فلتبادر
الذهن الى ان التفسير للمفعول لا للفعل وهو قد قصدوا
انه للفعل لا للمفعول في نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك
الوحي لغة هو الكلام الخفي المسموع ويجيء بمعنى الاشارة والكتابة
والرسالة والالهام وفي اصطلاح اهل الشرع هو كلام الله المنزل
على انبيائه الفا فا جواب شرط محذوف ويحتمل العطف واوحى
فعل فاعله نا واليه متعلق به والضمير المجرور عايد الى نوح
ومفعوله مقدر يفسره ان اصنع الفلك واصنع فعل
امر فاعله مستتر فيه وهو انت خطاب لنوح عليه السلام

والفلك مفعوله والمجموع جملة مفسرة لا محل لها من الاعراب على ما عرفت
والظاهر ان الا يحيا متعلق بها ههنا تعلق مفعولية فيكون منصوبا
المحل ثم لما فرغ من بيان مطلق دعوى التفسير اراد ان يقرر هاز يادة
تقرير ليكون اثبت في الاذهان واوقع في القلوب وان يشرع في
بيان ضبط قانون على ما هو دابه بحيث يشير الى شروط التفسير
ليحصل الفرق بينهما وبين اي التفسير به عند قرينة بالرموز
والاشارات فقال وكذا اي كما كانت مفسرة ههنا تكون
مفسرة ايضا وحيث وقعت اي ان بعد جملة هذا اشارة
الى الشروط الاول لكنه نزل الاشارة الى الشرط لظهور فيها
اي في الجملة المتقومة معنى القول هذا يشير الى الشرط الثالث
قوله دون حروفه اي حروف القول في اية مادة كانت اشارة
الى الشرط الرابع كما ان قوله ولم تقترن اي ان يخافض اي
جار اشارة الى الشرط الخامس وهو حال عن فاعل وقعت
ويجوز ان يكون معطوفا على جملة وقعت وهي مجرورة الاضافة
حيث اليها وهي منصوب المحل على الظرفية عاملة مقدر كما اشرنا
اليه ثم شرع في بيان فوايد بعض الشرط مع الاشارة
الى رد قول من غفل عن اعتبار الشرط بقوله فليس
الفا جواب شرط محذوف وليس فعل من الافعال الناقصة
منها اي من قبيل ان المفسرة خبر مقدم على اسمه ان في
قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين
اي وخاتمة دعائه الذي هو التسبيح ان يقولوا الحمد لله
رب العالمين فان قلت ما المقصود من اخر دعواهم مع ان
اقوال اهل الجنة واحوالهم لا اخر لها فان الجنة دار البقا

والخلود

والخلود قلت قال المفسرون معناه خاتمة تسبيحهم في كل مجلس
ان تقولوا الحمد لله رب العالمين فان اهل الجنة يسبحون تنعما
وتلذذا بلا تكلف عليهم الواو للعطف واخر مبتدا مضاف الى دعوى
وهو مضاف الى هم وهو عايد الى اهل الجنة وان مخففة من
الثقيلة فلا يكون استيناف لها هاهنا من الوجه الثالث بل من
الوجه الرابع وهن عامله في ضمير الشان المقدر اصله انه خفف
ان وحذف ضمير الشان كما في قوله ان هالك كل من يخفى ويسعل
الحمد مبتدا لله خبره رب العالمين صفته والمجموع خبر ضمير الشان
وضمير الشان مع خبره جملة اسمية مرفوعة المحل على انها خبر
المبتدا المجموع وقعها هنا اسم ليس على سبيل المسامحة
وفي التحقيق ان كما ارمانا اليه قوله لان المتقدم عليه هاهنا
تعليل السلب غير جملة وهو اخر دعواهم فلو كانت تفسيرية
لوجب ان يتقدم عليها جملة لكنها ما تقدمت عليها فلا يكون تفسيرية
هنا وانما لم يقل مفرد بدل قوله غير جملة مع انه اخصر واوضح
لزيادة التنبيه على الشرط الاول فان قلت لم لم يقل لانتفا
الشرط بدل قوله لان المتقدم عليها جملة مع انه اظهر والنسب
للسلب قلت للتنبيه على انها لا تصلح للتفسير لعنا اصلا
فيكون ابلغ في الرد وللعطف لا اي وليس منها ان في نحو
قولك كتبت اليه ان افعل لدخول الخافض عليها وهو الباقي
تكون مصدرية وما وقع عليه ههنا في بعض النسخ موقع
اليه فليس كلام لما نحن بصدده فتامل للعطف ايضا
للاعتراض فان قلت كيف ينتظم معنى العطف ههنا قلت
ينتظر اذا نظر الى مال المعنى فكانه قيل انها للتفسير فيما ذكر

لقيام مانع ولا في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا
الله كذلك او قيل ليس القول بالتفسير وصحيحا فيما ذكر ولا في قوله
تعالى ما قلت لهم الا ية فان قلت لم غير الاسلوب الكلام قلت
لانه قد ذكر ههنا قولا لا يتعلق بشرط ولا بغاية وهو قوله انه
لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله فان قلت
لو لم يحملها على ابتداء كلام فيستريح عن هذا التحمل قلت لوجوب
رعاية الاصل بهما امكن قول بعض العلما في توجه ان في قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم
ما نافية وقلت فعل وفاعل ولهم متعلق به والضمير المجرور المتصل
فيه عايد الى الناس والا عرف استثنا وما اسم موصول وامر فعل
فاعله متصل به كما ان مفعوله كذلك وبه متعلق به والضمير
فيه عايد الى الموصول والفعل مع معموله وقع صلة له والموصول
مع صلته او الموصول وحده وقع مستثنى مفرغا منصوب المحل
على انه مقول القول عيسى عليه السلام وان حرف تفسير واعبدوا
فعل وفاعله الواو والله منصوب على المفعولية وربي صفته
وربكم معطوف عليه والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت مفسرة
لمفعول قلت ان اول بامرت ويجوز ان يكون حرفا مصدريا موصولا
بفعل الامر فالموصول مع صلته تكون في قوة المصدر فيكون مجرور
المحل على انه عطف بيان للهاء في به هذا اذا نظر الى الضمير المجرور
وحده واما اذا نظر الى محل الجار مع المجرور فيكون الموصول مع صلته
منصوب المحل على المفعولية انها اي ان المذكورة في قوله تعالى
ان اعبدوا الله مفسرة لما قبلها ان حرف من الحروف المشبهة بالفعل
مكسورة الهمزة لوقوعه بعد القول اسمه الضمير المنصوب به خبره مفسر

والمجموع

والمجموع جملة اسمية منصوب المحل على انها مقول القول بعض
العلما ان حمل اي قول بعض العلما على انها اي ان المذكور
فيه مفسرة لامرتني حتى يكون بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه
فان قلت هذا يدل على انها مفسرة لفعل الامر وقد ذكرت فيما
سبق انها مفسرة للمفعول فاوجه الجمع بينهما قلت وجهه انها مفسرة
لامرتني باعتبار متعلقه فانه قول يقتضي مقولا فيكون قوله
ان اعبدوا الله ربي ربكم مفسرا له فان قلت هل يجوز ان يكون
مفسرا للقول ايضا قلت لا لامتناع صدقه عليه والمفسر يجب ان
يصدق على مفسر اللهم الا على قول من قال ان مقول القول مفعول
مطلق او على تقدير مضاف فيه قوله دون قلت متعلق بمفسره منع
فعل ماض على صيغة المعلوم مفعوله محذوف وهو الحامل بدلالة معنى
الكلام منه اي من الحمل على التفسير قال بيان هذا اي من الذهاب
اليه فما اعطى الكلام حقه وان كان صحيحا يجب الميل الى ما لا معناه
واما من قال ههنا اي من تكون مفسرة له فقد خرج عن سمت
الصواب انه اي الشان لا يصح اي يستحيل ان يكون اعبدوا
الله ربي وربكم هذا اي اعبدوا الله ربي وربكم مرفوع المحل
على سبيل الحكاية وقع اسم يكون وخبره مقولا لله تعالى اي
تقدس عنه لا شك في ان استعمال هذا اللفظ هنا مما فيه من التفخامة
بحسب نفسه وبحسب وقوعه في مقام التنزيه ويكون مع اسمه وخبره في تاويل
المصدر بسبب انه مرفوع المحل على انه فاعل لا يصح والفعل مع فاعله
جملة فعلية خبر عن ضمير الشان والمجموع مرفوع المحل على انه فاعل منع
فكانه قيل منع الحامل على الحمل على التفسير عدم صحة هذا فما وقع ههنا
في بعض النسخ من لام التعليل الداخلة على انه فاعل منع فكانه قيل منع الحامل على

الجمل على التفسير عدم صحة هذا فما وقع ههنا في بعض النسخ من
لام التعليل الداخلة على انه هكذا لانه لا يصلح الى آخره فليس كذلك
الا ان يقرا منع بصيغة مجهول ومنع مع معموله جملة فعلية وقعت
جواب الشرط والشرط مع جوابه جملة شرطية مرفوعة المحل على
انها وقعت خبر المبتدا وهو قول بعض العلما او للعطف على سبيل
الانفصال الحقيقي اي او ان حمل قول ذلك البعض على انها اي
ولم يقل المذكورة لقلت دون امرتني فحروف القول تاباه انما
قال حروف القول دون صريح القول اشارة الى ان الاعتبار لحروف
القول في اي مادة كانت لا لخصوصية نفس قوله من الاقوال كقلت
مثلا تاباه اي تمنع حروف القول الجمل على التفسير له لانتفا شرط
التفسير وهو ان لا يكون في جملة متقدمة حروف القول تابا مع
معموله وقع خبر المبتدا وهو حروف القول والمبتدا مع خبره جملة
اسمية وقعت جوابا للشرط مقدر كما اشرنا اليه فلاجل ذلك
جيئت بالفا والشرط مع جوابه جملة شرطية مرفوعة المحل لكونها
معطوفة على الشرطية الاولى فحاصل الكلام ان بعض العلما
قال انها مفسرة والمصنف يريد ابطال ذلك القول بالسبر
والتقسيم فكانه قال لو كانت مفسرة فهي اما مفسرة لامرتني
وحده او مفسرة لقلت وحده اذ لا يتصور ان يكون مفسرة لمجموعهما
ولا يتصور وجود مفسر بدون وجود مفسر وقد بطل ان تكون
مفسرة لكل واحد منهما كما عرفت فيكون التفسيرية ههنا باطلا
قلت لعل بعض العلما اراد من كونها مفسرة ههنا انها مفسرة
لقلت اذا كان ما ولا بامرت فيوجد في الجملة المتقدمة معنى
القول دون حروفه من حيث التاويل فظهر ان يكون مفسرة

له بهذا الاخبار فلاجل هذا ما صرح ببطلان قولهم بل ربما
اشار الى اصلاحه بقوله وجوز الزمخشري اي جزم بعض العلما
ههنا بانها مفسرة وجوز الزمخشري في هذا القول كونها مفسرة
لقلت بشرط ان اول قلت بامرت اي حال كونه ما ولا
بامرت كانه قيل ما امرتهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي
وربكم وهذا معنى حسن فان قلت لم ذكر القول واراد الامر
ولم يات بالامر نصا على المقصود قلت لاجل السلوك الى طريق
حسن الادب حيث لم يجعل نفسه وربه معا مرين فمن هذا
علم ان تاويل القول بالامر يكون مطردا في كل موضع فاندفع
توهم استبعاد هذا التاويل في هذا الموضع واما اذا لم يول به فلا
يجوز ان يكون تفسيرا له كما لا يجوز ان يكون تفسيرا لامرتني
هذا وقد عرفت ان التفسير في التحقيق راجع الى مفعول مقدر
للفعل لا الى الفعل نفسه فيجوز ان يكون مفسرا بعد صريح
القول بها لاعتبار فلهذا جوز ابن عصفور ان تكون بعد
صريح القول الحاصل ان من امعن النظر ههنا فقد جوز
ان تكون مفسرة بعد صريح القول بدون تاويل ومن قصر النظر
على ظاهر اللفظ فلا يجوز الا باتباع بتاويل الا امتناع تفسير صريح
لاقتضائه الى تحصيل الحاصل ما كل منهما اعتبار لكن الاول ادق
كما ان الثاني اظهر وانسب لمباحث الالفاظ وجوز اي
الزمخشري ايضا مصدريتها اي كونها حرفا مصدريا موصولا
بفعل الامر فان قلت ايهما ارجح قلت التفسير ارجح قوله
حتى ان المصدر بيان للها منصوب المحل على الحالية من الضمير
المجرور في مصدريتها اي كاينة على ان المصدر الحاصل من ان

ومدخولها عطف بيان للهاء في به فان ضمير الغايب له ابهام
فاقتضى البيان كما اقتضى التمييز في قولك زيد رجلا ونعم رجلا
زيد فان قلت هل يجوز ان يكون عطف بيان لما في امرتني
به ايضا قلت لا شك في الجواز ولكن لا نقول به لقربه
من الهاء لفظا ومعنى فان قلت قد حصل البيان فيهما سواء
كانت مفسرة او مصدرية فما الفرق بينهما قلت الفرق بينهما
لفظي ومعنوي اما اللفظي فلان التفسيرية يكون ما بعدها
كلاما تاما غير واقع في محل مفرد فلا يكون له محل من
الاعراب على ما عرفت والمصدرية تكون ما بعدها ليس
بكلام تام فيكون في قوة المصدر فيكون له محل منه وايضا
قد قصد في التفسيرية بيان النظم قصدا وبيان المعنى
ضمنا وفي المصدرية العكس واما المعنوي فلانها
تفسير مضمون الكلام السابق والمصدرية يتبين معنى
المفرد وايضا قد تعلق الفعل بما بعد المصدرية معنى
ولم يتعلق بما بعد التفسير
لا للعطف يدل معطوف على بيان اي لا يجوز ان يكون
بدلا بما امرتني ولا من الهاء به اما الاول فلان البدل هو
الذي يقوم مقام المبدل منه ولا يصح ان تقوم مقامه ههنا
اذ لا يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله بمعنى ما قلت لهم
الا عبادة لان فعل العباده مما لا يتعلق القول به لان فعل
عن منطوق ومتعلق القول كلام منطوق الا ترى انك لو
قلت كلام وجوته مقبولا في الطبع بخلاف ما لو قلت فعلا
فان قلت فليكن القول مؤولا بالامر فيتعدى الى الفعل بقوله

كما

كما تقول امرت زيدا بالخرمة قلت القول ههنا ظاهر في معناه
فلا حاجة الى التاويل لانه خلاف الاصل فلا يصار اليه مع
استقامة المعنى على انا نقول امر لا يتعدى بنفسه الى المامور
به الا قليلا فكذا ما اول به بل هو اولى واما الثاني فلانك
لو اقمت ان اعبدوا مقام الهاء فقلت ما قلت لهم الا امرتني
بان اعبدوا الله لم يصح لبقاء الصلة بلا عايد الى الموصول ثم لا
كان ما ذكره الزمخشري ههنا باطلاق في زعم المصنف اراد الارشاد
الى الصواب والصواب على العكس يعني ان الصواب ثابت على
عكس ما ذكره الزمخشري لا يجوز عطف بيان للهاء ويجوز ان يكون
بدلا منه اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت
في المشتقات كما ان الضمير بها لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف
بيان نص على ذلك بعض النحاة والجواب ان ضمير الغايب له
نوع ابهام بلا شك خصوصا في هذا الموضع فكما ان الضمير
يكون مميزا في نحو قولك رجلا زيد فلذا يكون معطوفا عليه
عطف بيان ههنا على انه قد حكى بعض النحاة يكون منعوتا
واما الثاني فلان المراد من قولهم البدل في حكم تنحية
الاول هو الاشعار بان البدل مستقل بنفسه بخلاف
التاكيد والصفة لان المقصود منه اخراج الاول واهداره
فلا تبقى الصلة بلا عايد كيف والعايد متحقق ههنا في الجملة
الا ترى ان قولك زيد لقيته غلامه رجلا صالحا كلام
صحيح النظم والمعنى انك لو اهدرت الاول لم يصح لخلوه
عن الراجع عنه المبتدا والجواب عنه ايضا ان عطف البيان
اظهر فلذا حكم بان البدل للمجوز عملا بالراجح على انه لو كان

بدلا لكان العبادة مامورا بها لكون البدل مقصودا بالنسبة لكن
كون عيسى مامورا بعبادة الناس ليس بظاهر من النظم ههنا
بخلاف عطف البيان فان الغرض منه مجرد التوضيح **ولا يجوز**
ان تبدل اي يجوز ان يبدل الفعل مع معموله المأول معناه بمعنى
المصدر بواسطة ان المصدرية من الهاء ولا يجوز ان يبدل اي الفعل
المذكور اعني قوله ان اعبدوا الله ربي وربكم الا ان اولا قلت
يامرت كامرتك من ما في ما امرتني لان المصدرية جعلت ما
بعدها في معنى المصدر فيكون بمعنى العبادة **والعبادة لا تعمل**
فيها فان قلت يعمل يتعدى بنفسه الى معموله فلم ادخل في عليه
وجعله مفعولا فيه قلت للرمز الى ان القول لا يتعلق به اصلا
من حيث انه مفعول به وان تعلق به على وجه الظرفية من
جهة اعتبار السلب **فعل القول** اتصاف الفعل الى القول اضافة
بيانية للاشعار بان الفعل اذا كان غير قول يعمل فيها نحو
اخلص العبادة ظن السمعة والرياء وعبر عن قلت بالقول
كل مادة حروف القول فادفع ههنا في بعض النسخ من
قوله وهو قلت بعد قوله فعل القول فهو منا قض لفايده تغيير
العبارة وان كان لآخره عن رعاية حق خصوصية الكلام فان
قلت فلم لم يقل بدل قوله فعل القول مع انه احصر واظهر
قلت للاشارة الى ان سلب من جانب الفعل فان سلب العمل
من الفعل مستلزم سلب العمل عن القول استلزما احص للاعم
لا سيما ان القول كثيرا يستعمل معنى القول واما سبب عدم فعل
القول فيها فقد علم فيما سبق فلا نعيده فان قلت فكم
معنى صحيح باعتبار النفي وان لم يصح باعتبار الاثبات نحو ما زيد

ضربا

فلم لا يجوز ان متعلق بها فعل القول لدخول حرف النفي عليه
قلت الاستثناء بعد النفي يدل على الاثبات ولو باشارة فلم يصح ان
يعمل فيها الامتناع تعلقه بها اذ لا يصح ان تقول قلت فعلا وعبادة
كما يصح ان تقول قلت لفظا وكلاما ثم لما كان الا الطم التام معنى
في الردع بطريق الفيض فمن نظر الى الالقاء من حيث انه يفيد معنى
كاللفظ فانه يتضمن الحديث في القلب الملقى اليه حكم بانها تجوز
ان تكون مفسرة بعده ومن نظر الى نفس الالقاء وهو ليس بمعنى
القول لانه لا يصدق عليه ومعنى القول يصدق عليه القول في الجملة
كما تقول الامر قول حكم بانها تمنع ان تكون مفسرة بعده والحق
هو الاول واختاره المصنف اشار اليه او لا بقوله **ولا يمتنع** اي
يجوز فان قلت فلم عبر عن الجواز بلب الامتناع قلت ليكون
نصا في الرد على المخالف فان قلت الواو ههنا لاي شئ
قلت للعطف على مقدر من حيث المعنى كانه قيل يمتنع القول
بامتناع التفسير بعده واما اذا جعل للابتدا وللاعتراض فهو
حال عن رعاية انتظام ظاهر الكلام بان كان سالما عن
تكلف هذا التقدير في قوله تعالى **واوحى ربك الى النحل**
اي الهمها وقدر قلوبها الواو للعطف واوحى فعل فاعله
ربك الى النحل متعلق به والنحل كالنخل يذكر حملا على اللفظ
ويؤنث حملا على المعنى فلهذا انث الفعل في **ان اتخذي من**
الجبال بيوتا ان مفسرة لوقوعها بعد فعل فيه معنى القول وهو
اوحى واتخذ فعل امر من باب الافتعال فاعله الضمير الموفوع
المتصل به وهو الياء وقيل فاعله مستتر فيه والياء علامة الخطاب
ومن الجبال متعلق به ومن فيه للتبعيض لانها لا تبنى في كل جبل

بل في بعضها وبيوتا مفعوله وانما يسمى ما تبنيه لتعسل فيه
ببناء تشبيها ببناء الانسان لما فيه من جنس الصنعة وصحة
القسمة التي لا يقوى عليها حذاق المهندسين الا بآلات وانظار
دقيقة ان تكون مفسرة لما قبلها لتحقق شرط التفسير فيه
ان مصدرية ناصبه ويكون فعل من الافعال الناقصة منصوب
بها اسمه مستتر فيها فيه عايد الى ان المفسرة المذكورة في قوله
ان اتخذي وخبره مفسرة والمجموع في قوة المصدر مرفوع المحل
على انه فاعل لا يمتنع فان قلت لم قدم المفعول فيه عليه وآخر
الفاعل عنه قلت لكونه نصب العين وورد اللسان لوقوع
النزاع فيه هل هي مفسرة فيه او لاداء المقارنة بقوله مثلها لكونها
اصلا له وستد باي جاز ان تكون مفسرة فيه كما جاز ان
مفسرة في قوله تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك قدمت
بيان هذا القول فان قلت انها قد ذكرت في القولين بعد
الايجاد فلم جعل جواز التفسير الثاني اصلا للاول قلت
لان الايما في القول الاول فيكون من قبيل رد المختلف
فيه الى المتفق عليه شهادة نحوي الكلام لقيام المقتضى فيهما
خلافا اي حال كون القول بالتفسير هناك مخالط لقول
من منع وهو ابو عبد الرزاق ذلك اي كونها مفسرة فيه اي
في قوله واوحى ربك الى النحل ان اتخذي قال الزمخشري
وغيره انها مفسرة فيه فكيف وقد انتفى شرط التفسير فان المراد
من الايحا في قوله واوحى ربك الى النحل هو الالهام اتفاقا وليس
في الالهام معنى القول ثم اذا امتنع بالتفسير عنده ههنا قال
انها مصدرية كانه قيل اوحى ربك باتخاذ بعض الجبال بيوتا

ثم

ثم اشار المصنف الى الرد عليه بطريق الاستدلال على سبيل الامتناع
بقوله لان الالهام في معنى القول من حيث الدلالة على المعنى
فلذا يقع التفسير بعد الكتابة والرسالة والاشارة فان قلت
فهل يكون قوله لان الالهام في معنى القول ولم يقل ايضا الالهام
بمعنى القول هذا ثم ان الزمخشري قد جوز مرارا في امثاله هذا
ان يكون التفسير والمصدرية فاكتفى هاهنا ببيان التفسير
التفسير به ترجيحا لها على المصدرية نظرا الى غرض التفخيم
والتفصيل بعد الاجمال كما يدل عليه سوق الكلام فلهذا لم
يتعرض اصلا لابيان التفسيرية ولا لبيان المصدرية في قوله
تعالى فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وانه لم يمنع المصدرية ههنا
من حيث النظر الى مجرد معنى الكلام لم يصل الى درك غرضه فعلم
من هذا ان قول البيضاوي ههنا بعد اختيار المصدرية ويجوز
ان تكون مفسرة لان في الايحاء معنى القول ليس على ما ينبغي
ثم ان لفعل المضارع المقارن بلا اذا ولي ان الصالحة للتفسيرية
نحو اشرت اليه ان لا يفعل جاز رفع ذلك الفعل على انها نافية
كما جاز جزمه على انها نافية كما جاز جزمه على انها ناهية فيكون
مفسرة على كلا التقديرين وجاز نصبه على انها نافية ايضا فتكون
حينئذ مصدرية لا غير واما اذا ولي الفعل المضارع اياها
بدون لا جاز رفعه ونصبه لا غير والوجه الرابع ان تكون
مخففة من الثقيلة تنصب الاسم وترفع الخبر كما كانت قبل
التخفيف لكن اسمها ضمير الشان مقدر ولا اثبت الا في ضرورة
الشعر نحو فلو انك في يوم الرخاء سالتني طلاقك لم ابخل
وانت صديق كما حكي عن بعض المقارنة من جواز اظهار عملها

مخففة في الاسم الظاهر على ضعف نحو علمت ان زيدا قايم ومن
جواز اظهارها مخففة فيه بلا ضعف فليس باصله يلتفت اليه
ويعرج عليه فتقع بعد فعل اليقين او ما نزله منزلته شاهد الاول
في نحو علم ان سيكون منكم مرضى علم فعل يقين فاعله مستتر فيه
عايد الى الله وان مخففة من الثقيلة اصلها ان وضمير الشان المقدر
اسمها والسين للفصل بينهما وبين الفعل وليكون عوضا عن
المحذوف وخبرها للنقصان اللاحق لها ويكون فعل من الافعال
الناقصة ومنكم خبره ومرضى اسمه والفعل مع معموله واقع خبر ان
وان مع معموليها يسد مسد مفعولي علم وشاهد الثاني في نحو
وحسبوا ان لا تكون فتنة اي حسب بنو اسرائيل انهم لا يصيبهم
من الله بلاء وعذاب في الدنيا والاخرة حسب فعل من الحسبان
نزل منزلة اليقين فان الظن والحسبان اذا اقوى التحقا
باليقين ها هنا كذلك فلذا وقع بعده ان التي للتحقيق فاعلم
الواو وان مخففة من الثقيلة اصلها انه لا يكون فتنة خففت
وحذف ضمير الشان واسمها ضمير الشان المقدر والاحرف نفي
جيء به لما عرفت انفا وقد يجيء بعدها للفرض المذكور ايضا
بحق ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ويكون فعل تام وفتنة
فاعله وهو مع معموله مرفوع المحل وقع خبر ان وهو مع معموله
قايم مقام مفعولي حسب وانما قيدها بقوله في قراءة الرفع
اي رفع يكون ليكون نصا على ما ادعاه واما على قراءة النصب
فلا يكون مما نحن بصدده بل تكون ناصبه فتكون الجملة ايضا
منصوبة المحل على انها تسد مسد مفعولي حسب فهو مبني على
على معناه من غير احتياج الى التنزيل فان قلت ايهما اظهر

في

١٠٦

في التعبير عليهم قلت قراءة النصب اظهر في بادي الراي واما
قراءة الرفع فاسد توبيخا عليهم حيث يتمكن الظن الفاسد في
قلوبهم العمى تمكن يقين فلما فرغ عن بيان المطلوب اراد ان
يوضحه غاية الايضاح ويسلك في ذلك الى طريق التعميم والتفصيل
فاشار اليه بقوله وكذا اي وكما كانت مخففة من الثقيلة في هذين القولين
تكون مخففة منها ايضا حيث وقعت اي الى المخففة بعد علم اي
بعد لفظ دال على اليقين نحو علمت ان سوف يقوم زيد او بعد ظن
اي بعد لفظ على قوله نزل منزلة العلم صفة ظن نحو ظننت
ان سيوجد الصديق فان قلت التنزيل لا يخرج الشيء عن حقيقته
في التحقيق فلهذا استعمل ها هنا او في قوله او بعد ظن فمن
ابن يحصل التلازم ويدفع التنافر بينهما قلت النظر الى نفس
التنزيل واما اذا لم ينزل منزلته فلا يقع المخففة بعده فانها
تدل على تحقق ط بعدها بخلاف الظن ويقع ايضا بدونهما
نحو واخر دعواها ان الحمد لله رب العالمين الرابعة من الكلمات
من ذا الوجه الاول لها ان تكون شرطية كان تدخل عليها
في نحو من يعمل سوءا يجز به عاجلا او اجلا من اسم موضوع
لاولي العلم متضمن لمعنى ان الشرطية فلذلك جزم الفعلين
ويعمل فعل شرط مجزوم به فاعله مستتر فيه عايد الى من
وسوءا مفعوله ويجز جزا الشرط فعل مضارع مجهول الى ضمير المستتر
فيه قايم مقام الفاعل عايد الى من ايضا اصله يجزاخ فحذف الالف
لاجل علامة الجزم وبه متعلق بيجزا والهاء فيه عايد الى سوء
والشرط مع جوابه او الجواب وحده على اختلاف في ذلك خبر مبتدا
وهو من والوجه الثاني ان يكون موصولة في نحو ومن الناس

من يقول الواو للعطف ومن للتبعيض والناس مجرور بها
ومن اسم موصول صلته يقول مبتدا خبره من الناس فقول من
قال من مبتدا بحسب المعنى خبره يقول كانه قيل وبعض الناس
من يقول امنا بالله وباليوم الاخر لاخرة عن ارتكاب خلاف
المظاهر وقال الزمخشري ان قدرت لام التعريف للعهد في الناس
فهي موصولة وان قدرتها للجنس فهو موصوفة والوجه الثالث
استفهامية ان تستعمل للاستفهام في نحو من بعثنا من مرقدنا
من اسم متضمن لمعنى حرف الاستفهام مبتدا وبعث فعل فاعله مستتر
فيه عايد الى من ونا مفعوله ومن مرقدنا متعلق به والجملة خبر
المبتدا والوجه الرابع لها ان تستعمل نكرة موصوفة فلذا صح
دخول رب عليها نحو رب من انضجت غيظا صدره نحو
مررت بمن معجب لك من مجرور رب ومعجب متعلق بالمجرور موصوف
ومعجب صفته ولك متعلق بمعجب ولا يخفى عليك ان في خصوصية
هذا المثال لطافة الرمز الى ان لصفة الاعجاب مناسبة مع النكرة
وليست لها مع المعرفة فاذا قلت من يكرمني اكرمه فمن فيه
يحتمل استعمالها وجوه اربعة فان قدرتها شرطية جزمت الفعلين
وان قدرتها موصولة او موصوفة رفعت الفعل الاول وجزمت
الفعل الثاني لانه جواب الاستفهام بغير فاء فمن على جميع التقادير
مبتدا فخبر الاستفهامية الجملة الاولى وخبر الموصولة والموصوفة
الجملة الثانية وخبر الشرطية الجملتان والجملة الثانية على خلاف
في ذلك واذا قلت من زارني اكرمته بجزم ما عدا الاستفهامية
وقد تقع موصوفة بمعرفة اما اذا كانت موصولة نحو قام من في الدار
العاقل لكن المصنف لم يلتفت اليه لقلة استعمالها في كلام العرب

او

او لكونه من الوجوه المتركبة وهو ليس بصدرها بل هو متعد
لبيان الوجوه البسيطة فقط ثم لما فرغ من بيان وجوهها
الراجحة المنحصرة في الاربعة اشار الى بيان وجهها المرجوح عنده
بقوله واجاز اي الجمهور النحاة لم يجوزوا ان تكون لها وجه
غير الوجوه الاربعة واجاز ابو علي الفارسي ما وراء تلك الوجوه
ان تقع اي ان تقع تكون واقع ههنا من ان تكون بمعنى
ان تقع فهو بين نكرة منصوبة على انها خبر تقع لكونه بمعنى
تكون تامة صفتها والمراد من التام ههنا ما لا يحتاج الى صلة
ولا صفة فتكون الوجوه عند لها خمسة وحمل اي الفارسي عليه
اي على كونها نكرة تامة قوله اي قول الشاعر فان قلت فلم يقل
استدل عليه يقول الشاعر كما هو الظاهر المناسب قلت
لعدم استلزامه الى ادعاه لقيام احتمال الغير فيه وان كان
بعيدا ونعم من هو شرط علات الواو للعطف ونعم من
افعال المدح فاعله مستتر فيه ومن نكرة تامة مميزة لذلك
المشترى لتقرر الابهام فيه فلذا فسر بقوله اي ونعم شخصا
وهو مخصوص المدح واما عند الجمهور فمن اسم موصول فاعل
لنعم فيكون استعمالها من قبيل الوجه الثاني وهو مبتدا خبره
محذوف اي نعم هو فان قلت هل المحذوف يحتاج ههنا
في الافادة الى تاويل كما في قول ابي النجم انا ابو النجم وشعري
شعري قلت لا كما في قولك زيد شجاع عن سمعته بقادم
الاسد فهو هو يدل على ذلك تعلق الظرف به لتحقق معنى
الفعل فيه اي ينعم من هو ثابت في حالتي سره وعلانيته ثم
بعود ذلك لا بد من القول بحذوف اخر على راي الجمهور
ليكون مخصوصا بالمدح فان قلت اي القولين اظهر هاهنا
قلت قول الفارسي اظهر فلذا ما زيفه المصنف فان قلت

فلم يعده وجها خامسا قلت لعدم التفاته اليه لعدم
اشتهار استعمالها على هذا الوجه واما التمسك بقول الشاعر
فباب الطعن مفتوح فيه فان قلت شرط التمييز في باب
نعم ان يكون المميز صالحا لدخول الالف واللام فمن ليس
كذلك فلا يصح قوله فيه فضلا ان يكون اظهر قلت الفارسي
لا يسلم هذا الشرط يدل عليه قوله تعالى فنعما هي ولو سلم
فله ان يقول انه يصلح لها بمرادفة وان يصلح لهما بنفسه
فلهذا لو قيل في تفسيره ونعم شخصا او انسانا استقام المعنى
واما قول الكسائي انها تكون زايدة كما في قوله كفى بنا فضلا
على من غيرنا على رايه خفض غير فلم يلتفت اليه ايضا
اما على رواية الخفض فلانها موصوفة كانه قيل من هو
غيرنا فالجملة اما صلة او صفة النوع الخامس من الانواع
الثمانية ما ياتي اي يستعمل في الكلام على خمسة اوجه
وهو اي المستعمل عليها شيئان اي هو نوع منحصر في صنفين
بالاستقرا احدهما اي احد الشيئين اي وهو بفتح الهمزة وتشديد
الياء لكن المصنف لم يقيده بزلك لكونه بصدد بيان الوجوه
لا بيان التعريف واكتفا بما بين حاله من وهو بحسب ما يضاف
اليه دايما فان اضيف الى ظرف مكان كان ظرف مكان نحو
اي مكان يجلس اجالس معك وان اضيف الى ظرف زمان
كان ظرف زمان وان اضيف الى مفعول به كان مفعولا به الى
مصدر كان مصدرا فالوجه الاول ان تقع شرطية كان نحو
ايما الاجلين قضيت المعنى اي اجل وفيت منهما سواء كان
طولها الذي هو المعتبر او اقصرها الذي هو الثمان فلا عدوان
علي هو المعنى لا تعتدي علي في طلب الزيادة عليه فاي اسم متضمن
معنى الشرط مضاف الى الاجلين منصوب على انه مفعول لقضى

وما

وما زيدت بين المضاف والمضاف اليه للتاكيد وفاعله الضمير المتصل
به وهو فعل الشرط والفا جواب الشرط ولا عدوان على جملة اسمية
جزاؤه والوجه الثاني من وجوه الاستعمال ان تكون استفهامية
نحو ايكم زادته هذه ايمانا اي اسم متضمن بمعنى الاستفهام
مرفوع بالابتدا وزاد فعل مفعوله الاول متصل به عايد الى
المبتدا والتا للتانيث فاعله وهو هذه اشارة الى السورة
وايمانا منصوب على انه مفعوله الثاني والجملة خبر المبتدا
فهكذا اسم متضمن بمعنى الاستفهام على قراءة النصب فلهذا
اطلق المثال ولم يقيده بقوله في قراءة الرفع كما قيد في غير
هذا المحل فان قلت منصوب بماذا قلت بفعل مضمر
يفسره ما بعده كانه قيل ايكم زادته والوجه الثالث منهما
ان تقع موصولة كالذي نحو اي في قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ثم للعطف على جواب
القسم واللام لتاكيد المعطوف على جواب القسم وننزع
فعل فاعله مستتر وهو نحن والنون للتاكيد ايضا ومن
حروف جر وكل مجرور بها مضاف الى شيعة والجار والمجرور
متعلق به واي اسم موصول مضاف الى الضمير وهو هم
واشد افعل التفضيل مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف
والمحذوف المبتدا مع خبره جملة اسمية صلة الموصول فاشار
الى جميع ما ذكر بقوله بحرف اي الذي هو اشد وعلى الرحمن
متعلق باشد ويجوز في تفسيره عتيا لان المشهور ان معمول
المصدر لا يتقدم عليه اذا كان ظرفا او شبهه قال الله تعالى
فلما بلغ معه السعي ولا ياخذكم بها رافة وعتيا منصوب على
التمييز العامل فيه اشد اصله عتو وعلى وزن قعود فابدلت

ضمة الواو الاول كسره طلبا للخفة فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
ثم قلبت الواو الثانية يا لاجتماع الواو واليا ومع سبق الياء عليها بالسكون
وادغم اليائي اليا فصار عتيا فتكسر العين ايضا اتباع حركتها الحركة
التاء الموصول مع صلته منصوب المحل على انه مفعول ننزع ثم
لما فرغ من بيان دعوى الموصول واراد ان ينسبها الى امام
شقه من النحاة استحكاما لما ادعاه اشار الى هذا بقوله قال
سيبويه اي قال اى اسم موصول مبني على الضم لكونه لمعنى
الذي واذا اعرب يكون ممنوعا على كل وبعض للزوم الاضافة
فاذا حذف صدر صلته عاد الى بنائه كما في قوله تعالى ايهم اشد
فان قلت كيف يقع الضمير المنصوب بعد القول والواقع
بعده يكون جملة فلذا تكسر ان بعده قلت لاسم تلجاءه في
ذلك لكونه راجعا الى المذكور الذي فيه الجملة ثم لما قصد
زيادة ترغيب فيما اختاره فلذا اختار هنا تابع على من
تبع فقال تابع الرجل عمله اذا اتقنه واحكمه ويقال
تبع الرجل القوم اذا مشى خلفهم اشار اليه بقوله و
للعطف على سيبويه من تابعه تابع فعله فاعله مستتر
فيه عايد على من مفعول ضمير منصوب متصل به عايد
الى سيبويه وقال الخليل ويونس اي ههنا اسم متضمن
لمعنى حرف الاستفهام معرب بالرفع على انه مبتدا خبره
اشد لكن الخليل يقول الجملة منصوبة المحل على
انها مقولة لقول مقدر كان قبلا لننزعن عن الثاني
يقال فيهما ايهم اشد ويونس يقول المجموع منصوب
المحل على انه تعلق به ننزع معنى من جهة مفعوليه
وان لم يعمل فيه لفظا على ما هو شان التعليق فان

قلت

قلت فلم صح التعليق ههنا مع انه ليس من افعال القلوب قلت لتضمن
النزع ههنا معنى التمييز اللازم للعلم على التعلق ليس مختصا بها عنده
بل يعم جميع الافعال على ما عرفت والاظهر ههنا قول يونس لخلوه
عن ارتكاب محذور ولتبادر الوهم اليه وقال الاخفش ههنا ايضا
ما قاله الخليل ويونس ايضا لكنه كل شيعة مفعول ننزع فيكون من فيه
زيادة في المثبت على ما هو مذهبه فجملة ايهم اشد لا تتعلق به بل
تكون مستانفة لا يخفى عليك ان قوله ههنا ليس بقوي لخلوه
عن رعاية حقوق النظم الظاهر واما قول ثعلب من ان اي
لا يكون موصولا اصلا ولا يكون الا شرطية او استفهامية فمردود
لشيوع استعمالها في غيرهما في كلام الفصحا والوجه الرابع ان تكون
دالة على معنى الكمال ويخص استعمالها في وجهين بالاستقرا
فاحدهما ان تقع صفة لنكرة مذكور غالبا نحو هذا رجل اي
رجل هذا مبتدا ورجل خبره فاي صفته لمعرفة اذا اضيفت الى
معرفة قلت لعدم ظهور معنى الكمال حينئذ كقولك نحو مررت
بالرجل اي الرجل مثلا ثم انه لا حرج من ان يكون مضافا الى مشتق
او غير مشتق فان اضيف الى الاول يكون الغرض من التوصيف
المدح به خاصة فان اضيف الى الثاني يكون المقصود منه الثنا
وكل وصف يمكن ان يشتق به فاشار الى الثاني بقوله اي هذا
رجل كامل في صفات الرجال من الكمالات الانسانية سواء
كانت علمية او عملية او غيرهما وثانيهما ان تقع حالا لمعرفة
كمررت بعبد الله اي رجل اي كاملا في صفات الرجولية
والوجه الخامس ان تكون صلة ووسيلة الى ندا ما فيه ال
التعريفية لامتناع اجتماع الة التعريف فان حرف الندا يكون

للتعريف عند الفصل ايضا في السعة عند البصريين خلافا
للكوفيين وانما فض على ان الاشعار بان امتناع الاجتماع
انما يتصور في صورة الة التعريف لا في المعرفة نحو يا زيد
وانما لم يقل ههنا الجنسية كما قال قبيل اشارة الى ما قالوا من
ان ال في نحو يا ايها الرجل لتعريف الجنس قبل دخول اي
وبعد دخوله يكون محضورا كما يكون كذلك بعد اسم الاشارة
نحو يا ايها الانسان يا حرف نداء واي اسم مفرد مبهم مبني
على الضم وها حرف تنبيه عوض من المضاف اليه والانسان
مرفوع حتما صفته واجاز المازني نصبه وصفه حملا على محله
لان المنادى مفعول به معنى فما نقل عن الاخفش من ان
اي في نحو يا ايها الرجل موصول حذف صدر صلته وهو العايد
اليه كانه قيل يا من هو الرجل فليس بشئ لانه يجعل حرف
ولانه لو صح ما نقل عنه لجاز ان يظهر المبتدا ههنا وان
يوصل باي جملة كانت فعلية او ظرفية واما ما اجازه من
ان يكون مضروفا نحو مررت باي معجب لك كما يقال
مررت برجل معجب لك فمردود ايضا لانه غير مسموع من
العرب ولانه لا يستعمل مضافا الا في النداء والاستخبار
نحو قولك اي لمن قال لك جاءني رجل وهذا ليس منهما
كما ترى ثم لما فرغ من بيان احد الشيئين الذي هو اسم
اراد ان يشرع في ثانيهما الذي هو حرف فلما اقدم ذلك على
هذا قال الثانية من الكلمتين المستعملتين على الوجوه
الخمسة فان قلت كان المناسب لقوله احدهما ان يقول
ههنا ثانيهما فلم ترك هذا قلت للتعليم بان الحرف يذكر

ويونث

ويونث فان اول باللفظ يكون مذكرا وان اول بالكلمة يكون
مؤنثا وللتنبيه على ان لو من الكلمات التي وضع الباب الثالث
لتفسيرها لو لها وجوه خمسة فاحد اوجهها ان تكون حرف
شرط اي حرف يستعمل البتة على تعليق تحقق مضمون جزائها
على تحقق مضمون شرطها في الزمان الماضي كما في المستقبل فلو
تفيد ثلاثة في نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته الاول تعليق
الثاني بالاول والثاني يفيدهما بالزمن الماضي والثالث
الامتناع لكن اختلفوا في الثالث فقال الشلوبين انها تدل
على امتناع اصلا لا على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب
فان اراد بعدم دلالتها على انها لا تدل عليه بحسب الوضع
فالحق ما ذكره وان اراد به انها لا تدل عليه لا بحسب الوضع
ولا بحسب التضمن ولا بالالتزام فقوله باطل بلاشك فان التعليق
على الوجه المذكور يقتضي ذلك فيدل عليه بالالتزام وقال اكثر
النحاة انها تدل على امتناعهما جميعا فنحو الخطاب وان لم
يدل عليه بحسب المنطوق والوضع وهذا هو الحق عندي
وقال البعض انها تدل على امتناع الشرط وحده ولا تتعرض للجواب
من جهة النفي وهذا ليس بشئ فان جل نظرهم مقصور على ظاهر
اللفظ الذي يليها لا يصل الى ذلك معنى الكلام ثم لما كان هذه
الاقوال في دلالتها على الامتناع وكان المختار هو القول الاخير
اشار اليه على سبيل البيان والتعريف بقوله فيقال فيها حرف
يقتضي اذا كانت للشرط امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كانه
قال لو اذا كانت للشرط يدل على امتناع فعل الشرط وعلى التلازم
فعل الشرط لجوابه قلت من غير تعرض للدلالة على نفي جوابه

وانت تعلم ان تعليق حصول الجواب المقدر في الماضي على حصول
الشرط المقدر فيه يقتضي بالضرورة امتناع ذلك الجواب كما يقتضي
امتناع الشرط يقتضي فعل فاعله مستتر فيه عايد الى حرف امتناع
مفعول مضاف الى ما وهو موصول يلي فعل فاعله مستتر فيه
عايد الى الموصول ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد
الحرف ايضا والجملة صلة والواو للعطف واستلزام منصوب
معطوف على امتناع مضاف الى الضمير المجرور العايد الى الموصول
واللام متعلق بالاستلزام وتالية مجروريه مضاف الى الضمير
العايد الى الموصول ايضا والفعل مع متعلقه مرفوع المحل على انه
صفة فحاصل هذه القاعدة انها تدل على سببية الاول ومسببه
الثاني وتدل على انتفاء الاول فقط واما انتفاء الثاني فيلزم
من انتفاء الاول ان لم يكن للثاني سبب غير الاول وان كان
له سبب غيره لا يلزم منه انتفاءه نحو لو في قوله تعالى ولو
شئنا لرفعناه الى منازل العلماء الابرار بها اي بسبب
تلك الايات وملازمتها الواو هنا للعطف ولو حرف
شرط وشا فعل الشرط فاعله نا ومفعوله محذوف يدل
على جواب الشرط كانه قيل ولو شئنا الرفع وجزا الشرط
فاعله ومفعوله الضمير المتصل العايد الى بلعم ابن باعورا
والباء حرف جر وها ضمير مجرور عايد الى الايات والجار مع
المجرور متعلق به ثم لما حقق ذلك الاصل وبينه شرع عليه
لزيادة الايضاح لقوله فلو هنا في قوله تعالى فلو شئنا
لرفعناه بها دالة على امرين فان قلت الدلالة على استلزام
الاول للثاني متقدمة على الدلالة على امتناع فلم عكس

الترتيب

الترتيب كما اشرنا اليه انفا لاشتمال الدلالة الى هذه النكتة قال
احدهما ولم يقل اولهما ان مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ اللام
حرف جر رفع مجرور بها وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو هذا
المنسلخ صفته والجار مع المجرور متعلق بالمشيئة والمنسلخ اسم فاعل
من انسلخ يقال انسلخ الرجل من ثيابه اذا خرج منها والمراد من
المنسلخ هنا بلعم بن باعور فانه قد انسلخ من ايات الله بان
كفرها وبنذورا ظهره منتفية فنفي هذا اشارة الى ان المراد من
الامتناع في باب لو هو الانتفا مقابل الثبوت لا امتناع مقابل
الوجوب والامكان فحاصل ما ذكر ان لو ها هنا تدل على انتفا
الشرط يلزم من هذا اي من انتفا الشرط هنا وهو المشيئة
ان يكون رفعه اي رفع الله للمنسلخ او رفع المنسلخ فعلى الاول
مصدر مضاف الى فاعله وذكر المفعول متروك وعلى الثاني بالعكس
منتفيا فان قلت فالمناسب لما ذكر ان يقول يلزم من هذا
انتفاؤه فلم اطنب هذا الكلام وادخل عليه الكون الدال على
الثبوت والدوام قلت للايضاح والتقرير قوله اذ لا سبب الى اخره
الى اشارة الى بيان الملازمة ففيه اشعار بان فعل الشرط يطلق
عليه السبب عند النحاة لرفعه الجار مع المجرور في محل الرفع
على الخبرية واما حال اضافة المصدر فعلى ما ذكر الا المشيئة الخصوصة
اي مشيئة الله للرفع المعروف استثنا المشيئة مستثنى والمستثنى
منه سبب فالمستثنى ههنا يختار فيه الرفع على البدلية ويجوز
النصب على الاستثنا والمحال قد انتفت اي المشيئة المذكورة
في الواقع وان كانت سيالة على سبيل الفرض والتقدير فكانه
قال ومن هذا انتفا الرفع لانتفا سبب ثبوته المنحصر في تلك

المشيئة ثم لما فرغ من بيان لزوم انتفاء سبب لانتفاء سببه اذا
كان معه سبب آخر اشار الى هذا اولا بقوله **وهذا** الذي ذكرنا
ههنا من لزوم انتفاء السبب لانتفاء ذلك المسبب **بخلاف** ما فهم
من قول الرسول عليه السلام **نعم العبد صهيب لو لم يخف**
الله لم يعصه الغرض منه المدح بانه لا يعصي دائما سواء وجد
الخوف اولم يوجد نعم فعل من افعال المدح والعبد فاعله
وصهيب مخصوص بالمدح ولو حرف شرط ولم حرف جزم ويخف
فعل الشرط مجزوم بها فكسر لاجل التقاء الساكنين فاعله
مستتر فيه عايد الى صهيب والله منصوب على العظمة
ولم حرف جزم ويعص جزاء الشرط فاعله مستتر فيه عايد
اليه ايضا حذف منه لام الفعل لاجل علامة الجزم فان قلت
هل لقوله عليه السلام ولو لم يخف الله لم يعص تعلق بقوله
عليه السلام نعم العبد صهيب قلت له تعلق به على سبيل
التفسير بعد الاجمال والخصوص بعد العموم فان قلت فالخاص
قاصر عن احاطة العام فيم صلح لان تكون تفسيرا له قلت
صلح له باشتمال استمرار عدم العصيان على جميع صفات
المدح والكمال ثم اشار الى الدليل على ذلك بقوله **لانه** اى
الشان **لا يلزم ههنا من انتفا لو لم يخف** اي من انتفاء
السبب **انتفا لم يعصه** اي انتفا المسبب لتحقق سبب
اخر يقتضيه كما لزم هناك على ما عرفت قوله **حتى يكون**
اي معنى لو لم يخف الله لم يعص معنى **خاف وعصى** على سبيل
اللف والنشر المرتب كما في قوله فعل المقام ولدتها ومذاقتها
في مقلتيه ووجنتيه وريقه غاية سببه عن اللزوم المنفي

لا عن

لا عن النفي فكانه قال لو لزم من امتناع عدم الخوف امتناع عدم
العصيان لوجب ان يكون معنى لو لم يخف معوخاف ومعنى لم يعص
معنى يعص لكن هذا ينافي غرض المدح بعدم العصيان دايما **وللاعتراض**
ذلك اي بيان عدم ذلك اللزوم **لان انتفا العصيان** اي لانتفائه
سببان فان قلت له سبب غيرهما كالعصمة وغيرها فلا يحصر
سبب انتفائه فيهما قلت ليس المراد منه حصر سببه فيهما حتى
يتوجه ما ذكرته وانما المراد منه حصر فيهما من حيث النظر الى ظاهر
حال الفريقين كما يشعر به الكلام الآتي اولها **خوف العقاب** بمعنى
خوف من عقاب الله وان كان من قبيل اضافة المصدر الى
المفعول به بحسب الظاهر **و** للاعتراض ايضا اذ لا يظهر فيه ههنا
معنى العطف وكما معنى الحال **هي** اي خوف العقاب فالتانيث
باعتبار الخبر **طريق العوام** فان عادة اكثر الناس في الطاعة
المعاصي خوف العقاب حتى اذا لم يخافوا لا يطيعون **و** للعطف
ثانيهما **الاجلال** اي اجلال ذاته وشانه **والاعظام** اي اعتقاد
عظمته والاتيان بموجب امره ونهيه **وهي** اي المذكور منهما **طريق**
الخواص ثم لما فرغ من بيان السبب واراد ان يبين فايدة استعمالها
هاهنا اذ لا يستقيم ان يكون الغرض من استعمالها الدلالة
على امتناع الشرط كما في قوله تعالى ولو شيئنا لرفعناه بها اشار
الى ذلك بقوله **والمراد** من استعمال عليه السلام لو لم يخف الله
لم يعص هو الاشارة الى **ان صهيبا رضي الله عنه من هذا القسم**
اي من الخواص الذين هم اهل الرغبة والرهبة لكن ينبغي ان لا يقع
منهم عصيان لاجل اجلالهم ورغبتهم كما هو المناسب لشانهم
ورفعا لمنزلتهم عن رتبة العوام فقول من قال انهم لا يعصون

للاجلال مع عدم خوفهم من العذاب بعيد عن مرام الكلام
كما ترى والى انه اي صهيب لو قدر اي فرض خلوه اي صهيب
من الخوف متعلق بالخلو لم يقع منه اي من صهيب معصية
اصلا للاجلال والتعظيم فكيف يقع منه والخوف حاصل له اي
لصهيب فان العبد بين الخوف والرجاء المخلصون على خطر عظيم
ولا يخفى عليك ان امتناع الجواب انما هو على كونها شرطية وعلى
اعتبار تعلق تحقق مضمون الجزا بتحقق مضمون الشرط فقط
فان ههنا ليست كذلك فلا ينافي ما ذكر من ان الاصل بل هي شرطية
تدل على ان الجواب دايم التحقيق على جميع التقادير فقصد
المتكلم واذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجواب
وكان نقيض ذلك الشرط اليق باستلزام ذلك فيلزم باستمرار
وجوده الجواب على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون لازم التحقق
سواء كان الشرط والجواب مثبتين او منفيين او بالعكس
فمثال الاول نحو لو اهتدى لاثنيت عليك ومثال الثاني نحو لو لم
يخف الله لم يعصه ومثال الثالث لو لم يحسن الى كريم لاكرمك
ومثال الرابع نحو لو احسنت الى كريم لم يكرمك فظهر ما ذكر
ان قول من قال لو ان لو ههنا بمعنى ان واذا دخلت على
منفيين فلا يجعلها مثبتين فلا يلزم المحذور ليس بظاهر
بل هو صرف للكلام عن المقصود بلا احتياج اليه واما قول من
قال لو ههنا للدلالة على ارتباط الجواب بالشرط فقط بدون
التعرض لامتناع الجواب فهو في التحقيق راجع الى ما ذكرناه
و للعطف على مقدر كانه قال ظهر لك ما حققناه ههنا ان لو
اذا كانت شرطية فالحق انها تدل على امتناع الشرط فقط وان

امتناع الجواب لازم منه ان اتخذ سببه والا فلا من هنا اي من
بيان انها اذا كان شرطية تدل على امتناع الشرط وحده وان
امتناع الجواب انما يلزم منه اذا لم يكن له سبب غيره تبين
اي فظهر لك ايضا منه فساد قول المعربين اي فساد قول
اكثر النحاة على سبيل العموم في جميع موارد استعمالاتها ان لو حرف
امتناع لامتناع اي حرف دال على امتناع جوابه لامتناع
شرطيه كما ذهب اليه الجمهور او دال على امتناع شرطه لامتناع
جوابه كما ذهب اليه ابن الحاجب فهذا اطلاق الامتناع فقولهم
بلا تفصيل باطل والصواب في تحقيق امتناع الجواب ان يفصل
بايها اي لو كانت شرطيه لا تعرض لها الى امتناع الجواب
اي لا تدل عليه اصلا فان قلت فلم ذكر التعرض دون
الدلالة مع انها اشهر قلت لان التعرض اعم في بادي الراي
من الدلالة التبادر الوهم الى اختصاصها بالمطابقة لا سيما
عند اهل النحو ولا زيدت لتاكيد النفي مع الدلالة على النفي
متعلق لكل واحد من الامتناع والثبوت على الى ثبوته
اي لا تدل عليه اصلا فان قلت فكيف يصح هذا مع انها
لتعليق ثبوت مضمون الجزا بثبوت مضمون الشرط كما يدل
بيان الامر الثاني قلت لما جاز سلب الدلالة على نفي
الجواب في زعمه جاز ايضا في زعمه سلب الدلالة على ثبوته
وان كانت تدل عليه في نفس الامر فما قيل من انه اراد منه
الثبوت في نفس الامر والتعليق المذكور لا ينافي صحته
فهو بعيد عن المراد بمراحل وما وقع ههنا في بعض النسخ
من قوله والاولى ثبوته بدل قوله ولا الى ثبوته فلا يناسب

ايضا لما نحن بصدده وان كان صحيحا في نفسه **وانما لها**
تعرض لامتناع الشرط اي انما تدل عليه فقط بالالتزام ولما
فرغ عن بيان اثبات الدلالة على امتناع الشرط اراد ان يفصل
لزوم امتناع الجواب وعدمه مع ارادة التعميم اشار الى هذا
بقوله **فان يكن للجواب سبب سوى الشرط لزم من انتفائه**
اي انتفاء الشرط **انتفا الجواب** لما تقرر عندهم من ان سلب
الاخص لا يستلزم سلب الاعم نحو لو كانت الشمس طالعة
كان الضوء موجودا فان الضوء كما يوجد عند طلوع الشمس
كذلك يوجد عند سطوع الكواكب واشتعال النهار **ومنه**
اي ومن الجواب الذي تعدد اسبابه **نحو لو لم يخف الله لم**
يعص هذا شرح ما انتهى رايه فان اردت الوقوف على
تفصيل حالها فاعلم اولا ان المراد من الشرط ههنا عند النحاة
ما دخلت عليه لو وتعلق به الجواب سواء توقف عليه تحققه
نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة ونحو ان
دخلت الدار فانت طالق وان المراد من اللزوم بينهما هو
الارتباط بينهما وجه كان وان كلام ابن الحاجب يدل على
ان المراد منه هو السبب المقتضي وعلى ان المراد من اللزوم
هو اللزوم بمعنى امتناع انفكاك الملزوم عن اللازم على ما هو
مصطلح النظار فلهذا قال لو تدل على امتناع الملزوم لامتناع
اللازم وان المعمم مع ابن الحاجب في هذا الرأي معنى من حيث
لا يشعر وان تلك لفظا ففاية ما في الباب انه اقتصر على الدلالة
على امتناع الشرط فقط قال واما امتناع الجواب فللازم
منه ان تحد سببه والا فلا لما راي ان امتناع الشرط امتناع

الجواب

الجواب لا يطرد في نحو لو لم يخف الله لم يعص فلهذا قال ههنا
لا يلزم من الامتناع عدم الخوف امتناع عدم العصيان كما قال
في نحو ولو شئنا لرفعناه بها لزم من امتناع المشيئة امتناع الرفع
لكن مثل هذا لا يفيد الا التدليس وعدم الاطلاع على حقيقة
الحال ثم اعلم انها اذا كانت شرطية داخلة على الماضي لفظا او
تقديرا فالجواب هو التفصيل في جوابها بان يقال ان قصد
بمجرد تعلق ثبوته ويتحقق مضمون الشرط فلا تدل على امتناع
اصلا فلهذا قال بعض النحاة لو انما تدل على مجرد الارتباط لا
ترى ان نحو قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
لكن الشمس طالعة فيكون النهار موجودا انما يتعرض للثبوت
فقط وكذا ان قصد استمرار ثبوته على كل تقدير لكن علق
الشرط الغير المناسب ليفيد بالفحوى ان تعلقه بنقيض ذلك
الشرط بالطريق الاولى نحو لو اهنتني لاثبت عليك ومنه
لو لم يخف الله لم يعص واما اذا قصد تعلقه به على مجرد الفرض
والتقدير والمقصود بيان سبب انتفائه فهي تدل بالالتزام
على امتناع الجواب بامتناع الشرط نحو لو جيتني لاكرمتك
وغالب استعمالها في اللغة على هذا الاصل فعليه يحمل قول
اكثر النحاة واما اذا قصد الاستدلال بانتفائه على انتفاء
الشرط مع قطع النظر عن بيان سببه فلو حينئذ تدل بالالتزام
ايضا على امتناع الشرط مع قطع النظر بامتناع الجواب فنحو
قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن النهار
ليس بموجود لا تكون الشمس طالعة وارد على هذا القانون
يشهد بذلك قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا

ومثل هذا قليل في المحاورات فعلى هذا يحمل قول ابن الحاجب
ولما قول المصنف فليس بخارج عن قول ابن الحاجب في
التحقيق على ما عرفت ثم لما فرغ من اقامة الدليل على الامر
الاول واراد به التنبيه على دليل الامر الثاني اشار اليه بقوله
الامر الثاني مما دلت عليه الضمير المجرور بعلى راجع الى الموصول
لو فاعل دلت في المثال المذكور اي في قوله تعالى ولو شئنا
لرفعناه بها ان ثبوت مستلزم لثبوت الرفع كذلك فان
قلت الدلالة على هذا الاستلزام يستلزم الدلالة على الملزوم
واللازم بالضرورة وقد قال من قبل ان لو لا تدل على ثبوت
الجواب هل هذا الا تناقض قلت نعم الا انه لم يلتفت
الى مثل الدقة او اعتبر هناك قوله والاولى ثبوت على ما وجد
في النسخة وقد عرفت حاله ضرورة تعليل للاستلزام مضاف
الى قوله ان ثبوت المشيئة سبب لثبوت الرفع فان قلت
فلم لم يحتج في بيان الامر الثاني الى نفي سببه عن المشيئة
كما احتاج اليه في بيان الامر الاول حيث قال هناك اذ لا
سبب لرفعه الا المشيئة قلت لتحقق معنى الاستلزام بدون
ذلك النفي بخلاف انتفاء اللازم وثبوت الرفع سبب عنه ثم
لما فرغ من بيان الامرين المذكورين كما هو حقهما واراد ان
بنية الطالب على كيفية اندراجهما تحت الاصل المذكور وان
ترتبه على استخراج الفرع من الاصل اشار الى هذا بقوله وهذان
المعنيان المدلولان منه اولهما امتناع وثانيهما استلزام ثبوت
المشيئة لثبوت الرفع قد تضمنتها اي المعنيين العبارة
المذكورة وهي قوله فيقال فيها حرف يقتضي امتناع ما يليه

واستلزامه

واستلزامه لتاليه فان قلت العبارة المذكورة قاعدة والمناسب
لها ان يقول وهذان المعنيان يندرجان تحت العبارة المذكورة
كما هو المشهور فلم قال قد تضمنتها قلت لكون اشتمال الكل
على اجزائه بحسب الظاهر وان جاز ههنا اشتمال الكل
على جزئياته بحسب توزيع الاجزاء الى الاجزاء للوجه الثاني
منهما ان يكون حرف شرط في المستقبل فقوله فيقال فيها
حرف شرط مرادف بالرفع على انه صفة حرف لان الشرطية
لما ذكر يعني انها تدل على ارتباط حصول امر في المستقبل
بحصول امر اخر فيه لدلالة ان عليه والمشهور ان لو في
مثل هذا مستعملة في معنى ان خلافا لابن الحاجب فيكون
مجازا فالمراد من المرادف ههنا ان يكون معناه معناها
على سبيل المجاز دون الحقيقة الا انها لا تجزم لعدم السماع
والنقل ولان استعمالها على هذا المعنى خلاف الاصل فلهذا
اختلف الناس واما قول من قال يجوز بها الجزم على سبيل
الاطراد او على سبيل الضرورة فليس بمعتد به لقوله تعالى
القول مصدر باللام في بعض النسخ وبعضها بالكاف وكل
منهما حسن لكن المناسب للاستدلال على المطلوب اللام
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا
عليهم الواو للعطف واللام لام الامر يخش فعل امر خلاف
لام فعله ولو بمعنى ان فاشار اليه بقوله اي ان تركوا وتركوا
بمعنى قاربوا ان يتركوا فاشار اليه ايضا بقوله اي ان شارفوا
ان يتركوا فان قلت فلم فسر الترك بمشارفته قلت لحسن
انتظام معنى الخشية معها وترك فعل الشرط فاعلم الواو الفاء

الى الموصول ايضا وذرية منصوب مفعوله وضعًا فاصفته ويجوز
ان يكون مفعولا ثانيًا لتضمنه معنى التصيير كما في قول عنتره
فتركه جوز السباع ينشنه وفي قول الاخر هذا الذي ترك
الاوهام حايرة وقال الزمخشري ترك بمعنى طرح اذا علق بواحد
فان علق بثنتين كان مضمنا معنى صير ومنه قوله تعالى وتركهم
في ظلمات لا يبصرون وخاف فعل فاعله الواو العايد اليه وعلهم
متعلق به والضمير المجرور عايد الى ذرية والشرط مع جوابه جملة
شرطيه وقعت صلة الموصول وليخش مع معموله جملة فعلية
انشائيه معطوفة على مثلها مذكورة فان قلت ما جواب الشرط
ههنا قلت الظاهر انه خافوا عليهم ثم لما فرغ من بيان المطلوب
واراد زيادة الايضاح بما هو نص في المستقبل لفظا او معنى
اشار اليه بقوله وللعطف قول الشاعر ولو تلتقي اضدادنا
بعد موتنا ومن دون رمينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي
وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب الواو للعطف
ولو بمعنى ان وتلتقي فعل الشرط غير مجزوم بها فاعله اضدادنا
وهي جمع ضدى لغة هو الذي يجيبك مثل صوتك في الجبال
وغيرها وبعد موتنا متعلق به واللام لام الجواب لو وظل فعل
من الافعال الناقصة وهو بمعنى صار وصدى اسمه مضاف
الى صوت وهو مضاف الى يا المتكلم والواو للحال وان للوصل
وكان فعل من الافعال الناقصة اسمه التا ورمة بالكسر
العظام البالية منصوبة خبره والجملة منصوبة المحل على الحالية
واللام حرف جر وصوت مجرور بها ومضاف الى صدى وهو
مضاف الى ليلى والجار مع المجرور متعلق بيهش وهو فعل فاعله

مستتر

١١٦

مستتر فيه عايد الى صدا صوتي والجملة منصوبة المحل على انها خبر
ظل والواو للعطف ويطرب فعل فاعله مستتر فيه اليه ايضا والجملة
معطوفه على جملة يهش والهشاشة الارتياح والطرب خفة تصيب
الانسان لشدة حزن او سرور هذا وقال بعضهم هذا ليس بحجة لان
غاية ما فيه ان ما جعل شرطا لها مستقبل في نفسه او مقيد
بمستقبل وهذا لا ينافي امتداحه فيما معنى الامتناع غيره
اقول بالاستقبال ههنا ينافي القول بالماضي فلا يلزم منه
بالضرورة عدم استقامة معنى الامتناع ههنا اصلا مع شهادة
فحوى الكلام عليه فلا بد ههنا من القول بالاستقبال سواء
كان على سبيل المجاز او على سبيل الاشتراك اللفظي وقال
بعضهم انها لا تجي للتعلق في المستقبل لانك لا تقول
لو يقوم زيد فعمرو منطلق والمصنف لم يقيد بقول هذا
فان قول بلا دليل وقد صرح اكثر النحاة بانها تجي بمعنى
ان استعمالها في معناها الاصلي لا يظهر في بعض المواضع
كقوله تعالى وما انت بمومن لنا ولو كنا صادقين الوجه
الثالث منها ان تكون اي لو حرفا مصدريا اي تجعل معنى
مدخولها بمعنى المصدر مرادفا لان المفتوحة المصدريه
وهذا مذهب الفرا والفارسي وتبعهما المصنف فان
قلت الباب الثالث لبيان الاستعمال الحقيقي فقط فلا
يكون استعمالها ههنا في معنى ان مما عن بصدده
اصلا قلت لا بل هو مقصود لبيان مطلق الاستعمال
كما يدل عليه التامل في الوجوه المذكورة فيه على انا نقول
يجوز ان يكون مستعمله في معناها على سبيل الاشتراك

اللفظي كالعين الا انها اي لولا تنصب الفعل المضارع
الواقع بعدها لعدم عراقتها في هذا النحوي ولعدم السماع
من العرب العربا ونعني انها تكون مترادفا وتستعمل في معناها
كثيرا واكثر وقوعها اي اكثر استعمالها فيه بعد ود فان قلت
ما السر في ذلك قلت السر انها لاخرم من الاشارة الى معنى
التمني وان قلت مستعملة في معنى ان فيتقوى ذلك المعنى
بانضمام معنى الوداد اليه فلذلك قال الزمخشري لو ههنا بمعنى
التمني ودوا لو ترهن اي ودوا ادهانك وتمنوه ود فعل فاعله
الواو ولو بمعنى ان وبرهن فعله فاعله مستتر فيه وهو انت
والفعل مع معموله في معنى المصدر منصوب المحل على انه مفعول
ود وبعد يود نحو يود احدهم لو يعمر الف سنة يود فعل
واحد فاعله مضاف الهم وهو عايد الى المشركين ولو بمعنى
ان يعمر فعل مجهول من يعمر فاعله الضمير المستتر فيه العايد
الى احد والف سنة مفعول يود هذا وقال الزمخشري في
تفسير هذا القول لو يعمر حكاية لوداد تهم ولو في معنى
التمني وكان القياس لو اعمر بمعنى لتناعمر الا انه جرى
على لفظ الغيبة كقولك يود احدهم كقولك بالله ليفعلن
فان قلت اي العولين انسب بتفسير حقيقة معنى الكلام
قلت قول الزمخشري انسب كما ان قول المصنف انسب
برعاية ظاهر خلا القول فهذا ما عليه كثير من النحاة
واكثرهم لا يثبت هذا القسم اي كونها حرفا مصدريا مرادفا
لان هربا عن الانتشار وتقليلا للاقسام وضبطها وهم
يقولون يود وجوابه كلاهما محذوف فان كانه قيل يود احدهم

تعمير

تعمير الوبعمر الف سنة كسرة ذلك وانت تعلم ان في هذا التوجيه
مرت للكلام عن معناه المقصود بدون احتياج اليه لمجرد رعاية
ضبط الاقسام ومثل هذا لا يجوز الوجه الرابع منها ان تكون
للتمني وهو طلب حصول شئ على سبيل المحبة نحو لو تاتيني فتحدثنا
واختلف فيها فقال ابن هشام هي قسم برأسها يحتاج الى جواب
كجواب الشرط ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب كجواب
ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني فلهذا
جاز ان يجمع لها جوابان منصوب بعد الفا وجواب بعد
الفا وجواب بعد اللام كقولك لو تاتيني فتحدثنا لحصل لنا
السرور بذلك نحو فلو ان لنا كرة الكرة الرجعة الى الدنيا
كانه قيل ليت لنا كرة قال الزمخشري يجوز ان يكون لو ههنا
باقية على اصلها ويحذف الجواب وهو لفعلنا كيت وكيت
ثم لما كان الاصل في بيان مثل هذا الوجه هو السماع
والاستقراء مع شهادة النحوي عليه فلهذا اقتصر في البيان
عليه واراد الرد على من بينه تغير ما ذكر اشار الى هذا اولا
بقوله فيه لو ههنا بمعنى التمني واستعملت استعمال ليت ولهذا
ولكونها بمعنى التمني ولاستعمالها نصب فتكون من المؤمنين
في جوابها اي في جواب لو الفا فالعطف وتكون منصوب
بان مضمرة بعدها وهو فعل من الافعال الناقصة اسمه
مستتر فيه وهو نحن حيزه من المؤمنين والفعل مع معموله
جملة فعليه منصوب المحل على انها معطوف على اسم ليت
كما انتصب فافوز بان مضمرة بعد الفا في جواب ليت فان
قلت فلم قال كما انتصبت فافوز في جواب ليت بعد الاستدلال

بنصب تكون على ثبوت معنى التمني فيها قلت لتتم ذلك الاستدلال
ونوضحه لانى قوله تعالى يا ليتنى كنت معهم فافوز فوزا عظيما
يا حرف نداء والمنادي محذوف وليت حرف تمنى من الحروف المشبهة
بالفعل ويا المتكلم اسمها وكان فعل من الافعال الناقصة
اسمه التاء ومعهم خبره وهو مع معموله مرفوع المحل على انه
خبر ليت والفا فالعطف وافوز فعل منصوب مضمرة بعدها
فاعله مستتر فيه وهو انا وافوز منصوب على انه مفعول
مطلق وعظيما منصوب على صفته والفعل مع معموله منصوب
المحل على انه معطوف على محل اسم ليت ثم لما فرغ من بيان
اقامة الدليل على ما ادعاه ذلك القايل واراد الرد عليه
ثانيا اشار الى هذا بقوله ولا دليل فى هذا اى فى نصب
اى لا يدل نصبه على ان لو ههنا استعملت فى معنى التمنى
كما زعم ذلك المبتدل لجواز ان يكون النصب فى فتكون
لمجرد كونها معطوفا ولئلا يلزم عطف الفعل الصريح على
الاسم لا لثبوت معنى التمنى فيها ههنا ثم ان الدليل لا يستلزم
المدلول مع قيام الاحتمال فيه فظهر ان ما ذكره المبتدل فى مقام
الاستدلال ليس بدليل هذا وان الجواب عنه نحو الاول
ان الدليل ليس فى النصب وحده كما اشرنا اليه والثانى
ان الدليل فى الحقيقة هو الاستقراء مع معونة النحوى
واما ذكره ههنا فى صورة الاستدلال فانما هو لزيادة التوضيح
والاستظهار ومثل هذا كثير فى العلوم لا سيما فى علم النحو
والثالث ان المراد من استلزام الدليل للمدلول عند ارباب
المنقول هو مطلق الاستلزام لا الاستلزام البين الدايم

فان

١١٨

فان قلت النصب ههنا ليس الا بان المضمرة بعد الفاء
سواء كانت لو للتمنى او لغيره فيكون الفعل فى تاويل المصدر
معطوفا على ما قبله على كلا التقديرين فلم اعرض عن كونها
للتمنى قلت ليس المقصود ههنا اعتبار الامر بين دون
الاخر حتى يتوجه ما ذكرت بل ليس الغرض ههنا الا منع
استلزام الدليل المطلوب وقد حصل فى زعمه ثم ما وقع
ههنا فى كثير من النسخ من قال فافوز بدل فتكون فليس
بمناسب لما نحن بصدده على النصب فى فافوز نصب جواب
التمنى بلا نزاع مثله اى مثل النصب فى تقر فى قوله اى قول
الشاعر ولبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
تقول فلان قرير العين اذا بردت عينه يريد به الفرح والسرور
وتقول هذا ثوب شف اى رقيق واما الشفوف مصدر يراد به
الثوب الرقيق غاية الرقة بحيث لا يحجب الرؤية دونه من بون
لابسه الواو للعطف ولبس مبتدا مضاف الى عباءة والواو
للعطف وتقر فعل منصوب بان مضمرة بعد الواو وعينى
فاعله والفعل مع فاعله بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه
معطوف على المبتدا واحب خبره والى ومن لبس الشفوف
متعلق به والمراد منه ههنا ان النصب فى وتقر نصب لا يتصور
فيه معنى التمنى ومثل النصب فى اويرسل فى قوله تعالى وما
كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل
رسولا لانه قيل وما صح له ان يكلمه الله الا وحيا او سمعا
من وراء حجاب او مرسلا لان يكون الكل مصادر وقعت احوالا
من الضمير الفاعل اما الوحى والارسال فامرهما هين واما

واما من وراء حجاب فهو متعلق بمصدر محذوف كانه قيل او سماعا
من وراء حجاب او قيل وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او
سماعا من وراء حجابا او ارسالا فيكون كل واحد منهما مفعولا
مطلقا على هذا التقدير ويجوز ايضا ان يكون المعنى وما كان
لبشر ان يكلمه الا بان يوحي او بان يسمع من وراء حجاب او بان
يرسل رسولا فيكون كل واحد منها مفعولا به بواسطة حروف الجر
واما المستثنى فهو مستثنى مفرغ على كل تقدير واما قول من قال
الاستثنا ههنا استثنا منقطع نظرا الى ظاهر القول فليس بقوى
لعدم اعتماده على تحقيق معنوت الكلام الواو للعطف وكان
فعل من الافعال الناقصة ولبشر خبره مقدم على اسمه وان حرف
ناصب ويكلم فعل منصوب به والها مفعوله والله فاعله والا
حرف استثنا ووحيا منصوب بها واو حرف عطف ايضا ويرسل
فعل منصوب بان مضمر بعدا وفاعله مستتر فيه وهو عايد الى
الجلالة ورسولا مفعوله والفعل مع معموله في قوة المصدر منصوب
المحل على انه معطوف على وحيا ويكلم مع معموله بمعنى المصدر
مرفوع المحل على انه اسم كان وهو مع اسمه وخبره جملة
فعلية معطوفة على ما قبلها عطف قصة فان قلت ما الفايدة
في هذا المثال بعد حصول المقصود المثال الاول قلت الفايدة
فيه هي الاشعار ان الفعل يكون منصوبا بان مضمرة بعدا وكما يكون
منصوبا بها بعد الواو مع زيادة الايضاح الوجه الخامس منها
ان تكون للغرض وهو طلب حصول شئ على سبيل الوفق والتاب
والتادب نحو لو تنزل عندنا فتصيب راحة لو تدل ههنا
على العرض وذلك لان النصب في فتصيب بان مضمرة بعد الفا

وهي

119

وهي كما تضمر بعدها اضمر بعد احد الاشيا الستة وليس المناسب ههنا
الا معنى الغرض فوجب الحمل عليه بشهادة معنى الكلام عليه رعاية
للقاعدة ذكر ابن مالك اي ذكر هذا الوجه في كتابه المسمى
بالتسهيل فان قلت فلم اسند اليه هذا الوجه قلت المسند
والتقوية اولا به لما كان وجها مقبولا عنده ولم يقدر على تغيره
على الوجه الرابع لمناسبة تامة بينهما جعلة عليه فان قلت فما
الفرق بينهما قلت الفرق ان الاصل في التمني ان يكون محالا
بخلاف الغرض وكذلك الفرق بينه وبين الشرعي ثم لما ذكر
هشام هنا انها تفيد التعليل في بعض المواضع ايضا واعتقد
المصنف ان معنى التعليل حق لكنه لم يستفد منها بحسب
معونة خصوصية معنى الكلام سواء وجد فيه اولا فلذا لم يجعله
وجها سادسا وحضر جميع وجوهها في الخمسة وكان ذلك المعنى
زايدا عنده اشار الى هذا بقوله وذكر اي للوفي بعض المواضع
ابن هشام اللخمي معنى اخر عن المعاني المذكورة وهو اي
المعنى الاخر ان تكون اي لو للتقليل اي ذلك المعنى هو بمعنى
التقليل ادنى مسامحة ومثل هذا كثير في العبارة نحو قوله
عليه الصلاة والسلام تصدقوا ولو بظلف محرق المعنى اعطوا
الصدقات ولو كانت قليلة الظلف للغنم والبقر بمنزلة الحافر
للفرس والمقصود من هذا القول هو الاشعار بان بدلها حسن
والترتيب والحث في اعطايها باي وجه كان وليس المقصود منه
بدل الظلف بعينه فانه لا ينتفع به عادة خصوصا اذا كان
محرقا تصدقوا بعينه فانه لا ينتفع به عادة خصوصا اذا كان محرقا
تصدقوا فعل امر فاعله الواو والواو للحال ويجوز ان تكون للعطف

ولو تفيد التقليل ههنا والباء حرف جر وظل مجرور بها متعلق
بمقدر ومحرف صفة ظل كانه قيل لو حملت الصدقة ببذله ظل
محرق ونحو اتقوا النار ولو بشق تمرة اي ولو حصل الاتقاء
بتصدق جانب التمرة الشق بكسر السين جانب اتق فعل
امر حذف الياء منه لاجل الوقف والواو فاعله والنار مفعوله
واما اعراب الباء في فعلى ما عرفت هناك هذا ومن قال
في امثال هذا انها شرطية وفعل الشرط وجوابه كلاهما محذوفان
كانه قيل ولو وقعت الصدقة بظل لحصل الثواب ولو حصل
الاتقاء بتصدق جانب تمرة لكان خيرا عظيما فقد ارتكب
امورا لا احتياج اليها في معنى الكلام نعلم نبها تفيد ههنا معنى
الدوام ايضا فحوى الكلام مثل ان في قولك انا اكرمك وان لم
تكرمني وقد مر نظيره في بيان الوجه الاول النوع السادس
من الانواع الثمانية مما يأتي على سبعة اوجه وهو اي الاتي عليها
في الكلام قد فيكون النوع منحصرا في فرد وهو مشترك بين
الاسم والحرف فاذا كان اسما يكون منحصرا في وجهين واذا
كان حرفا يكون منحصرا في خمسة وجوه فلزا بيان حال
الاسمية على بيان حال الحرفية فاحد اوجهها اي احد الوجوه
السبعة ان تكون اسما بمعنى حسب مرادفا لها وهو اما مبني
لمشابهته بقد الحرفية في اللفظ نحو قد زيد درهم وقدني درهم
واما معرب فاشار اليه بقوله فيقال قدي درهم قد اسم معرب
مضاف الى يا المتكلم فلذا كسر الدال وهو مبتدا ودرهم خبره
بغير النون اي تستعمل بغير نون الوقاية به اذا كان معربا
لعدم بقاء الاحتياج الى الحاقها نعم تلحق به اذا كان مبنيا

مضافا

مضافا الى يا المتكلم لاجل المحافظة على السكون فمن هذا علم
فساد قول من قال ههنا معنى قول المصنف بغير النون انه اذا
كان مضافا الى يآء المتكلم يجوز استعماله بدون الحاق نون الوقاية
على سبيل الجواز دون الوجوب والا فلا يستقيم كلامه ههنا
لكونه مخالفا لكلام الجمهور كما يقال حسبي درهم حسبي مبتدا
ودرهم خبره ويقال ايضا قدني درهم كما يقال حسب زيد
درهم والوجه الثاني من الوجوه السبعة ان تكون اسم فعل
بمعنى يكفي فيكون مبنيا على السكون ويلزمه نون الوقاية اذا
كان مضافا الى يآء المتكلم فاشار الى هذا بقوله فيقال قدني بالنون
كما يقال يكفيني وتقول ايضا قدني درهم كما تقول يكفيني
درهم وتقول قد زيدا درهم كما تقول يكفي زيدا درهم
والوجه الثالث منها ان تكون حرف تحقيق ان تدل على
تحقيق مدلول مدخولها او تاكيده وهي مختصة بالفعل
المتصرف الخبر المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس
ولا يقع بينهما فاصل لكونه كالجزء منه اللهم الا ان يكون
قسما وقد يحذف الفعل وحده لقيام القرينة عليه ولها خمسة
معان احدها تحقيق وتاكيد ودخولها على الماضي اتفاقي
ودخولها على المضارع مختلف فيه فاشار الى الاول بقوله
فتدخل على الفعل الماضي نحو قد افلح من زكاها اي انماها
بالعلم والعمل فقد حرف تحقيق افلح فعل ماض ومن اسم
موصول وزكى فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الموصول والها
مفعوله عايد الى النفس والموصول مع صلته مرفوع المحل
على انه فاعل افلح وهو مع فاعله جملة فعلية وقعت جوابا

للقسم فهي تدل على تحقيق مضمون الكلام وتاكيده ثم اشار
الى الثاني بقوله قيل دخلت على الماضي فتدخل على المضارع هذا
تول بعض النحاة واكثرهم قالوا اذا كانت حرف تحقيق تدخل
على الماضي فقط فلذلك قيل الفعل المضارع الواقع بعدها يكون
بمعنى الماضي فيكون مرادهم من الماضي المطلق سواء كان لفظا
ومعنى او معنى فقط نحو قد يعلم ما انتم عليه من الموافقة
والمخالفة ومن الاخلاص والنفاق قد حرف تاكيد ويعلم فعل
مضارع فاعله مستتر فيه عايد الى الله وما موصول وانتم
مبتدا خطاب للمكلفين وعليه خبر والضمير المجرور فيه عايد
الى الموصول وهو مع صلته منصوب المحل على انه مفعول
يعلم وهو مع معموله جملة فعلية فهي تدل على تاكيد مضمون
العلم هذا والرابع منها ان يكون حرف توقع وانتظار فيدخل
عليهما اي على الماضي والمضارع فتدل على انتظار وقوع
مضمون كل واحد منهما ايضا اي كدخولها عليهما اذا كانت
حرف تحقيق اما مثال المضارع فنحو قولك لقوم ينتظرون
الخبر قد يخرج زيد فقد تدل ههنا على ان الخروج اي زيد
منتظر متوقع لهم واما مثال الماضي فنحو قولك قد قدم زيد من
السفر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة
ينتظرون لذلك هذا على راي بعض النحاة وهو الخليل ومن
تابعه وهو المختار عند الجمهور فلذا قال وزعم بعضهم
اي بعض النحاة انها اي قد لا تكون للتوقع مع الماضي اي لا يجوز
اجتماع التوقع مع الماضي لان اجتماعه معه متنافيين واجتماع
متنافيين لا يجوز فهذا لا يجوز اما الكبرى بديهية فلذلك سكت

عنها واما الصغرى فكسببه فاشار الى بيانها بقوله لان التوقع
انتظار الوقوع اي انتظار ما سيقع والماضي قد وقع وانقطع
فحالهما كحال الزمان الماضي والمستقبل فكما ان بينهما تنافيا
لا يجوز الجمع بينهما فلذلك بين التوقع والماضي وقال
الذين اثبتوا من النحاة معنى التوقع اي المعنى الذي هو
توقع مع الماضي ردا على النافيين انها اذا دخلت على
الماضي تدل على انه اي الماضي كان متوقعا قبل وقوعه وقبل
الاخبار منتظرا فيكون وقوع الماضي مستقبلا نظرا الى الانتظار
والاخبار فيكون توقع كل شئ قبل حصوله سواء كان في الماضي
والمضارع لحاصل الجواب في التحقيق منع الصغرى فيجوز
التوقع من الماضي فتدل على التوقع اذا وقعت دخلت
على الماضي ايضا تقول قد ركب الامير لقوم ينتظرون هذا
الخبر قبل الاخبار بوقوعه ويتوقعون الفعل اي ركوب
قبل وقوعه وعطف تتوقعون على تنتظرون قريب من عطف
تفسير لكالحاصل لانك اذا قلت ركب الامير يدل على القول
على ركوب الامير بل تعرض لمعنى التوقع فاذا دخلت عليها
قد يدل على القول على التوقع ايضا يشهد بذلك نحو
الكلام فتضاف هذه الدلالة الى قد لا الى غيرها فعلم من هذا
ان قول من قال لا شم ان الواقع مستفاد منها لجواز ان يكون
مستفادا من غيرها قاصر عن اعتبار معنى الكلام والوجه
الخامس منها تقريب الماضي من الحال اي حرف دال على قرب
زمان وقوع الماضي من الحال الا ترى انك اذا قلت قام
زيد دل هذا القول على قيام زيد دون التعرض لحال زمان

وقوعه من الحال فاذا دخلت عليه قد فقد دل على قرب زمان
وقوعه من الحال فلهذا لا تدخل الا على ليس وعسى ونعم
وبئس لانها للحال ولا معنى لذكر التقريب من الحال مع تحقق
الدلالة عليها ولاصيغتها لا تقبل الزمان ولا تتصرف فما
شبهن الاسم واما قول عدي

لولا الحياء وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

فعسى بمعنى اشتد وليس من افعال المقاربة فلهذا ما استعمل
ههنا على طريقة استعمالها ولهذا اي لكونها للتقريب تلزم
عند اكثر البصريين قد وقع الفعل الواقع حالا والسبب الداعي
الى هذا دفع التدافع بين الماضي والحال بقدر الامكان فاعرض
عن هذا بان لفظة الحال مشتركة بين معان فتقال على قيد
العامل سواء كان ماضيا او مضارعا او غيرها وتقال على زمان
التكلم بمعنى الآن والمقصود ههنا هو الاول لا الثاني وقد انما
هي للتقريب من الحال بمعنى الآن فلا يتم التقريب واجيب
عن هذا الاعتراض بان لمض الحال والاستقبال امور صافية
وطوفان نوح عليه الصلاة والسلام بالنسبة الينا ماض وبالنسبة
اليه حال ونزول عيسى عليه الصلاة والسلام مستقبل بالنسبة
الينا حال وبالنسبة الى قوم ذلك الزمان واذ عهد هذا
فالمضي والحال المستقبلان ههنا منسوبان الى زمان وقوع
الفعل لا الى زمان تكلمنا فاذا قلت جاء زيد يركب كان
معناه ان الركوب حال في وقت المجيء واذا قلت جاء زيد
وقد ركب كان معناه ان الركوب حال ماض في وقت ولذلك
اشترط فيه قد للتقريب الركوب الى ذلك الوقت واما المضارع

فمعنى

فمعنى الاستقبال فلا يصح استعماله مع الماضي فلا يقال جاء زيد يركب
وحينئذ يصير بمعنى الحال الى ادعى لزومها معه وكان فيه نوع
اجمال اشار الى تفصيلها بقوله اما ان تكون ظاهرة قد في قوله
تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم اي قد تبين لكم حرم
عليكم ما لم يحرم الواو للحال وقد للتقريب وقد فصل فعلا
مجهولا ولكم متعلق به وما موصولة وحرم بنا مجهولا ايضا
فاعله مستتر فيه عايد الى الموصول وعليكم متعلق به والجملة
الفعلية صلة الموصول مرفوعة المحل على انها فاعل فصل
وهو مع معموله منصوب المحل على انه حال وقرئ فصل لكم
ما حرم عليكم على اسنة الفاعل في الموضعين ففاعل فصل
مستتر فيه عايد الى الله كما كان فاعل حرم مستتر فيه عايد
والموصول مع الصلة منصوب المحل على انه مفعول فصل او
تكون مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا اي قد ردت
هذه مبتدا خبره بضاعتنا ورد فعل مجهول فاعله مستتر فيه
عايد الى البضاعة والتاء للتانيث الفاعل والينا متعلق به
وهو مع معموله منصوب المحل على انه حال من البضاعة
والعامل فيها اما معنى التنبيه واما معنى الاشارة لكن
الثاني اقرب واظهر كما في قوله تعالى هذا بعلي شيخا هذا
وان الكوفيين قالوا لا حاجة الى تقدير قد معه والاصل عدم
التقدير لا سيما قد كثيرا استعمال بدونها ولكونها للتقريب
قال ابن عصفور اذا اجيب القسم اي اذا اردت ان تجيب
القسم بفعل ماض مثبت متصرف انما قيده بهذه الامور
ليكون مظنة الاحتياج اليها اذ لو كان مضارعا او منفيا او غير

متصرف فلا حاجة الى ذكرها لما عرفت فاوقع ههنا في بعض النسخ
بدليل قوله اجيبت في قوله اجيبت ببنا المفعول وان كان
صحيحا في نفسه لكنه ليس بلايم لقوله فان كان اي الفعل
المذكور قريبا زمان وقوعه من الحال اي بين من زمان المتكلم
فان قلت اذا علم قربه من الحال فلا يبقى الاحتياج الى الدلالة
عليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل قلت انه معلوم عند المتكلم
ومجهول عند السامع فاستمر الاحتياج اليها بناء على ان المعلومية
عند المتكلم لا يستلزم المعلومية عند السامع وهكذا حكم ساير
الالفاظ جيبت بجواب القسم مقرونا باللام وقد معا اما
اللام فلدلالة على تاكيد الجواب واما قد فلافادة التقريب
نحو قولك بالله لقد قام زيد بالله متعلق باقسم محذوفا
واللام لام جواب القسم وقد للتقريب وقام فعل فاعله
زيد والجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب فان كان
اي الفعل المذكور بعيدا من الحال جيبت بالجواب مقرونا
باللام لتاكيده فقط اي بدون قد لقيام المنافي وعدم قابلية
المحل فان قلت لا شك ان كلام ابن عصفور انما سبق
ههنا لاجل المناسبة لمعنى التقريب وهذا انما يتصور في
البيان قد محل قابل لمعناها فما الفايدة في قوله وان كان
بعيدا الى اخره قلت فايدته هي الاشعار باختصاص استعمالها
معنى التقريب مع التنبيه على ان معنى التقريب قد يترك
عليه بالدوران وجودا وعدما لقوله اي امرئ القيس
حلفت لها بالله حلفة فاجر لنا موافما ان من حديث
ولا صال والمراد من حلفة فاجر حلفة فاسق وكاذب

والحديث

والحديث هو الخبر يقال على القليل والكثير ويجمع على احاديث
على غير قياس وصال مثل قاض من صلى مثل رمى تقول
صليت اللحم وغيره اذا شويته ويجوز ان يكون ماخوذا
من صلته لفلان اذا علمته له في امر تريد ان تحمل
له وتوقعه في هلكة والاصل ان المراد لما قالت لامرئ
القيس الست ترى السمآء والناس احواله خوفا من
الاطلاع على الحال قال والله لنا كاذبا تامينا لها من
خوفهم ثم اخبر عن ذلك القسم بقوله حلفت فان
قلت كما يتم تمسك ابن عصفور بهذا البيت على مطلوبه
فاذا المراد ههنا ان زمان نوم اهلها قريب من زمان
المتكلم فيكون للتقريب ايضا قلت التامين المذكور يحمل
بابتداتوهم فانه كاليقظة بل انما يطمئن خاطرها اذا كان زمان
شروعهم في النوم بعيدا من الشروع في التامين يدل عليه
قوله فانا ان من حديث ولا صال فلاجل هذا لم يقتصر
على الشاهد وابى تمام البيت خلف فعل فاعله المناط
متعلق به والها عايدة الى المراد وبالله متعلق به ايضا وخلفة
فاجر مفعول مطلق على طريق قولك ضربت ضرب الامير
واللام لام جواب القسم المشار اليه بقوله حلفت لها
بالله اذ من المعلوم بالضرورة ان قوله حلفت ليس بقسم
بل هو اخبار عنه كما اشرت اليه انفا ونام فعل والواو
فاعله والجملة جواب القسم المقدر لا محل لها من الاعراب
واما قول من قال انه جواب حلفت فليس مبنيا على
التحقيق بل على الظاهر وما بمعنى ليس بطل عملها وان ومن

كلاهما زايدان للتاكيد معنى النفي وحديث مبتدا خبره محذوف
وهو موجود ولا فايدة لتذكير معنى التي وللدلالة على شمول
النفي وصال معطوف على حديث ثم لما فرغ من نقل قول ابن
عصفور وفهم منه انها تفيد التقريب في الجواب ولا تفيد
التوقع واختاره كما يدل عليه ظاهر كلامه ههنا واراد قول
الزمخشري في بيان قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا مخالفا
لقول ابن عصفور واعتقد ان قول الزمخشري فيه غير حق
اشار الى هذا بقوله ونزعم الزمخشري في الكشاف عند
ما تكلم اي عند تكلمه فيكون ما مصدرية وتكلم فعل فاعله مستتر
فيه عايد الى الزمخشري على قوله تعالى متعلق بتكلم لقد ارسلنا
نوحا الى قومه اللام لام قسم مقدر وقد حرف تدل على التقريب
والتوقع معا وارسل فعل فاعله نا ونوحا مفعوله والى قومه
متعلق به في سورة الاعراف متعلق القول والمراد من التكلم
عليه ان الزمخشري قال اولا لقد ارسلنا جواب قسم محذوف
محذوف ثم قال فان قلت ما بالهم لا يكادون ينطقون
بهذا اللام الا مع قد وورد عنهم نحو قوله حلفت لها بالله حلفة
فاجر لناموا قلت انما كان ذلك لان جملة القسم لا تساق
الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة
لمعنى التوقع الذي هو مع قد عند استماع المخاطب كلمة القسم
انتهى ولا شك ان المقسم به والقسم كليهما محذوفان ههنا
فكيف يتصور اتيان قد في الجواب لاستبعاد كما تقرر من ان
المحذوف كالمذكور والمسموع من حيث النظر الى القرينة الدالة

عليه

الدالة عليه فالمعتبر وجود المظنة سواء كان بسماع به او بقرينة
دالة عليه ان قد في قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا للتوقع يعني
انها تدل على توقع وقوع مضمون قوله ارسلنا والجواب مظنته
فعلم من هذا فساد قول من قال التوقع ههنا بطريق المشافهة
كما انه مستفاد من مستفاد من جواب القسم بطريق المظنة ان
حرف المشبهة بالفعل اسمها قد دل للتوقع خبره والجملة مضمونة
المحل على انها مقول زعم قوله لان السامع لكلمة القسم الى اخره تعليل
بمضمون قوله كون قد مع لام القسم للتوقع فقد خرج على توفية
نظم الكلام حقه يتوقع اي وقوع مضمون جواب القسم عند
سماع المقسم فحاصل اعتراض المصنف ههنا ان القول بانها
تفيد في نحو والله لقد قام زيد التوقع دون التقريب على
ما فهم من كلام الزمخشري كما فهم عكس هذا من كلام ابن
عصفور كما عرفت والجواب ان الزمخشري ما ادعى الحصر
في نحو قولك والله لقد قام زيد وكذا ابن عصفور وان
التوقع والتقريب يجوز ان يجتمعا في خبر واحد اذ لا منافاة
بين الدلالة على توقع لفا الخبر ووقوع مضمونه وبين الدلالة
على قرب زمان وقوع مضمونه من الحلايل الظاهرات بينهما
مناسبة تامة لكن جرت عادة الزمخشري بحمل اللفظ على معناه
المتبادر ولو بمعونة خصوصية الكلام فلهذا قال انها في قوله
تعالى لقد ارسلنا نوحا الى قومه يفيد التوقع وسكت عن معنى
التقريب فتامل والوجه السادس منها التقليل اي حرف
يدل على قلة وقوع الفعل وقلة وقوع متعلقه نوعان اي
نوعان النوع الاول تقليل وقوع الفعل الذي دخلت عليه

نحو قد يصدق الكذوب قد عرف يدل ههنا على قلة صدور
صدق من الكذوب و يصدق فعل و الكذوب فعول للمبالغة يدل
على كثرة الكذب فاعلم فاجتمع القلة و الكثرة في كلام واحد
فاولم يصرح بما يشير اليه آخرا على سبيل المقابلة وكذا حال آخرا
فوذكر هذا المثال في السكوت عن ضده نحو قد يكذب الصدوق
ترغيب في الصدق ولو كان في الكذوب و تنفير عن الكذب لا سيما
اذا كان في حق الصدوق و ارشاد الى ذكر المحاسن و الى السكوت
عن ذكر القبايح فقس على هذا قوله و نحو قد يجود البخيل
و النوع الثاني تقليل متعلقه اي متعلق الفعل الذي دخلت
عليه كالمفعول نحو قد ما انتم عليه قد تدل ههنا على قلة متعلق
الفعل كما يدل على تحقق الفعل اذ لا منافاة بينهما لاختلاف الجهة
فلهذا ذكر المصنف هذا المثال مرتين مرة في الوجه الثالث
و مرة في الوجه السادس و شرح الباقي معلوم مما سبق في بيان
الوجه الثالث و اما التفسير بقوله اي ما انتم عليه اقل معلوماته
تعالى فتفسير المعنى المقصود ههنا بحسب حال المعنى لا تفسير
متعلق العلم حتى يتوجه ان يقول انه غير معناه فكيف يصح ان يكون
تفسيرا له فان قلت فلم عدل الى التعرض لمعنى الاقلية عن التعرض
لمعنى القلة مع ان كلامه فيه قلت للارشاد الى ان القليل
يكون اقل بالنسبة الى معلومات مع رعاية حسن الادا هذا
ما عليه اكثر النحاة و هو الحق الظاهر فلهذا لم يشتغل ههنا
بابطال قول المخالف بالدليل بل اشار الى بطلان قوله بقوله
و زعم بعضهم اي بعض النحاة انها لا تفيد التقليل اصلا
و انها في ذلك اي في قد يعلم ما انتم عليه و غيره للتحقيق

لا للتقليل كما تقدم في الوجه الثالث من انها تفيد التحقيق
و انت قد عرفت الجواب عن هذا و للعطف على التقليل الحاصل
في المثالين اي في قد يصدق الكذوب و قد يجود البخيل
لم يستفد من قد و هي تدل على التحقيق فقط فيهما على زعمهم
بل استفيد من قولك البخيل يجود و الكذوب يصدق سواء
وجدت فيه قد او لا فلهذا غير ترتيب اجرا الكلام فلما ادعى انه
مستفاد من القول المذكور و كان ذلك غير بديهي اشار الى
دليله بقوله فانه اي القول المذكور الى آخره فان قلت المعاني
اللغوية طريق ثبوتها النقل و السماع لا الفعل و الاستدلال
فكيف يستقيم الاستدلال ههنا قلت دعوى استفادة معنى
التقليل و الاستدلال على الاول لا على الثانية فاستقام الاستدلال
ههنا على انه استدلال صورة و نقل معنى و الاعتبار للمعاني لا للصور
و قد مر مثل هذا كثيرا ان لم يحمل اي ذلك القول على ان صدور
ذلك اي صدور الجود و صدوق الصدق من البخيل و الكذب
قليل كان تناقضا جواب ان لم يحمل ثم لما كان التناقض ههنا
صفة احد الكلامين او بالذات و صفة القول ثانيا
و بالعرض اشار الى بيان هذا بقوله لان آخر كل واحد من الكلام
يدفع اوله اول كل واحد منه و ذلك لان يجود بل ثبوت جود
كان البخيل متعرضا لنفيه و تصدق يدل على ثبوت صدوق الكذوب
يدل على نفيه فوجب حمل صدور الفعل من الفاعل على التقليل
المتبادر من الكلام فحاصل ما ذكر استدلال بنفي اللازم على نفي
الملزوم فان قلت لزوم التناقض اولى بالحمل ههنا على ان
المراد من التناقض ههنا هو مدافعة في الجملة و المدافعة

انما تتصور في المحل لا في عدم المحل قلت ليس معنى كلام المستدل
كما فهمت بل معناه ان اخر قولك يصدق الكذوب مثلا ان لم يحمل
على على قلة صدور صدق منه يدل على لزوم صدور الكذب فيه
دائما نظرا الى الصيغة والاطلاق وقد دل اوله على صدور صدق منه
فلزم التناقض بخلاف ما حمل عليها فتامل والجواب انا نمنع لزوم
التناقض وانما يلزم لو دل اخر الكلام مثلا على صدور الكذب منه
دائما على تقدير عدم المحل وهو ممنوع على انها تقوله كون التقليل
مستفادا من الكلام بطريق الاشارة لا يدفع استفادته من قبل
بطريق التقليل مستفادا من الكلام بطريق الاشارة لا يدفع استفادته
من قد بطريق النص والظهور فلا يكون قولهم مرافقا لما قلنا
والتحقيق ان مضمون الفعل يحتمل التقليل والكثير فاذا اردت
الدلالة على احدهما بحسب قيام القرينة ادخلت عليه قد قياسا
عرفت في الوجه الخامس والوجه السابع هو التنكير وقد كرب
تستعمل في التقليل وضعا وتستعمل للتكثير على سبيل الاستعارة
لمناسبة التضاد بينهما قاله سيبويه اي قال انها تستعمل للتكثير
وهو حجة فيه فان القول ما قالت حذام في قوله اي قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه بحت بفرصاد قد
للتكثير والقرن الكفء الشجاع هو الزعيم مثالك في الشجاعة والانامل
جمع انملة وهي راس الاصبع وبحت بفرصاد صبغت بما الفرصاد وحقيقة
بج الفرصاد من بحت الريق ويجوز ان يكون ماخوذا من بج الرجل
الشراب من فيه اذا رمى به والفرصاد التوت الاحمر والمعنى
اترك كثيرا شجاعا مما تلاقى في الشجاعة حال كونه مصفرا انامله
كان اثوابه صبغت بما الفرصاد اترك فعل فاعله مستتر فيه

وهو

وهو انا والقرن مفعوله ومصفرا منصوب على انه حال من القرن
وانامله مرفوع على انه فاعله لاعتماده على ذي الحال وكان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل لكن الظاهر انها تدل ههنا على الظن
والتخمين لا على التشبيه واثوابه منصوب اسمه والضمير المجرور فيه
وفي انامله عايد الى القرن وبحت فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الاثواب
والتاء علامة تانيث الفعل وبفرصاد متعلق به والفعل مع معموله
مرفوع المحل مع انه خبره والمجموع منصوب المحل على انه حال منه
ايضا وقال الزمخشري اي وقاله الزمخشري ايضا انها تترك
على الكثرة في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك في السماء
فانه قال في الكشاف في تفسير هذا القول قد نرى ربما نرى ومعناه
كثرة الرؤية كقوله قد اترك القرن مصفرا انامله والمعنى نرى
تردد وجهك في جهة السما تطلعا للوحي وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقع في روعه ويتوقع من ربه ان يحوله الى الكعبة لانها
قبلة ابيه ابراهيم واقدم القبلتين وادعى للعرب الى الايمان
والمخالفة اليهود وذلك يدل على كمال ادبه حيث انتظر ولا
يسال فعلم مما ذكر فساد قول من قال المراد من الكثرة هنا كثرة
متعلق الفعل لا كثرة الفعل اعني الرؤية فان قلت هل فرق
بين المثال الاول والمثال الثاني على كثرة متعلق الفعل اظهر من
دلالة المثال الاول عليها نرى فعل فاعله مستتر فيه وهو نحن
وتقلب منصوب مفعوله ومضاف الى الوجه وهو مضاف الى الوجه
وهو مضاف الى الكاف وفي السما متعلق بتقلب النوع السابع
من الانواع الثمانية ما ياتي اي تستعمل في الكلام على ثمانية اوجه
وهو اي المستعمل عليها الواو فان قلت فلم لم يقل النوع السابع

واو تاتي على ثمانية اوجه مع ان هذا اخصر واظهر قلت لتفخيم
شان الواو وتقريرها في الاذهان للتنبيه على ان ما ياتي على ثمانية
اوجه منحصر فيها ولدفع توهم انحصار الواو في تلك الوجوه
وذلك اي انحصار الوجوه الثمانية في الواو فقوله ان اي لان
لنا واوين الى آخره دليل ذلك الانحصار بحسب الاستقرا وتقع ما
بعدهما اي يكون ما وقع بعدهما مرفوعا سوآء كان فعلا او اسما
فيكون الوجه الاول والوجه الثاني كلاهما مشترك في هذا الحكم
فلهذا نظمهما في سلك واحد والجملة منصوبة المحل على انها صفة
واوين فقس على هذا حال ساير الوجوه وهي اي الواو الموصوفان
هذه احدهما واو الاستيناف والمراد منه ههنا ان يكون ما بعدهما
كلاما لا تعلق له بما قبلها من جهة الاعراب فيدخل فيه واو الاعتراض
نحو ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان نحو الواو
في قوله تعالى لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشآء الى اجل مسمى
اللام حرف جر ونبين فعل منصوب بان مضمرة بعدها فاعله
مستتر فيه وهو نحن ولكم متعلق به ومفعوله محذوف وهو قدرتنا
وحكمتنا والفعل مع معموله في تاويل المصدر مجرور المحل بها متعلق
بخلقنا المذكور قبله والواو واو الاستيناف ونقر فعل مضارع مرفوع
فاعله مستتر فيه ايضا وفي الارحام متعلق به وما موصول ونشاء
فعله فاعله مستتر فيه ايضا ومفعوله محذوف وهو العايد الى الموصول
والى اجل متعلق به ايضا ويسمى صفة اجل والمراد من الاجل ههنا هو وقت
وضع المحل والفعل مع معموله صلته والموصول مع صلته والموصول
وحده منصوب المحل على انه مفعول وهو مع معموله جملة فعلية مستانفة

لا محل

١٢٧

لا محل لها من الاعراب هذا على تقدير قرآءة الرفع واما على قرآءة
النصب فالواو تكون واو العطف ونقر معطوفا على نبين ثم لما فرغ
من ايضاح الدعوى بالمثال واراد ان يقيم عليها البرهان اشار
الى هذا بقوله فانها يعني ان الواو ههنا وليست واو العطف فتعين
الاولى واما انها ليست واو العطف فلانها اي الواو ههنا لو كانت
واو العطف انتصب الفعل اي لوجب ان ينتصب نقر لكونه
معطوفا على الفعل المنصوب وهو نبين لكنه ما انتصب بناء على
القرآءة المشهورة فلا يكون واو العطف فلزم من هذا ان يكون واو
الاستيناف وثانيهما تسمى واو الحال لدلالتها على ارتباطها بذي
الحال فيكون ما بعدها منصوب المحل على الحالية وتسمى واو الابتدا
لوقوع ما بعدها مبتدا في بعض الصور كوقوع المرفوع بعد واو
الاستيناف ولان الحال لما لم يكن لها قوة اتصال بذي الحال كاتصال
الصفة بالموصوف فكانها منقطعة التعلق عما قبلها ومستانفة
عنده فلذلك احتيجت الواو ايضا اي كما سمي واو الحال فان قلت
فلم ذكره قلت للتنبيه على ان الابتدائي واو الحال لا يمنع ان تكون
لما بعدها تعلق لما قبلها من جهة الاعراب بخلاف الابتدائي واو
الاستيناف نحو الواو في قولك جآء زيد والشمس طالعة والواو للحال
والشمس مبتدا وطالعة خبره والجملة منصوبة المحل على الحالية فان قلت
فاي شئ ذو الحال اذ لا يظهر ههنا ان يصلح ان يكون ذا الحال
فلصعوبة هذا الاشكال زعم بعض النحاة ان هذا الواو واو العطف
وقال منهم اصلها واو العطف وانت تعلم ان كل واحد منهم ليس
بمعتد به لعدم مساعدة المعنى ههنا على العطف قلت لا شك ان
الحال يبين وقت صدور المجئ عن زيد فيكون بيانا لهيئة زيد بالآخرة

من حيث المعنى فيكون زيد ذو حال معنى فلاجل هذا قال ق سيبويه
يقدرها اي واو الحال باذا اذا قلت جاء الامير والشمس طالعة
فكانك قلت جاء الامير اذا الشمس طالعة اي وقت طلوعها
وليس المراد من هذا التقديرات واو الحال بمعنى ان كما زعم بعضهم
اذ الحرف لا يرادف الاسم بل المراد منه ههنا ان واو الحال مع
مدخولها قيد لعاملها دال على ان وقوع مضمونها مقترن
بوقوع مضمون عاملها في زمان واحد هذا فقد ظهر لك من
تقدير سيبويه ههنا ان الوقت الملحوظ في الحال التي هي قيد
العامل هو وقت الوقوع لا وقت التكلم بمعنى الآن والقطن
واوين معطوف على واوين المذكورين في صدر النوع السابع
كانه قال وان لنا واوين ينتصب ما بعدهما وهما اي الواوان
الموصوفان بهذه الصفة احدهما واو المفعول معه نحو سرت
والنيل سار فعل اصله سير حذف الياء منه لالتقاء الساكنين
والتنافاعله والواو واو المفعول معه والنيل منصوب بالفعل
على الراي الاصح فان قلت هل يجوز الرفع ههنا عطفا على
الفاعل على تقدير تاكيد الضمير بالمنفصل كما في قولك جئت انا
وزيد وزيدا قلت لا يجوز لعدم تصور صدور السير من النيل
هذا واما المفعول معه فهو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول
فعل لفظا او معنى وثانيهما واو الجمع لدلالتها عليه الداخلة على
الفعل المضارع المسبوق بنفي او طلب اما الواو الداخلة على
المضارع المسبوق بنفي فنحو الواو في قوله تعالى ام حسبتم ان
تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين
اقول المعنى بل حسبتم ان تدخلوا الجنة ولم يكن منه العلم بالجهاد

والعلم

والعلم بالصبر اي ولم يتحقق الامران جميعا وقيل المعنى ان
تدخلوا الجنة مع الجمع بين عدم الجهاد وبين عدم الصبر ام
حرف عطف وهي ههنا منقطعة بمعنى بل والهمزة لكن الهمزة ههنا
للانكار بمعنى ما كان ينبغي او لا ينبغي ان يكون ذلك وحقيقة
النهي عن الحسبان وحيث فعل فاعله الغير المرفوع المتصل
به وان حرف ناصب وعلامة النصب سقوط النون من تدخلون
وهو اصل تدخل وتدخل فعل فاعله الواو والجنة مفعوله وهو
مع معموله في تاويل الحال ولما حرف جازم ويعلم فعل مضارع مجزوم
به وكسر الميم لاجل التقاء الساكنين واما فتحها فلالتقاء الساكنين
ايثارا للاخف واتباعا لحركة اللام وابقاء التفخيم اسم
الله تعالى وقيل لان اصله لما يعلمن فحذف النون والله مرفوع
على انه فاعل يعلم والذين اسم موصول وجاهدوا فعل فاعله
وهو مع صلته منصوب المحل على انه مفعول يعلم وهو مع معموله
جملة فعلية منصوبة المحل على انها حال من فاعل تدخلوه
والواو واو الجمع ويعلم فعل مضارع منصوب بنفي بان
مضمرة بعدها عند البصريين ومنصوب بالواو عند الكسائي
والجرمي وكلام المصنف يحتمل بما فيه حمل كلامه على مذهب
الكسائي والجرمي فقد ترك رعاية حق كلامه وفاعله مستتر
فيه عايد الى الله تعالى والصابرين مفعوله وهو مع معموله
بمعنى المصدر ومرفوع المحل على انه معطوف على المصدر الفعل
السابق كما اشرنا اليه الا ترى ان معنى قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن على تقدير انتفاء تشرب راجع الى معنى
قولك لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن اي لا يكن منك

الواوين

اكل السمك وشرب اللبن اي لا يكون منك الجمع بينهما فلذلك
المعنى ههنا وان قلت واو الجمع واو العطف فلم افردها عنها
قلت سلمنا لك افردها عنها لاختصاصها بمعنى دقيق ليس
في مطلق العطف اعتبارا بشانها واما الواو الداخلة على المضارع
المسبوق بالطلب فنحو الواو في قولك ايي الاسود لا تنه عن
خلق وتاتي مثله المعنى لا يكون منك الجمع بينهما فان تستخرج الاعراب
ههنا بادنى فكر عرفت نظيره انفا والكوفيون يسمون هذه
الواو واو الصرف لنقل حركة الفعل من حالة الرفع الى حالة
النصب بدخولها عليه وان لنا بحر ما بعدها اي الواو او ان
احدهما واو القسم وهي حرف لا تدخل الا على مظهر ولا يتعلق
الا بمحذوف نحو والتين والزيتون اللام الاولى واو القسم والتين
مجرور بهما والجار مع المجرور متعلق بمحذوف وهو اقسم والواو
الثانية واو العطف والزيتون معطوف به على التين وثانيهما
واو رب وهي حرف جر لا تدخل الا على منكر ولا تتعلق الا بما
خرج عنها كما ان رب كذلك كقوله اي الشاعر وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس المعنى رب بلدة ليس ما يونس
بها الا اليعافير البقرة الوحشية لا بل خالط بياضها شيء
من الشقرة مرت والانيس المؤانس وكل ما يونس به وقيل الانيس
الانسان فعلى الاول يكون الاستثناء متصلا وعلى الثاني
يكون منقطعا واليعافير جمع يعفور ولد البقرة الوحشية
والعيس بكسر العين الابل البيض خالط بياضها شيء من
الشقرة والواو واو رب وبلدة مجرور به على الاصح وليس فعل
من الافعال الناقصة وبها خبره والنيس اسمه والاحرف استثناء

واليعافير

واليعافير مستثنى مرفوع على انه بدل من انيس بدل البعض
من الكل عند بعضهم او بدل الغلط عند الاخرين كما اشرنا
اليه واو عطف والا العيس مطوف بها على الا اليعافير
حكمه كحكمه وليس مع معموله بمجرور المحل على انه صفة بلدة
والجار مع المجرور متعلق بسرت المقدر المتاخر وان لنا
واو يكون حكم ما بعدها على حسب حكم ما قبلها وهي
الواو الموصوفة بتلك الصفة واو العطف وهي حرف يدل على
ارتباط امر اذا قلت قام زيد وبكر فقيام زيد يحتمل ان يكون
مع قيام بكر في الزمان او قبله او بعده فالواو تدل على مطلق الجمع
والاجماع هذا هو المشهور عند اكثر النحاة وقال قطرب
والفراء وثعلب انها تفيد الترتيب كالفاء والحق هو الاول
لاعتبار ثم انها تختص من بين سائر حروف العطف بامور احدها
احتمال معطوفها للامور الثلاثة وثانيها اقترانها باما نحو جاء
اما زيد واما بكر والثالث اقترانها بلا اذا سبقت بنفي لم يقصد
به نفي الاجتماع نحو ما قام زيد لا عمرو والدلالة على ان القيام
منتف عنهما سواء كان في حالة الاجتماع والافتراق والرابع
عطف العقد على النيف نحو عشرون والخامس عطف
العام على الخاص نحو زرت العلماء والناس الى غير ذلك وان
الباء واو دخولها في الكلام كخروجها اي وجوده فيه كعدمه
في عدم افادة اصل معناه وهي الواو الزايدة في الكلام لغرض
من الاغراض والمقابل بها الاخفش والكوفيون فاشار
المصنف ولا الى استدلالهم بنحو الواو في قوله تعالى حتى اذا
جاءوها وفتحت ابوابها بدليل الاية الاخرى اي بدليل مجيء

الشرط بدون الواو في هذه الاية يدل على ان الواو في قوله تعالى
حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها زايدة وصله ههنا فان القران
يفسر بعضه بعضا مع ان المعنى يستقيم على حذفها وحتى في كلا
الموضعين ابتدائية كما في قولهم مرض زيد حتى انهم لا يرجونه
واها بعدها غاية ومسبب عن الشرط المذكور قبلا كما ان عدم
الرجا سبب عن المرض واذا ههنا شرطية وجاء فعل الشرط
فاعله الواو وهو عايد الى الكافرين وها مفعوله عايد الى جهنم
وفتحت فعل جواب الشرط والعلامة تانيث الفاعل وابواب
فاعله مضاف الى الها وهي عايدة اليها والعامل في اذا جوابها
وهي مضافة الى شرطها والجملة الشرطية وقعت بعد حتى الابتدائية
لا محل لها من الاعراب على ما عرفته في صدر الكتاب واما اذا في
قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فشرطية ايضا وجاء
فعل الشرط وفاعله الواو ومفعوله الها وهي عايدة الى الجنة
والواو ههنا زايدة عند الاخفش وفتح فعل جزا الشرط والتا
علامة التانيث وفاعله ابواب وهي مضافة الى الها وهي عايدة
الى الجنة ثم اشار الى رد هذا الاستدلال بقوله قيل انها اي الواو
في وفتحت ابوابها واو العطف وفتحت ابوابها معطوف بها على
جاؤها وقيل انها واو الحال بدليل كقوله تعالى جنات عدن
مفتحة لهم الابواب كانه قيل حتى اذا جاؤها وقد فتحت ابوابها
فيكون الجملة حالا من الها قيل على كلا التقديرين الجواب محذوف
فان قلت لم حذف الجواب لانه لما كان لبيان نعيم اهل
الجنة وهو مما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على
قلب بشر حذف للدلالة على انه امر لا يحيط به الوصف

والتفخيم

والتفخيم لشانه والتشويق اليه والتقدير كانت كيت وكيت
اي تقدير الكلام حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها كان كيت وكيت
كان فعل من الافعال الناقصة اسمه ضمير الشان وكيت منصوب
المحل وهو كناية عن خبر اهل الجنة واحوالهم وكيت الثاني
معطوف على كيت الاول ثم لما فرغ من بيان وجه انحصار في
الوجوه الثمانية واثبت الحريري وابن خالويه والثعلبي واو
الثمانية فيما وراء تلك الوجوه الثمانية حيث قالوا ان العرب
اذا ارادوا العدد يقولون ستة سبعة وثمانية يدخلون
الواو عليها وحدها ابدا بان السبعة عدد تام فان ما بعده
عدد مستانف وكانت هذه داخلة في تلك الوجوه في اعتقاد
المصنف اشار الى رد قولهم واستدلالهم حتى يتم انحصارها
في تلك الوجوه الثمانية بقوله وفضول جاعة المراد منهم
هؤلاء ومن تابعهم لكن المصنف عبر عنهم بما اشارة الى عدم
الاعتداد بشانهم مع عدم المثالات باقوالهم كما في قول
الشاعر ابالي بجميعهم كل جمع مونث ولهم عليها تمسكات
كثيرة فاشار المصنف اولا الى بعضها بقوله انها اي الواو في قوله
تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها واو الثمانية اذ الجنة
ابوابها ثمانية ولم يذكروا الواو في قوله تعالى ويقولون
سبعة وثامنهم كلبهم فادخلت الواو ههنا اشعارا بان السبعة
عدد تام لساير عقود العشرات وبان ما بعده عدد مستانف
ثم اشار الى بطلان قولهم واستدلالهم لا يرضاه نحوي لا يقبل
قوله تلك الجماعة شخص منسوب الى النحو فضلا ان يرضاه
عالم محقق في الفن لما ان قولهم قد صدر عنهم على سبيل

النقول والاختراع اذ لا يساعده عقل ولا نقل ولقد بالغ
في التفويض بعدم الاعتداد بهم حيث عبر عنهم اولا بغير
اسمائهم واشار ثانيا الى سلب نسبتهم الى النمو اما عدم
قبول قولهم في الاية الكريمة الاخرى فلانه لم يذكر فيها
العدد بل ذكر فيها الابواب وهي جمع لا يدل على اصلا فضلا
ان يدل على عدد خاص على ان الواو لم تدخل على ذلك
الجمع بل على جملة هو فيها قالوا وفيها اما واو العطف او واو
الحال او زايدة على ما اختاره المصنف فلا يكون فيها واو الثمانية
فان قلت اي الاعتبارات اظهر قلت اعتبار الحالية اظهر
فقد ظهر لك ان في هذا الواو اربعة اقوال واما عدم قبولها
في الاية الثانية فلان الواو فيها لعطف جملة على جملة
كانه قيل لهم سبعة وثامنهم كلبهم او للحال فان قلت لم
قدر المبتدا المحذوف اسم اشارة على الحالية قلت ليحصل
في الكلام ما يعمل في الحال وقيل ثامنهم كلبهم جملة اسمية مرفوعة
المحل على انها صفة سبعة والواو دخلت عليها لتاكيد لصوق
الصفة بالموصوف وللدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت
مستقر كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم فيكون في هذه الواو اربعة اقوال ايضا هذا واقول
واو الثمانية في التحقيق هي واو الثمانية لكن لما اختص استعمالها
بمحل مخصوص او بما يناسب ذلك المحل بوجه من الوجوه
وتضمنت امرا غريبا واعتبارا لطيفا كانها قد خرجت حقيقة
واو العطف على ما هو المعهود في امثال هذه اشتاقت اليها
النفوس اي استينافا كما يشهد بذلك وحدا لكن بشهادة صدق

فاستحقت

١٣٦

فاستحقت ان تسمى باسم غير جنس سميت بواو الثمانية لاختصاصها
وتمييزا لها عن ساير استعمالاتها في غير ذلك المحل كما سميت
الواو في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن واو العرف وان كان
هي التحقيق واو العطف على ما عرفت ونظاير هذه في الفنون
كثيرة جدا ويويده قول بعض انها للابدان بانتها تعداد سبعة
واشد تعداد مراخر معطوف عليه ولذلك يسمى واو الثمانية
فان قلت فلم ختص استعمالها بالثمانية قلت لمناسبة بينهما
وبين السبعة وذلك ان السبعة عقد تام كعقود العشرات
لاستعماله على اكثر مراتب او صول الاعداد وان الثمانية عقد
مستانف فكان بينهما اتصال من وجه وانفصال من وجه
وهذا هو مقتضى للعطف وهذا المعنى ليس بين السبعة والستة
على التعليل النحوي توجيه بعد الوقوع والاستعمال تقريبا
الى الاذهان فاذا وجدت للكلام محملا صحيحا فاحمله عليه
بقدر الامكان صونا له عن الالغا ولله در من قال صل وما
غير الانسان عن فضل نفسه بمثل انعقاد الفصل في كل فاصل
قوله جماعة مبتدا وقوله لا برضاه نحو خبره وما بينهما منصوب
المحل على انه مقول القول ثم لما استدلوا على مطلوبهم ثالثا قالوا
في قوله تعالى التايبون العابدون الحامدون السايحون الراكعون
الساجدون الامرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون
لحدود الله فالناهون عن المنكر ثامن الثمانية اشار الى هذا
بقوله والقول به اقرب اي بثبوت واو الثمانية في قوله
تعالى والناهون عن المنكر اقرب الى القبول فان قلت هذا
اثبات ما نفيت قلت لا بل بيان التفاوت بين القولين

وان كان كل منها غير مقبول منه اي من القول بثبوتها في اية الزمر
اي في قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها فان قلت فلم عول
عن هذا قلت للتلويح والايجاز مع الاشعار بانهما فيهما دفعا
للاشتباه في اي سورة هو ووجه الاقربية ان الواو في والناهون
عن المنكر قد دخلت على الثامن وهو ملايم للثمانية واما الواو في
اية الزمر تدل على عدد اصلا بل دخلت على فتحت ابوابها جملة
وليس فيه امر يدل على عدد غاية ما في الباب ان ابواب المذكورة
فيها ثمانية فان قلت افلم يدل الابواب عليه قلت الابواب
تحتمله فلذلك انما تدل على معناه ولم تدل على الثمانية وانما هي معلومة
لنا من دليل اخر وقد وقع ههنا في بعض النسخ هكذا والقول به
في والناهون عن المنكر ابعد منه في اية الزمر لكنه ليس بصواب
اذ الابعدية انما يتصور في اية الاتي والناهون عن المنكر لما
عرفت انفا واجيب عن الاستدلال ايضا بان الواو في قوله
تعالى والناهون عن المنكر للعطف والمعطوف عليه الامرون بالمعروف
فان قلت فلم وقع العطف بينهما دون ما عداهما من الصفات الباقية
قلت لثبوت التقابل بينهما دون ما عداهما ولا يخفى عليك ان هذا
الجواب في الواقع هو توجيه مراد القايلين بواو الثمانية ههنا على
على ما حققت لك لا رد عليهم فارتفع النزاع فرجعا بالوفاق ثم لما
استدلوا على دعواهم رابعا بالواو في قوله تعالى مسلمات مومنات
قانتات تايبات عابدات سايحات ثيبات وابكارا فان الواو في ابكارا
قد دخلت على الصفة الثانية اشارة المصنف الى هذا الاستدلال
وبطلانه بقوله والقول به اي بوجود واو الثمانية في قوله تعالى

ثيبات

١٣٢

ثيبات وابكارا ظاهر الفساد يعني ان القول يثبتونها في غير هذا
الموضع قول فاسد يحتاج الى بيانه فساده بوجه من الوجوه لكن
القول به ههنا قول ظاهر الفساد لا يحتاج الى بيانه اصلا ووجه
ظهوره ان ابكارا وقعت ههنا صفة تاسعة لاتمة اذا دلت
الصفات الواقعة ههنا غير ما ذكر من الصفات فما قيل في وجه الظهور
من ان الواو في هذه الاية غير قابلة للسقوط واو الثمانية صالحة
للسقوط ليس شيء لان هذا من احكام الواو الزايدة لا من احكام
واو الثمانية واجيب ايضا بان الواو ههنا لعطف انكار على ثيبات
وقد عرفت حال الجواب ايضا فان قلت فلم وسط العاطف
بينهما دون ما عداهما قلت لمناسبة مخصوصة بينهما دون ما عداهما
وذلك ان بينهما اتصالا من وجه وانفصالا من وجه فهذا
هو الموجب لمعنى العطف فلهذا وسطه بينهما واما الصفات الباقية
فبينهما اتصال تام في حاجة في ارتباط بعضها ببعض الى ايتيان
عاطف النوع الثامن من الانواع الثمانية ما ياتي في الكلام
على اثني عشر وجها وهو ما فيكون استعمالا منحصرا في تلك
الوجوه بالاستقراء الحصار الكلي في جزئياته وهو على ضربين
احدهما اسمية واوجهها سبعة احدها ان يكون معرفة تامة
والمراد من تمامها ان لا يحتاج الى صلة ولا الى صفة نحو ما في قوله
تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي الفا فاجواب الشرط ونعم
فعل مدح وما معرفة تامة مرفوعة المحل على انها فاعله فاشار اليه
بقوله اي نعم الشيء فمن قال ما ههنا منصوب على التمييز وفاعل
نعم ضمير مستتر فيه عايد الى الصدقات فقد سها عن مقصود
الكتاب فان قلت فكيف يكون شاهدا وقد قال بعض النحاة

هنا لك ما نكرة غير موصوفة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر فيه
عايد الى الصدقات وقد ابدا ما ههنا لا محل لها من الاعراب والمخصوص
هو المرفوع بعده قلت المذكور في الكتاب ههنا مذهب سيبويه
فيكون قوله ذلك القايل غير مطابق لمذهبه وان كان مطابقا لمذهب
غيره وهي عايدة الى الصدقات بخصوص بالمدح ظاهره والمعنى على حذف
مضاف لان مناط المدح هو ابداؤها لا نفسها بشهادة معنى الكلام
عليه ثم حذف المضاف ونقل الضمير المجرور الى الضمير المرفوع واقيم مقامه
فاشار الى هذا بقوله ابداؤها والفعل مع معموله جملة فعلية وقعت جواب
الشرط فاذا قلت نعما صنعته ونعما فعلت يكون المعنى على مذهب
سيبويه نعم الشيء صنعت فيكون ما فاعل نعم والمخصوص بالمدح
محذوفا وصنعت مع مفعوله المحذوف العايد الى المخصوص مرفوع
المحل على انه صفة هذا ما ينساق اليه الذهن ويشهد بصدقه القاعدة
العربية وههنا اقوال لا تخلو عن التحمل فلذلك عرضنا عن ذكرها
وثانيها انه تكون صفة ناقصة وهي التي تحتاج الى صلة وهو الموصول
نحو قل ما عند الله خير من اللهو ومن التجارة اي عند الله من
الثواب خير قال فعل فاعله مستتر فيه وهو انت وما موصول بمعنى
الذي والظرف صلة وهو مع صلته مرفوع المحل على انه مبتدا وخير
خبره ومن اللهو متعلق به ومن التجارة عطف عليه والجملة منصوبة
المحل على انها مقولة القول والوجه الثالث شرطية اي ان تكون
نكرة متضمنة لمعنى حرف الشرط نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله
فان قيل الله عالم بكل شيء سواء كان خيرا او شرا فما الفايدة في تعلق
العلم بالخير وحده قيل المراد منه الحث عقيب النهي عن الشر ليستديم
ويستمل مكانه وقيل المعنى على اللوم لكنه اقتصر على ذكر الخير وحده

على

على سبيل اظهار الشرفة فان قلت ما الفايدة في هذا التعلق مع ان
علم الله متعلق بكل شيء قلت الترغيب في فعل الحسنات والترهيب
عن اكتساب السيئات على ان الشرط قد يستعمل للدلالة على ان
المشروط ثابت مستقر في كل حال وهذا من ذكر قبيل وقد عرفت
ان المراد من التعلق في امثال هذا هو مطلق الارتباط سواء كان
سبيل التوقف ام لا وما اسم متضمن لمعنى الشرط منصوب المحل على
انه مفعول بفعل مثل ايا ما تدعوا ويفعل فعل فاعله الواو وحذف
النون علامة الجزم ومن خير منصوب المحل على انه حال من
المفعول وقيل منصوب المحل على انه نعت لمصدر محذوف كانه قيل
وما تفعلوا فعلا من خير ويعلم جزاء الشرط مجزوم بها والضمير
المنصوب المتصل به العايد الى مفعوله والله فاعله والمجموع جملة
شرطية لا محل لها من الاعراب والوجه الرابع ان تكون استفهامية
اي اسما نكرة متضمنة لمعنى حرف الاستفهام فيكون بمعنى اي شيء
اي وما تلك بيمينك ما اسم متضمن لمعنى الاستفهام مبتدا
وتلك خبره وبيمينك منصوب المحل على انه حال من تلك مثل
على جنوبهم في قوله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى
جنوبهم فالمعنى يذكرونه دايما على الحالات كلها قايمين وقاعدين
ومنضجعين على جنوبهم واما العامل فيها فهو معنى الاشارة في
تلك كما في هذا بعلي شيخا وقال الكوفيون تلك اسم موصول
وبيمينك صلته ثم لما فرغ عن بيان استعمالها في الكلام واردان
يبين حال الفها على سبيل الاستطرادات اشار الى العود بقوله
ويجب حذف الفها اي الف ما الاستفهامية لكثرة استعمالها
وطول الكلام اذا كانت مجرورة بجار لكن يجب ابقاء فتحة الميم

للدلالة على الالف المحذوفة كقولهم فيم والم وعلام نحو عم يتساءلون
المعنى عن اي شئ يتساءلون عن حرف جر دخلت على ما الاستفهامية
فحذفت الفها فقلبت النون ميما وادغمت الميم في الميم والجار
مع المجرور متعلق بتساءلون وهو فعل فاعله الواو والنون علامة
الرفع والجملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب ونحو فناظرة بم يرجع
المرسلون المعنى باي شئ يرجع المرسلون من حالة اي من حال سليمان
عليه السلام الفافا لعطف وناظرة معطوفة بها على مرسلة والباء حرف
جر دخلت على ما حذفت الفها والجار مع المجرور يرجع وهو فعل
فاعله المرسلون ولهذا اي لوجوب حذف الفها اذا كانت مجرورة
رد الكسائي على المفسرين قولهم منصوب على انه مفعول به لتوجيه
ما التي في قوله تعالى بما غفر لي ربي انها بالكسرة لكونها بمعنى الذي
استفهامية المعنى باي شئ غفر لي ربي الباء حرف جر دخلت على
ما والجار مع المجرور متعلق بغفر لي متعلق به ربي فاعله
والجملة متعلقة بيعلمون من حيث المعنى وتقرير الرد انها ليست
باستفهامية بثبت الفها ههنا لكنها قد ثبتت فلا تكون استفهامية
فتكون مصدرية فتكون بمعنى المصدر فيكون الجار والمجرور متعلقا بيعلمون
ويجوز ان تكون موصولة فيكون المعنى الذي غفر لي ربي من الذنوب
فيكون الموصول مع صلته مجرور المحل بالباء متعلقا بيعلمون ايضا
والجواب انا نقول لا نسلم لزوم حذف الفها اذا كانت استفهامية
وكانت مجرورة لم يجوز ان يكون اثباتها جايزا الا ترى انك تقول
قد علمت بما صنعت اي باي شئ صنعت كما قال حسان على ما قام
يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد قال بعضهم اذا دخل عليها
الجار يحذف الفها كثيرا وتذكر قليلا قوله وانما جاز اثبات الفها مع

كونها

٢٥
١٢٤

كونها مجرورة في نحو لما ذا اللام حرف جر دخلت على ما الاستفهامية
وذا اسم اشارة فصار المجموع بعد التركيب بمعنى اي شئ ويجوز
ان تكون استفهامية واذا زيد فعلى كلا التقديرين الجار مع المجرور متعلق
بفعلت على سبيل التعليل وقد علية لتضمنها معنى الاستفهام وههنا
وجوه اخر احدها ان تكون ما زايدة وذا اسم اشارة لان الغراصات
حشوا بالتركيب اي بسبب تركيب ما مع ذا والحشو محل القرار
والثبات غير محل التغيير فلذا اجري الاعراب في اخر الكلمة فاشبهت
اي ما الاستفهامية ما الموصولة لفظا وان كان بينهما فرق معنى
والمشابهة الصورية كافية في الاحكام اللفظية فلا يحذف الفها
كما لا يحذف الف الموصولة والوجه الخامس ان تكون نكرة
تامة وهي التي لا يكون موصوفة بشئ وموصوف بها وذلك اي استعمال
تلك النكرة في ثلاثة مواضع في كل واحد منهما اي من المواضع الثلاثة
خلاف مشهور بين النحاة والجملة الظرفية مجرورة المحل على انها صفة
مواضع احدهما اي احد المواضع باب نعم وبئس نحو فنعما هي
نعم فعل مدح فاعله مستتر فيه عايد الى الصدقات والمعنى على تقدير
مضاف على ما عرفت وما نكرة تامة منصوبة على التمييز عند بعض
النحاة منهم الزمخشري واما عند سيبويه فهي معرفة تامة مرفوعة المحل
على انها فاعله وهي مخصوصة بالمدح بتقدير مضاف ونحو نعم ما صنعت
الواو للعطف ونعم مدح فاعله ضمير مبهم مستتر فيه وما نكرة تامة
منصوبة المحل على انها مميزة لذلك الضمير المبهم عند البعض وقد
عرفت مذهب سيبويه ههنا والمخصوص بالمدح محذوف وضع فعل
فاعله التاء ومفعوله ضمير محذوف عايد الى ذلك المخصوص بالمدح
والجملة الفعلية مرفوعة المحل على انها صفة المخصوص المحذوف

فاشار الى جميع ذلك بقوله اي نعم الشيء شيا هي صنعته والموضع
الثاني منها قولهم اي قول العرب اذا ادعوا صفة امر قد بلغت
فيه حدا لا يكاد فوقه حد ولزمته واراد وا التشبيه على ذلك جعلوا
تلك الصفة مادة ذلك الامر وسنجه وادخلوا عليها كلمة تشعر
بذلك المقصود فقالوا ان زيدا مما ان يكتب مثلا وكذا اراد بعضهم
اثبات ذلك المنع لنفسه تقول اني مما افعل فان قلت المناسب
ان يقول ان اكتب واشتغل مثلا فلم عدل الى الوان افعل قلت
للارشاد الى ان ذلك المطلوب يمكن الحصول في كل مادة من مواد
الفعل وليس مختصا بمادة مخصوصة كالكتابة مثلا ان بالكسرة وهو
حرف من الحروف المشبهة بالفعل اسمها بالمتكلم ومن حرف جر
تدل على الابتداء هنا ومانكرة تامة بمعنى شيء والتعبير على شيء
بما التفخيم شان تلك الصفة والجار مع المجرور متعلق بحاصل
وهو خبر ان فان قلت المتعلق محذوف لا حاصل كما يدل عليه تفسير
هذا الكلام قلت المحذوف لازم معنى هذا الكلام وليس متعلقا له لغة
ولا اصطلاحا فان قلت قد خرج بعض الناس انه متعلق به قلت
ليس ذلك ببيان المتعلق المقصود هنا بل هو ميل الى جانب
حاصل معنى الكلام ونظيره ان تقول معنى كتبت بها مستعينا بالقلم
ولا شك ان هذا ليس بيان متعلق الباء وكذا هذا وان حرف
مصدري ناصب وافعل فعل منصوب بفاعله مستتر فيه وهو انا وهو
مع معموله في معنى المصدر مجرور المحل على انه بدل الكل فايدة التفسير
بعد الابهام ليكون اخطر او قع في القلوب فان قلت التفسير
بدل على انه صفة قلت ذلك ايضا ميل الى حاصل المعنى والا فالفعل
مع فاعله بمعنى المصدر المضاف الى فاعله فيكون معرفة فكيف

يكون

نكرة فان قلت يجعل الفعل وحده صفة له او يجعل الفعل
مع فاعله خبر مبتدا محذوف وهو يكون فصيح ان تكون صفة قلت
ذلك لا يعول عليه لكونه عدولا عن معنى الكلام بدون
الاحتياج اليه ثم لما المعنى للغو لهذا الكلام وان كان ظاهرا
لكن المعنى اللازم له غير ظاهر اشار ببيانه بقوله اي الى مخلوق
في امر هو اي الامر مبتداء خبره فعلي وهو مضاف الى كذا
وهو ههنا كناية عن فعل مخصوص واشارة اليه كالكناية مثلا
وكذا عطف عليه والجملة مجرورة المحل على صفة امر فان قلت
هذا ينافي ما ذكرته قلت لا الان ما ذكرته هناك انما هو الى
المعنى الاصلي للكلام والذي ذكرته ههنا وانما هو بحسب
لازم معناه هذا عند اكثر النحاة وهو مختار المصنف قال
السيرافي ومن تابعه انها معرفة تامة بمعنى الامر وان افعل
مرفوع المحل على انه مبتدا موخر ومما خبره مقدم عليه والجملة
مرفوعة المحل على انه خبر ان وانت تعلم ان معنى الكلام كما يساعد
هذا التوجيه وذلك اشارة الى مضمون قوله الى مخلوق الى اخره
جاز على سبيل المبالغة وقد عرفت مما ذكر معنى للمبالغة وسببها
مثل جريان معنى العجل على سبيل المبالغة في قوله تعالى
خلق الانسان من عجل ولا شك ان طريق المبالغة ههنا اظهر
خلق فعل فاعله الانسان ومن عجل متعلق به والموضع الثالث
منها ما في قولهم ما احسن زيدا معنى هذا الكلام حسن زيدا ما نكرة
تامة مبتدا عند سيبويه واحسن فعل فاعله مستتر فيه عايد الى شيء
وزيدا مفعوله والجملة خبره وقال بعضهم ما موصولة فتكون معرفة
ناقصة والجملة الفعلية صلتها وهي ما صلتها او وحدها مبتدا خبره

بحذوف وجوبا كانه قيل الذى حسن زيدا شئ عظيم والوجه السادس
نكرة موصوفة كتولك اى العرب مررت بما يعجب لك الباء حرف جر
وما نكرة موصوفة بمعنى شئ مجرور به والجار والمجرور متعلق بمررت
ويعجب مجرور صفة ما والك متعلق بيعجب فاشار المحشى بقوله
اى شئ يعجب لك ومنه اى من هذا الوجه ما فى قولهم اى
العرب نعم ما صنعت اى الشئ شئا صنعته نعم فعل
فاعله مستتر فيه عبارة عن الشئ وما نكرة موصوفة منصوبه
على التمييز وضع فعله فاعله التاء ومفعوله ضمير منصوب
به عايد الى ما المحذوف والجملة منصوبه المحل على انها صفة
والمخصوص بالمدح محذوف لهذه نفى العدة ثلاثة اقوال انها
معروفة تامة عند سيبويه والثانى انه نكرة تامة عند بعض
النحاة ومنهم الزمخشرى والثالث انها نكرة موصوفة على راى
بعض منهم والوجه السابع ان تكون نكرة قوله موصوفة صفة
نكرة وبها مرفوع المحل على انه فاعل موصوف اولها عايد الى
نكرة نحو اذا الله لا يستحى ان يضرب مثلا ما ان حرف من الحروف
المشبهة بالفعل والله اسمه ولا يستحى فعل فاعله مستتر فيه عايد
اليه ومثلا منصوب مفعوله وهو مع معموله بمعنى المصدر
منصوب المحل على انه مفعول لا يستحى وهو مع معموله مرفوع
المحل على انه خبر ان وما نكرة منصوبة المحل على انها صفة مثلا
كتولك اعطى كتابا ما اى كتاب ونحو قولهم فى مقام الابهام
والتهويل لامر ما جدع قصير انفه اى لامر عظيم قطع قصير
انفه وهذا مثل مشهور عندهم واللام حرف وامر مجرور
بها وهو واحد الامور ومعناه هاهنا الشان والحال كما فى قول
الشاعر لامر ما يسود من يسود والجار مع المجرور متعلق بجدع
وما نكرة مجرورة المحل على انها صفة امر وجدع بالدال المهملة

بعمز

بمعنى قطع فاعله قصير وهو قصير ابن سعد اللخمى صاحب جذيمة
الابرش ثما وقع ههنا من قصته بدل قصير وهو تصحيف وانف
مفعوله وهو مضاف الى المجرور العايد الى قصير فما هذه لا تخلو
عن افادة احد الامور الثلاثة التحقيق والتعظيم والتنويع
كما لا تخلو عن افادة معنى الابهام وتاكيد معنى التنكير فاشار
الى الاول بتفسير لازم معناها فى المثال الاول بقوله اى مثله
بالفاصفة مثله فى الحاقره متعلق بها كما اشار الى الثانى تفسير حاصل
معناها فى المثال الثانى بقوله والامر عظيم واما مثال الثالث فنحو
قولك ضرب زيد عمرو ضربا ما اى ضربه نوعا من انواع الضرب اى
نوع كان ثم لما فرغ من بيان قول من قال بعضهم هى حرف زايد
لا محل لها من الاعراب وكان المختار عند المصنف هو القول اشار
الى الثانى بقوله وقيل انها هذه اى ما فى هذه الامثلة حرف زايد
لا فايده معنى الابهام والتاكيد لا بمعنى انها لغو ضايع فان كلام
العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل خصوصا فى حق القرآن ٧
موضوع لها من الاعراب لانتفا المعانى الموجبة له فى معنى الحروف
والضرب الثانى حرفيه واوجهها خمسة بالاستقرا الوجه الاول
ان يكون نافية فتعمل فى جزئى الجملة الاسمية فان الجملة من نحو
ما هذا بشرا ما حرف نفى بمعنى ليس وهذا مرفوع المحل على
انه اسمها وبشرا منصوبا خبرها والوجه الثانى ان تكون مصدرية
غير ظرفية تدل على معنى المصدر بدون التعرض بمعنى الوقت
نحو لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب اى بنسيانهم
وهو الضلالة عن سبيل الله ايام اى يوم لحساب المعنى لهم
عذاب شديد بسبب نسيانهم يوم القيمة لهم ظرف وعذاب
مرفوع فاعله وشديد صفة عذاب والباء حرف جر وما حرف مصدرى

موصول ونسي فعل فاعله الواو ويوم الحساب مفعوله والفعل
مع معموله وقع صلة الموصول وهو مع صلته بجرور المحل بالباء متعلق
به وايضا اي المعنى لهم عذاب شديد يوم القيمة بسبب نسيانهم
وضلالهم عن سبيل الله والوجه الثالث ان تكون مصدرية
ظرفية فتدل على المعنى المصدري اصالة مع التعرض على المعنى الوقتي
بمعونة القرينة نحو واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا
اي مدة دوامي حيا فاشار بالمدة الى دلالتها على الوقت
كما اشار بالدوام الى دلالتها على المصدري الواو للعطف واوصى
فعل بمعنى امر فاعله مستتر فيه عايد الى الله تعالى والنون نون
الوقاية واليا مفعول وبالصلاة متعلق به والزكاة عطف عليها وما
حرف مصدري يدل على معنى المصدر بحسب الوضع ولا يلزم
ان يكون اسما لذلك ان الاصل مدة دوامي حيا فحذف الظرف
وجعل الموصول مع صلته مقامه كما في قولك جيتك صلاة الفجر
واتيتك قدوم الحاج وهو منصوب المحل على انه مفعول فيه للزكاة
على مذهب البصريين ودام فعل من الافعال الناقصة والتا اسمه
وحيا خبره والجملة وقعت صلة الموصول والوجه الرابع ان
تكون كافة اي تمنع العامل عن العمل وهي اي الكافة عن العمل
منحصرة بحسب النقل والاستقراء في ثلاثة اقسام انحصار الكلية
في اقسامها لانه المكفوف اما ان يكون مكفوفا عن عمل الرفع او عن
عمل النصب او عن عمل الجر فالقسم الاول ان تكون كافة عن
عمل الرفع كقوله اي المراد صددت فاطولت الصدود وقلما
وصال على طول الصدود يدوم المعنى اعرضت فاستريت
على الاعراض ولا يدوم وصال على امتداد الاعراض صد فعل فاعله

التا

التاء هي للخطاب للمد والتا للعطف واطال فعل فاعله ايضا
والصدود مفعوله والجملة معطوفة على جملة صددت والواو
واو الحال وقلما فعل مكفوف عن عمل الرفع وما حرف كافة وصال
مرفوع على انه فاعل محذوف وهو يدوم وعلى طول الصدود
متعلق به والجملة منصوبة المحل على الحالية ويدوم فعل مفسر
لذلك المحذوف وفاعله مستتر فيه عايد الى وصال فتقل
في قلما فعل مكفوف عن عمل الرفع وما كافة اياه عن طلب
الفاعل فضلا عن العمل ثم انها لا يقع بعدها الا فعل لفظا
او تقديرا اما الاول فنحو قلما يحسن زيد واما الثاني فاشار
اليه بقوله ووصال فاعل فعل محذوف وجوبا يفسره
اي الفعل المحذوف الفعل المذكور وهو اي الفعل المذكور
يدوم انه فاعل يدوم قدم عليه للضرورة وردبان البصريين
لا يجوزون تقديم الفاعل مطلقا سواء كان في النظم او في النثر
ثم ان بعض الناس لما قالوا ان وصال مبتدا ويدوم فعل
فاعله مستتر فيه عايد الى المبتدا وعلى طول الصدود متعلق
به والجملة الاسمية اقيمت مقام الجملة الفعلية لاجل ضرورة
النظم وكان هذا القول عندي لا عن الظاهر اشار المصنف الى رده
بقوله فلا يكون اي وصال مبتدا اي لا يجوز ان يكون وصال
مبتدا اي لا يجوز ان يكون وصال مبتدا ويدوم مع متعلقه
خبره والمجموع جملة والمجموع جملة اسمية لان الفعل المكفوف
عن العمل لا يدخل الا على جملة الفعلية على ان قلما ههنا يتضمن
معنى حرف النفي ووجه الرد ان هذه الجملة مدخول الفعل
المكفوف فلو كانت اسمية لما دخل عليها الفعل المكفوف لكن اللازم

باطل فكذا الملزوم هذا وقال بعضهم ما في قلما زايدة ووصل
فاعل قل وقيل ما مصدرية مطلقا سواء كانت مع اقل او كثر
وطال ويكون ما بعدها بمعنى المصدر مرفوع المحل على انه فاعل
لهذه الافعال كانه قيل وقل دوام الوصال على طول الصدود فان
قلت اي الوجوه اولى ههنا قلت الوجه الاول اولى لان المقصود
من هذا الكلام ههنا بيان تعلق معنى العلة بمعنى الدوام مع
قصد نفيه لا بيان تعلقه بمعنى الوصال ولا بمعنى الكلام المؤول
بمعنى المصدر فلهذا اختار المصنف ولم يلتفت الى غيره **ولم يكف**
فعل من الافعال عن العمل الا قلما وطالما وكثرما لانها
شبهت برب من حيث المعنى فكما تكون رب مكفوفة بما
فكذلك مكفوفة لها فان قلت فلم ذكر هذا الكلام بعد
بيان القاعدة قلت للتفصيل بعد الاجمال ولحصر المكفوف عن
العمل في الصور المخصوصة ولدفع توهم جريان الكف في جميع
صور الافعال ثم انها اذا كانت كافة فكتب موصولة بالمكفوف
لغاية اتصالها به نحو طالما وانما واذا كانت غير كافة تكتب
منفصلة نحو قل ما يقوم زيد اي قل قيامه **والقسم الثاني ان**
تكون كافة عن عمل النصب والجر فان قلت قد علم عن
الرفع في القسم الاول فلم اعاده ههنا قلت للارشاد الى صور
الاجتماع بعد الاعلام بصور الانفراد والاقتضا ذكر الكف عن
النصب ذكر الكف عن الرفع على سبيل الاستطراد لاجل الانتظام
ودفع الاختلال والحق ان القسم مختص بكف الفعل عن عمل
الرفع فان قلت المناسب ان يؤخر القسم الثاني عن القسم
الثالث لتاخر التركيب من الافراد فلم قدمه عليه قلت للمحافظة

على الطريق المعهود للاعتبار بشانه لكثرة فروعه ومباحثه **وذلك**
اي الكف عنهما جميعا منحصر **في ان واخواتها** اي في الحروف
المشبهة بالفعل **نحو** ما في قوله تعالى **انما الله اله واحد** ان حرف
من الحروف المشبهة بالفعل وما حرف كاف عن العمل والله مبتدا
واله خبره وواحد صفته **والقسم الثالث ان تكون كافة عن عمل**
نحو (بما) **ويود الذين كفروا** رب حرف جر مكفوفة عن عملها وما كافة
ويود فعل والذين اسم موصول وكفروا فعل فاعله الواو والجملة
صلة الموصول وهو مع صلته مرفوع المحل على انه فاعل يود ثم انها
قد تقع بعدها جملة فعلية كما في هذا المثال وقد تقع اسمية
كما في المثال الثاني **وقوله** اي الشاعر **كما سيف عمرو لم يجرد**
مضاربه الكاف مكفوفة وما كافة وسيف مبتدا مضاف الى عمرو
ومضاربه فاعله مضاف الى ضمير العايد الى السيف وحده
وقيل ان الكاف لا تكون مكفوفة بها وانها في اشار هذا مصدرية
موصولة بالجملة الاسمية المأولة بالمصدر المجرور المحل فان
قلت قد ظهر اثرها في اللفظ فهل لها فايدة من حيث المعنى
قلت فايدتها هي القصد الى وقوع مضمون الكلام المذكور بعدها
اشارة مع الاشعار به فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما
الزايدة قلت بينهما لفظي ومعنوي اما اللفظي فلان الكلام
تبطل العمل حتما بخلاف الزايدة والمعنوي فلانها تبطل معنى
الكلام باسقاطها بخلاف الزايدة **والوجه الخامس ان تكون**
زايدة للغرض من الاغراض لا بمعنى انها لغو ضايع في الكلام كما
يتبادر اليه الوهم فلدفع هذا التوهم مع الاشارة الى الاغراض
قال وتسمى ملغاة الاعتراض ثم لما قصد تعميم هذه الفايدة دفع

توهم الاختصاص والضمير المرفوع المستتر في تسمى لعايد الى ما
الزايده هي ذكر قوله وغيرها اي غير ما الزايدة على ما الزايدة
على سبيل الاستطراد عطفا عليه من الحروف الزايدة بيان
غير قوله صلة مفعوله ثاني لتسمى يشير الى انها وسيلة الى زيادة
حسن الكلام وترتيبه والى حصول الزيادة فوقه ومناسبته بزيادتها
وقوله وتوكيد معطوفا على ما شعر بافادتها الكلام التاكيد نحو ما ان
زيد بقايم وما جاءني من احد وسيجي تمام بحث هذه التسمية
في الباب الرابع نحو فبما رحمة من الله لنت لهم الفاء حرف تدل
على التعقيب والباء حرف جر وما حرف زيدت للتاكيد ورحمة مجرور
به والجار مع المجرور متعلق بلنت ومن الله مجرور صفة لرحمة
ولان فعل فاعله التاء ولهم متعلق به ونحو عما قليل ليصبحن
نادمين عن حرف جر وما حرف صلة لتاكيد معنى القلة وقليل مجرور
به والمعنى عن زمان قليل والجار مع المجرور متعلق بيصبحن واللام
لام جواب قسم محذوف كانه قيل اقسم بالله ويصبح فعل من الافعال
الناقصة اصله يصبحون اسم الواو وقد حذفت ههنا اكتفاء بضمة
بضمة ما قبلها كما حذف الاسم مع كان في قولهم الناس مجزيون بما عملوا
ان خبر المخبر والنون نون الاعراب بمجئ نون التوكيد ونادمين
خبره والجملة القسم لا محل لها من الاعراب اي فبرحمة تفسير للمثال
الاول كما قوله وعن قليل تفسير للمثال الباب الرابع من الابواب
الاربعة فان قلت كان المناسب لقواعد النحو والاعراب ان
تجعل الابحاث المتعلقة بتلك العبارات خاتمة الكتاب
فلم جعلها بابا منه قلت قد سلمنا ذلك لكن لشدة الاحتياج
اليها جعلها بابا على حدة كما جعلت مبادي العلوم من

فان

فان قلت فلم اخره عن ساير الابواب قلت لان المعاني مقصودة
ادا بالذات والالفاظ التي توقف فهم معانيها عليها توقف المعاني
الموضوع لها بل من الامور المحسنة المكملة للفن في الاشارات
الى عبارات جمع عبارة من عبرت الرويا اذا فسرتها والمراد
ههنا الالفاظ والظاهر الدلالة على المقصود محررة من حررت
الكتاب اذا قومته والمراد ان تكون تلك الالفاظ بحيث لا يوجد
فيها احتمال بخلاف المقصود مستوفاة من استوفيت الحق اذا
اخذته وافيا فان قلت التحرير بهذا المعنى يستلزم الاستيفا
فلم ذكره للتصريح بالمقصود وللتتميم وذكرهما ههنا كذلك الحساس
في المتحرك بالارادة في تعريف الحيوان موجزة اي منحصرة فكما
قال الباب الرابع في بيان الالفاظ الظاهرة الدلالة
الوافية بالمقصود على سبيل الايجاز بلا تطويل فان قلت الالفاظ
بهذه الصفة لا يحتاج الى الاشارة اليها قلت هي بتلك الصفة
حاصله عند المصنف وليست بحاصلة عند المتكلم فمست الحاجة
اليها في حقه فان قلت بيان العبارات بهذه الصفة الظرفية
تصريح لا اشارة قلت ذلك البيان بالنسبة الى طريق الاطناب
وان كان تصريحا بالنسبة الى طريق الايجاز كما اشرنا اليه على
ان المراد من الاشارة ههنا هو الاشارة اللفوية لا الاشارة
البيانية ثم ان الغرض من وضع هذا الكتاب ارشاد المبتدي
الى طريق ينبغي ان يكون سلوكهم مقصورا عليها ليكون على جادة
الصواب وليامنوا من طريق الخطا والضياع كما قال في صدر الكتاب
تقتفي بتمامها جادة الصواب وكما يقول في اخره في هذا القدر كفاية
لمن تامله لما اراد ان يشرع في بيان تلك العبارات قال على طريق

الاستيناف ينبغي لك ان تقول في ضرب زيد من ضرب فعل ماض
لم يسم فاعله لكن هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود وافيا به
على سبيل الاختصار والايجاز ماخوذ لغة من قولهم لقيت العلم اي طلبته
فابتغى مثله كسرت الحطب فانكسر ومعناه في العرف بمعنى يستقيم
ويصح والمراد منه ههنا بمعنى الوجوب او الندب بقرينة قوله ولا تقل
فلم لم يقل يجب ان تقول كذا وكذا قلت لرعاية الادب ولعدم
ظهور الدليل الخاص عليه ولكن لما كان ذلك القول مما يقبله الطبع
والعقل ويساعده معاني النصوص والنقل نحو قوله عليه السلام دع
ما يريبك وقال الله تعالى لا تقولوا راعنا وقولوا انظرنا صدر بهذه
العبارة المحتملة للمعاني الثلاثة الوجوب والندب والجواز وذلك
لان ذلك القول ان كان مخلصا عن ارتكاب محظور لم يحصل بغيره
سقط ان يكون واجبا وان حصل به الاجتناب عن اكتساب مكروه
ينبغي ان يكون جايزا ويحتمل ان يكون المعنى هو الاحسن والاولى
ان يقول كذا وكذا كما هو المناسب للمباحث العربية والعلوم الادبية
فان قلت ما الفرق بين قولك ان يكون الشخص عالما كما ينبغي او على
ما ينبغي وبين قولك ينبغي ان يكون عالما قلت الفرق بينهما جلي فان
قلت الاول يدل على اتصافه في اصل العلم مع اتصافه بوصف العلم
وكماله والثاني انما يدل على الاتصاف باصل العلم فقط فان قلت
العبارة الاولى من تلك العبارات هي قولك فعل ماض لم يسم فاعله
وهذا لفظ لانه مقول القول والكتاب عبارة عن الخطوط وصور
الالفاظ واشكال الحروف تقول بعت كتابا واشتريت كتابا فلا
يكون لفظا فكيف يكون تلك العبارات جزاء من الكتاب وكيف يصح
اطلاق الجزء عليها كما جاز اطلاق القرآن على الكتاب وعلى النظم المتلو

او على المعنى كما ان الكتاب سبب يذكر ويراد به اللفظ تقول قرات
الكتاب بتمامه وتقول في مقامات الحريري الفاظ عذبة وعبارات
غريبة واستعارات لطيفة فاذا عرفت العبارة الاولى ومباحثها
فقس عليها حال سايرالعبارات والعطف لا تقل معطوف من حيث
المعنى اي ولا ينبغي لك ان تقول في نحو ضرب زيد وقتل زيد واكل
وشرب من نحو قولك ضرب زيد وقتل زيد واكل الطعام وشرب
الماء مبني لما يسم فاعله لما فيه اي في القول المذكور من التطويل
فان هذا القول اكثر حروفا من القول الاول سواء عد التنوين
حرفا او لا ومن الخفا فان دلالته على المقصود فضيه بخلاف
دلالة ذلك القول فان قلت مثل هذا القول مصقع وجايز
فانه مثل الاول في الدلالة على المقصود عند النحاة وكذا التطويل
قلت الكلام في الاولوية لا في الجواز فيكون الاول اولى لخلوه عن
التطويل والخفا جميعا من الثاني لاشتماله عليهما فان قلت كل واحد
من التعريفين باطل لكونه غير بالغ وذلك لان القول الاول يقتضي
ان يصدق على اعلى من نحو قولك اعطى زيد درهما انه فعل
ماض لم يسم كما يقتضي القول الثاني ان يصدق عليه بالنسبة
الى درهم انه مبني لما لم يسم فاعله قلت لا شك ان الغرض من
التعريف ههنا هو تمييز الفعل الماضي الذي لم يسم فاعله عن الفعل الماضي
سمي فاعله لا غير فلا يتوجه ما ذكرته وينبغي لك ان تقول في زيد
من نحو ضرب زيد نايب خبر مبتدا محذوف عن الفاعل المحذوف
لكونه قولا ظاهر الدلالة على المقصود وافيا به على سبيل الاختصار
ولا تقل اي لا ينبغي لك ان تقول في زيد من نحو ضرب زيد هو
مفعول لم يسم فاعله لخفايه اي لخفا دلالة هذا القول على المطلوب

بالنسبة الى قولك زيد نايب الفاعل فانه اكثر منه من جهة الحرف
والكلمة ولصدقه اي لصدق القول الثاني على درهما من نحو اعطى
زيد درهما بمعنى يقتضي القول الثاني ان يصدق على درهما من نحو
اعطى زيد درهما بالنسبة الى اعطى انه مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف
القول الاول فيكون اولى فان قلت لا شك ان الغرض من التعريف
ههنا تمييز مثل زيد عن فاعل معطى عن مفعوله فيكون القول
الثاني صحيحا ايضا قلت هذا الكلام انما يدفع الاعتراض ولا يدفع
الاولوية والكلام فيها فلهذا تعرض المصنف لاصدق المذكور في بيان
العبارة الثالثة ولم يتعرض له في بيان العبارة الاولى وينبغي لك
ان تقول قد من قد ضرب زيد يضرب زيد حرف لتقليل زمن
الفعل الماضي ولتقليل حدث الفعل المضارع لكون كل واحد منهما
ظاهرا وفيما للمقصود ولا ينبغي لك ان تقول فيهما انها تفيد
التقليل مثلا فانه يجعل فات فان قلت فلم لم يقل ههنا ولا تقل
كما ذكر هناك قلت لقصد الايجاز واكتفاء بما ذكر هناك وللاشعار
بان الباب الرابع معقود لبيان العبارات اصالة واما ذكر غيرها
فيه فعلى سبيل الاستطراد وينبغي لك ان تقول قد من نحو قولك
قد جاء القوم وقد يجيء القوم مثلا صرف لتحقق حدثيهما اي
حدث الماضي وحدث المضارع ولا ينبغي لك انها تفيد التحقق فانه
غير واضح الدلالة على المراد وينبغي لك ان تقول لم من نحو لن
يضرب زيد حرف نفي لدلالتها على نفي الضرب سواء كان ذلك النفي
موبدا ام لا فزعم البعض انها للاستغراق النفي لجميع اجزاء الزمان
المستقبل وهو مراد من قال انها لتاكيد نفي المستقبل المستفاد
من لا في نحو لا يضرب زيد وينبغي لك ان تقول في لم من نحو لم

يضرب زيد عمرو حرف جزم لنفي المضارع ولقلبه ماضيا وينبغي لك
ان تقول اما من قولك زيد فاكرمته واما بشر فاعرضت عنه المشددة
اذ لو كانت مخففة تكون حرف التنبيه المفتوحة الهمزة اذ لو كانت
مكسورة عنه تكون حرف عطف عند البعض حرف الشرط لدلالته
على التعليق وحرف تفصيل وحرف توكيد لدلالتها على تفصيل النسبة
وتوكيدها وتقول في ان من نحو ان يقوم زيد حرف مصدري
لجعل مدخولها بمعنى المصدر ينصب المضارع وينبغي لك ان تقول
في الفا التي تجيء بعد فعل الشرط نحو اذا جاءني زيد فاكرمه رابطة لجواب
الشرط بفعل الشرط والرابط خارج عن المربوط فلا تكون هي نفس
الجواب ولا جزاءه ولا تقل اي لا ينبغي لك ان تقول هي جواب الشرط
كما يقولون كما قال بعض النحاة الفا جواب الشرط فلا يكون هذا
القول ظاهر الدلالة على المقصود بخلاف القول الاول فاندفع
ما قيل ههنا من انهم يقولون جواب الشرط على سبيل المجاز
تقديرا مضاف او على سبيل المجاز فان قلت الكاف في قولهم
كما تقول ونحوه تدل على التشبيه قلت بدل عليه لكون المقصود
ههنا ليس النهي عن المشابهة بل المقصود النهي عن التحقيق
والوقوع على سبيل العموم ومثل هذه الكاف ثمة كاف القران
والوقوع نحو جاء زيد كما قد عمرو لان الجواب اي جواب الشرط
هو الجملة الجزائية بارسرها اي بمجموعها لا الفا وحدها اي ليس
الجواب الفا وحدها بل هو الجملة الجزائية فلا يكون اطلاق الجواب
عليها من باب الاطلاق على سبيل الحقيقة فيكون القول الثاني
غير وافي بمقصوده بحسب الظاهر فهذه علة النهي المذكور
فان قلت فلم قيد الفا بوحدها ولم يقل ليس الفا جواب الشرط

ولا اجزاء اصلا قلت لرعاية المناسبة لقوله الجملة باسرها وللاشارة
الى ان المرد ينبغي ان يكون على قدر المذكور فانهم قالوا الفاء جواب الشرط
من غير التعرض بكونها خبر انما الجواب فان قلت وجرها حال
من الفا فا لعامل فيها قلت العامل فيها معنى النفي المستفاد من لا
وينبغي لك ان تقول في زيد من قولك جلست امام زيد زيد
مخفوض بالاضافة على ان يكون العامل في جز المضاف اليه معنويا
وهو احد الاقوال الثلاثة ولا تقل زيد مخفوض بالظرف يكون
ذلك القول قولا اخارجا عن الاقوال الثلاثة فيكون مخالفا للاجماع
المركب فاشار الى هذا بقوله لان المقتضي للخفض اي لجر المضاف اليه
انما هو الاضافة على قول من قال ان العامل في المضاف اليه معنوي
فان قلت العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي فلا يكون نفس المقتضي
فكيف يصح هذا الكلام قلت لعل هولاء يسلمون تعريف العامل
بهذا التعريف على ان المراد من المقصود ههنا اعم من المقتضي هناك
يدل عليه قوله للعطف قوله المضاف من حيث هو مضاف معطوف
على الاضافة وهذا على القول من قال ان العامل في المضاف اليه هو
المضاف واما قول من قال ان العامل في المضاف اليه هو حرف الجر
المقدر فلم يلتفت اليه المصنف لا للعطف قوله كون المضاف ظرفا
معطوفا عليها ايضا بدليل غلام زيد ووجه الدلالة ان زيدا ههنا مخفوض
فلو كان للتنقض للخفض في المضاف كون المضاف ظرفا لما كان زيد
ههنا مخفوضا لانتفاء معنى الظرفية في المضاف بالكلية فالملازم
باطل وكذا الملزوم وينبغي لك ان تقول الفا من نحو فصل لربك
صل فعل امر من باب التفعل فاعله مستتر فيه وهو انت ولربك
متعلق به فالسببية لدلالتها على سببية ما قبلها لما بعدها فان قلت

الامر كاف في ايجاب الصلاة فما الفايدة فيها قلت فايدتها هي
الاشعار بان ما بعدها منتظم مع ما قبلها معنى وعقلا كما انتظم
الامر مع معناها نظما واهل البيان يسمون هذه الفاء فصيحة
ولا تقل هي فا العطف لانه اي الشان لا يجوز اصلا عند البعض
او يجوز ولكن لا يحسن عند المتاخرين عطف الطلب على الخبر لكمال
الانقطاع بينهما والعطف يقتضي اتصالا في الجملة بين المعطوف
والمعطوف عليه فقوله عطف الطلب مرفوع تنازع فيه يجوز
ويحسن واعمل الثاني واضمر ضمير الفاعل في الاول على راي البصريين
وفي الواو العاطفة من نحو قولك جا زيد وعمرو وهي حرف
عطف بمجرد الجمع كما ينبغي لك ان تقول الواو حرف عطف يدل
على الجمع بدون التعرض بتقييد الجمع بالمطلق كما هو المشهور لكون
هذا القول ظاهر الدلالة على المقصود بلا احتمال لغيرة ولا
تقل الواو حرف عطف للجمع المطلق وان كان صحيحا في نفس
الامر لكونه غير ظاهر الدلالة على المراد لتبادر الذهن الى ان الجمع
مقيد بالمطلق تقييد المطلق بالمطلق لقيد نحو قولك رايت رجلا
عالما وهذا علم فساد ما قيل ها هنا من ان مثل هذا القيد ليس
لبيان التقييد بل لبيان الاطلاق كقولك الانسان من حيث
هو والحيوان من حيث هو وانما التقييد من حيث ومن انه
قد وقع فيما هرب منه من حيث لا يشعر فان التجريد وكونه بلا
قيد سلبي للجمع ايضا وينبغي لك ان تقول في حتى من نحو
قولك جاء الحجاج حتى المشاة حرف عطف للجمع والغاية وان
تقول في ثم من نحو قولك جا زيد ثم عمرو وهي حرف عطف
للترتيب والمهلة وتقول في الفا من نحو قولك جاء بكر فخالد هي

حرف عطف للترتيب والتعقيب وكذا قولهم الاحسن فالاحسن تولهم
الالف واللام المكونة اخصر فالحاصل ان المعرب ينبغي ان يختار من
العبارات اوجزها واحسنها كما هو اللايق بشان العلوم الادبية
ثم انه لما فرغ من تعليم اداب استعمالات اصطلاحات على اخصر
فقال واذا اختصرت اي اردت الاختصار في التعبير اتى عن
الباقي المعطوفات المذكورة معطوف كما تقول اذا اردت الاختصار
في التعبير عن الباقي زيد من قولك مررت بزيد جار ومجرور فان
قلت فعلى هذا تحقق في العبارات المذكورة تطويل فلا تكون مقبولة
قلت فيما ذكر هو التطويل المتعرض للمقصود فيكون مقبولا واما
التطويل للرد ونهو التطويل المعترض لخلاف المراد وتقول كذلك اي
مثل ذلك القول اذا اختصرا اذا اردت الاختصار في نحو لن يبرح عليه
عاكفين وفي ارادة ان يقوم زيد ناصب ومنصوب من غير احتياج
الى ان يقول حرف نفي ونصب واستقبال والى ان يقول حرف مصدري
ينصب المضارع وتقول ايضا في نحو لم يضرب زيد جازم ومجزوم
بلا احتياج الى ان يقول حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا وينبغي
لك ان تقول في ان المكسورة من نحو قولك ان زيدا قايم حرف توكيد
ينصب الاسم ويرفع الخبر هذا على مذهب البصريين واما عند الكوفيين
والخبر مرفوع على ما كان عليه وينبغي لك ان تزيد على القول الاول في
ان المفتوحة من نحو بلغني انك ذاهب حرف توكيد مصدري ينصب
الاسم ويرفع الخبر ثم لما فرغ الشيخ الاداب للمبتدين في الفن واراد
ان يبين ما يعاب عليه المتعنين فيه وان يرشدهم الى الطريقة الحسنة
على سبيل الرمز والاشارة تعظيما لهم ورفعا لشانهم فقال واعلم
الواو للعطف واعلم معطوف على مقدر كانه قال ان ما ذكر يتعلق بالمبتدي واعلم ان ما يذكر يتعلق بالمنتهي في الفن انه اي الشان يعاب

على

على الناشي وان لم يعب على الدخيل في الفن كالناشي فيه فما وجهها هنا
في بعض النسخ من الناس بمعنى الانسان بدل الناشي بمعنى التمرن
فليس له معنى مقبول ههنا قوله في صناعة الاعراب اي في علم النحو
متعلق بالناشي وانما عدل اليها لكونها احسن مناسبة لما قبلها
واشارة الى انه علم صناعي يحصل بالممارسة والمزاولة وانتحاب الخواطر
والاعراب ههنا بمعنى النحو ان يذكر فعلا ان حرف ناصب ويذكر
فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الناشي وفعلا مفعوله والجملة
مرفوعة المحل على انه خبر ضمير الشان ولا يبحث عن فاعله اذ كل
فعل لا بد له من الفعل فينبغي له ان يذكر فاعله نعم يجوز ان يسكت
عنه اذا كان الفاعل معلوما نحو خلق الله العالم مثلا واذا كان
المقصود بيان حال الفاعل الفعل فقط واذا التزم بيان الفعل
ولم يلتزم بيان الفاعل واما السكوت عن ذكر المفعول وعن بيانه
ذكر الفعل فلا يعاب عليه لكونه فضلة في الكلام الواو واو الحال ولا حرف
نفي ويبحث فعل فاعله مستتر فيه عايد الى الناشي ايضا وعن حرف
جر فاعله مجرور به مضاف الى الضمير العايد الى الفعل والجار مع المجرور
متعلق به والفعل مع مفعوله منصوب المحل على انه حال من فاعل
يذكر ويجوز ان يكون الواو ههنا للعطف كانه يقال يعاب عليه
ان يذكر فعلا فعلا وان لا يبحث عن فاعله ذلك الفعل
التعب على كلا التقديرين وهو عدم البحث عنه لا ذكر الفعل فهذه
تفسر على هذا حال ما يذكر بعد هذا وان يذكر مبتدا لا يخص
عن خبره لما بينهما من الاتصال التام فلا يحسن ان يذكر احدهما
ويسكت عن الاخر وبيانه فان قلت يجوز حذف الخبر في مواضع
فكيف يعاب عليه عدم ذكر حين ذكر المبتدا قلت مثل هذا

شئ عن تلك القاعدة كما اشرنا اليه ولا استبعاد في تعلق التعجيب
به لترك اللايق بحاله فان المناسب لشانه ان يقول للمخبر المحذوف
كذا عقب ذكر المبتدا والتحقيق ان الحذف لا يستلزم عدم التخصص
لتحققه بدونه او يذكر مجرورا ولا يبين متعلقه بفتح اللام اي على
متعلق كل واحد منهما بان يقول متعلق الظرف مذكورا ومحذوف
او متعلقه كذا وبان يقول متعلق المجرور كذا وكذا فان قلت فكيف
يصح هذا على اطلاقه وقد قال في الباب الثاني ويستثنى من
حروف الجر اربعة فلا تتعلق بشئ قلت اراد هناك من حروف
الجر حروفا لا يقصد بها الا قصا معنى الفعل الى المجرور كما تدل عليه
الامثلة المذكورة هناك واراد ههنا من المجرور مجرورا اقتضى
اليه معنى الفعل بواسطة حروف الجر فان حسن ذكر حسن
تعلقه به بواسطة حرف الجر فاندفع ما توهم ههنا التنبيه وفيما
سبق التفحص والبحث قلت المتفنن مع الاشارة الى ان الاطلاع
على متعلق كل واحد من الظرف والمجرور ليس من الاطلاع على الخبر
والفاعل او ان يذكر جملة ولا يذكر لها محل من الاعراب ام بمعنى
او ولو ذكرا وبدلم لكان احسن لا يكون ذلك لها محل منه
لان الجملة مطلقا بيناولو الجملة التي لها محل من الاعراب والتي
لم يكن لها محل من الاعراب نعم لا باس تقدم الذكر عند
قيام القرينة الدالة على تعيين احدى الجملتين وانت تعلم ان الكلام
في الاولى او ان يذكر موصولا سواء كان اسما او حرفا ولا يبين
صلته بان يقول هذه صلة اسم موصول هذا عايد الى الاسم الموصول
ويجوز ان يكون المراد منه الاسم الموصول ايضا والعطف ان يقتضي
معطوف على قوله ان يذكر فعلا في بيان اعراب الاسم من ان تقوم

قام

قام فعل وذا اسم اشارة فاعل له في نحو قولك قام ذا او من يقول
قام قام فعل والذي اسم موصول فاعله في نحو قولك قام الذي
في الدار فيكون من الابتدا متعلقه بتقتضي ففاعل تقتضي
مستتر فيه عايد الى الشئ ويجوز ان يكون لبيان الاسم متعلق
بمحذوف كانه في الاعراب الاسم الذي هو ذا في نحو قام ذا لكن
المفيد المطلوب هو الاول غير على متعلقه بتقتضي ان يقول
في نحو قام ذا فعل وذا اسم اشارة بدون التعرض بذكر الفاعل
وهو مقول القول او ان تقول في نحو قام الذي في الدار قام
فعل والذي اسم موصول بدون التعرض بذكر الفاعل ايضا قوله
ذلك الى اخره تعليل للاتصال وعلى ما ذكراي فان كون ذا اسم
اشارة وكون الذي اسم موصول يقتضي اعرابا فضلا ان يقتضي
رفعا بدليل قام زيد على قياس ما عرفت وذلك لان المقتضي
للاعراب توارد المعاني الثلاثة فيما هو قابل لها لا لكون
الاسم اسم موصول ولا كون الاسم اسم ظاهر او اسم مضمر الى
غيره والصواب فان قلت ذلك الوجه جايز غاية ما في الباب
انه معيب فلم ذكر الصواب ههنا ولم يقل والاولى قلت سلمناه
لكن لا ضمحلال الوجه العيب عند المقابلة بالوجه السليم الحسن
لا سيما اذا صدر من الحذاق والابرار ينزل منزلة الخطا فلهذا
قال والصواب ان يقال قام فعل ذا على له وهو اسم اشارة
في نحو قولك قام اذا كان قائما قام فعل وذا مرفوع لانه
فاعل وكل فاعل مرفوع فذا مرفوع فيكون الحكم مقبولا عند
الفعل لكونه حاصلا من الدليل باستعمال القاعدة النحوية بجميع
ما ذكر في بيان الاعراب من قولهم في نحو قام زيد قام فعل وزيد

مرفوع على الفاعلية او على انه فاعل راجع الى ما ذكره المصنف في التحقيق
فعلى هذا فنقس سايرا قوالهم في بيان الاعراب وان يقال في قام
فعل والذي فاعل **هو اسم موصول** في نحو قولك قام الذي في الدار
وان يذكر بحله اي بحل كل واحد منهما فان الفاعل انما يقتضي فعلا
رفع كان ولا يقتضي الرفع المحل بخصوصه به كما لا يقتضي الرفع اللفظي
والتقديري بخصوصهما فيقال قام فعل وذا فعل فاعل مرفوع المحل
في نحو قام ذا كما يقال قام فعل والذي فاعل مرفوع المحل في نحو
قام الذي في الدار وانما ذكره في لفظه نحو في المثالين المذكورين
اشارة الى ان الابحاث المذكورة ليست بمختصة بهما بل تشملهما وغيرهما
فانك اذا قلت في بيان الاعراب زيد في نحو قولك قام زيد قام فعل
وزيد علم او اسم ويجاب عليك ايضا هذا القول بل الصواب ان تقول
في بيان اعرابه في نحو قام زيد قام فعل وزيد فاعله مرفوع لفظا وكذا
يجب عليك اذا قلت في اعراب بكر في رايت بكرا رايت فعل وفاعل
وبكرا اسم تلا في ساكن الوسط مثلا فالصواب ان تقول رايت
فعل وفاعل وبكر مفعوله منصوب لفظا فنقس على هذا بيان ساير
الاعراب فحاصل الاصل ان المعرب يجب عليه في بيان ان يذكر المقتضي
للاعراب تحصيلا للمطلوب ويحترز عما سمعته من اللغو والعبث
فلذا فرع السوال على قول المعرب في بيان اعراب اذا في نحو قام ذا قام
فعل وذا فاعل وهو اسم اشارة قوله **فان قلت لا فايدة في قوله**
اي المعرب او الناشي في صناعة الاعراب بيان اعراب في نحو قام ذا
انه اي ذا في المثال المذكور **فاعل اسم اشارة** لان الاقتصار على فاعل
وحده في تحصيل بيان اعرابه فيكون ذلك القول اي القول بانه اسم
اشارة لغوا لخلوه عن افادة هذا المطلوب ههنا بالكلية فعلم من

فساد

فساد من قال ههنا ان السوال في غاية السقوط لان اسم الاشارة
لم لم فايدة باعتبار استعمالاته في الكلام **بخلاف قوله** اي المعرب
في بيان الذي في نحو قام الذي في الدار انه اسم موصول بدون
الاقتصار على فاعل فانه يفيد **فان فيه** اي في القول بدلها جمعا
في بيان اعراب الاسم الموصول وحده بدون التعرض بذكر
الفاعل لان هذا باطل فضلا ان يفيد فايدة على ما عرفت **تنبيها**
للمعرب والتنبيه من جملة الفوايد **على ما يفتقر اليه** على حرف جر
متعلق بالتنبيه وما اسم موصول ويفتقر فعل فاعله مستتر عايد
الى قوله اسم موصول واليه متعلق به والضمير المجرور عايد الى ما
قاله قوله **من الصلة** بيان ما منصوب المحل على انه حال قوله
ومن العايد معطوف عليه والجملة صلة الموصول ووجه التنبيه
ان ذكر الاسم الموصول يشير الى العايد من الصلة كما ان ذكر
الموصول يشير الى الصلة قوله **ليطلبها** تعليل التنبيه اي ليطلب
الصلة والعايد **المعرب** اي معرب هذا الاسم او معرب الاسم
فيكون اللام لتعريف العهد واما لتعريف الجنس **وهي** للعطف قوله
ليسلم على فصلها **ان جملة الصلة** اي الجملة الظرفية **جملة**
لا محل لها من الاعراب وانت تعلم مما ذكرنا ان اسم موصول
هناك وان كان فقد افاد هذه الفايدة في نحو ذلك الكلام لكنه
لا دخل له في تحصيل اصل المقصود الذي نحن له هذا الاصل لحصوله
بذكر الفاعل على ما عرفت فعاد المحذور في التحقيق **قلت** بلى
فيه اي في القول بانه اسم اشارة **فايدة** ايضا وهي الفايدة الحاصلة
التنبيه الى ضمن معنى الاشارة فلهذا عدي بالي **ان ما يلحقه**
من الكاف ما اسم موصول ويلحق فعل فاعله مستتر فيه عايد الى

ما ومفعوله الضمير المنصوب المتصل به العايد الى اسم الاشارة ومن الكاف
منصوب المحل على انه حال من فاعل يلحق حرف خطاب لا اسم مضاف
اليه لما تقرر ان اسم الاشارة من المعارف والمعارف لا تضاف ولنبه
ايضا الى ان الاسم الاشارة من المعارف والمعارف الذي يقع بعده
اي اسم الاشارة في نحو فولك جاءني هذا الرجل نعت لا اسم الاشارة
او عطف بيان له قال بعضهم اذا جعل نعتا له فتكون اللام
للحضور كما ان اسم الاشارة لا يفيد الا الحضور كاينا على الخلاف
بين النحاة في المعرف بال الواقع بالجر على انه صفة المعرف بعد اسم
الاشارة ومثل هذا تفصيل بعد اجمال وتنصيص على محل النزاع باوضح
وجه فلا يكون تكرارا وبعد ايها معطوف على بعد اسم الاشارة كانه
قال كما في المعرف الواقع بعد ايها في نحو قولك يا ايها الرجل فيكون الرجل
صفة لاي او عطف بيان له فيكون ذكر هذا ههنا على سبيل الاستطراد
لاجل المناسبة فلا يكون داخلا تحت التنبيه والتحقيقات التقييد
في بيان الاعراب هو ذكر المقتضي له لا غير فذكر اسم الاشارة ليس
بذكر المقتضي له اصلا وان كان له فايدة في الايضاح معنى الكلام
ومما يبنى عليه اعراب ان يقول اي المعرب والناشي في صناعة الاعراب
الواو للعطف ومن حرف جر متعلق بمصدر وهو حاصل وما موصول
ولا حرف جر نفي ويبنى فعل وعليه متعلق به والضمير المجرور عايد الى الموصول
واعراب قايم مقام فاعله وان حرف ناصب ويقول فعل منصوب به فاعله
مستتر فيه عايد الى المعرب او الى الناشي لتقدم ذكر منهما والفعل مع
فاعله مرفوع المحل على انه مبتدا والمقدم خبره والمجموع معطوف على
مقدر كانه قال مما لا يبتنى عليه اعراب قول الناشي في بيان اعراب الاسم
كذا كذا ومما لا يبتنى عليه اعراب ان يقول في بيان اعراب غلام في نحو

جا

جاء غلام زيد جاء فعل وغلام مضاف فان قلت المضاف من حيث
انه مضاف ليس له اعراب مستقر اي مستمر لعدم تعينه لاحد
المعاني الثلاثة فلا يكون وصف المضاف مقتضيا للاعراب صلا
فصلا ان يقتضي رفع العامل كما كان للفاعل اعراب مستقر
مخصوص به حتى اذا قلت في المثال المذكور جاء فعل وغلام
فاعل علم انه مرفوع على ما عرفت ونحوه اي وكما كان لنحو
الفاعل للمبتدا والخبر وكالمفعول وكالمضاف وكالحال والتمييز
اي ذلك من الامور التي يلزمها احد المعاني الثلاثة مثلا اذا قلت
في اعراب زيد في نحو زيد قايم زيد مبتدا وقايم خبره علم منه
ان زيدا مرفوع فقس عليه حال الخبر وقد وجدها هنا في
بعض النسخ مستقبل بوضع مستقر ويويد هذا قوله وانما يكون
اعرابه اي اعراب المضاف بحسب اقتضاء ما يدخل عليه اي على المضاف
فيرفع في نحو جاء غلام زيد فهذا مختص بالعوامل اللفظية
فخرج نحو غلام زيد قايم عندنا الا ان يراد من الدخول
التعرض فلو قال بحسب ما يعرض عليه لكان اولى فالصواب
ان يقال عند بيان اعراب المضاف في نحو قولك جاء غلام زيد
جاء فعل وغلام فاعل فيعلم منه انه مرفوع او يقال في نحو
رايت غلام زيد فعل وفاعل وغلام مفعول فيعلم انه منصوب
نحو ذلك او ان يقال في نحو مررت بغلام زيد مضاف اليه
بواسطة حرف الجر لفظا فيعلم منه انه مرفوع الى غير ذلك وهذا
الذي ذكرنا من حكم المضاف بخلاف حكم المضاف اليه
فان له اعرابا مستقرا وهو الجر فاذا قيل في بيان اعرابه
زيد في نحو غلام زيد قام فعل وغلام فاعل وهو مضاف الى

الى زيد وزيد مضاف اليه انه مجرور ذلك بان يقال زيد مضاف اليه
وكل مضاف اليه مجرور فزيد مجرور وينبغي ان يجتنب المعرب فان
قلت الاجتناب بهم الكل فلم خصه بالمعرب قلت لان الاحتراز
عن شئ بعد العلم بذلك الشئ ولكل مثل هذا القول صادر من
المعرب غالبا ان يقول في حرف من كتاب الله والظاهر ان
المراد من الحروف ههنا اعم فيتناول حروف المباني وحروف المعاني
والاسم والفعل وغيرها ان لا زايد لانه قوله لانه الى اخره تعليل للاجتناب
اي لان الشان يسبق من هذا القول الى الاذهان ان الزايد هو الذي
لا معنى له اصلا وكلام الله منزه عن ذلك الزايد قال البيضاوي
في تفسير قوله تعالى مثله ما يعوضه ما مذيده للتاكيد ولا نفي بالمذيده
اللغوي الضايع فان القران كله هدا وبيان بل نعني بها ما لم يوضع
لمعنى يراد منه وانما وضعت لانه تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقه
وقوة وهي زيادة في الهدى غير قالح فيه فظهر من قوله الا من الاول
انه اذا قيل حرف مذيده للتاكيد او زيد للتقوية ومثل هذا في
كتب التفسير كثيره فلا بأس به والثاني ان الحري الذي ينبغي ان
يجتنب عن ان يقول انه زايد اذا اطلق كان يقال من مزيدة
بلا تقييد بقد التاكيد والتقوية وغيرها وقد وقع ههنا الوهم
اي المتوهم وهو الزايد الذي لا معنى له اصلا للامام فخر الدين الرازي
فان قلت من اين علم المصنف ان لهذا الوهم للامام فخر الدين
الرازي قلت من امرين الاول انه ينقل اجماع الاشاعرة على عدم
وقوع المهمل في كلام الله تعالى وهو عين الاجماع على عدم وقوع
الزايد بهذا المعنى هو عين قلو لم يقل هذا الوهم لما احتاج الى التعرض

بعد

بعد الاجماع والثاني انه حمل ما في قوله تعالى فبما رحمة على انها
استفهامية بمعنى التعجب كقوله تعالى مالي لا اري الهدهد
فاشار المصنف الى الاول بقوله فقال الامام فخر الدين الرازي
المحققون من المتكلمين وهو اشارة على ان المهمل لا يقع في كلام
الله لترفعه عن ذلك واشار الى الثاني في قوله تعالى فبما رحمة من
الله فيمكن ان تكون استفهامية للتعجب انتهى كلام فخر الدين والظاهر
ان هذا الوهم لا يقع لواحد من العلما فضلا ان يقع لمثل الامام فخر
الدين الرازي وانما انكره اطلاق القول بالزايد اجلالا لكلام الله تعالى
وللملازمة لباب الادب كما هو اللايق بحاله لا لوقوع الوهم منه واما
نقل اتفاق الاشاعرة فمؤيد لما قصده من معنى الاجلال لا لوقوع الوهم
منه كما ترى واما حمل ما في قوله فبما رحمة على ان تكون استفهامية بمعنى
التعجب على سبيل جواز والامكان فهو بمعزل عن الدلالة على وقوع
الوهم منه بحر احمل ثم لما فرغ من نقل كلام الاعلم وتوجيه واراد ابطاله
فقال والزايد عند النحويين معناه فان قلت فلم ذكر معنا دفع
انه لو قال الزايد هو الذي لم يوت به الا لمجرد التقوية والتاكيد
لتم التعريف وكان اظهر وارشق قلت لما ذكر كان بصدد الرد
على من زعم ان الزايد هو الذي لا معنى له اصلا حقيقة وان كان
صورة في بيان التعريف ذكر معناه للرد صريحا على الزاعم فلاجل
هذا قال لا المهمل كما فهم من الامام الرازي وانت قد علمت
ان الامام يرى ذلك كان قلت ما الفرق بين التقوية والتوكيد
قلت الظاهر ان التقوية اعم من التاكيد والتوجيه المذكور الحاصل
من الامام الرازي في الاية اي في قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت
فاطلاق الاية عليه مجاز كاطلاق الكل على الجزء باطل الامرين احدهما

اي احد الامرين الدالين على بطلان توجيه الكلام فيها ان ما
الاستفهامية اذا خففت بحرف الجر وجب حذف الفها نحو ما
الذي حذفت الفها لدخول حرف الجر عليها في قوله تعالى عم يتسائلون
وتقريره ان ما في قوله تعالى فبما رحمة من الله لو كانت استفهامية
لحذفت الفها لدخول حرف الجر عليها لكونها ما حذفت بالاتفاق
والجواب ان الاول حذف الالف ما الاستفهامية اذا دخل
عليها حرف الجر اكثري لا دايمي فيجوز اثباتها للتنبيه على انها
اشئ على اصل والامر الثاني الدال على بطلان توجيه فيها
ايضا ان خفض رحمة في قوله تعالى فبما رحمة حينئذ اذا حمل
ما على ان تكون استفهامية بمعنى التعجب يشكل لا يبعد لخروجه
من القواعد العربية لانه اي خفض رحمة لا يكون بالاضافة
اذ ليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الى غيره اضافة محوية
بالاستقراء الا عند الجميع اي عند جميع النحاة فانهم متفقون
على اضافتها لتحقق السماع والاستعمال وكم معطوف على اي
عند الزجاج اي وليس في الاسماء الاستفهامية ما يضاف الا كم
عند الشيخ ابي اسحق الزجاج خلافا لغيره نحو بكم درهم اشتريت
فانها كم الاستفهامية لا خبرية اقول اولا هذا الدليل لا يستلزم
بطلان توجيهه الامام وانما يستلزم ولو اجمع النحاة على بطلان
اضافتها ومعلوم ايضا ان عدم الاجماع على شئ لا يستلزم الاجماع
على عدم ذلك الشئ وثانيا ان الاعتبار للمعاني للصورة والمباني
فيجوز اضافتها لوجود معنى اي فيها ومعنى ومثل هذا كثير في
الكلام جدا ولا يحتاج الى السماع بخصوصه والامام في الدين
الرازي رحمه الله تعالى ولا يكون حقيقتها بالا بد من ما ان

المبرد

المبرد من اسم الاستفهام لا بد من ان يقترن بهم الاستفهام اشارا
بتعلق معنى الاستفهام بالبدل قصدا وسبب اختصاص اقترانه بهمزة
الاستفهام دون غيرها كونها اصله في باب الاستفهام مع كون نيابها
على حروف واحد نحو كيف انت اصحيح ام سقيم انت مبتدا خبره
كيف وهو اسم استفهام وام للعطف وسقيم معطوف على صحيح فان
قلت فلم وقع الفصل بين البدل والمبدل منه قلت لاقتضا المبدل منه
صور الكلام لتضمن معنى الاستفهام وتقرير الدليل على ان رحمة في
قوله تعالى فبما رحمة لو كانت مبدلة من اسم الاستفهام لكانت مقترنة
بهمزة الاستفهام لكنها لم تقترن بها فلا يكون مبدلا منها ولا يكون
خبرها بان تكون صفة لما لان الكلمة ما فلم قلت فلم ادخل الكلمة على
ما ولم يقل لان ما لا توصف قلت تنصيصا على المراد ورفعا للالتباس
قوله اذا كانت شرطيه منكورها هنا على سبيل الاستطراد لاجل
تعميم الفايده او استفهاميه وكل ما لا يوصف لا يكون له صفة فرحمة
لا تكون صفة لما ولا يخفى عليك ان حال هذا الدليل كحال الدليل
على عدم خفضها بالاضافه ولا يكون خفض رحمه بان يكون بيانا
اى خفض بيان الما لان ما هذه لا توصف لما عرفت وكل ما لا يوصف
لا يعطف عليه عطف بيان فرحمة لا يكون عطف بيان لما قوله
كالمظهرات اشارة الى بيان الكبرى يعنى ان المضمرات لا تكون موصوفة
ولا معطوفا عليها عطف بيان وانت تعلم ان المضمرات يجوز ان تكون موصوفة
ومعطوفا عليها عطف بيان عند البعض فلا يتم هذا الدليل ايضا ثم
لما فرغ من الرد على الامام واراد ان يقوى ما ذكر بكلام السلف من النحاة
وكثير من النحاة المتقدمين يسمون بالزايد صلة لكونها وسيلة الى نيل
غرض من الاغراض كتحسين الكلام وتزيينه وكتحصيل ازدياد قوته

ومتانته بزيادة حرف من الحروف الزايدة وبعضهم اي بعض النحاة
المتقدمين كما هو الظاهر المراد ويحتمل ان يكون مراد بعض النحاة
مطلقا يسميه موكدا لما عطائها اللفظ والنظم معنى التاكيد فان
قلت قد قال في الباب الثالث ويسمى المزيد حلية وتوكيدا
فما الفايدة في هذا الكلام قلت للتذكير وللتفصيل بعد الاجمال
بذكر الفريقين من النحاة المتقدمين وللاشارة الى ان بعض ذلك
هناك جاز على سبيل المسامحة والمجاز ثم لما وضع الباب الرابع
لبيان العبارات المحررة المستوفاة وكانت اصطلاحات
المتعلقة بعلم النحو كثيرة جدا لكثرة اصوله وتشعب فروعه وكان
هذا القدر المذكور سيق فيها بمجرد التعداد والذكر ولكن كان
كافيا بحسب التامل والفكر اشار الى هذا بقوله وفي هذا القدر
اي في بيان هذه العبارات المحررة ويجوز ان يكون المراد منه
بيان العبارات وتحرير القواعد والاصول كفاية لمن تامله
فان التامل اصل في درك الامور كلها فلهذا قال في اول الكتاب
تقتضي بمتامله جادة الصواب جعلنا الله واياكم من اهل
الجنة والثواب ويوادينا في النعيم مع الما خيار والما صحاب والحمد
لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله
وصحبه اجمعين والحمد
لله رب العالمين
امر امر
امر